

جامعة اليرموك

كلية الشريعة

قسم الفقه وأصوله

دراسة وتحقيق كتب  
" الزكاة، الصوم، الاعتكاف، الحج، النذر، الصيد والذبائح،  
الأضحية، الأطعمة"  
من مخطوط الأنوار لأعمال الأبرار  
ليوسف الأردبيلي الشافعي (ت ٧٩٩هـ).

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك  
تخصص الفقه والدراسات الإسلامية

إعداد الطالب

باسم "محمد سعيد" عبد الرحيم قواس

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد عقلة الابراهيم

١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م

جامعة اليرموك

كلية الشريعة

قسم الفقه وأصوله

### دراسة وتحقيق كتب

" الزكاة، الصوم، الاعتكاف، الحج، النذر، الصيد والذبائح، الأضحية، الأطعمة "

من مخطوط الأنوار لأعمال الأبرار

ليوسف الأردبيلي الشافعي ( ت ٧٩٩ هـ ).

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك

تخصص الفقه والدراسات الإسلامية

إعداد الطالب

باسم " محمد سعيد " عبد الرحيم قواس

#### لجنة المناقشة

أ.د محمد عقله الإبراهيم ..... رئيساً ومشرفاً

د. زكريا القضاة ..... عضواً لجنة الإشراف

أ. د عبد الفتاح إدريس ..... عضواً مناقشاً

د. محمد ملكاوي ..... عضواً مناقشاً

## الشكر

بعد شكر الله تعالى .

لا يسعني في مقام الاعتراف بالفضل لأهله إلا أن أوجه خالص شكري وتقديري إلى مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد عقله الإبراهيم على تفضله بالإشراف على هذه البحث فقد وجدت فيه القلب الخافق بالنبل والأب الحنون والذي غمرني بملاحظاته وتوجيهاته الثاقبة والتي أثرت بجثي هذا وكانت موضع الاهتمام .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى عضولجنة الإشراف الدكتور زكريا القضاة، وأتوجه بالشكر أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة والذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا البحث وإبداء ملاحظاتهم .

وأتوجه بالشكر الجزيل المضمخ بعاطر المحبة إلى شقيقتي لنا والتي وقفت إلى جانبي في جميع مراحل إعداد هذا البحث وبذلت جهودا جبارة ومضنية . وإني لأسأل الله تعالى أن تجد ما قدمته في ميزان حسناتها عند الله ، وأن يجعلها من الفائزين في الدارين .

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى صديقتي الفاضلين فيصل العمري ونضال قطناني واللذين لم يضنا علي بعلمهما فجزاهما الله عني خير الجزاء .

والشكر أيضا لكل من له علي يد بيضاء وأعانني في إخراج هذا البحث ولو بشطر

كلمة .

الإهداء

أهدي جهدي المتواضع إلى من رباني صغيراً...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد :-  
فإن هذه الرسالة تمثل جزءاً من مخطوط (الأنوار لأعمال الأبرار) لمؤلفه الإمام يوسف الأردبيلي، وهذا الجزء يتحدث عن جانب العبادات، ويشتمل على الكتب التالية: (كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الاعتكاف، كتاب الحج، كتاب النذر، كتاب الصيد والذباح، كتاب الأضحية، كتاب الأطعمة، ومن باب المعاملات كتاب السبق والرمي).

### • أهمية الموضوع :

تكمن أهمية هذا المخطوط في غزارة الأحكام الفقهية التي اشتمل عليها والتي تعم بها البلوى في الدرس والفتوى، وتمس الحاجة إليها، وقد جمعها - رحمه الله - من سبعة كتب رئيسية ومن كتب أخرى سيأتي الحديث عنها لاحقاً، وقد عرض الإمام الأردبيلي هذه الأحكام مجردة عن الأدلة، ليكون جُلُّ اهتمام القارئ بالحكم الشرعي فقط، وقد عملت على تعضيد هذه الأحكام الشرعية بالأدلة النقلية والعقلية، ثم إن الإمام الأردبيلي لم يتعرض للخلافات الواردة في المذهب، كون الكتاب موضوعاً للقضاء والفتوى، ثم إن هذا المخطوط يمثل منهجاً من مناهج التأليف في الفقه الشافعي في القرن الثامن الهجري.

### \* سبب الاختيار :-

أولاً: المشاركة في إخراج كتاب قيم من كتب الفقه الشافعي الغزير بالأحكام الشرعية إلى حيز الوجود .  
ثانياً: وجود الرغبة في تحقيق هذا المخطوط ذي المساس بالتخصص الذي أدرسه.

ثالثاً: إقبال عدد كبير من الطلبة على التأليف وعزوفهم عن التحقيق مع وجود الحاجة الماسة للتحقيق والاستفادة من تراثنا الإسلامي في واقعنا المعاصر.  
رابعاً: الرغبة في جعل الكتاب في صورة عصرية توافق الدراسات الحديثة .

• منهج التحقيق :-

قام الباحثُ بخدمة النصِّ بما يلي :

أولاً: من الناحية العامة: أولاً : التفتيظ والتشكيل ووضع علامات الترقيم والتتصيص.

ثانياً: إثبات الفروق الواردة بين النسخ في الحاشية ، وإثبات الصواب منها بين المعقوفتين في المتن مع بيان سبب الترجيح.

ثالثاً: شرح الألفاظ الغريبة بما يجعلها مفهومة للقارئ .

رابعاً: التعريف بالأعلام الواردة في المتن .

خامساً: التعريف بالأمكان الواردة بما يجعلها واضحة للقارئ في عصرنا.

سادساً: تحديث المعلومات القديمة الواردة في المتن بما يقابلها من معانٍ معاصرة .

سابعاً: الإشارة إلى الرأي الذي خالف الرأي الراجح في المذهب في الجانب الفقهي .

• ثانياً: من الناحية الفقهية :

أولاً: التعريف بالمصطلحات الفقهية من خلال كتب الفقه وكذلك الكتب المتخصصة بالتعريف بالمصطلحات الفقهية .

ثانياً: التعليق على العبارات الغامضة شرحاً وتوضيحاً .

ثالثاً: ذكر الأدلة النقلية والعقلية التي استند عليها الحكم الفقهي.

رابعاً: التثبت من أقوال علماء المذهب الذين ذكرهم الإمام الأردبيلي في منته، إمّا بالرجوع إلى كتبهم أو كتب المذهب .

خامساً: ترقيم آيات القرآن الكريم وتخريج الأحاديث النبوية والحكم عليها.

سادساً: الحرص على المقارنة بالمصادر الفقهية التالية بشكل رئيس:

أولاً: العزيز شرح الوجيز ، للإمام الرافعي .

ثانياً: الروضة والمجموع، للإمام النووي.

ثالثاً: مغني المحتاج، للإمام الشربيني.

رابعاً: تحفة المحتاج، للإمام ابن حجر الهيتمي . وغيرها من المصادر الفقهية.

\* الصعوبات التي واجهت الباحث:

إن أولى الصعوبات التي تواجه الباحث المشتغل بتحقيق المخطوط، الحصول على عدة نسخ من المخطوط المراد تحقيقه من أجل إثبات النص الصحيح الذي أراده مؤلف المخطوط.

لكنني وبحمد الله تعالى استطعت التغلب على هذه الصعوبة من خلال الحصول على عدة نسخ لهذا المخطوط من أستاذنا الدكتور : "محمد عقلة الإبراهيم" جزاه الله عنا أوفى الجزاء .

ثانياً: عدم وضوح الخط في نسخة (ج) وردائه في نسخة (د) مما استلزم وقتاً أطول لقراءتهما بشكل سليم، وقد أصاب نسخة (ج) النقص في جانب من كتاب الصوم وكتاب الحج .

ثالثاً: صعوبة الحصول على مصنفات الإمام الأردبيلي ومعرفة شيوخه وتلاميذه، وقد تمكنت بحمد الله وتوفيقه من الحصول على أسماء لمصنفات الإمام الأردبيلي بالتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في المملكة العربية السعودية، وبقيت مسألة معرفة شيوخ الإمام وتلاميذه مشكلة قائمة فلم أستطع الوقوف على أي من شيوخه وتلاميذه.

رابعاً: وقد ذكر الإمام الأردبيلي أقوالاً لبعض علماء المذهب، وذكر كتبهم التي ذكرت فيها تلك الأقوال، ولم أستطع الوقوف على تلك الكتب لعدم توفرها ككتاب التهذيب والتعليق للإمام البغوي، والترغيب للشاشي، والمنهاج للشيخ أبي حامد الاسفراييني وغيرها.

وكان الإمام الأردبيلي يذكر أقوالاً لبعض علماء المذهب دون تسمية كتبهم، وعند البحث في كتب المذهب عن ذكر لأقوالهم، كنت أحياناً لا أقف على كتب تذكر هذه الأقوال، كالأقوال التي نسبها للمؤلي والقشيري.

\* خطة الدراسة:-

تم تقسيم المخطوط إلى قسمين : أحدهما دراسي والآخر تحقيقي.



القسم الأول : القسم الدراسي، ويشتمل على مجموعة من المباحث، المبحث الأول التعريف بالمؤلف وفيه مطلبان :-  
المطلب الأول: يشتمل على بيان اسمه ونسبه ولقبه وأسرته وولادته ووفاته.

المطلب الثاني: صفاته العلمية ومصنفاته.  
المبحث الثاني:- التعريف بالكتاب ويشتمل على تسعة مطالب :-  
المطلب الأول: ضبط عنوان الكتاب وأماكن وجوده.  
المطلب الثاني: مصادر الكتاب .  
المطلب الثالث: دوافع تأليف الكتاب .  
المطلب الرابع: منهج الكتاب .  
المطلب الخامس: المؤاخذات على كتاب الأنوار.  
المطلب السادس: التعريف بمصادر الكتاب .  
المطلب السابع: قيمة الكتاب العلمية.  
المطلب الثامن : الأعمال التي خدمت الكتاب .  
المطلب التاسع: وصف النسخ.  
المبحث الثالث :- نبذة عن بلد الإمام الأردبيلي ، أردبيل من الناحية التاريخية و الناحية السياسية والاجتماعية و الثقافية وأثرها في تكوين شخصيته العلمية.

المبحث الرابع:- نبذة عن العبادات في الإسلام .  
أمّا القسم الثاني :- هو قسم التحقيق، وهو يشتمل على تحقيق كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج، كتاب النذر، كتاب الصيد والذبائح، كتاب الأضحية ، كتاب الأطعمة، كتاب السبق والرُمي.  
وآخر دَعَوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

## ملخص

دراسة وتحقيق كتب " الزكاة، الصوم، الاعتكاف،  
الحج، النذر، الصيد والذبائح، الأضحية، الأطعمة"  
من مخطوط

" الأنوار لأعمال الأبرار" ليوسف الأردبيلي

الشافعي (ت ٧٩٩هـ)

إعداد : باسم " محمد سعيد " قواس

هذا كتاب في الفقه على مذهب الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى -  
صنفه الإمام يوسف الأردبيلي. جمع فيه أحكاماً شرعية ومسائل دينية  
معتبرة في المذهب الشافعي، وجعله خلاصة المذهب. وجمعه من سبعة  
كتب معتبرة معتمدة في المذهب الشافعي هي: " الشرح الكبير والشرح  
الصغير والروضة وشرح اللباب والمحرم والحاوي وتعليقة" وغيرها من  
الكتب المعتمدة الأخرى.

وجمع في كتابة كثيراً من المسائل المهمة التي أهملتها هذه الكتب  
أو أبهمت عبارتها، ولكتاب الأردبيلي حواشٍ عديدة مثل: " حاشية  
الكمثري " و" حاشية الحاج إبراهيم " وقد طبع هذا الكتاب دون  
تحقيق.

## Abstract

Study and verification of the chapters of books on zakat, sawm (fasting), Al'itikaf, Al-haj, Al-Nather, Al-sayd, Al-thabaih, Al-udhia, Al-At'imah from manuscript:

Al-Anwar Li A'mal Al-Abrar by: yousof Al-Aardabili

Prepared

Basem Mohammad – Sa'eed Qawwas

Supervision

Dr. Mohammad Uqlah (supervisor)

Dr. Zakaryya Al-Qudah (member)

This is a book in fiqh based on the shafii achool. It is classified by Imam yousof Al- Ardabili. In book, he gathered religious judgments and questions. He also gathered seven books based on the shafii (Al-Sharh Al-Kabir, Al-Sharh Al-Saghir, Al-Rawdeh, sharh Al-Lbab, Al- Muharri, Al-Hawi, and Al- Taliqeh.

Al-Ardabili collected many of the important issue which were neglected in the previous books.

Al- Aldabili's book has many margins(hashiehs) As Al- Kummethra and AL-Haj-Ibrahim. The book has been printed without verification.

## • القسم الأول : القسم الدراسي

أول: التعريف بالمؤلف.

• المطلب الأول : اسمه: يوسف بن إبراهيم الأردبيلي الشافعي<sup>(١)</sup>.

- لقبه: اشتهر الإمام الأردبيلي بلقبين، الأول، جمال الدين<sup>(٢)</sup>.

أما لقبه الثاني: فقد اشتهر بعز الدين<sup>(٣)</sup>.

نسبه: ينتسب الإمام الأردبيلي إلى مدينة أردبيل وسيأتي الحديث عنها

لاحقاً، وهو ينتسب إلى المذهب الشافعي كما اشتهر عنه ذلك.

\* ولادته: لم تصرح المصادر التاريخية بعام ولادة الإمام الأردبيلي، ولكن

يمكن معرفة العام الذي ولد فيه الإمام الأردبيلي بالتقريب من خلال بيان أقوال

العلماء في عام وفاته وترجيح العام الذي توفي فيه، لقد اختلفت المصادر

التاريخية في ذكر العام الذي توفي فيه الإمام الأردبيلي، فقد قيل إنه توفي عام

سبعمائة وست وسبعين من الهجرة ٧٧٦هـ<sup>(٤)</sup>، أما ابن قاضي شعبة فقد ذكر أن

الإمام الأردبيلي قد توفي في العشرين الرابعة من القرن الثامن الهجري ولم

يصرح بسنة وفاته إلا أنه قال إنه باق في أردبيل عام سبعمائة وخمس وسبعين

للهجرة ٧٧٥هـ، وقد أناف على السبعين عاماً، وقد نُقل ذلك عن العثماني في

طبقاته<sup>(٥)</sup>، وقد قال ابن حجر العسقلاني: إنه باق في أردبيل عام سبعمائة وتسع

وسبعين من الهجرة وقد أناف على السبعين عاماً، وقد نُقل ذلك عن العثماني في

طبقاته<sup>(٦)</sup>.

وقد قال ابن العماد: إنه توفي عام سبعمائة وتسع وسبعين من الهجرة وأنه قد

أناف على التسعين عاماً وأنه باق في أردبيل عام سبعمائة وخمس وسبعين للهجرة

(١) هدية العارفين [ج ٢، ص ٥٥٨]، تاريخ الأدب العربي [ج ٧، ص ٢٠٩]، شذرات الذهب [ج ٦،

ص ٢٦٤]، طبقات الشافعية [ج ٣، ص ١٣٨].

(٢) الأعلام [ج ٨، ص ٢١٢].

(٣) طبقات الشافعية [ج ٣، ص ١٣٨].

(٤) هدية العارفين [ج ٢، ص ٥٥٨]، تاريخ الأدب العربي [ج ٧، ص ٢٠٩].

(٥) طبقات الشافعية [ج ٣، ص ١٣٨].

(٦) الدرر الكامنة [ج ٥، ص ٢٥٩].

وقد نُقِلَ ذلكَ عَنِ العُثمانيِّ في طبقاتِهِ<sup>(١)</sup>، وقد رَجَّحَ عمرُ كَحَّالُهُ صاحبُ كتابِ معجمِ المؤلفين أَنَّهُ توفيَ سنةَ سبعمائةٍ وتسعٍ وسبعينَ مِنَ الهِجرةِ وقد أَنافَ على التسعينِ<sup>(٢)</sup>.

وقد جاءَ في مخطوطِ المكتبةِ العباسيةِ أَنَّهُ توفيَ عامَ سبعمائةٍ وتسعٍ وسبعينَ مِنَ الهِجرةِ<sup>(٣)</sup>، وعندَ استعراضِ بياناتِ مصنفاتِ الإمامِ الأردبيليِّ، ظهرَ منَ بياناتِ كتابِ المفاتيحِ شرحِ المصابيحِ أَنَّ الإمامَ الأردبيليَّ توفيَ عامَ سبعمائةٍ وتسعٍ وسبعينَ للهجرةِ، وكذلكَ عندَ استعراضِ كتابِ (النَّاسِخِ والمنسوخِ) تبيَّنَ أَنَّ الإمامَ الأردبيليَّ توفيَ عامَ سبعمائةٍ وتسعٍ وسبعينَ مِنَ الهِجرةِ (٧٧٩هـ)، ولكنَ هناكَ مصادرٌ تاريخيةٌ أخرى ذَكَرتِ أَنَّ الإمامَ الأردبيليَّ توفيَ عامَ سبعمائةٍ وتسعٍ وتسعينَ مِنَ الهِجرةِ ٧٩٩هـ، وقد جاءَ ذلكَ في بعضِ المصادرِ التاريخيةِ<sup>(٤)</sup>.

ومنَ خلالِ استعراضِ بياناتِ مصنفاتِ الإمامِ الأردبيليِّ تبيَّنَ أَنَّ بياناتِ كتابي الأزهاريِّ في شرحِ المصابيحِ وكتابِ تراجمِ فقهاءِ الشافعيةِ أَنَّ الإمامَ الأردبيليَّ توفيَ عامَ سبعمائةٍ وتسعٍ وتسعينَ. ممَّا سبقَ يتبيَّنُ لنا أَنَّ المصادرَ التاريخيةَ اختلفتْ في عامِ وفاةِ الإمامِ الأردبيليِّ، وإنَّني سأحاولُ ترجيحَ عامِ وفاتهِ مِن خلالِ التعليقِ على الأقوالِ التي ذَكَرتْ عامَ وفاتهِ. أمَّا كتابُ هديةِ العارفينَ فقدَ ذَكَرَ أَنَّهُ توفيَ عامَ ٧٧٦هـ كما سبقَ وهذا القولُ مردودٌ لأنَّهُ ذَكَرَ بصيغةِ التضعيفِ، ومنَ ناحيةٍ أخرى ظهرَ لي أَنَّ بعضَ المصادرِ التاريخيةِ لمَ تصرَّحْ بعامِ وفاةِ الإمامِ الأردبيليِّ كابنِ قاضي شُهبةِ الذي قالَ إِنَّهُ باقٍ في أُردييلَ عامَ ٧٧٥هـ، فتكونُ عامُ وفاةِ الإمامِ الأردبيليِّ على رأيِ ابنِ قاضي شُهبةِ ما بينَ ٧٧٥-٧٨٠هـ، أمَّا ابنُ حجرٍ فدَ قالَ إِنَّهُ باقٍ في أُردييلَ عامَ ٧٧٩هـ ولمَ يبيِّنْ عامَ وفاتهِ، وإنَّني أُميلُ إلى القولِ بأنَّ عامَ وفاةِ الإمامِ لمَ تكنْ عامَ ٧٧٩هـ كما

(١) شذرات الذهب [ج ٦، ص ٢٦٤].

(٢) معجم المؤلفين [ج ٤، ص ١٣٩].

(٣) مخطوط المكتبة العباسية، [القسم الثاني، ص ٣٨].

(٤) كشف الظنون [ج ١، ص ١٩٥-١٩٦]، تاريخ الأدب العربي [ج ٧، ص ٢٠٩]، المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع [ج ١، ص ٤٥]، فهرس المخطوطات العربية مكتبة الأوقاف العامة - بغداد [ج ١، ص ٥٨٦]، التراث العربي في خزنة مخطوطات آية الله العظمى [ج ١، ص ٣٣٢].

ذكر ذلك ابنُ العماد ، لتضاربِ النقلِ عنِ العثمانيِّ في طبقاته، وقد نقلَ ابنُ قاضي شهبةَ وابنُ العمادِ عنِ العثمانيِّ في طبقاته أنه باقٍ في أردبيلَ عامَ ٧٧٥هـ، ونقلَ ابنُ حجرٍ عنِ العثمانيِّ أيضاً أنه باقٍ في أردبيلَ عامَ ٧٧٩هـ، ولذلك فإنني أميلُ إلى القولِ بأنَّ عامَ وفاةِ الإمامِ الأردبيليِّ هوَ ٧٩٩هـ، لكثرةِ هذهِ المصادرِ التي تضافرتْ على ذكرِ هذا التاريخ ، ويكونُ بناءً على ذلك أنَّ عامَ ولادةِ الإمامِ الأردبيليِّ بالتقريبِ ما بينَ ٧٢٦هـ - ٧٢٩هـ وأنَّ عمره زادَ على السبعينَ قليلاً ، واللهُ تعالى أعلم .

\* أسرته: لم نشر المصادرُ التاريخيةَ إلا إلى الشيء القليلِ عن حياةِ الإمامِ الأردبيليِّ حيثُ ذكرَ صاحبُ الضوءِ اللامعِ عندما ترجمَ لسبطِ الإمامِ العلامةِ حيثُ قالَ : عبيدُ الله بنُ عوض بنُ محمدِ الجلالِ ابنُ التاجِ الشروانيِّ الأصلُ والمنشأُ، الأردبيليُّ المولودُ ثمَّ القاهريُّ الحنفيُّ، والدُ أحمدٌ وعبدُ الرحمنِ وعبدُ الله وعبدُ اللطيفِ ومحمدُ والبدرِ محمود، كان والدهُ بارعاً في الطب، فاستدعاهُ الفقيهُ الجمالُ يوسفُ الأردبيليُّ لطبِّ ابنته، فقدمَ عليه فوجدَ مرضها خطيراً يحتاجُ مشارفتها في كلِّ لحظةٍ فالتمسَ من أبيها التزوُّجَ بها، ليتمكنَ من مخالطتها فتوقفَ فرغبتهُ أمها فيه فأجابَ فتزوجها وعالجها حتى عوفيت، ودخلَ بها فحملتْ بصاحبِ الترجمة، وكان مولدهُ هناك في أردبيلَ فهوَ سبطُ الجمالِ يوسفَ الأردبيليِّ <sup>(١)</sup>، وسيطُ الجمالِ هذا من علماءِ المذهبِ الحنفيِّ، توفيَ عامَ ٨٠٧هـ وحفظَ القرآنَ والمنظومَ <sup>(٢)</sup>، فإنه كان شافعيّاً في أولِ أمره لكنَّهُ تحنَّفَ بعدَ ذلك على يدِ يُلْبَغه، حيثُ كان يقولُ: من تركَ مذهبَ الشافعيِّ وتحنَّفَ أعطيتُهُ خمسمائةً وجعلتُ له وظيفةً، ففعلَ ذلك جماعةٌ ومنهم صاحبُ الترجمة <sup>(٣)</sup>.

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع [ج ٥، ص ١١٧].

(٢) تاج التراجم [ص ٣٣٢-٣٣٣].

(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر [ج ٥، ص ٢٤٨-٢٥٠].

## المطلب الثاني : صفاته العلمية ومصنفاته

تبرز صفات الإمام الأردبيلي من خلال شهادة العلماء له حيث شهدوا أنه العلامة الإمام يوسف الأردبيلي شيخ الفقهاء في أذربيجان وشيخ المشرق في عصره كبير القدر، غزير العلم<sup>(١)</sup>، كذلك من خلال كتابه (الأنوار) الذي ينبئ عن غزير علمه، بالإضافة إلى سائر مصنفاته .

\* مصنفاته:

فيما يلي ذكر لمصنفات الإمام الأردبيلي التي استطعت الحصول عليها مرتبة وفقا لترتيب الفنون الشرعية .

أولاً: فن علوم القرآن ، عنوان المخطوط (الناسخ والمنسوخ)، وتوجد نسخة منه في فهرس كتب علوم القرآن [٣٨٣/٢] في مكتبة المصغرات الفلمية في قسم المخطوطات بمكتبة الجامعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية، وذلك تحت رقم التسلسل (١٠٤٢٦٣) رقم الحفظ في التسلسل (١١٦٦).

ثانياً: فن علوم الحديث:

أ- عنوان المخطوط " المفاتيح شرح المصابيح "، وتوجد نسخة منه في المكتبة المركزية في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة تحت رقم التسلسل (٥٨٣٠٢) ورقم الحفظ (٤٤٤-٤٤٣)، وهي مصورة عن نسخة مكتبة المراغة في اليمن، وتوجد نسخة أخرى في مكتبة المراغة أيضاً، وتوجد نسخة كذلك في مكتبة البيروني في الدراسات الشرقية في طشقند في أوزبكستان تحت رقم الحفظ (٨٣٧٢)، ولعل كتابه هذا هو الذي ذكره ابن قاضي شهبة وابن العماد بأن الإمام الأردبيلي شرح مصابيح البغوي في ثلاثة أجزاء<sup>(٢)</sup>.

ب- عنوان المخطوط: " الأزهار في شرح المصباح من أحاديث سيد الأبرار"، وتوجد نسخة منه في معهد المخطوطات العربية في القاهرة تحت رقم الحفظ (٤٥) عن فيض الله (٤٦٤)، ومما يثبت نسبة الكتاب إلى الإمام الأردبيلي ما جاء في

<sup>(١)</sup> هدية العارفين [ج٢، ص٥٢٨]، الدرر الكامنة [ج٥، ص٥، ص٢٥٩]، شذرات الذهب [ج٦،

ص٢٦٤]، طبقات الشافعية [ج٣، ص١٣٨]، الأعلام [ج٨، ص٢١٢] .

<sup>(٢)</sup> طبقات الشافعية [ج٣، ص١٣٨] .

كتاب "عون المعبود شرح سنن أبي داود" للعظيم آبادي، من مواضع فيها تصريحٌ بنسبة الكتاب للإمام الأردبيلي منها :-

أولاً: قال الإمام الأردبيلي في "الأزهار شرح المصابيح" : " قال الأكثرون: المراد بدوران رحي الإسلام استمرار أمر النبوة والخلافة واستقامة أمر الولاية، وإقامة الحدود والأحكام من غير فتور ولا فطور إلى عام خمس وثلاثين أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين من الهجرة<sup>(١)</sup>."

ثانياً: وقال في الأزهار: " يقال في التمثيل للموافقة والملاءمة كف في ساعد، وللمخالفة والمغايرة ورك على ضلع<sup>(٢)</sup>."

ثالثاً: المراد بعمران بيت المقدس، عمرانه بعد خرابه، وأنه يخرب في آخر الزمان<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: فنُ الفقه:

"فقه شافعي"، عنوان الكتاب "الأنوار لأعمال الأبرار" وهو موضوع رسالتي في جانب العبادات وهو مطبوع في مؤسسة الحلبي وشركائه ١٤-شارع جواد حسني - القاهرة- الطبعة الأخيرة- ١٩٨٣-١٩٦٩م.

رابعاً: فنُ التراجم:

عنوان المخطوط: "تراجم فقهاء الشافعية"، وتوجد نسخة منه في دار الكتب المصرية في القاهرة تحت رقم الحفظ (٥) ١٩٤، وهذا الكتاب مسئل من كتاب "الأنوار لأعمال الأبرار".

ملاحظة: بيان مصنفات الإمام الأردبيلي التي تم ذكرها سابقاً تم تزويدنا بها من خلال التعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .

(١) عون المعبود شرح سنن أبي داود [ج ١١، ص ٣٢٨].

(٢) عون المعبود شرح سنن أبي داود [ج ١١، ص ٣١٠].

(٣) انظر المرجع السابق [ج ١١، ص ٤٠٠].



\* المبحثُ الثاني : التعريفُ بالكتاب .

- المطلبُ الأولُ: ضبطُ عنوانِ الكتابِ وأماكنِ وجودِهِ :

لقد اختلفتِ المصادرُ التاريخيةُ في ضبطِ عنوانِ كتابِ " الأنوارِ لأعمالِ الأبرارِ " على النحوِ التالي :

أولاً: " الأنوارُ لعملِ الأبرارِ " وقد جاءَ بهذه الصيغةِ في فهرسِ المخطوطاتِ العربيةِ بمكتبةِ الأوقافِ العامةِ ببغداد<sup>(١)</sup>، وفي كتابِ التراثِ العربيِّ في خزانةِ مخطوطاتِ آيةِ الله العظمى<sup>(٢)</sup>، وقد تمَّ الحصولُ على بياناتٍ لهذا الكتابِ بهذه الصيغةِ من خلالِ التعاونِ مع مركزِ الملكِ فيصلَ للبحوثِ والدراساتِ الإسلاميةِ على النحوِ التالي :-

رقمُ التسلسلِ (٤٧٧٥٩).

- الفنُ (فقهٌ شافعيٌّ).

- عنوانُ المخطوطِ " الأنوارُ لعملِ الأبرارِ " .

- اسمُ المؤلفِ : (يوسفُ بن إبراهيمِ الأردبيليِّ) .

- اسمُ الشهرةِ : (الأردبيليُّ).

- تاريخُ الوفاةِ : ٧٧٩ هـ القرن (٨ هـ) .

- بياناتُ التواجدِ (مصدرُ بروكلمان ١٩٩/٢ - المكتبةُ الملكيةُ: ألمانيا،

رقمُ الحفظ: ٤٥٩٨).

ثانياً: " الأنوارُ لأعمالِ البررة "، وقد جاءَ بهذه الصيغةِ في كتابِ تاريخِ الأدبِ العربيِّ<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: " الأنوارُ في أعمالِ الأبرارِ "، وقد جاءَ بهذه الصيغةِ في كتابِ "فهرسِ مخطوطاتِ دارِ الكتبِ الظاهريةِ"<sup>(٤)</sup> كما جاءَ على الصفحةِ الأولى التي تحملُ رمزَ (ب).

<sup>(١)</sup> فهرسِ المخطوطاتِ العربيةِ مكتبةِ الأوقافِ العامة - بغداد [ج ١، ص ٥٨٦].

<sup>(٢)</sup> التراثِ العربيِّ في خزانةِ مخطوطاتِ آيةِ الله العظمى [ج ١، ص ٣٣٢]، هديةِ العارفين [ج ٢،

ص ٥٥٨]، كشفِ الظنون [ج ١، ص ٩٥].

<sup>(٣)</sup> تاريخِ الأدبِ العربيِّ [ج ٧، ص ٢٠٩].

<sup>(٤)</sup> فهرسِ مخطوطاتِ دارِ الكتبِ الظاهريةِ [ص ٢٦-٢٧].

رابعاً: "الأنوار في الفقه" وقد جاء بهذه الصيغة في كتاب طبقات الشافعية<sup>(١)</sup>.  
خامساً: "الأنوار لأعمال الأبرار" وهو العنوان الصحيح لهذا المخطوط ، وذلك  
لثبوته بهذه الصيغة في نسخة الأصل ولمجيئه بهذه الصيغة في مجموعة من  
المصادر التاريخية المتخصصة بالمخطوط، مثل: تصحيح أخطاء بروكلمان في  
تاريخ الأدب العربي<sup>(٢)</sup>، والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع<sup>(٣)</sup>، وكتاب  
مخطوطات المكتبة العباسية<sup>(٤)</sup>، وكتاب كشف الظنون<sup>(٥)</sup>، وكما يوجد بهذه  
الصيغة في المكتبات التالية :

١- مصدر (بروكلمان ١٩٩ / ٢)

- المكتبة الوطنية

- البلد . فرنسا مدينة باريس

- رقم الحفظ : (١٠٧٢)

٢- مصدر (بروكلمان ١٩٩ / ٢)

- المتحف البريطاني - إنجلترا

- المدينة : لندن .

- رقم الحفظ (ملحق - ٣١٧).

٣- مصدر (بروكلمان ١٩٩ / ٢)

- المكتبة (توبنجن)

- البلد: ألمانيا

- المدينة توبنجن

- رقم الحفظ (٢٣١).

٤- مصدر (بروكلمان ملحق ١٧١ / ٢)

---

(١) طبقات الشافعية [ج ٣، ص ١٣٨]، شذرات الذهب [ج ٦، ص ٢٦٤]، الدرر الكامنة [ج ٥، ص ٥٥٩].

(٢) تصحيح أخطاء بروكلمان في تاريخ الأدب العربي [ص ٢٢٣].

(٣) المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع [ج ١، ص ٤٩].

(٤) مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة [القسم الثاني ، ٣٨].

(٥) كشف الظنون [ج ١، ص ١٩٥].

-المكتبة (جامعة مانشستر)

-البلد: إنجلترا

-المدينة: (مانشستر)

-رقم الحفظ (١٨٨).

٥- مصدر (فهرس مخطوطات جامعة أم القرى ٤ / ٩٩)

- المكتبة المركزية- المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة

- رقم الحفظ (١٨١٢، ١٨١٠).

٦- مصدر (قائمة المخطوطات الأصلية جامعة الكويت / ٨)

- المكتبة : (مكتبة كلية الآداب والمخطوطات )

- البلد : الكويت.

- المدينة: الكويت.

- رقم الحفظ : (٩٠٧).

٧- مصدر (فهرس المخطوطات بمكتبة الجامع الكبير - فقه ٢ / ٩٢٠)

- المكتبة : مكتبة الجامع الكبير .

- البلد : اليمن

- المدينة : صنعاء

- رقم الحفظ : (١٢٦٤).

٨- مصدر (فهرس مخطوطات مكتبة الشيخ محمد بن عبد الله آل عبد

القادر )

- المكتبة المركزية في جامعة الملك فيصل مكتبة الشيخ محمد بن عبد الله

آل عبد القادر.

- البلد : المملكة العربية السعودية.

- المدينة : الإحساء

- رقم الحفظ : (رقم المخطوط)

٩- مصدر (بروكلمان ملحق ٢ / ١٧١)

- المكتبة : (سبنهالر)

- البلد: إيران
- المدينة: (طهران)
- رقم الحفظ: (٣٦٦-٣٦٨ / ١).
- ١٠- مصدر (برو كلمان ملحق ٢ / ٢٧١).
- المكتبة: عليكره
- البلد: (الهند)
- المدينة: عليكره
- رقم الحفظ: (٦ / ١٠٨).
- ١١- مصدر (برو كلمان).
- المكتبة: (بانكبور)
- البلد: (الهند)
- المدينة: بانكبور
- رقم الحفظ: (١٩ / ٢ - ١٨٦٤-١٨٦٥).

#### \* المطلب الثاني: مصادر الكتاب:

- كتاب الأنوار لأعمال الأبرار يحتوي على مجموعة من الأحكام الشرعية ومسائل دينية عمت بها البلوى ومست حاجة الناس إليها، وقد اعتمد الإمام الأردبيلي في جمعها أساسا على سبعة كتب معتبرة في المذهب الشافعي (الشرح الكبير والشرح الصغير والمحضر للإمام الرافعي)، (الروضة: للنووي)، (شرح اللباب وتعليقه الحاوي: للقزويني)، (الحاوي: للإمام الماوردي) وغيرها من كتب الأئمة المعترين، وقد جمعها في مجلدين لطيفين عظم فيهما النفع، حيث إن أكثر المسائل المذكورة فيه قل دورانها في الكتب الأخرى، وقد اختصر به الروضة، وجعله خلاصة المذهب <sup>(١)</sup>، ولكن الإمام الأردبيلي لم يلتزم في ترتيب مسائل الكتاب كتاب الروضة، وقد جمع الكتاب أربعاً وعشرين كتاباً من الطهارة إلى

(١) شذرات الذهب [ج ٦، ص ٢٦٤].

أحكام العتق<sup>(١)</sup>، وهو مرجع الفقهاء في فرق الحلال عن الحرام، وإليه ميل المعلمين، لأنه كتاب في القضاء والفتوى.

• **المطلب الثالث: دوافع التأليف :-**

عند النظر في مقدمة "الأنوار لأعمال الأبرار" وجدت أن الإمام الأردبيلي قد ذكر سببين دفعاه لتأليف هذا الكتاب :-

السبب الأول: رغبته في إخراج كتاب يخفف على الناس الرجوع إليه في معرفة أحكام عمّت بها البلوى ومما لا غنى لأحد عنها.

السبب الثاني: أخذه على الكتب السبعة التي اعتمدها في جمع كتابه تركها الكثير من المسائل المهمة أو إبهام عباراتها.

**المطلب الرابع: منهج الكتاب :**

أولاً: سيره في كتابه على ما تعارفت عليه كتب الفقه بوجه عام ابتداءً من كتاب الطهارة وانتهاءً بكتاب العتق.

ثانياً: اقتصاره على الحكم مجرداً عن الأدلة، لكونه موضوعاً للقضاء والفتوى، إلا أن الإمام الأردبيلي كان يستعمل القياس أحياناً، أمّا تعليل الأحكام فقد لوحظ قلة تعليله لها.

ثالثاً: ذكره لمسائل مهمة أهملت ذكرها الكتب السبعة المعتبرة أو أبهمتها، فضم إليها كثيراً من المسائل التي لا غنى للناس عنها منقولة من كتب الأئمة المعبرين<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: اعتماده في تحرير كتابه على ما اتفقت عليه الكتب السبعة من الفتوى، فإن اختلفت في الترجيح اعتمد على ما اتفقت عليه أكثرها<sup>(٣)</sup>.

(١) التراث العربي في خزانة مخطوطات مكتبة آية الله العظمى [ج ١، ص ٣٣٢].

(٢) طبقات الشافعية، [ج ٣، ص ١٣٨].

(٣) طبقات الشافعية، [ج ٣، ص ١٣٨].

خامساً: قال حاجي خليفة: هو كتاب معتبر متداول جمع فيه الإمام الأردبيلي ما  
تعم به البلوى من المسائل المهمة.<sup>(١)</sup>

سادساً: هو كتاب مذهبي يتعلق بالمذهب الشافعي تمثيلاً مع طبيعة هذا الكتاب  
الموضوع للقضاء والفتوى، إلا أن الإمام الأردبيلي عندما استطرد في آخر كتاب  
الصيد والذبائح ذكر مسألة في ضمان الغاصب وبين الخلاف بين الشافعية  
والحنفية، ولذلك آثرت عدم التعرض للخلافات الواردة بين المذهب الشافعي  
والمذاهب الأخرى تمثيلاً مع منهج المؤلف .

سابعاً: عدم ذكره للتفريعات في المذهب ، أي التفريع على أصول المسائل.  
ثامناً: الاستشهاد بأقوال بعض علماء المذهب، وقد سلك الإمام الأردبيلي ثلاثة  
طرق في ذكر أقوالهم .

الأول: ذكر القول واسم صاحبه وكتابه الذي ذكر فيه ذلك القول.  
الثانية: ذكر القول واسم الكتاب الذي ذكر فيه دون الإشارة إلى اسم صاحب  
القول.

الثالثة: ذكر اسم صاحب القول فقط .  
تاسعاً: لقد سلك الإمام الأردبيلي خمس طرق في بيان الرأي الفقهي المتعلق  
بالأحكام الشرعية للمسائل المذكورة في الكتاب .

الطريقة الأولى: وهي الطريقة الغالبة العامة حيث سلك فيها الإمام الأردبيلي ذكر  
الرأي الراجح في المذهب .

الطريقة الثانية : خالف الإمام الأردبيلي وأخذ بالرأي المرجوح في مسائل قليلة  
جداً، وقد بينتها في مواطنها.

الطريقة الثالثة: كان الإمام الأردبيلي في بعض المسائل يذكر الرأي المرجوح  
بجانب الرأي الراجح ويذكره بصيغة التضعيف (قيل).

(١) كشف الظنون [ج ١، ص ١٩٥].

الطريقة الرابعة: كان الإمام الأردبيلي في بعض الأحيان يبين درجة الحكم ومن ذلك قوله (لا بأس)، أو (صحيح)، أو في ظاهر المذهب، أو كما نص عليه.

الطريقة الخامسة: كان الإمام الأردبيلي في عدد قليل من المسائل يعرض أكثر من رأي لأكثر من عالم من علماء المذهب دون أن يعقب عليها برأيه.

عاشراً: إذا أراد الإمام الأردبيلي أن يبدأ بموضوع معين فإنه يقول في البداية فصل، أو تكملة، أو خاتمة.

**المطلب الخامس:** مؤاخذات على كتاب "الأنوار لأعمال الأبرار".

على الرغم من القيمة العلمية الكبيرة لكتاب "الأنوار لأعمال الأبرار" إلا أنه لم يخل من بعض المآخذ ومن هذه المآخذ:

١- ذكر الإمام الأردبيلي ركن الذبح في كتاب "الصيد والذبائح" علماً أن كتب المذهب تتفق على ذكره في كتاب "الأضحية"، وكان الأولى تأخيرها إلى كتاب "الأضحية"، لأنه أكثر موافقة ومناسبة لذلك الموطن.

٢- في آخر كتاب "الصيد والذبائح" خالف الإمام الأردبيلي كتب المذهب فاستطرد وذكر بعضاً من مسائل كتاب "الغصب"، وكان الأولى عدم ذكرها وتأخيرها إلى "كتاب الغصب".

٣- لما كان كتاب "الأنوار لأعمال الأبرار" مقتصراً على ذكر أحكام المسائل فقد لاحظت أن هناك بعض الأحكام لا تكون واضحة عند ذكر المسائل المتعلقة بها، كمسألة وجوب إخراج زكاة الفطر على الموسر حيث أن الإمام الأردبيلي قال: "واليسار" دون أن يبين الحكم، ولكنه عندما ذكر مسألة المعسر ذكر حكمها.

**\*المطلب السادس:** التعريف بمصادر الكتاب :-

لقد اعتمد الإمام الأردبيلي في تأليفه لكتاب "الأنوار لأعمال الأبرار" على سبعة كتب رئيسية وعلى غيرها من المطولات والمختصرات، وسأقتصر في التعريف بالكتب السبعة فقط:

أولاً: الشرح الكبير أو فتح العزيز على كتاب الوجيز للإمام الرافعي القزويني، وكتاب الشرح الكبير المسمى بالعزيز شرح الوجيز قد تورع البعض عن إطلاق لفظ العزيز مجرداً على غير كتاب الله تعالى، ولذلك سمي فتح العزيز<sup>(١)</sup>. وكتاب الشرح الكبير شرح لكتاب الوجيز للإمام الغزالي فشرحه الإمام الرافعي بشرحين.

الأول: الشرح الكبير وسماه "فتح العزيز"، وقد عني العلماء به بالبحث والإختصار، ومن المختصرات عليه، أولاً: نقاوة فتح العزيز، للإمام إبراهيم بن عبد الرحمن الزنجاني. ثانياً: مختصر الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الهاشمي العقيلي، وعليه حاشية مسماة بالدر النظيم المنير في شرح إشكال الكبير للإمام محمد بن أحمد المعروف بابن الربوة<sup>(٢)</sup>.

وقام الإمام ابن حجر العسقلاني بتخريج أحاديثه وسماه "تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير"، والشرح الكبير مطبوع ومحقق من قبل الشيخين (عادل أحمد، وعلي محمد).

ثانياً: الشرح الصغير فقد اختصر فيه الإمام الرافعي الشرح الكبير ولم يسمه، وتوجد نسخة من الشرح الصغير في مكتبة الأسد الظاهرية - قسم المخطوطات - يقع في ثمانية أجزاء، تحت رقم (٢١٠٥) وهو محقق وأشرف على تحقيق جانب العبادات من الكتاب الدكتور (عبد الناصر أبو البصل، عميد كلية الشريعة في جامعة اليرموك).

الكتاب الثالث: كتاب المحرر في فروع الشافعية وهو من الكتب المعتبرة في المذهب، وقد تناوله العلماء بالشروح والإختصار منها: كشف الدرر في شرح المحرر للإمام القاضي شهاب أحمد بن يوسف السندي، يقع في أربع مجلدات، التزم فيه ذكر خلاف الأئمة مع تنقيح مذهبه.

<sup>(١)</sup> طبقات الشافعية [ج ٢، ص ٧٥-٧٧].

<sup>(٢)</sup> كشف الظنون [ج ٢، ص ٢٠٠٢-٢٠٠٤].



وكتاب الإيجاز وهو مختصر للمحرر للإمام تاج الدين محمود بن محمد الكرماني، وهو كتاب كثير الفوائد، ومشتمل على ما حواه المحرر من زيادات لطيفة<sup>(١)</sup>.

وتوجد نسخة من كتاب المحرر في مكتبة الأسد الظاهرية وقسم المخطوطات يقع في مجلد واحد - رقمها (٢٢٨٤)، وقد اختصره الإمام النووي في "المنهاج" أو "منهاج الطالبين".

أما الكتاب الرابع: فهو كتاب الروضة للإمام النووي، وقد عمل الإمام النووي على اختصار كتاب الشرح الكبير بالروضة، وكتابه من الكتب المعتبرة المتداولة، وقد تناوله العلماء بالمختصرات منها: ١- روض الطالب، للإمام المقري، فشرحه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في كتاب سماه (أسنى المطالب شرح روض الطالب) ٢- الغنية، للإمام السيوطي، فقد نظم شرحه هذا نظاما سماه "الخلاصة"<sup>(٢)</sup>، وكتاب "روضة الطالبين" مطبوع ومحقق من قبل الشيخين عادل أحمد وعلي محمد.

الكتاب الخامس: الحاوي، للإمام الماوردي، وكتاب الحاوي أحد الكتب المعتبرة المعتمدة في المذهب، والحاوي شرح مختصر المزني، ويعتبر كتابه من أجود الكتب التي شرحت "مختصر المزني"<sup>(٣)</sup>.

الكتاب السادس: "العجاب شرح اللباب"، للإمام نجم الدين بن عبد الغفار القزويني، وكتابه هذا هو مختصر اقتصر فيه على ما عليه معظم الأصحاب والوجوه والأقويل<sup>(٤)</sup>.

الكتاب السابع: "التعليقة في شرح الحاوي" للإمام نجم الدين القزويني، وتوجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة الأسد الظاهرية تحت رقم (٢٣٥٣).

(١) كشف الظنون [ج ٢، ص ٢٩٩].

(٢) كشف الظنون [ج ٢، ص ٢٠٠٢-٢٠٠٤].

(٣) طبقات الشافعية [ج ١، ص ٢٣٠-٢٣٢].

(٤) الطبقات الكبرى [ج ٥، ص ٢٧٧-٢٧٨].

أما الكتب الأخرى التي اعتمد عليها فهي كما يلي : "حلية العلماء في معرفة  
مذاهب الفقهاء ، للإمام القفال الشاشي"، وتوجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة  
الأسد الظاهرية تحت رقم (٢٠٠٦)، وهو مطبوع ومحقق حققه الأستاذ الدكتور  
ياسين درادكة من كلية الشريعة بالجامعة الأردنية.

- ٢- المجموع والمقنع ، لأبي الحسن المحاملي.
- ٣- الفتاوى، لأبي بكر القفال المروزي.
- ٤- التذكرة، لأبي عبد الله البيضاوي.
- ٥- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، للإمام الماوردي .
- ٦- الإبانة، لأبي القاسم الفوراني.
- ٧- الفتاوى، للقاضي حسين.
- ٨- المذهب ، لأبي إسحاق الشيرازي.
- ٩- الشامل ، لأبي نصر ابن الصباغ.
- ١٠- نهاية المطلب في دراية المذهب، لإمام الحرمين أبي المعالي  
الجويني.
- ١١- تنمة الإبانة والفتاوى، لأبي سعيد المتولي .
- ١٢- بحر المذهب والحلية، لأبي المحاسن الروياني.
- ١٣- البسيط والوسيط ، لحجة الإسلام الإمام الغزالي.
- ١٤- التهذيب والتعليق والفتاوى، للإمام البغوي وتوجد نسخة من كتاب  
الفتاوى في مكتبة الأسد الظاهرية تحت رقم (٢٣١١).

• **المطلب السابع:** قيمة الكتاب العلمية. تظهر قيمة هذا الكتاب العلمية باشتهاره بين العلماء وتلقيهم له بقبول حسن، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:-  
أولاً : قام الشيخ فتح الله بن يزيد الشرواني الشافعي بشرح هذا الكتاب باللغة الفارسية في مجلدين لأجل ابن شاه رخ بن تيمورلنك ، إلا أن هذا الأمير أفسد هذا الكتاب<sup>(١)</sup>.

ثانياً: اقتران اسمه باسم كتابه هذا عند الترجمة له في كتب التراجم، وكذلك ارتباط اسمه باسم كتابه عند الترجمة لحفيده الحنفي المذهب إذ قال صاحب تاج التراجم الحنفي الشيخ عبد الله بن عوض بن محمد الأردبيلي مولدا والشرواني المنشأ وهو سبط العلامة جمال الدين يوسف بن إبراهيم الأردبيلي الشافعي مؤلف كتاب الأنوار في المذهب الشافعي<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: كثرة التعليقات والشروح والحواشي وفي ذلك دلالة على شيوع الكتاب وانتشاره بين الأمصار.

رابعاً: احتجاج الشافعية من المتأخرين عند إثبات حكم شرعي به، ومثال ذلك ما نقله الشرييني فقال : جزم في الأنوار<sup>(٣)</sup> ، وكذلك ذكره الشيخ العلامة عبد الحميد الشرواني في حاشيته على كتاب "تحفة المحتاج".

خامساً: احتجاج مرجحي المذهب الشافعي المتأخرين به كابن حجر الهيتمي في كتابه "تحفة المحتاج"<sup>(٤)</sup>، وكذلك احتج به الرملي الذي يسمى بالشافعي الصغير في كتابه "نهاية المحتاج" ، ومن المقرر في المذهب الشافعي أن ابن حجر والرملي هما مرجحا مذهب المتأخرين ، كما أن النووي والرافعي مرجحا مذهب المتقدمين، فكفى بنقلهما من الأنوار رفعة للكتاب ولمؤلفه .

(١) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع [ج ٩، ص ١٦٦-١٦٧]، معجم المؤلفين [ج ٢، ص ٦١٤].

(٢) تاج التراجم [ص ٣٣٢-٣٣٣].

(٣) مغني المحتاج [ج ٤، ص ٣٧٠].

(٤) تحفة المحتاج [ج ١٠، ص ٣٣٣] و [ج ١٠، ص ٣٣٧].

سادساً: اقتصاره على الحكم الشرعي في كتابه مما جعل كتابه مرجعاً للفقهاء في فرق الحلال عن الحرام وميل المعلمين إليه على صعوبة ألفاظه وغموض معانيه.

#### \*المطلب الثامن: الأعمال التي خدمت الكتاب :

لقد سخر الله لكتاب إمامنا الأردبيلي من يشرحه ويعلق عليه وقد وقفت على تسعة أعمال خدمت الكتاب :

أولاً: "حاشية الكمثرى": وهي حاشية مطبوعة مع كتاب الأنوار - لمؤسسة الحلبي وشركائه للنشر والتوزيع، ولم يمكنني الوقوف على اسم صاحب الحاشية ولكنه في مقدمة الحاشية بين أسباب تأليفه لها، وأقتبس منها جزءاً، فقد قال: "إن كتاب الأنوار على صاحبه - رحمة القهار - قد شاع في البلاد والأمصار بالدرس والفتاوى والاعتماد عليه في طريق التقوى، فهو مرجع الفقهاء في فرق الحلال عن الحرام، وبه يحصل حل مشكلات المرام، لكنه زادت على التقرير صعوبة ألفاظه، وعلى التمهيد غموض معانيه سيما في هذا الزمان، حتى يقول: فلم أجد بدا سوى الإستعانة من الله أن يعينني بتوضيح المواضع المغلقة من الكتاب على الطلاب وإن لم تكن مغلقة على أولي الألباب، وقد استعنت الله وشرعت عام عشرة ومئة وألف هجرياً في خدمة الكتاب للشيخ الماهر الإمام يوسف الأردبيلي بأن أكتب حواشي تكشف عن وجوه معضلاته نقابها، وتزيل عن تجاه مشكلاته حجابها، وسميتها "بالكمثرى"، لأنها فاكهة لأهل القرى لا لأهل البلاد من الوري، فإنهم لحل الكتاب كما جرى".<sup>(١)</sup>

ثانياً: حاشية الحاج إبراهيم وهي حاشية مطبوعة مع كتاب " الأنوار لأعمال الأبرار" مؤسسة الحلبي وشركاه، وهي حاشية مستخرجة من شرح روض الطالب المسمى "بأسنى المطالب" لشيخ الإسلام قاضي القضاة زكريا الأنصاري، ومن شرح المنهاج المسمى " بتحفة المحتاج لشرح المنهاج" للعلامة الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر وغيرهما من الكتب المعتمدة في المذهب ، وقد اعتمد على لغات

(١) حاشية الكمثرى على الأنوار [ج ١، ص ٥].

استقاها من الصحاح أي "مختار الصحاح" والقاموس وغيرهما من الكتب المعتمدة في اللغة<sup>(١)</sup>.

قال كاتبها في نهايتها: "حصل الفراغ بعون الملك الوهاب من تحرير هذه النسخة الشريفة المسماة بـ "حاج الإبراهيم (كذا) الواقع على الأنوار"، على يد فقير فقير محتاج إلى رحمة الله، عبد الله بن كرافي بن شيخ عز الدين صاري، نرجو أن يسوي الله تعالى أمور ديننا ودنيانا لحسن توفيقه ولطفه وكرمه وإنعامه وتواتر نواله، يوم أحد في وقت العصر، من الشهر المبارك ذي الحجة، سنة إحدى وثمانين و ألف من الهجرة النبوية -صلى الله عليه وسلم -".

ثالثاً: شرح الأنوار، للإمام علي بن أحمد بن عمر بن محمد البوشي، ولد بعيد ٧٩٠هـ بمصر القديمة ونشأ بها، وأقبل على التدريس والتصنيف والإفتاء، توفي عام ٨٥٦هـ<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: حاشية الشيخ علي الأشموني وهي للإمام "نور الدين علي بن محمد الأشموني المصري"، وهو فقيه ومتكلم ونحوي توفي عام ٩٠٠هـ<sup>(٣)</sup>.  
خامساً: تعلية الشيخ "علي الأشموني وهي للإمام "نور الدين علي بن محمود بن عيسى الأشموني"، ولد عام ٨٣٨هـ، وهو نحوي وفقيه، توفي عام ٩١٣هـ<sup>(٤)</sup>.

سادساً: أنوار الأنوار لأعمال الأبرار في زوائد الأنوار على الروضة، وهي للشيخ سراج الدين عمر بن محمد اليميني، توفي عام ٨٨٧هـ<sup>(٥)</sup>.

سابعاً: بسط الأنوار، للشيخ جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني، فقيه ومتكلم، توفي عام ٩١٨هـ، وقد تجاوز عمره الثمانين، وتوجد نسخة من

(١) حاشية الحاج إبراهيم على الأنوار [ج ١، ص ٥].

(٢) الضوء اللامع [ج ٥، ص ٣٧٨]، كشف الظنون [ج ١، ص ١٩٥]، هدية العارفين [ج ١، ص ٧٣٣]، معجم المؤلفين [ج ٢، ص ٣٩٧].

(٣) كشف الظنون [ج ١، ص ١٩٥]، معجم المؤلفين [ج ٢، ص ٤٩٦].

(٤) كشف الظنون [ج ١، ص ١٩٥]، معجم المؤلفين [ج ٢، ص ٥٢١].

(٥) كشف الظنون [ج ١، ص ١٩٥].

الكتاب في مكتبة الأسد الظاهرية تحت رقم (٢٢٠٩)، (٢٧٢ فقه شافعي) وهي نسخة ناقصة في أولها وآخرها كثيرة الإصابات<sup>(١)</sup>.  
ثامناً: شرح الأنوار - باللغة الفارسية - :-

وهو للشيخ فتح الله بن أبي يزيد بن عبد العزيز الشرواني ، شرحه لأجل ابن شاه رخ سلطان سمرقند في مجلد، ولكن هذا الأمير أفسده.  
تاسعاً: حاشية الشيخ محمد مفتي كرمان، وهي للشيخ الإمام العلامة محيي الدين محمد الشافعي مفتي كرمان، حج عام (٩٣٥هـ—)، وقدم دمشق عام (٩٣٦هـ)، وأخبر عن نفسه أن له تفسيراً على القرآن العظيم، وحاشية كتاب الأنوار للأردبيلي وغير ذلك<sup>(٢)</sup>.

#### المطلب التاسع: وصف النسخ.

اعتمدت في تحقيق كتاب الأنوار لأعمال الأبرار على أربع نسخ رسمت لها بالرموز الآتية:-

- ١- نسخة الأصل ، وقد أشرت إليها في الحاشية بنفس هذا المسمى.
- ٢- النسخة الثانية برمز (ب) والنسخة الثالثة برمز (ج)، والنسخة الرابعة برمز (د).

أما نسخة الأصل فهي مطبوعة في مؤسسة الحلبي وشركائه للنشر والتوزيع، وورد في مقدمتها "الأنوار لأعمال الأبرار"، تأليف العالم الفاضل والإمام الكامل "يوسف الأردبيلي" في فقه الإمام الشافعي - رضي الله عنه - ومعه حاشيتان:-

أولاً: "حاشية الكمثري"

ثانياً: "حاشية الحاج إبراهيم"، وورد في مقدمتها الأبيات الشعرية التالية .

جراك الله يوسف كل خير	ولا أخلاك من لطف جميل
لقد أبرزت في الفتوى كتاباً	تفرد في الفتاوي عن مثيل

(١) معجم المؤلفين [ص ٥١٠]، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية [ص ٣٤].

(٢) الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة [ج ٢، ص ٦٨-٦٩].

هو الأنوار يهدي للبرايا إلى الجنات والظل الظليل  
فرحمة ربنا أعداد رمل على المولى الإمام الأردبيلي  
والنسخة هذه هي الطبعة الأخيرة للكتاب ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، وقد رمزت  
لهذه النسخة برمز "كلمة الأصل".

ثانياً: النسخة (ب) خط هذه النسخة هو أجود خطوط النسخ الثلاث  
المخطوطة. بدأت بـ " الحمد لله الحميد المجيد، المحصي المبدى المعيد .."  
وختمت: " فإذا ماتا فالولاء بين عصبتهم بالسوية، وعلى لفظ السوية وقع ختم  
كتابنا نرجو أن يسوي الله تعالى أمور ديننا ودنيانا على وجه ونهج يحبه  
ويرضاه، والحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على خير  
خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين الطيبين الطاهرين، صلاة دائمة إلى يوم الدين،  
تم بعون الله وتوفيقه".

وقد ترجم الناسخ لنفسه آخر الكتاب فقال: " الفارغ من تحفة الأنوار، ملح<sup>(١)</sup>  
الرطوني ابن رمضان، وهو ابن ملح بن اللي بن رمضان ولد محمود المحتاج  
إلى رحمة الملك المنان، في تاريخ ألف ومائة وثلاثة وسبعين من هجرة النبي -  
صلى الله عليه وسلم - (١١٧٣هـ)، صاحب الجينان (كذا)، المخلص أمته  
بالشفاعة من النيران، يا ربنا لا تفرقنا منه في آخر الزمان، وارزقنا العيشة معه  
في رياض الجنة يا ملك الغفران، واغفر لجميع أمة محمد بالفضل والإحسان،  
وتقل حسناتهم يا ذي (كذا) الجلال والإكرام في الميزان، وصلى الله وسلم على  
سيدنا محمد الشفيع، صاحب الحوض وما الكيزان (كذا)، وعلى آله وأصحابه  
نجوم الدجى، الغازين بالجوع والظمان يا الله يا كريم، الرحيم، أكرم علينا بإقانتنا  
(كذا) إلى جمالك وأمن بأفضل الإمكان، هاشم بن مل رسول ومل رسول بن مل  
رجب ابن ذنب بن علي بن محمد بن شروان، تاريخ الآباء الأقدمون (كذا)، رحمة  
الله عليهم أجمعين، " وهذه النسخة عليها تعليقات لأكثر من فقيه بدليل تعدد  
خطوط تلك التعليقات، وهذه التعليقات قد كتبت بخط واحد ختمت بكلمة "سيدي"،  
وهذا الخط هو خط ملح الرطوني لأنه كان يختم بعض التعليقات بذكر اسمه،

(١) تنطق الجيم كحرف الكاف في لهجة أهل الريف والبادية .

وختمها بقوله: "تمت الفهرسة بيد الكاتب الكتيب الطالب "الجنتي شمو بن حاج علي" في -٤- من شعبان، -١٣٣١هـ-.

ثالثاً: النسخة (ج).

خط هذه النسخة هو خط النسخ، وأولها: " الحمد لله الحميد المجيد المحصي المعيند حمداً يوافي نعمه و يكافي مزيده، "، وآخرها " ومن جملة أفعاله أنه طلق امرأته أم زرع، ولم يقع على النبي - صلى الله عليه وسلم - طلاق<sup>(١)</sup> ".  
وهذه النسخة هي وقف للمدرسة الشمصانية، إذ كتب على صفحتها الأولى اسم هذه المدرسة، وورد في صفحتها الثانية العبارة التالية: " هذا المجلد وقف مؤبداً على أهل العلم، فمن بدله وغيره فعليه غضب الله ".

وامتازت هذه النسخة باستخدام نظام ترقيم كتابة الكلمة الأولى في الصفحة الثانية في آخر الصفحة السابقة لها، للمحافظة على ترتيب الصفحات، وختمت هذه النسخة بما ختمت به النسخة (ب) فإذا ماتا فالولاء بين عصبتها بالسوية ".

ثم قال الناسخ: " وكان الفراغ من تعليقه نهار الأربعاء أول شهر رجب الفرد من شهور سنة تسع وستين وثمانمائة (٨٦٩هـ)، على يد العبد الفقير الذليل الحقير الراجي عفو ربه محمد بن ... الساكن يومئذ بحلب الصهيوني بلداً، الشافعي مذهبا، غفر الله لوالديه ولمشايعه وأصحابه، ولمن دعا له بالمغفرة ولسائر المسلمين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وكتب قبل شرح حديث أم زرع بيت الشعر التالي:

مذنب خطه عسى دعوة غير خايبة رحم الله قايلاً رحم الله كاتبه

رابعاً: النسخة (د).

خط هذه النسخة فارسي، أولها: " الحمد لله المجيد المحصي المعيند، حمداً يوافي نعمه، و يكافي مزيده، وختمت هذا النسخة: " فإذا ماتا فالولاء بين عصبتها بالسوية، نرجو أن يسوي الله أمور ديننا "، وهي نسخة قديمة كثيرة الإصابات، باد عليها آثار الرطوبة، وهي ناقصة الصفحة الأخيرة، ورؤوس المسائل والأبواب مكتوبة باللون الأحمر .

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية "الفقه الشافعي" [ص ٢٦-٢٧].



وتمتاز هذه النسخة - كذلك - بكثرة الإسقاطات من المتن التي استدركت في الحواشي، وأتبعنا بكلمة (صح) تمييزاً لها عن التعليقات القليلة التي كتبت عليها. وكتب على الصفحة الأولى منها " هذا كتاب الأنوار المشتمل تأليف الإمام العلامة يوسف ... والمنسوخ على " المصباح المسمى بالأزهار "، والمقصود بالأزهار هنا هو كتاب الأزهار في شرح المصابيح من أحاديث سيد الأبرار " السالف الذكر وكتب عليه أبيات شعرية كالمكتوبة على النسخة الأصلية.

\* المبحث الثالث: نبذة عن عصر المؤلف من الناحية التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأثرها في تكوين شخصية الإمام الأردبيلي. من الناحية التاريخية:

ينتسب الإمام يوسف الأردبيلي إلى مدينة أردبيل، ومدينة أردبيل تسمى بالأرمينية "ارتقيت"، وأصبحت فيما بعد "أرتفيل"، وأردبيل أقصى بلاد أذربيجان شرقاً، وهي على مسيرة يوم كامل من بحر الخزر، وعلى بعد ٤٠ كم من بلاد الروس، تقوم هذه المدينة على هضبة مستديرة الشكل تقريباً، ارتفاعها عن سطح البحر (١٥٢٠م)<sup>(١)</sup>.

وأردبيل بالفتح ثم السكون وفتح الدال وكسر الباء وياء ساكنه ولام من أشهر مدن أذربيجان وأكبرها، كانت قبل الإسلام قسبة في الناحية طولها ثمانون درجة وعرضها ست وثلاثون درجة وثلاث وثلاثون دقيقة<sup>(٢)</sup>.

ومدينة أردبيل مدينة حسنة كبيرة، وهي دار للإمارة وبها الأجناد والمعسكر، وأبنيتها من الطين والآجر، وأسعارها موافقة، وتجارها نافقة<sup>(٣)</sup>. وقد بنيت مدينة أردبيل عام ٨٥هـ حيث بناها عبد العزيز بن حاتم بن النعمان الباهلي<sup>(٤)</sup>، وعبد العزيز بن حاتم بن النعمان الباهلي قائد من الأمراء كان عامل عمر بن عبد العزيز على الجزيرة، وتوفي سنة مئة وثلاثة هجرية (١٠٣هـ) — ٧٢١م<sup>(٥)</sup>.

وأردبيل حاضراً تقع في الشمال الغربي من إيران، وتبلغ مساحتها ١١-١٨ كم مربع، ويحدها من الشمال جمهورية أذربيجان، ومن الشرق منطقة جيلان، ومن الجنوب زانجان، ومن الغرب أذربيجان الشرقية، وتفصل جبال طالش الممتدة

(١) دائرة المعارف الإسلامية [ج١، ص ٥٨٤]

(٢) البدء والتأريخ [ج٤، ص ٧٦]، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع [ج١، ص ١٣٧]، معجم البلدان [ج١، ص ١٤٥].

(٣) نزهة المشتاق [ج٢، ص ٦٨٠].

(٤) نزهة المشتاق [ج٢، ص ٦٧٩].

(٥) الأعلام [ج٤، ص ١٦].

جنوباً أردبيل عن منطقة بحر قزوين<sup>(١)</sup>، وبلغ عدد سكانها حسب تعداد (عام ١٩٩١ م) (٣١١،٢٢)<sup>(٢)</sup>، والغالبية العظمى من سكانها مسلمون، واللغة السائدة هي لهجة من عدة لغات تركية تسمى بـ (الأذربيجانية)، ومقاطعة أردبيل تتكون من ست مدن ، أردبيل عاصمتها.

الناحية السياسية:-

إن الصفة العامة التي تتصل بها الحياة السياسية لأردبيل كثرة تعرضها للحروب والهجمات المدمرة لحضارتها، وفيما يلي نبذة عن دخول الإسلام في أذربيجان فتحت مدينة أذربيجان: أولاً: في عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حيث أنفذ المغير بن شعبه الثقفي واليا على الكوفة ومعه كتاب إلى حذيفة بن اليمان لولاية أذربيجان، وورد الكتاب على حذيفة وهو بنهاوند فسار منها إلى أذربيجان في جيش كثيف حتى أتى أردبيل وهي يومئذ مدينة أذربيجان، وكان مرزبانها، ومرزبان بضم الزاي أحد مرازمة الفرس، وهو الفارس الشجاع المقدم على القوم دون الملك، وهو معرب وفيه قولهم للأسد مرزبان، والأصل فيه أحد مرازمة الفرس، والجمع مرازمة<sup>(٣)</sup>.

وقد جمع المقاتلة من أهل "ياجروان" و "ميمذ" و "البذ" و "سراو" و "شيز" و "الميانج" وغيرها وقاتل المسلمين قتالاً شديداً أياماً، ثم صالح حذيفة على ؟؟؟؟ ويقال أتاها من شهرزور، فلما دخل أردبيل وجد أهلها على العهد، وقد انتفضت عليها نواح فغزاها وظفر وغنم فكان معه ابنه عمر، وعن الواقدي غزا المغيرة بن شعبه أذربيجان من الكوفة سنة ٢٢هـ، وفتحها عمر - رضي الله عنه - ووضع عليها الخراج<sup>(٤)</sup>.

(١) الموسوعة العربية الميسرة [ج ١، ص ١٦٢].

(٢) انظر الموقع التالي ( [www.Netiran.com](http://www.Netiran.com) )

(٣) لسان العرب [ج ١، ص ٤١٧].

(٤) تاريخ الأمم والملوك [ج ٢، ص ٥٣٥]، فتوح البلدان [ج ١، ص ٣٢١-٣٢٢].

ومما سبق يتبين أن الحديث عن أذربيجان هو حديث عن أردبيل، وقد تحولت أردبيل إلى مركز إسلامي في عهد عثمان بن عفان وبنى مسجدها الجامع عام ٣٦هـ<sup>(١)</sup>.

وعند الحديث عن بلد من البلدان في عصر من العصور لابد من الإشارة إلى ما سبق ذلك العصر من أحداث تاريخية وسياسية وخاصة عند ما يكون لهذه الأحداث أثر هام في العصر المراد الحديث عنه، فقد ابتلى العالم الإسلامي في الربع الثاني من القرن السابع الهجري ٧هـ بهجمة شرسة لمجموعة من القبائل المغولية المشتركة التي كانت تدين "بالشامانية"، وهي ديانة تقول بوجود قوتين، قوة الخير والنور والدفء، وقوة الشر والظلام والبرد، ويسكن إله الخير في الشرق، وإله الشر في الغرب، وتقوم ممارستها على السحر والرشاقة الجسدية من رقص وغيره، فاكتمبت كلمة "شامان" معنى الساحر<sup>(٢)</sup>.

وقد كان المغول في بادئ أمرهم يدينون بالديانة الشامانية، وبدأوا يتحررون من هذه الديانة تدريجيا منذ أن أخذوا يتوسعون شرقا وغربا، ويؤسسوا لأنفسهم ملكا عريضا، فالتقوا أثناء توسعهم بحضارات وديانات مختلفة فتأثروا بها على مقدار ما فيها من القوة والضعف، وقد وقع المغول أثناء توسعهم تحت تأثير ثلاث ديانات، الإسلام، المسيحية، والبوذية، وقد حاول كل فريق من هذه الديانات الثلاث الوصول إلى قلوب هؤلاء البدائيين<sup>(٣)</sup>، ولقد كان الوضع قبل الغزو المغولي في حالة ضعف عامة، نتيجة للانقسامات واهتمام القادة بمصالحهم الشخصية وتقديمها على مصلحة المسلمين العامة. ومن الدول الإسلامية التي كان لها مواجهات مع المغول في المشرق الدولة الخوارزمية التي كانت تسيطر على بلاد فارس وخراسان في مناطق تسمى اليوم بإيران<sup>(٤)</sup>، من هنا فعند الحديث عن أردبيل من

<sup>(١)</sup> حاضر العالم الإسلامي [ج ١، ص ٥١٤].

<sup>(٢)</sup> الدولة الخوارزمية والمغول، غزو جنكيزخان للعالم الإسلامي وأثاره السياسي والديني والاقتصادية والثقافية [ص ٢٧٧]، حاضر العالم الإسلامي [ج ١، ص ٥٧].

<sup>(٣)</sup> الدولة الخوارزمية والمغول [ص ٢٧٧]، حاضر العالم الإسلامي [ج ١، ص ٥٧].

<sup>(٤)</sup> الفتوح الإسلامية [ص ٢٣٢].

الناحية السياسية لا بد من الحديث عن الأصابع التتريّة لأفعالهم الإرهابية التي لعبت دوراً كبيراً في دمار مدينة أربيل، فقد قال ياقوت الحموي: "هي بلاد فتنة وحروب ما خلت قط منها"<sup>(١)</sup>. مما يدل على مدى الدمار والخراب الذي أحدثته التتار في أربيل وأهلها، وما قاله صاحب عون المعبود: "خرج مئة جيش من الترك يقال له الططر عظم في قتله الخطب والخطر، وقضى له في قتل النفوس المؤمنة الوطر، فقاتلوا ما وراء النهر، وما دونه من جميع بلاد خراسان، ومحو رسوم ملك بني ساسان، وخرّبوا مدينة نساور وأطلقوا فيها النيران، ولم يبق منهم إلا من اختبأ في المغارات والكهفان، حتى وصلوا إليها وقتلوا وسلبوا وخرّبوا البنّيان، وأطلقوا الماء على المدينة من نهر جيجان، وقد استأصلوا من أهل هذه البلاد من العلماء والأعيان، واستباحوا قتل النساء والولدان"<sup>(٢)</sup>.

فهذا النص ينبئ عن مدى الدمار الذي أحدثته المغول حيث الإستهتار بأرواح البشر وارتكاب الجرائم، وقد ساد الاعتقاد عند الناس أن المغول لا يهزمون، وكانت معاملتهم لأعدائهم دموية، لذلك طمست معالم أربيل التي كانت آهلة بالسكان وبالرغم من الأضرار التي أحاطت بالمسلمين في ذلك الوقت فإن الحقبة التي أعقبت الغزو المغولي كانت تمتاز إذا ما قورنت بالحالة قبل الغزو، بأنها أكثر هدوءاً من ناحية الانقلابات السياسية<sup>(٣)</sup>.

وبذلك نلاحظ أن الفترة التي عاش فيها يوسف الأربيلي، والتي جاءت في آخر السيطرة المغولية في أذربيجان وقيل الصفوية تعتبر فترة هادئة من الناحية السياسية خالية من الحروب، وكانت أربيل في هذه الفترة انتقلت من حكم صفوي الدين وذلك في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي وتركز الحكم الديني والزمني في تلك المدينة بيديه، ثم تعزز حكم ورثته أواسط القرن الخامس عشر في أربيل، وتعد الدولة الصفوية التي شهد الشرق الإسلامي قيامها في بلاد فارس ١١٤٨م إحدى الدول القوية التي قامت في العالم الإسلامي آنذاك بجانب المماليك

<sup>(١)</sup> معجم البلدان [ج ١، ص ١٢٨].

<sup>(٢)</sup> عون المعبود شرح سنن أبي داود [ج ١، ص ٤١٤]، الفتوح الإسلامية [ص ٣٣٤]

<sup>(٣)</sup> الدول الخوارزمية والمغول [ص ٢٥٧].

والعثمانيين، ويرجع نسب الصفييين إلى إحدى الأسر التي كانت تعيش في أردبيل، وهي أسرة الشيخ صفى الدين أبو إسحاق الأردبيلي ما بين (١٢٥٢ و- ١٣٣٤م)<sup>(١)</sup>.

#### • الناحية الاقتصادية :

مما لا شك فيه أن الأوضاع السياسية والعسكرية في أي بلد لها تأثيرات إيجابية أو سلبية على اقتصاد ذلك البلد، فالأوضاع السياسية السيئة تؤدي لتأخر اقتصاد ذلك البلد، والظروف السياسية التي عاشت فيها أذربيجان والتي تمثلت بالغزو المغولي أثرت في اقتصاد أذربيجان، ومن هنا نجد أن صاحب "عون المعبود" يقرر هذا ويقول: "إن النتر أطلقوا الماء على المدينة من نهر جيجان فغرق منها مباني الدار والأركان، ثم وصلوا إلى بلاد نهشان فحربوا مدينة الري وقزوين، ومدينة أردبيل، ومدينة مراغة"<sup>(٢)</sup>. وبذلك يكون الغزو المغولي للبلاد قد سبب أضرارا اقتصادية جسيمة وأخر تطورها، ومن الثابت أن حركة التجارة في أذربيجان قد تأثرت إلى حد كبير بعد غزوات جنكيز خان، ويمكن القول إنها نشطت عما كانت عليه من قبل<sup>(٣)</sup>.

ويعمل أهل أردبيل في الصناعة، حيث يوجد في المدينة صناع كثير ولا تخلو عندهم قطعة من العيب، قال ياقوت الحموي: "وقد حضرت عند صناعها والتمست منهم قطعة خالية من العيب فعرفوني أن ذلك معدوم"<sup>(٤)</sup>.

ومما لا يخفى أن الموقع الجغرافي لأي بلد له دوره في نجاح اقتصاد ذلك البلد أو إخفاقه، فقرب أردبيل من البحر ووقوعها على الحدود الروسية جعلها مدينة تجارية هامة، وهي تعتبر أول مراحل الطريق التجاري إلى تبريز، ولذلك فهي تسهل الصادرات التجارية بصفة خاصة بين "تفليس" و "دربند" و "باكو" من

(١) الشرق الإسلامي زمن المماليك والعثمانيين [ص ٩٣].

(٢) عون المعبود شرح سنن أبي داود [ج ١١، ص ٤١٥].

(٣) الدولة الخوارزمية والمغول [ص ٢٩١].

(٤) معجم البلدان [ج ١، ص ١٤٥]، آثار البلاد وأخبار العباد [ص ٢٩١].

جهة ، و"تبريز" و "أصفهان" و "طهران من جهة أخرى، وكانت الحروب والزلازل أكثر أسباب تدهورها<sup>(١)</sup> .

ومناخ هذه المدينة شديد البرودة، لارتفاعها لكنه صحي على الدوام، ويزرع التفاح والكمثرى هناك، ويوجد في ظاهر المدينة كثير من ينابيع المياه الساخنة التي يتردد عليها الناس، ولقد كانت أردبيل منذ القدم مقاما محببا للبلاط الفارسي، بسبب ينابيعها وجودة هوائها<sup>(٢)</sup> .

وتعد أردبيل إقليما جبليا، وتكمن أهمية الجبال باعتبارها مورد من موارد تغذية المياه وخاصة المياه الذائبة من الثلوج التي تكسوها، وتتكون الجبال وأوديتها من المراعي الطبيعية التي ترعى فيها الحيوانات بوصفها مناطق وفيرة بالنباتات والحشائش التي يستفاد منها بالرعي، إضافة إلى السهول التي لها أهمية اقتصادية للزراعة وتوفير المواد الصناعية، كما أنها كثيرة الشجر، يقطعون منها الخشب ويعملون به أطباقاً، ويوجد بها جبل عظيم مشرف على أردبيل يسمى جبل "سبلان" : وهو من أعلى جبال الدنيا، وفي هذا الجبل عدة قرى، وفيها مشاهد للصالحين، والثلج في قمته صيفا وشتاء. وأهل أردبيل يعتقدون أنه من معالم الصالحين والأماكن المباركة المزاراة<sup>(٣)</sup>، ومما سبق يتبين أن إقليم "أذربيجان" إقليم يشتهر بمصادره المائية المتعددة من الأمطار والثلوج والعيون، ذلك أنه من الأقاليم التي تسوده الجبال، وهذا أدى إلى وفرة الإنتاج الزراعي كالحبوب والكتان والفواكه كالتفاح والكمثرى والذي تشتهر به مدينة أردبيل<sup>(٤)</sup> .

<sup>(١)</sup> دائرة المعارف الإسلامية [ج ١، ص ٥٨٦].

<sup>(٢)</sup> معجم البلدان [ج ١، ص ١٤٥]، دائرة المعارف الإسلامية [ج ١، ص ٥٨٤] آثار البلاد وأخبار العباد [ص ٢٨٥-٢٨٦].

<sup>(٣)</sup> معجم البلدان [ج ١، ص ١٨٦]، آثار البلاد وأخبار العباد [ص ٢٨٤-٢٩١].

<sup>(٤)</sup> دائرة المعارف الإسلامية [ج ١، ص ٥٨٤] .

## • من الناحية الاجتماعية والثقافية والعلمية :

كان عدد سكان هذه المدينة "أردبيل" في العصور الوسطى وخاصة في عهد الصفويين كبيرا جدا، وقد ذكر "مورييه" أن عدد سكانها عام ١٨١٣م لم يزد عن أربعة آلاف نسمة، على أن المدينة بعد ذلك تقدمت شيئا فشيئا.

أما صفات أهل أردبيل فإنهم صباح الوجوه، رقاق البشرة، ولهم لغة يقال لها "الأذرية" لا يفهمها غيرهم، ويتصفون باللين وحسن المعاملة، إلا أن البخل يغلب على طباعهم<sup>(١)</sup>، وينسب إليها خلق كثير من أهل العلم من كل فن<sup>(٢)</sup>. إلا أن التتر عملوا على استئصال العلماء والأعيان من البلاد<sup>(٣)</sup>.

وقد امتاز متقفوها بتحرير العقل من الجمود الفكري، بحيث تحول المتقفون من حالة الاكتفاء بما قاله السلف إلى الاعتماد على العقل في طرح رأي أو منهج. وكانت الثقافة تبنى على نصوص مقدسة بحكم العقيدة التي في إطارها تتم المناظرات والمناقشات الفكرية، وبعضها الآخر تقليدي غير معصوم من الخطأ يتم نقضها وتكذيبها حتى الإعراض عنها في إطار متسع<sup>(٤)</sup>.

وقد تأثرت الثقافة "الأذربيجانية" بالحضارة الفارسية الساسانية التي عكست عقائدها الدينية القديمة وتطوراتها وقيمها بشكل أو بآخر على بنية الثقافة الأذربيجانية<sup>(٥)</sup>، وقد تأثرت الثقافة في أذربيجان بعامل تعدد اللغات، وذلك بسبب موقعها الجغرافي، ولذلك تأثرت بدولة فارس القوية التي انتشرت فيها الفارسية بجانب التركية الأذربيجانية لغة الأذربيجانيين الأم، وقد طغت اللغة التركية على الشام بدءا من القرن الثامن الهجري، ولتعدد اللغات تشكلت لغة أذربيجان من ستة آلاف كلمة عربية وفارسية، وعلى هذا النحو انتشرت بوضعها لغة التخاطب بين الشعوب المجاورة للمنطقة جنبا لجنب مع اللغة الفارسية، وقد استمر ذلك إلى

<sup>(١)</sup> معجم البلدان [ج ١، ص ١٢٨].

<sup>(٢)</sup> معجم البلدان [ج ١، ص ١٤٥].

<sup>(٣)</sup> عون المعبود شرح سنن أبي داود [ج ١١، ص ٤١٤-٤١٥].

<sup>(٤)</sup> الإسلام والثقافة الأذربيجانية - منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة [ص ٣١].

<sup>(٥)</sup> المرجع السابق [ص ٣٣].



القرن الثالث عشر الهجري - التاسع عشر الميلادي<sup>(١)</sup>، ومما تجدر الإشارة إليه أن الحياة العلمية والأدبية قد أصابها الركود في أثناء الغزو المغولي، إلا أن هذا الركود كان مؤقتاً فما أن انتهى الغزو المغولي حتى عادت الحياة العلمية والثقافية في أذربيجان وأردبيل إلى نشاطها<sup>(٢)</sup>.

ومما لا شك فيه أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة في أي عصر تعتبر سلاحاً ذا حدين، فهي إما أن تظهر وتميز علماء يتحدون كل الظروف والأوضاع القائمة ويحملون الرسالة العلمية، وإما أن تستأصل شأفة العلماء، والظاهر الذي لا مرأى فيه أن الإمام "يوسف الأردبيلي" قد كان من العلماء الذين برزوا وتميزوا رغم كل الظروف السيئة التي سبقت عصره، ومما يؤكد ذلك وجود مصنفاته سالفه الذكر وكتابه "الأنوار لأعمال الأبرار" موضع التحقيق والدراسة.

---

(١) المرجع السابق [ص ٣٧-٣٨].

(٢) الدولة الخوارزمية والمغول [ص ٣٠٨].

## • المبحث الرابع: نبذة عن العبادات في الإسلام .

لما كان جانب موضوعات العبادات يمثل حيزاً كبيراً من تحقيق مخطوط " الأنوار لأعمال الأبرار " موضوع الرسالة، فقد وجدت أن أكتب نبذة وجيزة عن العبادات، لأنها تمس حياة المسلم بشكل وثيق.

لقد رسم الإسلام صورة محددة للعبادات يتقرب بها إلى الله عز وجل، حيث جعل لها مواقيت ومقادير وكيفيات لا مجال فيها للتبديل والتعديل، وهذه العبادات هي الصلاة والزكاة والصوم والحج، وهي تمثل الشعائر الكبرى في الإسلام الذي يرتبط فيها معنى التعبد، وهي التي يلتصق في العادة أثرها وتطلب أسرارها<sup>(١)</sup>.

العبادات الإسلامية المعروفة من صلاة وزكاة وحج عبادات قديمة عرفتتها الأديان قبل الإسلام على صورة من الصور، والله تعالى يقول عن بعض الأنبياء: "وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ"<sup>(٢)</sup> وفي الصيام يقول القرآن الكريم: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ"<sup>(٣)</sup>.

وفي الحج يقول: "وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ، وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ"<sup>(٤)</sup>. ولكن هذه العبادات الأربع في تلك الديانات مناسبة لعصرها وبيئتها، فلما جاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة الخاتمة الملائمة للبشرية في طور نضوجها فرض الله عز وجل هذه العبادات في أكمل صورة لها، ورقى كل نوع منها إلى غايته ومنتهاه، ونقاها من كل شائبة اعترتها خلال العصور وكل الدهور، فالزكاة في الإسلام عبادة فذة، إنها ليست مجرد إحسان يتبرع به متبرع، أو صدقة يتطوع بها متطوع، إنها حق

(١) العبادة في الإسلام [يتصرف ص ٢١٣-٢١٥].

(٢) [الأنبياء : ٧٣].

(٣) [البقرة: ١٨٣].

(٤) [الحج: : ٢٦-٢٧].

معلوم ومقدر على كل من يملك نصابا محددا من المال، حال عليه الحول فاضلا عن الحاجات الأصلية لمالكه، وإنها حق الله في ما أنعم به من مال أو تجارة أو زرع، حق يدفع المؤمن إلى أدائه وتقوم الدولة على جبايته لقوله تعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها"<sup>(١)</sup>، فمن أداها طيبة بها نفسه فقد كسب رضي الله تعالى والناس، وفاز بخيري الآخرة والأولى، ومن أبى قسر على أدائها قسراً، كما فعل ذلك الخليفة الأول أبو بكر - رضي الله عنه - مع مانعي الزكاة، فالزكاة بهذا الوضع وبمصارفها التي بينها القرآن الكريم عبادة جديدة لم تعرف بهذا الكمال في دين من الأديان، وكذلك الصيام والحج عبادات قديمة مشتركة في أديان كثيرة، ولكن الإسلام نقى هذه العبادات جميعاً من كل شائبة، ورقى كل نوع إلى غايته، وركز فيها من الأسرار وربط بها من الآثار وجعل لها من التأثير في الحياة ما يليق بدين عام خالده مهمته إصلاح الفرد، وإسعاد البيت، واستقرار الجماعة، وتوجيه الدولة، وهداية العالمين<sup>(٢)</sup>.

الأصل في العبادات أنها تؤدي امتثالاً لأمر الله وأداء لحقه على عباده وشكراً على نعمائه التي لا تتكر، وليس من اللازم أن يكون لهذه العبادات ثمرات ومنافع في حياة الإنسان المادية، وليس من الضروري أن يكون لها حكمة يدركها عقل الإنسان المحدود، فالأصل فيها أنها ابتلاء لعبودية الإنسان لربه، فلا معنى أن يدرك السر في كل تفصيلاتها، فالعبد عبد والرب رب، وما أسعد الإنسان إذا عرف قدر نفسه، ولو كان الإنسان لا يتعبد الله إلا لما وافق عقله المحدود وعرف الحكمة فيه تفصيلاً، وعجز عن إدراك السر في جزئية أو أكثر أعرض ونأى بجانبه، ويكون في هذه الحالة عبد لعقله وهواه لا عبداً لربه ومولاه، إن العبودية شعارها الإيمان بالغيب ولو لم تره، والطاعة للأمر ولو لم تحط بسره وحسب المؤمن أن يعرف بالإجمال أن الله غني عن العالمين غني عن عبادتهم وطاعتهم،

(١) [التوبة: ١٠٣]

(٢) [العبادة في الإسلام [ص ٢١٥-٢١٧].

فلا تتفعه طاعة من أطاع ولا تضره معصية من عصى، يقول سبحانه وتعالى: "وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ"<sup>(١)</sup>.

فالله غني عن مخلوقاته كل الغنى وإذا تعبدتهم بشيء فإنما يتعبدتهم بما يصلح أنفسهم ويعود عليهم بالخير في حياتهم الروحية والمادية والفردية والجماعية الدنيوية والأخروية، غير أن الإنسان المحدود قد تخفى عليه حكمة الله عز وجل وعلا، فكم لله من سر خفي يدق خفاه عن فهم الذكي، وكما أخفى الله تعالى كثيرا من أسرار هذا الكون عن الإنسان، أخفى عنه بعض أسرار ما شرع، ليظل الإنسان في هذا وذاك متطلعا بأشواقه وراء المجهول، أملا في الوصول معترفا بالقصور، وليظل دائما في دائرة العبودية المؤمنة التي شعارها دائما سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام الغزالي: "إن العبادات لصحة قلب الإنسان كالأدوية لصحة بدنه، وليس كل إنسان يعرف خواص الدواء وسر تركيبه إلا الطبيب أو العالم الذي اختص بمعرفته، وكل مريض يقلد الطبيب فيما يصف له من دواء ولا يناقشه فيه، ولذلك بان لي على الضرورة أن أدوية العبادات بحدودها ومقاديرها المحدودة والمقدرة من جهة الأنبياء لا يدرك وجه تأثيرها ببضاعة عقل العقلاء، بل يجب فيه تقليد الأنبياء الذين أدركوا تلك الخواص بنور النبوة لا ببضاعة العقل، وكما أن اختلاف الأدوية في المقدار والوزن والنوع لا يخلو من سر هو من قبيل الخواص، وكذلك العبادات التي هي أدوية لداء القلب مركبة من أفعال مختلفة النوع والمقدار، حتى أن السجود ضعف الركوع وصلاة الصبح نصف صلاة العصر في المقدار، فلا يخلو من سر من الأسرار وهو من قبيل الخواص التي لا يطلع عليها إلا بنور النبوة، فقد تحامق وتجاهل من أراد أن يستتبط لها حكمة، أو ظن أنها ذكرت على الاتفاق لا من سر إلهي فيها"<sup>(٣)</sup>.

(١) [لقمان: ١٢].

(٢) العبادات في الإسلام [ص ٢١٧-٢١٨].

(٣) المنقذ من الضلال [يتصرف ص ٥٧-٥٨].

ومما سبق يتبين أنه من الخطأ البين أن تطالب لكل تفصيل من تفصيلات العبادات حكمة تشبع العقل وتشبع نهمه، ولا سيما ذلك العقل المادي الحديث الذي لا يشبعه إلا الحسي والنفعي، وليس معنى ذلك أن هذه العبادات لا تعرف لها أسباب تدعو إليها وتفسر لنا اتباعها دون غيرها، ولكنها في نهاية الأمر أوضاع توفيقية لا موجب من العقل للتحكم فيها بالاقتراح والتعديل، لأن المقترح المعدل لن يستند إلى حجة أقوى من الحجة التي يرفضها ويميل إلى سواها، ويسري هذا على كل تنظيم في أمور الدنيا، ولا يسري على أمور الدين وحده، فقد ضل قوم حاولوا أن يفهموا الحكمة من كل جزئية من جزئيات العبادة فلما خفيت عليه أسرار بعض التفصيلات في عبادات كالحج شكوا وتشككوا، وهم في شكهم وتشكيكهم ضالون عن سواء السبيل<sup>(١)</sup>.

ولقد عني فقهاؤنا الأجلاء على اختلاف مذاهبهم الفقهية بموضوعات العبادات، وعند تصفح كتبهم نجدهم يجعلونها في مقدمة كتبهم لما لها من الأهمية العظمى حيث أنها تمثل ركائز الإسلام الأساسية، وقد عني المحدثون بالكتابة في موضوعات العبادات وأفردوا لكل منها كتابا يتناولها بالتفصيل، أو يتناولها جميعا، وسأذكر فيما يلي بعضا من أسماء هذه الكتب على سبيل المثال لا الحصر.

- ١- العبادات الإسلامية: مقارنة على المذاهب الأربعة : الصلاة، الصوم، الزكاة ، الحج، بدران أبو العينين بدران.
- ٢- الأركان الأربعة، الصلاة، الزكاة، الصوم ، الحج، أبو الحسن الندوي.

٣- أنوار المشكاة في أحكام الزكاة، فضل حسن عباس.

٤- أسرار الزكاة: الغزالي.

٥- الزكاة في الإسلام، عز الدين الخطيب.

٦- الصوم والصحة، نجيب الكيلاني.

٧- أحكام الصوم والاعتكاف، أبو سريع محمد الهادي.

٨- الصوم في ضوء الكتاب والسنة، عمر سليمان الأشقر.

<sup>(١)</sup> العبادات في الإسلام [ بصرف ص ٢١٩-٢٢٠ ].

- ٩- الصوم المقبول: عطية عبد الرحيم عطية.
- ١٠- كتاب المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة/ محمد الجاسر.
- ١١- الحج والعمرة في الفقه الإسلامي، نور الدين عتر.
- ١٢- حالات تطبيقية في محاسبة الزكاة، محمد كمال عطية.
- ١٣- قاموس الحج والعمرة، أحمد عبد الغفور عطار.
- ١٤- المنهج لمريد العمرة والحج، محمد بن عثيمين.
- ١٥- أسرار الحج، للغزالي.
- ١٦- فقه الزكاة للقرضاوي.

## المصطلحات الشافعية التي وردت خلال الرسالة:

- ١- المنصوص: هو نص الإمام الشافعي رحمه الله تعالى وسمي ما قاله نصا لأنه مرفوع القدر لتتصيص الإمام عليه، أو لأنه مرفوع إلى الإمام من قولك: نصت الحديث إلى فلان إذا رفعته<sup>(١)</sup>.
- ٢- الأظهر: هو الأظهر من قلبي أو أقوال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى فإن قوي الخلاف لقوة مدركه فهو الأظهر المشعر بظهور مقابلة وهو المشهور<sup>(٢)</sup>.
- ٣- أصحاب الوجوه: هم أصحاب الآراء في المذهب الشافعي المنتسبون إلى الشافعي ومذهبه، ويخرجون الآراء الفقهية على أصوله، ويستنبطونها من قواعده، ويجتهدون في بعضها وإن لم يأخذوه من أصله، ويسمون أصحاب الوجوه، كالقفال وأبي حامد<sup>(٣)</sup>.
- ٤- المذهب: هو الراجح و المفتى به من اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب، كأن يحكي بعضهم في المسألة قولين أو وجهين لمن تقدم ويقطع بعضهم بأحدهما<sup>(٤)</sup>.
- ٥- الأصح: هو الأصح من الوجهين أو الأوجه للأصحاب يستخرجونها من كلام الشافعي رضي الله عنه - فيستخرجونها على أصله ويستنبطونها من قواعده وقد يجتهدون في بعضها وإن لم يأخذوا أصله، وإن قوي الخلاف بين الوجهين أو الوجوه لقوة مدركه فهو الأصح<sup>(٥)</sup>.
- ٦- الصحيح: هو الصحيح من الوجهين أو الأوجه وهو ما لم يقوى الخلاف فيه، وهو المشعر بفساد مقابله لضعف مدركه<sup>(٦)</sup>.

(١) [مغني المحتاج، ج ١، ص ١٠٥-١٠٦]، [المهذب، ج ١، ص ٣١].

(٢) [مغني المحتاج، ج ١، ص ١٠٥].

(٣) [المجموع ج ١، ص ٦٥]، [المهذب ج ١، ص ٣١].

(٤) [مغني المحتاج، ج ١، ص ١٠٥].

(٥) [مغني المحتاج، ج ١، ص ١٠٥].

(٦) [مغني المحتاج، ج ١، ص ١٠٥].

٧- قيل: هو الوجه الضعيف، والصحيح أو الأصح خلافه؛ لأن الصيغة تقتضي ذلك.<sup>(١)</sup>

٨- الإمام: الإمام الجويني.<sup>(٢)</sup>

---

<sup>(١)</sup> [مغني المحتاج ج ١ ص ١١٠].

<sup>(٢)</sup> [مقدمة كتاب العزيز شرح الوجيز ص ٩٢].



## كتاب الزكاة<sup>(١)</sup>

تجبُ الزَّكَاةُ في مالِ الصَّبِيِّ والمَجْنُونِ<sup>(٢)</sup> لا الجَنيْنِ، ويَجِبُ على الوَلِيِّ الإِخْرَاجُ، فَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ وَجِبَ عَلَيْهِ الإِخْرَاجُ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْإِفَاقَةِ، وَلَا يُطَالَبُ الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ بِالْإِخْرَاجِ، وَتَسْقُطُ بِالْإِسْلَامِ<sup>(٣)</sup>، وَفِي الْمَرْتَدِّ تَوَقُّفٌ<sup>(٤)</sup> كَمَلْكِهِ. ومحل وجوب الزكاة أنواع:

الأول: الحيوان وله شروط:

(الأول): أَنْ يَكُونَ نَعَمًا، وَهُوَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ فَلَا تَجِبُ فِي الْخَيْلِ<sup>(٥)</sup> وَالرَّقِيقِ

(١) الزكاة لغة: الزيادة والنماء. [المصباح المنير، ج ١، ص ٢٧٢]، وفي الاصطلاح: هي اسم لقدر مخصوص من مال مخصوص يجب صرفه لأصناف مخصوصة بشرائط. [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٦٢].

(٢) استدلل الشافعية على وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون بما يأتي:-

أولاً: عموم آيات الزكاة التي أوجبت الزكاة في مال الأغنياء ولم تستثن الصبي والمجنون .

ثانياً: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : "اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة" [المعجم الأوسط، ج ٥، ص ٨٩-٩٠، حديث ٤١٦٤] لوقال الهيثمي : إسناده صحيح [مجمع الزوائد، ج ٣، ص ٦٧].

ثالثاً: ولأن الزكاة تراد لثواب المزكي ومواساة الفقير، والصبي والمجنون من أهل الثواب والمواساة، ولهذا يجب عليهما نفقة الأقارب، ويعتق عليهما الأب إذا ملكاه فوجبت الزكاة في مالهما [المجموع، ج ٥، ص ٣٠١].

(٣) أي لا زكاة على الكافر بعد الإسلام عن الماضي [روضة الطالبين ج ٢ ص ٤].

(٤) الوقف شرعاً: هو حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه وقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح [القاموس الفقهي ص ٣٨٦] ولذلك فالمسلم إذا ارتد أوقف تصرفه في عين الشيء الذي يملكه ولذلك يوقف أخذ الزكاة من ماله حتى تعود إليه رقبته بإسلامه.

(٥) والخيل التي تتخذ للتجارة فيها الزكاة لأن الإعداد للتجارة دليل النماء والفضل عن الحاجة سواء كانت سائمة أو معلوفة وهي في هذه الحالة سلعة من السلع كسائر ما يباع ويشترى من الحيوان والنبات والجماد ابتغاء الربح [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٦]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه" [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ٤٦، حديث ١٤٦٤، ص ٢٨٥] وقد بنى العلماء إجماعهم على هذا الحديث حيث فسروا قوله ﷺ (عبده) بعبد الخدمة، وفرسه الفرس الذي يركبه ويجاهد عليه فإذا ما أعدا للنماء وجبت فيهما الزكاة. [فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٣، ص ٣٢٧].

وغيرها إلا إذا أخذ للتجارة بشروطها، وسيأتي - إن شاء الله [تعالى] (١).  
 (الثاني): أن يكون النعم خالصاً حتى لو ملك تسعاً وثلاثين من [الغنم] (٢) وواحدة من [الرقال] (٣) وحال الحول لم تجب الزكاة.  
 (الثالث): أن يكون نصاباً (٤) فلا زكاة في الإبل حتى تبلغ خمساً ففيها شاة، حتى تبلغ [عشراً ففيها شاتان] (٥) حتى تبلغ خمسة عشر ففيها ثلاث [شياه]، حتى تبلغ عشرين ففيها [أربع] (٦) [شياه] (٧) حتى تبلغ خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض (٨) حتى

(١) لقد وردت كلمة [تعالى] في نسخة (ج) فقط، وقد أثبتنا في النص زيادة في تعظيم الله.  
 (٢) لقد ورد لفظ الغنم بنسخة الأصل و(ج) و(د) باستثناء نسخة (ب) التي ورد فيها لفظ (النعم) وهو لفظ يطلق على الغنم والبقر والإبل، ولكن الصواب هو استعمال لفظ الغنم لأن سياق النص ذكر الحد الأدنى من النصاب هو عدد الأربعين وهو خاص بالغنم.

(٣) الرقال: هي ما تولد بين الظباء و الغنم [حاشية الحاج إبراهيم على الأنوار لأعمال الأبرار، نسخة الأصل، ج ١، ص ١٨٤].

(٤) عن أنس بن مالك أن أبا بكر - رضي الله عنه - كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعط. [صحيح البخاري كتاب الزكاة، باب ٣٨، حديث ١٤٥٤، ص ٢٨٣] ثم شرع الحديث في بيان أعداد الإبل ومقاديرها التي تجب فيها الزكاة وهي مذكورة أعلاه وقد وردت نحو ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما في [سنن أبي داود، كتاب الزكاة حديث ١٥٦٨، ج ١، ص ٤٩٠] وفي [سنن الترمذي، كتاب الزكاة باب ٤٣٨، حديث ٦٢١، ج ٢، ص ٣٨٥] قال النووي: حديث حسن [المجموع، ج ٥، ص ٣٨٢] وقد انعقد الإجماع على هذه الأعداد والمقادير [المجموع، ج ٥، ص ١٣٥٥] [المغني، ج ٤، ص ١١] [الأموال، لأبي عبيد، ص ٣٦٣]

(٥) عبارة [عشراً ففيها شاتان] لم ترد إلا في نسختي (ج) و(د) فقط وهي بهذه الصيغة غير مستكملة للمعنى فلا بد من إضافة عبارة - حتى تبلغ - قبلها وهي غير واردة في سائر النسخ حتى يستقيم المعنى [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٧].

(٦) تم تثبيت العبارة الواردة أعلاه بين معقوفتين حيث سقطت من (د) خلافاً للنسخ الأخرى وهي الصحيحة. [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٧].

(٧) كلمة [شياه] لم ترد إلا في نسخة (ب) والصحيح إثباتها لاستكمال المعنى [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٧].

(٨) ولد الناقة إذا طعن في السنة الثانية وتسمى الأنثى بنت مخاض [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٧].

تَبْلُغُ سِتًّا وَثَلَاثِينَ فِيهَا بِنْتُ لَبُون<sup>(١)</sup>، حَتَّى تَبْلُغَ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ فَحَقُّهُ<sup>(٢)</sup>، حَتَّى تَبْلُغَ إِحْدَى وَسِتِّينَ فَجَذَعَةُ<sup>(٣)</sup>، حَتَّى تَبْلُغَ سِتًّا وَسَبْعِينَ فَبِنْتُ لَبُونٍ، حَتَّى تَبْلُغَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ فَحَقَّتَانِ، حَتَّى تَبْلُغَ مِئَةً وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ فَثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ، حَتَّى تَبْلُغَ مِئَةً وَثَلَاثِينَ فَحَقَّةُ وَبِنْتُ لَبُونٍ. وَقَدْ اسْتَقَرَّ الْحِسَابُ فِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَيَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ بِكُلِّ عَشْرِ تَزِيدُ. وَلَا زَكَاةَ فِي الْبَقَرِ<sup>(٤)</sup> حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ فِيهَا تَبِيعٌ<sup>(٥)</sup>، وَإِنْ تَمَخَّضَتْ إِنْثَاءً حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ فَمُسِنَّةٌ<sup>(٦)</sup>، حَتَّى تَبْلُغَ سِتِّينَ فَتَبِيعَانِ، وَإِنْ تَمَخَّضَتْ كَذَا ثُمَّ اسْتَقَرَّ الْحِسَابُ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ، وَيَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ بِعَشْرِ<sup>(٧)</sup>.

وَلَا زَكَاةَ فِي الْغَنَمِ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ فِيهَا شَاةٌ، حَتَّى تَبْلُغَ مِئَةً وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ فَشَاتَانِ، [حَتَّى تَبْلُغَ مَائَتَيْنِ وَوَاحِدَةً فَثَلَاثُ شِيَاهٍ]<sup>(٨)</sup>، حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعَمِائَةٍ فَأَرْبَعٌ

<sup>(١)</sup> ولد الناقة إذا طعن في السنة الثالثة فابن لبون وبنت لبون [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٨].

<sup>(٢)</sup> ولد الناقة إذا طعن في الرابعة فحق والأنثى حقه [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٨].

<sup>(٣)</sup> ولد الناقة إذا طعن في الخامسة فجذع والأنثى جذعة [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٨].

<sup>(٤)</sup> زكاة البقر ثابتة في السنة والإجماع، أما السنة، فمن أبي ذر رضي الله عنه - قال: انتهيت إلى النبي ﷺ قال: "والذي نفسي بيده أو والذي لا إله غيره - أو كما حلف - ما من رجل تكون له إبل، أو بقرة، أو غنم لا يؤدي حقها، إلا أتى بها يوم القيامة، أعظم ما تكون وأسمه، تطؤه بأخفافها، وتتطحه بقرونها، كلما جازت آخرها ردت عليه أولها حتى يقضى بين الناس [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ٤٣، حديث ١٤٦٠، ص ٤٨٤] وقد انعقد الإجماع على ذلك [المغني، ج ٤، ص ٣٠] [الأموال، ص ٣٧٩].

<sup>(٥)</sup> التبيع: هو الذي طعن في السنة الثانية والأنثى تبiece [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٨].

<sup>(٦)</sup> مسنة: التي طعنت في الثالثة والذكر مسن [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٨].

<sup>(٧)</sup> ورد اختلاف في تحديد النصاب والمقادير الواجبة في زكاة البقر إلا أن النصاب والمقادير المذكورة أعلاه هي القول المشهور عند المذاهب الأربعة وحجة هذا القول ما ورد في الترمذي عن مسروق عن معاذ بن جبل رضي الله عنه - قال: "بعثني النبي ﷺ إلى اليمن، فأمرني أن أخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً أو تبiece . . . . [سنن الترمذي، كتاب الزكاة، باب ٥، حديث ٦٢٢، ج ٣، ص ٢٠] وقال: هذا حديث حسن.

<sup>(٨)</sup> عبارة [حتى تبلغ مائتين وواحدة فثلاث شياه] لم ترد إلا في نسختي (ج) و(د) والصواب إثباتها [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٨].

وقد استقرَّ الحسابُ في كلِّ مئةِ شاةٍ<sup>(١)</sup>.

والشاةُ الواجبةُ هنا وفي الإبلِ جذعةٌ<sup>(٢)</sup> من الضأنِ أو ثنيةٌ من المعزِ<sup>(٣)</sup>، ولكن يجوزُ إخراجُ الذَّكرِ في الإبلِ دونَ الغنمِ<sup>(٤)</sup>، ويجوزُ أخذُ المعزِ في الضأنِ وبالعكسِ بشرطِ رعايةِ القيمةِ. ولا تؤخذُ مريضةٌ ولا معيبةٌ<sup>(٥)</sup>، إلا إذا كانت كلها مريضةً أو معيبةً وتُراعى القيمةُ. ولا يؤخذُ الذَّكرُ إلا إذا كانَ الواجبُ ذكرًا كالتبيعِ في البقرِ أو تمخَّضت ذكوراً، ولا تؤخذُ الرَّبْيُ ولا الأَكولةُ ولا الماخضُ ولا الفحلُ<sup>(٦)</sup> ولا الهادي<sup>(٧)</sup> ولا خيارُ المالِ إلا أن يرضى المالكُ لو اشتركَ اثنانِ فصاعداً في النِّعمِ

<sup>(١)</sup> أنصبة الغنم ومقاديرها المذكورة أعلاه وردت في حديث أنس السابق [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ٣٨، حديث ١٤٥٤، ص ٢٨٣].

<sup>(٢)</sup> الجذعة: ما دخلت في السنة الثانية [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٨].

<sup>(٣)</sup> الثنية: ما دخلت في السنة الثالثة [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٨].

<sup>(٤)</sup> عن أنس أن أبا بكر رضي الله عنهما -كتب له الزكاة التي أمر الله تعالى ورسوله ﷺ- فإن لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها، وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه، وليس معه شيء [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ٣٣، حديث ١٤٤٨، ص ٢٨٢].

<sup>(٥)</sup> عن أنس أن أبا بكر رضي الله عنهما -كتب له الزكاة التي أمر الله تعالى ورسوله ﷺ- ولا يسخر في الصدقة هرة ولا ذات عوار، ولا تيس إلا ما شاء المصدق [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ٣٩، حديث ١٤٥٥، ص ٢٨٣].

<sup>(٦)</sup> عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه - أنه بعث سفيان بن عبد الله مصدقاً فكان يعدّ على الناس بالسخل، فقالوا: "أتعد علينا بالسخل، ولا تأخذ منه شيئاً، فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر له ذلك، فقال عمر: نعم تعدّ عليهم بالسخل، يحملها الراعي، ولا تأخذها: ولا تأخذ الأكلة ولا الربّي ولا الماخض - ولا فحل الغنم [الموطأ، كتاب الزكاة، باب ١٤، حديث ٢٦، ج ١، ص ٢٦٥] وقال: هذا أحسن ما سمعت.

الربّي: التي قد وضعت، فهي تربي ولدها. الماخض: هي الحامل. الأكلة: هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل [الموطأ، كتاب الزكاة، باب ١٤، حديث ٢٦، ج ١، ص ٢٦٥].

<sup>(٧)</sup> هو الذي يكون في مقدمة الشيء [لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٥٦] ويطلق في الحيوان على متقدمها.

بإرث أو ابتياع أو غيرهما زكياً زكاة رجل واحد<sup>(١)</sup> بشروط: أن يكون المجموع نصاباً فإن نقص فلما زكاة. وأن يكون الكل من جنس واحد، فإن تنوع كعشرة من البقر وثلاثين من الغنم فلا زكاة. وأن يكون الشريكان مسلمين حريين، فإن كان أحدهما ذمياً أو مكاتباً [فلا]<sup>(٢)</sup> حكم للخلط بل إن كان نصيب المسلم الحر نصاباً زكياً زكاة الانفراد، وإلا فلا شيء عليه، وأن تدوم الشركة أو الخلطة بشرائطها جملة السنة، حتى لو فرقاً أو [فرق]<sup>(٣)</sup> أحدهما بعد القسمة لحظة قصداً بطلت الخلطة. ولو خاطأ خلطة الجوار فلها شروط مع ما ذكر، أن يتحدد المراح<sup>(٤)</sup> والمشرع<sup>(٥)</sup> والمسرح<sup>(٦)</sup> والمرعى [والرأعي]<sup>(٧)</sup> والفحل والمحلّب بفتح الميم لا لمحلّب، والمجزؤ والحالب [والجأز]<sup>(٨)</sup> وخط اللبن والصوف ونية الخلطة وقصدّها، وتثبت في

<sup>(١)</sup> والخلطة نوعان : خلطة اشتراك وخلطة جوار، وقد يعبر عن الأولى بخلطة الأعيان وبخلطة الشيوخ وعن الثاني بخلطة الأوصاف، فالخلطتان تجعلان مال الشخصين أو الأشخاص بمنزلة المال الواحد [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٧]، وقد دل على جواز الخلطة ما روي عن أنس أن أبا بكر رضي الله عنهما - كتب الزكاة له التي فرض رسول الله ﷺ : "ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة" [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ٣٤، حديث ١٤٥٠، ص ٢٨٢].

<sup>(٢)</sup> قوله [فلا] الواردة في سائر النسخ إلا نسخة (ج) صحيحة لأن النص يقتضي وجودها من حيث انتفاء حكم الخلطة لأنها لا تصح إلا بشرط الإسلام والحرية وقد دل على ذلك المعنى كتب المذهب الشافعي [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٧-٢٨].

<sup>(٣)</sup> كلمة (فرق) الواردة في سائر النسخ إلا نسخة (ب) صحيحة من حيث إثباتها بالنص ودل على ذلك كتب المذهب [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٨].

<sup>(٤)</sup> المراح: ماواها ليلاً [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٨].

<sup>(٥)</sup> المشرع: هو مورد الماء [مقاييس اللغة ج ٣، ص ٢٦٢].

<sup>(٦)</sup> المسرح: هو الموضع الذي تجمع فيه، ثم تساق إلى المرعى [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٨].

<sup>(٧)</sup> كلمة الراعي الواردة في جميع النسخ إلا (ب) صحيحة من حيث إثباتها في النسخ، ودلت كتب المذهب على ذلك [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٨].

<sup>(٨)</sup> كلمة [والجأز] الواردة في جميع النسخ وساقطة من نسخة (د) وهي صحيحة ونصت عليها كتب المذهب الشافعي ومعناها مذكور فيها من حيث ذكر اسم الآلة المجزّ فمستعملها يسمى الجأز [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٩]. والجأز هو الذي يجز صوف الغنم [لسان العرب، ج ٥، ص ٣٥].

الزروع والثمار والنقدين وعروض التجارة بشرط اتحاد الحائط والناطور<sup>(١)</sup> والملقح<sup>(٢)</sup> والجرين<sup>(٣)</sup> في الثمار والزروع والصندوق والخزانة والدكان ومكان الحفظ والحارس في النقدين والدكان ومكان الحفظ والحارس في عروض التجارة، ولا يشترط خلط المالين، وتأثير الخلطة أما في الإيجاب كخلط عشرين بعشرين أو التقليل كخلط أربعين بأربعين أو التكاثر كخلط مئة [وواحدة] <sup>(٤)</sup>الرابع: الحول إلا في النتائج بشروط<sup>(٥)</sup>:

الأول: أن يحدث قبل تمام حول الأمهات، فإن حدث بعده لم يضم إلى الأمهات سواء حدث قبل التمكن أو بعده.

الثاني: أن تكون الأمهات نصاباً فلو ملك دون النصاب فتوالدت وبلغت بالنتاج نصاباً فلا زكاة حتى يحول حول من وقت تمام النصاب.

الثالث: أن يكون مستفاداً من الحاصل عنده، فلو استفاده بشراء أو إرث أو هبة لم يضم إلى الحاصل في الحول ويضم في النصاب، وحيث يضم فالفائدة فيما إذا بلغ

<sup>(١)</sup> الناطور: هو حافظ الزرع والشجر، والجمع نواطير. [الهادي إلى لغة العرب، ج ٤، ص ٣١٥].

<sup>(٢)</sup> الملقح: اللام والقاف والحاء أصل صحيح يدل على إحيال ذكر لأنثى، ثم يقاس عليه ما يشبه منه لقاح النعم والشجر. [مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٢٦١].

<sup>(٣)</sup> الجرين: هو البيدر وجمعه جرون [الهادي إلى لغة العرب، ج ١، ص ٣٢٩].

<sup>(٤)</sup> الواو ساقطة من نسخة الأصل والصحيح ما ورد في سائر النسخ الأخرى حيث وردة بلفظ مئة وشاة في روضة الطالبين فدل ذلك على صحة إضافة واو العطف [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٧] أما شرح الصور المذكورة أعلاه فلو خلط رجلان عشرين بعشرين، يجب شاة ولو انفردا لم يجب شيء وصورة تكثير ما خلط مائة وشاة بمثلها وجب على كل واحد شاة ونصف، ولو انفرد لزمه شاة فقط، أو خلط خمساً وخمسين بقرة بمثلها لزم كل واحد مسنة ونصف تبيع، ولو انفرد كفاه مسنة، والله أعلم.

وقد يقللها كرجلين خلطاً بأربعين يجب عليهما شاة، ولو انفردا وجب على كل واحد شاة [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٧].

<sup>(٥)</sup> عن ابن عمر رضي الله عنهما - قال: من استفاد مالا، فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول عند ربه [سنن الترمذي، كتاب الزكاة، باب ١٠، حديث ٦٣١، ج ٣، ص ٢٦] قال الترمذي: حديث صحيح، وقد استثنى النتائج لقول عمر رضي الله عنهما: "نعم تعد عليه بالسخلة يحملها الراعي ولا تأخذها" [الموطأ، كتاب الزكاة، باب ١٤، حديث ٢٦، ج ١، ص ٢٦٥] وقال هذا أحسن ما سمعت.

[به]<sup>(١)</sup> نصاباً آخر كما إذا ملك مائة فولدت إحدى وعشرين وجبت شاتان، فإن ولدت عشرين فلا فائدة. ولو قال المالكُ حصلَ النتاجُ بعدَ تمامِ الحولِ، وقالَ السَّاعي: بـلْ قبلَهُ فالقولُ للمالكِ فإن اتهمهُ حلفهُ ندباً.

الخامسُ: استمرارُ المِلكِ جميعِ الحولِ<sup>(٢)</sup>، فإن زالَ ولو لحظةً انقطعَ الحولُ، واستأنفَ إن عادَ ولو بالردِّ بالعيبِ<sup>(٣)</sup> أو الإقالة<sup>(٤)</sup> ونحوهما، ولو بادلَ بماشيةً من جنسها أو غيرِ جنسها استأنفَ كلَّ منهما الحولُ، ولو زالَ الملكُ عن بعضِ والباقي دونَ النصابِ انقطعَ الحولُ. ولو ارتدَّ وماتَ على الكفرِ انقطعَ الحولُ<sup>(٥)</sup>، وإن أسلمَ استمرَّ الحولُ، ولو ماتَ المسلمُ استأنفَ الوارثُ<sup>(٦)</sup>. وكُرهَ البيعُ والهبةُ قبلَ تمامِ الحولِ فراراً من لزومِ الزكاةِ

---

<sup>(١)</sup> ورد استعمال لفظ [به] في سائر النسخ إلا نسخة (د) وهو صحيح لأن عدم استعماله يعني أن الحاصل عنده بلغ وحده نصاباً وهذا خلاف معنى النص الذي يدل على أنه بلغ مع النتاج النصاب فاقتضى ذلك استعماله.

<sup>(٢)</sup> قال تعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها" [التوبة: ١٠٣]. وجه الاستدلال على اشتراط الملك في المال المزكى من خلال هذه الآية، إضافة الأموال إلى أربابها، فهذه الإضافة تقتضي ملكيتها ثم انتقال القدر الواجب منها إلى مستحقها فتملِكهم لها فرع عن الملك، إذ كيف يملك الإنسان غيره شيئاً لا يملكه.

<sup>(٣)</sup> المقصود بالرد بالعيب: أن المشتري له أن يرد المبيع إن وجد فيه عيباً قديماً قبل مضي الحول ويستأنف المردود عليه الحول سواء رده عليه قبل القبض أو بعده. [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٥٣١].

<sup>(٤)</sup> والإقالة اصطلاحاً: فسخ العقد وإعادة المبيع إلى البائع والتمن إلى المشتري [القاموس الفقهي، ص ٣١٢].

<sup>(٥)</sup> قال الرافعي في هذه المسألة: "فإن هلك على الردة تبين الانقطاع من وقت الردة، وإن عاد إلى الإسلام تبين استمرار الملك ووجوب الزكاة على المرتد في الأحوال الماضية" [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٥٣].

<sup>(٦)</sup> لقد أخذ الإمام الأردبيلي القول الجديد، أنه يستأنف الحول من يوم ملكه كما لو ملكه بالشراء والملك بالشراء يقطع الحول ولذلك يستأنف الوارث الحول [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٥٣٣].

السادس: السَّوْمُ<sup>(١)</sup>، فلا تجبُ الزكاةُ في المعلوفةِ أوِ المعتلفةِ كلَّ الحولِ أو بعضهُ قدرًا لولاهُ لماتتْ أو لتضررتْ ضررًا بينًا، وقدرَ بثلاثةِ أيامٍ، ولا أثرَ ليومينِ، ولو علفَ ليلاً ورعى نهاراً نُظِرَ إلى التَّأثيرِ وعدمِهِ، [فإن علفت قدرًا لولاهُ لتضررت فلا زكاةٌ وإلا فيجبُ]<sup>(٢)</sup>، ولا زكاةٌ في العواملِ كالنواضحِ<sup>(٣)</sup> وغيرها وإن سيمت<sup>(٤)</sup>، ولو علفَ لتعذرَ الرعي للتلجُّ بقصدِ الرَّدِّ إلى الإِسامةِ عندَ التَّمكُّنِ انقطعَ الحولُ، ولو غصبَ معلوفةً وأسامها سنةً لم تجبِ الزكاةُ، ولو غصبَ حنطةً وبذرَها وجبَ العُشْرُ، ولو غصبَ سائمةً وعلفها القدرَ المؤثِّرَ أو رتعتِ المعلوفةُ بنفسِها سقطتِ الزكاةُ، ويُعتمدُ في عددِ المواشي على قولِ المالكِ إن كان ثقةً، وإلا فتُعَدُّ عندَ مضيقِ تمرُّ به.

تكملة:

تجبُ الزكاةُ في المغصوبِ والمسروقِ والمجسودِ والضالِ والمرهونِ والمشتري المقبوضِ وغيره، والغائبِ المقدورِ والمعجوزِ والدينِ اللازمِ على الغيرِ حالاً أو مؤجَّلاً، إذا لم يكن ماشيةً ولا طعاماً ولا ثياباً ونحوها بل دراهمٌ أو دنانيرٌ

(١) السَّوْمُ في اللغة: الرعي [مقاييس اللغة، ج ٣، ص ١١٨]. اصطلاحاً: هي التي توفرت مؤنتها بالرعي في كلاً مباح [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٧٩] والدليل عليها ما كتبه أبو بكر رضي الله عنه في كتابه الذي بعث فيه به أنس رضي الله عنه إلى البحرين "وفي صدقة الغنم في سائماتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة". [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ٣٧، حديث ١٤٥٣، ص ٢٨٣] وقد قال الإمام الأمدي عن دلالة الحديث أصولياً حيث قال إن المنطوق ما فهم من دلالة اللفظ قطعاً في محل النطق وذلك كما في وجوب الزكاة في الغنم السائمة. [الأحكام في أصول الأحكام للأمدي، ج ٣، ص ٧٤].

(٢) العبارة المثبتة أعلاه بين معقوفتين لم ترد إلا في نسخة (ب)، والصحيح إثباتها ومن كتب المذهب الشافعي التي أثبتت هذا المعنى [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤٧].

(٣) النواضح: هي الإبل التي يستقى عليها واحداً ناضح. [لسان العرب، ج ٢، ص ٦١٩]

(٤) عن علي قال زهير: أحسبه عن النبي ﷺ أنه قال: "وليس على العوامل شيء" [سنن أبي داود، كتاب الزكاة، حديث ١٥٧٢، ج ١، ص ٤٦٠] قال المرغيناني رواه الدارقطني بالجزم ليس فيه قال زهير: أحسبه، وقال عن ابن القطان هذا سند صحيح وكل من فيه ثقة معروف، [الهداية شرح بداية المبتدي (مطبوع في حاشية نصب الراية) ج ٢، ص ٣٦٨].

والعوامل: هي التي يستخدمها صاحبها في حرث الأرض وسقي الزرع، وحمل الأتقال وما شابه ذلك من الأشغال. [فقه الزكاة، القرضاوي، ج ١، ص ١٧١-١٧٢].



عروض تجارة<sup>(١)</sup> ولا يجب الإخراج قبل القبض إلا في المرهون والمشتري المقبوض والغائب المقدور والدين الحال المتيسر التحصيل، ولو تيسر لكن ترك المطالبة والقبض وجب الإخراج، ولو تعسر للجحود وقدر على الإثبات والقبض وقصر لم يجب الإخراج<sup>(٢)</sup>، ولا يمنع الدين وجوب الزكاة<sup>(٣)</sup>، فلو أنبت أرض نصاباً وعليه مثله سلماً وجب العشر، ولو استقرض نصاباً من النقدين وبقي معه حولاً وجبت الزكاة على كل واحد منهما، وفي إخراج المقرض في الحال التفصيل [أي موسر ومعسر متيسر التحصيل أو متعسر].

ولو وقف أربعين شاة على جماعة معينين لم تجب الزكاة وتجب في نتائجها، ولو قال: جعلت هذا المال صدقة أو هذه الأغنام ضحايا فلا زكاة بخلاف ما لو نذر التصدق بأربعين من الغنم أو بمائتي درهم في الزمة، ودين الحج كدين النذر فلو وجب عليه الحج ومضى حول على ماله وجبت الزكاة، ولو

<sup>(١)</sup> ولا خلاف في المذهب أنه لا زكاة في هذا المال قبل عودته إلى مالكه وإن اختلفوا في وجوب زكاته من عدمه بعد عودته إلى مالكه، والحكمة في اشتراط كمال الملك لوجوب الزكاة أنه يمكن الإنسان من الانتفاع بالمال المملوك وتتميمه وتثميته بنفسه أو بمن ينوب عنه وهذه النعمة تستوجب من صاحبها الشكر عليها، فلا عجب أن يطالب الإسلام المالك بالزكاة، وإخراج حق المال المملوك له. ودليله:

أولاً : إضافة الأموال إليهم حيث يقول تعالى : "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها" [التوبة: ١٠٨]. ومن السنة أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال: "... فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ اقْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُوْخَذُ مِنْ أَغْنِيَانِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَانِهِمْ". [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ١، حديث ١٣٥٩، ص ٢٧٢] وهذه الإضافة تقتضي الملكية إذ معنى "أموالهم" أي الأموال التي لهم، ولا تكون لهم إلا إذا كانوا يملكونها بحيث تختص بهم وتضاف إليهم ويمتازون عن غيرهم بحق الانتفاع بها.

ثانياً: إن الزكاة فيها تملك المال لمستحقين لها من الفقراء والمساكين وسائر المصارف، والتمليك إنما هو فرع من الملك، إذ كيف يملك الإنسان غيره شيئاً لا يملكه هو. [فقه الزكاة، ج ١ ص ١٤٣-١٤٤].

<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر رضي الله عنهما - قال: "زكوا ما كان في أيديكم، وما كان من دين في نفة فهو بمنزلة ما في أيديكم، وما كان من دين ظنون فلا زكاة فيه حتى يقبضه" [السنن الكبرى، كتاب الزكاة، باب ٨٥، حديث ٧٦٢٤، ج ٤، ص ٢٥٢].

<sup>(٣)</sup> القول بأن الدين لا يمنع وجوب الزكاة هو الأظهر والمذهب والمنصوص عليه في أكثر الكتب الجديدة [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٣] وقد بين ابن رشد سبب أخذ الشافعية وغيرهم بهذا القول حيث قال: إن القائلين إن الدين لا يمنع وجوب الزكاة اعتبروا الزكاة عبادة تجب على من بيده المال لأن ذلك -

اجتمع الدين والزكاة في تركة قُدمت الزكاة<sup>(١)</sup>، وإذا أُصدقها نصيباً معيناً من السائمة لزمها الزكاة إذا تم [حوله]<sup>(٢)</sup> قبضتها أم لم تقبضها دخل النوع الثاني:

النبات وله شروط:<sup>(٣)</sup>

الأول: أن يكون قوتاً بالاختيار<sup>(٤)</sup> كالحنطة والشعير والأرز

= هو شرط التكليف وعلامته مقتضية للوجوب على المكلف سواء كان عليه دين أم لم يكن وقد تعارض هناك حقان حق الله وحق الأدمي وحق الله أحق أن يقضى [بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٥٥].

(١) إذا اجتمع الدين والزكاة في تركة قدمت الزكاة على الدين لأن حق الله مقدم على حق العباد والدليل على ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: "يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، أفأقضيه عنها؟" قال: "نعم"، فدين الله أحق أن يقضى [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٤٢، حديث ١٩٥٣، ص ٣٧١].

(٢) ورد لفظ (حول) في نسخة الأصل و(ب) وورد لفظ (حوله) في نسختي (ج) و(د) والصواب إثبات ما بين المعقوفتين، لأنه عائد على النصاب فاقترض ذلك استعمال ضمير الغائب المفرد المذكور.

(٣) أدلة وجوب زكاة النبات: من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [البقرة، ٢٦٧]، وقد قال الإمام القرطبي في تفسيره ﴿ومما أخرجنا لكم من الأرض﴾ أنه النبات [الجامع لإحكام القرآن، القرطبي، ج ٣، ص ٣٢١]، وقال الإمام الطبري في معناها: أي أنفقوا مما أخرجنا لكم من الأرض من النخل والكرم والحنطة والشعير وغير ذلك [جامع البيان، الطبري، ج ٢، ص ١٤٩].

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْثَرَهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلًّا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام، ١٤١]، وقال الإمام القرطبي في تفسيرها: (جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ) أي بساتين ممسوكات مرفوعات. (وغير معروشات) غير مرفوعات، قال ابن عباس (معروشات) ما انبسط على الأرض مما يفرش مثل الكروم والزروع والبطيخ (وغير معروشات) ما قام على ساق مثل النخل وسائر الأشجار. [القرطبي، ج ٧، ص ٩٨] وقال الإمام الطبري في تفسيرها (جَنَّاتٍ): يعني بساتين، و(معروشات): ما عرش الناس من الكروم، (وغير معروشات) غير مرفوعات مبنيات لا ينبته الناس ولا يرفعونه ولكن الله يرفعه وينبته وينميه [تفسير الطبري، ج ١٢، ص ١٥٦].

(٤) ما يقوم به بدن الإنسان من الطعام وكان دعاؤه ﷻ أن يجعل الله رزق آله قوتاً: أي بقدر ما يسد الرمق من الطعام وقول الإمام الأربلي أن يكون قوتاً بالاختيار أي يكون القوت مختصاً بالثمار =

والدُّخَنَ<sup>(١)</sup> والذرة والحُمصِ والعدسِ والباقلَاءِ والماشِ<sup>(٢)</sup> واللوبياءِ والجلبانِ<sup>(٣)</sup> والعلسِ<sup>(٤)</sup> والسَلْتِ<sup>(٥)</sup> من الحبوبِ والعنبِ والرُّطْبِ من الثمارِ.

فلا زكاة في الحلبة والسَّمْسَمِ والشونيزِ<sup>(٦)</sup> والرازيانجِ<sup>(٧)</sup> والكرأويا<sup>(٨)</sup> والكمَّونِ والكزبرة والكتانِ والشَّهْدَانِجِ<sup>(٩)</sup> والبطيخِ والقَتَاءِ والتينِ والكمثرى [والمشمش]<sup>(١٠)</sup> والأجاصِ والسَّقَرَجَلِ والخوخِ والتفاحِ والرمَانِ والجوزِ واللوزِ والفجلِ والسُّلُقِ

---

والحبوب، وقوله أختياراً ما يقتات في الجذب اضطراراً من حبوب البوادي فلا زكاة فيها. [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٨١-٨٢].

<sup>(١)</sup> الدخن: جنس نباتات عشبية حولية من فصيلة النجيليات، أنواعه عديدة منها البرية والزراعية، ثمارها حبوب صغيرة مختلفة الأشكال والألوان [الموسوعة في علوم الطبيعة، ج ١، ص ٣٩٥].

<sup>(٢)</sup> الماش: هو نبات عشبي زراعي حولي من الفاصوليات، زراعته منتشرة في جميع بلاد الشرق [الموسوعة في علوم الطبيعة، ج ٢، ص ٤٤٣].

<sup>(٣)</sup> جلبان: جنس نباتات عشبية برية وزراعية، أنواعه عديدة، معظمها بري ومنها زراعي علفي وبعضها تزييني. [الموسوعة في علوم الطبيعة، ج ١، ص ٢٦٨].

<sup>(٤)</sup> العلس: ضرب من الحنطة يكون في القشرة حبتان أو ثلاث، وهو مأكول أهل صنعاء [السهادي إلى لغة العرب، ج ٣، ص ٢٥٥].

<sup>(٥)</sup> السلت: نبات عشبي حولي زراعي، حبه قريب من البر إلا أنه أدق وأطول، دقيقه اسمر اللون، مميز الطعم والعرق، قشه صناعي شائع الاستعمال، وهو من النباتات التي تنمو وتجدد في أفقر الأتربة الرملية [الموسوعة في علوم الطبيعة، ج ٢، ص ٤٩].

<sup>(٦)</sup> الشونيز: هو جنس نباتات عشبية حولية برية من فصيلة الشقيقات مهدها البلاد المعتدلة، أوراقها مركبة خيطية أزهارها فردية مختلفة الألوان [الموسوعة في علوم الطبيعة، ج ٢، ص ٤٥-٤٦].

<sup>(٧)</sup> هو شومار وهو جنس نباتات عشبية برية طبية معمرة من فصيلة الخيميات، أنواعه عديدة، سوقها كثير الفروع خضراء اللون، أوراقها مركبة شديدة الخضار العابق، كثيفة المسام والغدد العطرية، أشهر أنواعها الشمار الحلو [الموسوعة في علوم الطبيعة، ج ٢، ص ٣٤].

<sup>(٨)</sup> عشب من فصيلة البقدونس، اشتهرت ببذورها ذات النكهة اللطيفة، وتنمو في كثير من الدول العربية وبعض أنحاء أوروبا وآسيا والولايات المتحدة [الموسوعة في علوم الطبيعة، ج ٢، ص ٣٥٧].

<sup>(٩)</sup> وهو نبات عند أبي حنيفة [لسان العرب، ج ٢، ص ٣١٠]، ويبدو أن هذه الكلمة العامية محرفة من الكلمة الفرنسية أو من أصلها وهو CANAPU-TIUM أو من اسم القنب بالإيطالية CANAPA [المصطلحات العلمية والفنية، ج ١، ص ٢].

<sup>(١٠)</sup> كلمة المشمش الواردة في جميع النسخ إلا (د) صحيحة وهو مما لا يقتات لأنه فاكهة فلا تجب فيه الزكاة [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٨٢].

و[السلجم]<sup>(١)</sup> والجزر والقنبيط والباذنجان وقصب السكر و[الكرفس]<sup>(٢)</sup>، والفست<sup>(٣)</sup> والصنوبر والدلب<sup>(٤)</sup> والزيت<sup>(٥)</sup> والزعفران والورس والعسل والدبس والخل والعصفر وحبه والبقول وبذوره وبذور ما لا تجب الزكاة فيه<sup>(٦)</sup>.

الثاني: أن يكون مملوكاً، حتى لو حمل السيل حباً زكواً من بلاد الحرب ونبت في الصحراء لا عشر فيه كالنخيل المباحة في الصحراء لأن المباح قبل الأخذ غير مملوك.

الثالث: أن يكون المالك آدمياً معيناً، فلو وقف بستاناً أو أرضاً أو قرية على مسجد أو على رباط أو على قنطرة أو على جماعة غير معينين كالفقراء والمساكين فلا عشر في ثمارها وزروعها، نعم لو أجرت الأرض وزرعت وجب على

---

<sup>(١)</sup> وردة كلمة [السلجم] في نسخة الأصل فقط: ووردت بلفظ السلجم في سائر النسخ والصواب إثبات الكلمة التي أولها سين وتعريفه: هو نبت وقيل: ضرب من البقول وقال أبو حنيفة: السلجم معرب واصله بالشين والعرب لا تتكلم به إلا بالسين، وكذلك ذكره سيبويه بالسين [لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٠١-٣٠٢].

<sup>(٢)</sup> يطلق على القطن الكرفس أو الكرفس [لسان العرب، ج ٦، ص ١٩٦].

<sup>(٣)</sup> حب نبات بري يطحن ويخبز ويؤكل وقيل شجر ينبت في السهول والأكام يشبه الحمص [الموسوعة في علوم الطبيعة، ج ٢، ص ٢٢٨].

<sup>(٤)</sup> الدلب: جنس أشجار كبيرة من فصيلة الدلبيات، أخشابها صلبة خشنة الرقة، تتشقق مع العمر، ترغب في المواقع الرطبة، تجود على ضفاف الأنهار والجداول [الموسوعة في علوم الطبيعة، ج ١، ص ٤١٠].

<sup>(٥)</sup> قال الشافعي: إنما تجب الزكاة في ما يلبس ويدخر ويقتات مأكولاً ولا شيء في الزيتون لأنه إدام [الجامع لأحكام القرآن، ج ١، ص ١٠٠] وحجة الإمام الشافعي في ذلك أن الله عز وجل قرن الزيتون بالرمان في قوله تعالى ﴿والزيتون والرمان﴾. فلا زكاة فيه [المرجع السابق، ج ٧، ص ١٠٣]. ولما كان الزيت مستخرج من الزيتون فلا زكاة فيه لأنه تابع له، والتابع يأخذ حكم الأصل، والملاحظ في عصرنا الحاضر أن الزيت صار سلعة متخذة للتجارة فاعتبر بذلك من عروض التجارة التي تجب فيها الزكاة.

<sup>(٦)</sup> وقد استثنى الشافعية بعض الزروع والثمار كالحلبة والسمسم والشونيز وغيرها مما هو مذكور في النص مستدلين بما رواه معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: "قاما القناء والبطيخ والرمان والقصب فقد عفا عنه رسول الله ﷺ". [السنن الكبرى، للبيهقي، ج ٤، ص ٢١٧]. وقال: هذه الأحاديث كلها مراسيل إلا أنها من طرق مختلفة فبعضها يؤكد بعض.

المستأجر [العشر]<sup>(١)</sup> مع أجره الأرض، كما يجب على التاجر زكاة التجارة مع أجره الدكان المستأجر، وعلى الغاصب العشر وأجره المثل وأرش النقص إن نقصت، وكما يجب العشر مع الخراج في الخراجية: وهي أن يفتح الإمام بلدة عنوة ويقسمها بين الغانمين ثم يعوضهم عنها ويقفها على المسلمين ويضرب عليها خراجاً كما فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق<sup>(٢)</sup>، أو يفتح بلدة صلحاً على أن تكون الأرض لنا ويسكنها الكفار بخراج معلوم للأرض فيء والخراج أجره لا يسقط بإسلامهم.

ولو شرط أن تكون الأرض لهم والحالة هذه فالخراج جزية تسقط بإسلامهم.

والبلاد التي أسلم أهلها عليها والتي أحيها المسلمون عشريّة، وأخذ الخراج منها ظلم لا يقوم مقام العشر إلا أن يأخذه السلطان على أن يكون بدل العشر فيسقط الفرض كما لو أخذ القيمة بالاجتهاد، والبقاء التي يؤخذ منها الخراج ولا يعرف حالها استدیم الأخذ لأن الظاهر أن ما جرى طول الدهر جرى بحق.

الرابع: أن يكون نصاباً وهو خمسة أوسق<sup>(٣)</sup>، والوسق ستون صاعاً، والصاع

(١) وقد استثنى الشافعية بعض الزروع والثمار كالحلبة والسمسم والشونيز وغيرها مما مذكور في النص مستدلين بما رواه معز بن جبل - رضي الله عنه - قال: "فأما القثاء والبطيخ والرمان والقصب فقد عفا عنهم رسول الله ﷺ : [ السنن الكبرى، ج ٤، ص ٢١٧ ]. وقال : هذه الأحاديث كلها مراسيا إلا أنها من طرق مختلفة فبعضها يؤكد بعض.

(٢) قصة فتح عمر بن الخطاب رضي الله عنه - للعراق يمكن مراجعتها بتفصيلها في الكتب التالية:-

١- الخراج، لأبي يوسف [ص ١٥]

٢- الخراج، ليحيى بن آدم [ص ٢٨]

٣- فتوح البلدان، للبلاذري [ص ٢٠٦].

(٣) عن أبي سعيد رضي الله عنه - يقول: قال النبي ﷺ : " ليس فيما دون خمس أواق صدقة وليس فيما دون خمس زود صدقة... وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ٤، حديث ١٤٠٥، ص ٢٧٤].

وقد قام الإجماع عليه [المغني، ج ٤، ص ١٥٤]، والوسق ستون صاعاً لما روي في الحديث أن الوسق ستون صاعاً [سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب ١، حديث ١٥٦٠، ج ١، ص ٤٨٧]. وقد بين ابن حجر طرقه وقال: أنه حديث ضعيف [تلخيص الحبير، ج ٢، ص ١٦٩] ونقل ابن المنذر إجماع الأمة عليه [المجموع، ج ٥، ص ٤٣٨].

أربعة أمداد<sup>(١)</sup>، والمد رطل<sup>(٢)</sup> وثلاث رطل بالبغدادي، فالصاع خمسة أرطال وثلاث رطل<sup>(٣)</sup>، والجملة ألف وستمائة رطل بالبغدادي تحديداً، وبالمئة الصغير<sup>(٤)</sup> وهو رطلان ثمانمائة من، وبالكبير وهو ستمائة درهم<sup>(٥)</sup> ثلاثمائة من وستة وأربعون مناً وثلاثاً من، والرطل مائة وثلاثون درهماً وقيل مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم<sup>(٦)</sup>. ولو نقص عن النصاب رطل أو أكثر فلا زكاة، ولو زاد عليه شيء وجب قسطه ولا وقص<sup>(٧)</sup>.

ثم إن تتمر أو تزيب فيعتبر النصاب تمرأ أو زيباً وإلا فيعتبر حال الرطوبة، ويعتبر في الحبوب جافاً منقى من التبن والقصيل<sup>(٨)</sup>، وماله قشر يدخر فيه ويؤكل معه كالذرة والشعير أدخل في الحساب، وماله قشر يدخر فيه ولا يؤكل معه أصلاً كالأرز والعلس أو غالباً كالباقلاء يتخير بين الإزالة والإبقاء، فإن أزال فالمعتبر خمسة أوسق، وإن أبقى فعشرة تعم، ولو اختلف الحاصل منه فالمعتبر بلوغه نصاباً. ولا يكمل نصاب جنس بجنس آخر، ويكمل أنواع جنس واحد بعضها ببعض ثم يخرج من كل بقسطه، فإن عسر أخرج الوسط، ويضم العلس إلى الحنطة والمشمش

(١) الصاع: هو مكيال لأهل المدينة يأخذ أربعة أمداد. [لسان العرب، ج ٨، ص ٢١٥] أما المد: مكيال وهو رطل وثلاث عند أهل الحجاز والشافعي. [لسان العرب، ج ٢، ص ٤٠٠]، عن أنس رضي الله عنه قال: 'كان النبي ﷺ يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد' [صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب ٤٥، حديث ٦٦٣، ص ١٦٦]. والصاع بالأرطال المصرية = ٤,٨ أرطال وبالغرامات = ٢١٥٦ غم. وهو بالأرطال البغدادية يساوي بالغرامات ما يقارب ٢١٥٢ غم. [فقه الزكاة، ج ١، ص ٢٧٦] [معجم لغة الفقهاء، ص ٢٢٣].

(٢) الرطل: الذي يوزن به ويكال [لسان العرب، ج ١١، ص ٢٨٥]. قال ابن حزم: هذا أمر مشهور بالمدينة، منقول نقل الكافة، صغيرهم وكبيرهم، وصالحهم وطالحهم، وعالمهم وجاهلهم وحرائرهم وإمائهم [المحلى، ج ٥، ص ٢٤٦].  
(٣) قال ابن حزم: هذا أمر مشهور بالمدينة، منقول نقل الكافة، صغيرهم وكبيرهم، وصالحهم وطالحهم، وعالمهم وجاهلهم وحرائرهم وإمائهم [المحلى، ج ٥، ص ٢٤٦].

(٤) المن: جمعه أمان وهو كيل أو ميزان يوزن به [لسان العرب، ج ١٢، ص ٤١٨-٤١٩].

(٥) والدرهم الشرعي يساوي بالجرامات ٢,٩٧٩ غراماً.

(٦) الأصح أنها بالأرطال البغدادية مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم [حاشية الكثرى على الأنوار لأعمال الأبرار، ج ١، ص ١٩٢] [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٩٤].

(٧) الوقص: وفتح القاف هو الأشهر عند أهل اللغة، وإنكانها هو المستعمل عند الفقهاء، وفي الزكاة: هو ما بين الفرضين (القاموس الفقهي، ص ٣٨٥).

(٨) القصيل: ما اقتصل من الزرع أخضر والجمع قصيلان [لسان العرب، ج ١١، ص ٥٥٨].

إلى الزبيب وبالعكس، والسَلْتُ جنسَ برأسِهِ. ولا يُضَمُّ ثمرةُ عامٍ إلى ثمرةِ [عام] <sup>(١)</sup> آخرَ كزَرع عامٍ إلى زرعٍ [عام] <sup>(٢)</sup> آخرَ، وثمارُ العامِ الواحدِ يُضَمُّ بعضها إلى بعضٍ، وإن اختلفَ إدراكُها كزَرع العامِ الواحدِ بأن يكونَ بينَ الحصادِ الأولِ. والآخرِ، أقلُّ من اثني عشرَ شهراً عربياً وقيل: إذا طلعَ الثاني بعد جِداد <sup>(٣)</sup> الأولِ لم يضمَّ <sup>(٤)</sup>، ويضمُّ الذي لا يتمُّ ولا يتزبَّبُ إلى الذي يتمُّ ويتزبَّبُ. والواجبُ فيما سَقِيَ [بماء] <sup>(٥)</sup> السماءِ أو الأنهارِ أو العيونِ أو القنواتِ أو الغدرانِ أو البعلِ <sup>(٦)</sup> العُشر <sup>(٧)</sup>، وفيما سَقِيَ بنضحٍ <sup>(٨)</sup> أو دلاءٍ أو دواليبٍ <sup>(٩)</sup> أو داليةٍ <sup>(١٠)</sup> أو ناعورٍ <sup>(١١)</sup>، أو بماءٍ مبتاعٍ أو موهوبٍ أو مغصوبٍ نصفُ العشرِ، وفيما سَقِيَ بهما القسطُ باعتبارِ النشوئِ والنماءِ فإن تساويا أو أشكلَ الحالُ فثلاثةُ أرباعِ العشرِ، ولو كانَ الثُلثانِ بماءِ السماءِ والثُلثُ بالنضحِ فخمسةُ أسداسِ العشرِ، والقولُ للمالكِ في أنَّه

<sup>(١)</sup> وردت كلمة عام في سائر النسخ وسقطت من نسخة الأصل والصحيح إثباتها [روضة الطالبين، ج ٢، ص ١٠٢].

<sup>(٢)</sup> ورد لفظ عام في سائر النسخ إلا نسخة (ب) والصحيح إثباتها [روضة الطالبين، ج ٢، ص ١٠٢].

<sup>(٣)</sup> الجِداد: صرام النخل، وهو قطع ثمرها. [لسان العرب، ج ٣، ص ١١٢].

<sup>(٤)</sup> قال صاحب الحاشية المعتمد الأول [حاشية الكمثرى على الأنوار لأعمال الأبرار، ج ١، ص ١٩٤]. أقول شارحاً لترجيح صاحب الحاشية إذا طلع الحصاد الثاني بعد الحصاد الأول وكان بينهما أقل من اثني عشر شهراً عربياً ضم بعضها إلى بعض أما الرأي الضعيف الذي نقله الإمام الأردبيلي بصيغة تضعيف قيل: وهو أن لا يضم الثاني إذا طلع بعد جِداد الأول وحجة هذا القول كما قال صاحب الحاشية أنه أشبه بثمره العام الثاني، وهذا التشبيه ليس بصحيح لأن الحصاد الثاني طلع بعد الحصاد الأول وبينهما أقل من اثني عشر شهراً عربياً فيكون الحصاد الثاني قد طلع في عام واحد مع الحصاد الأول فافترقا.

<sup>(٥)</sup> ورد لفظ (ماء) في سائر النسخ إلا في نسخة (د) والصحيح إثباتها [روضة الطالبين، ج ٢، ص ١٠٤].

<sup>(٦)</sup> البعل هو الزرع أو الشجر الذي يشرب بعروقه من غير سقي.

<sup>(٧)</sup> الدليل عليه حديث سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: "فيما سقت السماء والعيون، أو كان عثريا العشر، وما سقي بالنضح نصف العشر" [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ٥٥، حديث ١٤٨٣] وقد اتفقت عليه الإجماع وأما تحديد الواجب بالعشر في بعض الزرع والثمار ونصف العشر في بعضها الآخر فسيبه كما يقول الشرييني: والمعنى فيه كثرة المؤونة وخفتها كما في المعلوفة والسائمة [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٨٧] أي أنه إذا قلَّت الكلفة زاد الواجب وإذا زادت الكلفة قلَّ الواجب.

<sup>(٨)</sup> النضح هو ما سقى من نحو نهر بحيوان ويسمى الذكر ناضحاً. والأنثى ناضحة. [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٨٦-٨٧]

<sup>(٩)</sup> دواليب: مفرد ما يوزن بوزن أوله وفتح، وهو ما يديره الحيوان [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٨٧].

<sup>(١٠)</sup> دالية: هي البكرة [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٨٧].

<sup>(١١)</sup> ناعور: هي ما يديره الماء بنفسه [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٨٧].

بماذا سقي، ويكال للمالك تسعة ثم (واحد إن وجب) العشر وتسعة عشر، ثم واحد إن وجب النصف وسبعة وثلاثون ثم ثلاثة إن وجب (ثلاثة أرباع)<sup>(١)</sup>.

ولا يهز المكيال ولا توضع اليد فوقه ولا يمسح، بل يصب ما يحتمل ثم يفرغ، ولا يجوز إخراج جنس عن جنس آخر، ولا إخراج القيمة كما في المواشي ويجوز إخراج نوع آخر يساويه أو يفاضله.

ووقت الوجوب في الثمار بدو الصلاح<sup>(٢)</sup>، وفي الحبوب الاستداد، ولكن لا يكلف الإخراج قبل التجفيف والتصفية [ومؤنتهما]<sup>(٣)</sup> على المالك، ولو اشترى نخيلاً أو زرعاً أو ورث وبدا الصلاح واشتدَّ عنده بعد يوم أو يومين وجبت الزكاة عليه، لا على البائع والميت، لأنَّ الحول لا يشترط فيهما، ولو أخرج العشر وأدخَرَ الأصل سنين لم يجب شيء.

والخرص<sup>(٤)</sup> مندوب ومخصوص بالثمار، وبه ينقطع حق المستحقين عن عين الثمرة إلى ذمة المالك إن صرح بالتضمن وقبل المالك، وله التصرف بعده بيعاً

---

<sup>(١)</sup> لقد ورد في النسخ أنه إذا حضر الساعي لأخذ العشر فإنه يكال للمالك تسعة ولم يذكر في سائر النسخ كم يأخذ الساعي فوجب إثباته ليصح المعنى ثم ذكر ما يكال للمالك وما يأخذ الساعي ولم يذكر الواجب في سائر النسخ فكان لا بد من إثباته والواجب ثلاثة أرباع وقد دل على هذا المعنى كتب المذهب [روضة الطالبين، ج ٢، ص ١٠٨].

<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر رضي الله عنهما - قال: "نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها" [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ٥٨، حديث ١٤٨٦، ص ٢٩٠].

<sup>(٣)</sup> ورد لفظ [مؤنتهما] في جميع النسخ أما نسخة (ب) فورد بلفظ (مؤنتها) والصحيح الأول لأنها عائدة على الثمار والحبوب.

<sup>(٤)</sup> الخرص لغة: التظني فيما لا تستيقنه [لسان العرب، ج ٧، ص ٢١]، اصطلاحاً: حزر ما على النخل من الرطب تمرًا [القاموس الفقهي، ص ١١٥]، وفائدة الخرص الفرق بالمالك والمستحق [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٨٩] والخرص تضمين أي ينقطع حق المستحقين من عين الثمرة، وينتقل إلى ذمة المالك [روضة الطالبين، ج ٢، ص ١١١] ودليله عن عتاب بن أسيد - رضي الله عنه - قال: "أمر رسول الله ﷺ أن يخرص العنب كما يخرص النخل وتؤخذ زكاته زببياً كما تؤخذ زكاة النخل تمرًا" [سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب ١٤، حديث ١٦٠٣، ج ١، ص ٤٧١]. وقال عنه الإمام الصنعاني: حديث ضعيف [سبل السلام، ج ٢، ص ٢٨٧].



وأكلًا وعليه الجافُ إنْ أُلْفَ لا إنْ تُلْفَ بآفةٍ سماويةٍ أو سرقَ بلا تقصيرٍ منه. ولو  
أكلَ قبلَ الخرصِ لمْ يَجْزَ، فإنْ لمْ يبعثُ الحاكمُ خارصاً يحاكمُ إلى عدلين، وإنْ لمْ  
يُشترطَ العددُ في خارصِ الحاكم، ويُشترطُ فيه التكليفُ والحريةُ والذكورةُ والإسلامُ  
والعدالةُ والعلمُ بالخرصِ.

## \* النَّوعُ الثَّلَاثُ:

المعدن<sup>(١)</sup> وله شروط:

الأول: أن يكون ذهباً أو فضة<sup>(٢)</sup> مضروباً أو غير مضروب، فلا زكاة في الحديد والرصاص والنحاس والصفير<sup>(٣)</sup> والياقوت والفيروز والبرجد والزمرد و[البورق]<sup>(٤)</sup> واللؤلؤ<sup>(٥)</sup> والعقيق والمسك والعود والعنبر<sup>(٦)</sup>.

(١) لقد ورد في سائر النسخ قوله: [المعدن وله شروط] وهذه العبارة ليست دقيقة وإنما الأدق منها أن نقول (النقدان ولهما) لأن سياق النص يتحدث عن شروط الذهب والفضة فلا بد من أن ينسجم العنوان مع مفرداته، وكتب المذهب الشافعي دائماً تعنون بـ "النقدان" قبل الشروع في الحديث عن شروط الذهب والفضة وأحكامهما [روضة الطالبين، ج ٢، ص ١٧١].

(٢) أدلة وجوب الزكاة في الذهب والفضة من القرآن الكريم قوله تعالى: "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم" [التوبة، ٣٤]، ومعنى الكنز الوارد في الآية، كل مال لم تؤد زكاته "ولا ينفقونها في سبيل الله" ولا يؤدون زكاتها، ومن السنة: عن أبي هريرة رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: "ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي فيها حقها، إلا إذا كان يوم القيامة، صفحت له صفائح من نار، فأحمي عليها في نار جهنم، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت أعيدت له، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد، فيرى سبيله، إما إلى الجنة وإما إلى النار". [صحيح مسلم، كتاب الزكاة باب ٧، حديث ٢٢٥٢]، وقد انعقد الإجماع على وجوب الزكاة في الذهب والفضة [المجموع، ج ٥، ص ٤٨٩]. عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: "كل مال أدبت زكاته فليس بكنز وإن كان مدفوناً، وكل مال لم تؤد زكاته فهو الكنز الذي ذكره القرآن الكريم، يكوى به صاحبه وإن لم يكن مدفوناً" وعن عكرمة - رضي الله عنه - "ما أدبت زكاته فليس بكنز" [تفسير الطبري، ج ١٤، ص ٢١٧-٢١٨].

(٣) ضرب من النحاس [معجم لغة الفقهاء، ص ٢٧٤].

(٤) ورد في لفظ البلور في نسخة (ب) فقط وإثباته في النص الصحيح لأن الزكاة واجبة في معدني

الذهب والفضة فقط وفقهاء المذهب يذكرون في كتبهم أسماء المعادن التي لا تجب فيها الزكاة فقد يرد في بعضها أسماء لم يوردها آخرون في كتبهم فلا مانع من إثبات اسم معدن في النص من هذا الوجه.

(٥) عن عكرمة - رضي الله عنه - قال: "ليس في حجر اللؤلؤ ... زكاة" [أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الزكاة باب ٣٦ رقم ١٠٠٦٧، ج ٢، ص ٣٧٤].

(٦) وقال ابن عباس - رضي الله عنه - "ليس العنبر بركاز هو شيء دسره البحر" [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ٦٥، ص ٢٩٢].

الثاني: أن يكون ملكاً كما في الحيوان، ولا زكاة في اللقطة قبل التعريف والتملك، وفي الغنيمة قبل الاختيار [فيها] (١).

الثالث: أن يكون نصاباً فإن نقص ولو بعض حبة لم تجب الزكاة، وإن راج رواج التام ونصاب الورق مائتا درهم وزناً وفيه خمسة دراهم (٢)، ونصاب الذهب عشرون مثقالاً (٣) وفيه نصف مثقال (٤) وما زاد فبحسابيهما قل أو كثر، والدرهم درهم الإسلام على ما سيأتي في الإقرار مع قدر المتقال، وهو ستة دنانير (٥) كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل (٦).

ولا يكمل الورق بالذهب وبالعكس، ويكمل الجيد بالردى من جنسه

(١) ورد لفظ [فيها] في نسخة (ب) ولفظ فيهما في سائر النسخ والصواب إثبات لفظ فيها لأنه عائد على لفظ الغنيمة وهو لفظ مفرد مؤنث.

(٢) ونصاب الورق مائتا درهم والدليل عليه ما روي عن أبي سعيد الخدري يقول: قال النبي ﷺ: "ليس فيما دون خمس أواق صدقة" [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ١، حديث ١٤٠٥، ص ٢٧٤] والأوقية: أربعون درهماً [المجموع، ج ٥، ص ٤٩١]، وقد وقع الإجماع على أن نصاب الفضة مائتا درهم [المغني، ج ٤، ص ٢١٣]، ومقدار الواجب خمسة دراهم.

الإمام مالك: إنها سنة لا اختلاف فيها [الموطأ، ص ١٩٨]

(٣) المتقال: هو مقدار من الوزن أي شيء كان قل أو كثر والناس يطلقونه في العرف على الدينار [لسان العرب، ج ١١، ص ٨٧] أو الدينار في العصر الحديث يساوي ٤,٢٥ غرام ويكون نصاب الذهب بالجرامات ٨٥ غراماً حاصل ضرب (٢٠ مثقال ٤,٢٥ غرام) [محاسبة الزكاة ص ٥٨].

(٤) ونصاب الذهب عشرون ديناراً، ومقدار الواجب نصف دينار لما روي عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أنه قال: قال الرسول ﷺ: "إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول - ففيه

خمس دراهم، وليس عليك شيء حتى يكون لك عشرون ديناراً، وحال عليها الحول ففيها نصف دينار، فما زاد فبحساب ذلك، وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول" [سنن أبي داود، ج ٢، ص ٤٩٢] وقال البخاري صحيح [نيل الأوطار، ج ٤، ص ١٩٩]، وقد اختلف في رفعه [سبل السلام، ج ٢، ص ٢٧٣] وقال الذائق: من الأوزان وهو سدس الدرهم [لسان العرب، ج ١٠، ص ١٠٥].

(٥) وقد انعقد الإجماع، منذ صدر الإسلام وعهد الصحابة والتابعين أن الدرهم الشرعي هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب، والأوقية منه أربعين درهماً، وهو على هذا سبعة أعشار الدينار [بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٨٤١] [أسهل المسالك، ج ١، ص ٢٢٦] [المجموع، ج ٥، ص ٤٨٨] [المغني، ج ٤، ص ٢٠٩].

وبالعكس، و يخرج من كل بقسطه فإن عسر أخرج الوسط، و يجوز إخراج الصحيح عن المكسر، ولا يجوز العكس، بل يجمع المستحقين ويصرف إليهم الصحيح بأن يسلمه إلى واحد بإذن الآخرين.

ولو ملك نصاباً مغشوشاً لا يبلغ الخالص منه نصاباً لم تجب الزكاة، وإن بلغ أخرج الواجب خالصاً أو مغشوشاً يعلم اشتماله على قدر الواجب من [الخالص]<sup>(١)</sup>، ولو أخرج خمسة مغشوشة عن مائتين خالصتين لم يجز، وله الاسترداد إن بين وقت الدفع أنه يخرج من هذا المال. وكرة للإمام ضرب الدراهم المغشوشة ولغيره الخالصة أيضاً بلا إذن، وتصح المعاملة بها وإن جهل مقدار نقرتها<sup>(٢)</sup> كالمعجونات.

---

<sup>(١)</sup> لقد ورد لفظ [الخالص] في جميع النسخ إلا نسخة (د) التي ورد فيها لفظ الواجب والصواب إثبات لفظ الخالص.

أولاً: لورودها في كتب المذهب [روضة الطالبين، ج ٢، ص ١١٩]

ثانياً: يدل سياق النص على أن الإمام الأردبيلي أراد أن يبين الشيء الذي يجب فيه مقدار الزكاة وهذا المعنى متحقق في لفظ الخالص فقط.

ثالثاً: يترتب على استعمال لفظ الواجب إخراج الزكاة الواجبة مرتين أي أنه بعد إخراج القدر الواجب يخرج منه قدراً آخر وهذا مخالف لما شرع في زكاة النقدين .

<sup>(٣)</sup> أي جهل مقدار النقوب الموجودة في الدراهم [يتصرف معجم لغة الفقهاء ص ٤٥٧].

الرَّابِعُ : الحَوْلُ فلا زكاةَ فيهما حتَّى يحولَ عليهما حولٌ .

الخامسُ : استمرارُ الملك، فلو بادلَ الذهبُ بالذهبِ أو الورقُ<sup>(١)</sup> بالورقِ استأنفَ، ولو كانَ صيرفيّاً يقصدُ بهِ التجارةَ.

ولا زكاةَ في الحلِيِّ المباحِ<sup>(٢)</sup> وتجبُ في المحظورِ<sup>(٣)</sup> والمكروهِ<sup>(٤)</sup>. ولو اتخذَ سواراً ولم يقصدْ بهِ استعمالاً مباحاً ولا محظوراً ولا كنزاً فلا زكاةَ، كما لو انكسرَ المباحُ وهوَ على قصدِ الإصلاحِ. والأصلُ في الذهبِ الحرمةُ في حقِّهم والحِلُّ في حقِّهنَّ، لكنَّ يجوزُ اتخاذُ الأنفِ<sup>(٥)</sup> والسنِّ والأُملَةِ منه وإن قَدِرَ على الفضةِ، ولا يجوزُ لها اتخاذُ

(١) الورق: الدراهم المضروبة من الفضة. [معجم لغة الفقهاء ص ٤٧٢].

(٢) المقصود بالحلي المباح الذي لا زكاة فيه : هو الذي يتخذ للزينة في حق النساء وكذلك الفضة التي يتختم بها الرجال والدليل على عدم الزكاة في حلي النساء المتخذ للزينة، ما روي عن زينب امرأة عبدالله بن مسعود خطبنا رسول الله ﷺ فقال: "يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن فإنكن أكثر أهل جهنم يوم القيامة" [سنن الترمذي كتاب الزكاة باب ١٢ حديث ٦٣٧ ج ٣ ص ٢٨] وجه الاستدلال: أن الرسول ﷺ حض النساء على التصديق من حليهن، فلو كانت الزكاة واجبة في حليهن لما حثهن رسول الله ﷺ على الإخراج لوجوبها عليهن، إنما الحث يكون فيما لم يوجبه الشرع قد قال الرافعي بأنه معد لاستعمال مباح كالعوامل من الإبل والبقر [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٩٤] وعدم وجوب وعدم وجوب الزكاة فيه مقيد بعدم الإسراف والمخيلة قال رسول الله ﷺ: "كلوا واشربوا والبسوا في غير إسراف ولا مخيلة" [صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب ١، ترجمته، ص ١٢٤] ١١٣٢

(٣) المحظور نوعان: الأول: محظور لعينه كتحريم الأواني والملاعق من الذهب والدليل حديث ابن أبي ليلى قال: خرجنا مع حذيفة وذكر النبي ﷺ قال: "لا تشربوا في أنية الذهب والفضة ولا تلبسوا الحرير والديباج فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة". [صحيح البخاري، كتاب الأشربة باب ٢٨، حديث ٥٦٦٣، ص ١١٠٧]. والثاني: محظور بالقصد كاتخاذ الرجال للذهب، والأصل في الذهب الحرمة في حقهم لحديث ابن أبي ليلى - رضي الله عنهم - قال: "قال رسول الله ﷺ: الذهب والفضة والحرير والديباج هي لهم في الدنيا ولكم في الآخرة". [صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب ٢٧، حديث ٥٦٣٢، ص ١١٣٩].

(٤) والمكروه كاتخاذ الضبة الكبيرة للحاجة والصغيرة للزينة. [مغني المحتاج ج ٢ ص ٩٥]. والضبة تطلق على الشيء الذي يوضع في المحل الذي يقع فيه تلف كمن تعلق منه فيركب بدلاً منها من فضة.

(٥) عن عبد الرحمن بن طرفة أن جده عرفجة بن سعد رضي الله عنهما - قطع أنفه يوم الكلاب، فاتخذ أنفاً من ورق فأنتن عليه، فأمره النبي ﷺ فاتخذ أنفاً من ذهب. [سنن أبي داود، كتاب الترجل، باب ٧، حديث ٣٥٦١، ج ٢، ص ٧٩٦] قال الترمذي: حديث حسن [سنن الترمذي، كتاب اللباس، باب ٣١، حديث ١٧٧٤، ج ٤، ص ٢٤٠].

الإصبع كما لا يجوزُ له سِنُ الخاتمِ وفصّه، وأمّا الفضةُ فيجوزُ له التّختمُ<sup>(١)</sup>، وتَحْلِيَةُ المصحفِ وآلاتِ الحربِ كالسيفِ<sup>(٢)</sup> والسنانِ والخنجرِ والترسِ والسهمِ والدَّرْعِ والمنطقةِ<sup>(٣)</sup> والرّانينِ<sup>(٤)</sup> والخفّ إذا لمْ يجاوزِ العادةَ، ولا يجوزُ له الدُّملجُ<sup>(٥)</sup> والسَّوارُ والطوقُ وتَحْلِيَةُ السَّرَجِ واللّجامِ والتفْرِ<sup>(٦)</sup> ووبرةُ النَّاقَةِ<sup>(٧)</sup> وقِلادةُ الفرسِ، ولا يجوزُ لِمَنْ تَحْلِيَةُ آلاتِ الحربِ لا بالذهبِ ولا بالفضةِ وإنْ جازَ لهُنَّ الحربُ لأنَّ في استعمالِها تشبهاً بالرجالِ وهوَ حرامٌ كعكسِهِ ، ولهُنَّ لبسُ أنواعِ الحليِّ من الذهبِ والفضةِ كالطوقِ والخاتمِ والقرطِ والسَّوارِ والخلخالِ والتعاويذِ والنعالِ والتَّاجِ حيثُ جرتُ عادتهنَّ بِهِ والثيابِ المنسوجةِ بهما وتَحْلِيَةُ المصحفِ وزرُّ القميصِ والجبةِ بهما، لكنْ إذا لمْ يكنْ إسرافٌ فإنْ كانَ كخلخالٍ وزنهُ مائتاً دينارٍ حرُمَ كالذَّراهِمِ والدَّنَانِيرِ المُنقُوبَةِ.

<sup>(١)</sup> عن ابن عمر -رضي الله عنهما قال: "اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً من ورق وكان في يده ثم كان بعد في يد أبي بكر، ثم كان بعد في يد عمر، ثم كان بعد في يد عثمان حتى وقع بعد في بئر أريس، نقشه محمد رسول الله [صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب ٥٠، حديث ٥٨٧٣، ص ١١٤٤].

<sup>(٢)</sup> عن أنس -رضي الله عنه- قال: كانت قبيلة سيف رسول الله ﷺ فضة [سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب ٦٤، حديث ٢٥٨٢، ج ٢، ص ٣٦] قال الألباني حديث صحيح [سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب ٧١، حديث ٢٢٥١، ج ٢، ص ٤٩٠].

<sup>(٣)</sup> المنطقة: كل ما يشد به الوسط [لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٥٤].

<sup>(٤)</sup> الران: بمعنى الخف هو شيء من الجلد يغطي معظم الساق ابتداء من الكعبين [الهادي إلى لغة العرب، ج ٢، ص ٢٤٥].

<sup>(٥)</sup> بضم الدال وسكون الميم وضم اللام وهو السوار الذي يلبس في العضد للزينة [معجم لغة الفقهاء، ص ٢١١].

<sup>(٦)</sup> التفتر: الدائرة تحت الأنف في وسط الشفة العليا من الإنسان. [لسان العرب، ج ٤، ص ٩٢].

<sup>(٧)</sup> هو شعر الجمال [معجم لغة الفقهاء، ص ٤٦٩].

ولا يجوزُ تنقيبُ الأذنِ للقرطِ<sup>(١)</sup> وإن أُبيحَ القرطُ لأنه تعذيبٌ بلا فائدة، ووجبَ القصاصُ على المُتَنَقِبِ إن وُجدتْ شروطُهُ، ولو اتَّخَذَ خواتِمَ كثيرةً أو اتَّخَذَتْ خِلَاحَ كثيرةً للباسٍ جازاً [وللأجرة أو للذخيرة]<sup>(٢)</sup> فلا، ووجبَتِ الزَّكَاةُ، وَحَرُمَ عليهما تحليّةُ الكتبِ والدَّوَاةِ والمَقْلَمَةِ وسكِينِ الخِدْمَةِ والقلمِ والمقراضِ والمرآةِ والكعبةِ والمساجِدِ وقناديلها ومسرجاتها بالذهبِ أو الفضة، وكلُّ حُلٍّ لا يحلُّ لأحدٍ من النَّاسِ لا ضَمْلَنَ على كاسِرِهِ ومَا يحلُّ لبعضٍ دونَ بعضٍ ضَمِنَ كاسِرُهُ.

(١) أما حديث ابن عباس رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ صلى يوم العيد ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما. ثم أتى النساء معه بلال، فأمرهن بالصدقة، فجعلت المرأة تلقي قرطها [فتسحج الباري شرح البخاري، كتاب اللباس، باب ٥٩، حديث ٥٨٨٣، ج ١٠، ص ٣٣١].

قال ابن حجر في شرحه للحديث أن المراد من إلقائهن القرط، أنه ربما تكون: القلائد لأنها توضع في العنق وإن كان محلها إذا تدلت الصدر، أو ربما يشبك القرط بسلسلة لطيفة حتى تحاذي الأذن وتنزل عنها، أو ربما تكون أذانهن تقبت قبل مجيء الشرع فيغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء، ولكن الأرجح جواز تقب الأذن لحديث ابن عباس رضي الله عنهما - المتقدم.

أولا : لأن النبي ﷺ رأى النساء يتزين بالقرط ولم ينكر عليهن ذلك وعدم إنكاره دليل على جوازه. ثانياً: العرف السائد عند النساء أن يضعن الحلوق في الأذان، وصرف الأمر إلى غير ذلك لا بد له من دليل.

ثالثاً : روي عن ابن عباس رضي الله عنهما - قول صريح في جواز تقب الأذن حيث قال: "سبعة من السنة في الصبي يوم السابع: يسمي، ويختن، ويماط عنه الأذى، وتنقب أذنه، ويعق عنه، ويحلق رأسه، ويلطخ بدم عقيقته، ويتصدق عنه بوزن شعره في رأسه ذهباً أو فضة" [مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٥٩] قال الهيثمي: رجاله ثقات .

(٢) لقد ورد لفظ (الأجرة) وحده دون ذكر للفظ (الذخيرة) في نسخة الأصل و(ج) وورد لفظ الذخيرة وحده في نسختي (ب) و(د) فأثبت اللفظين معا في النص لأن الشافعية قالوا بوجوب الزكاة في الذهب والفضة سواء اتخذ للذخيرة أو للأجرة وقد قال النووي: إذا قصد من الذهب والفضة كنزه واقتناؤه فالمذهب الصحيح وجوب الزكاة فيه [المجموع، ج ٦، ص ٣٦]، وقال الشربيني اتخاذاها للأجرة يوجب الزكاة لأنهما معدان للنماء [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٩٦]، والقاعدة الشرعية تقول (إعمال الكلام أولى من إهماله).

تجب الزكاة في الذهب والفضة المستخرجين من المعدن<sup>(١)</sup> ولا تجب في غيرهما من الحديد وغيره، وقدرها ربع العشر<sup>(٢)</sup>، واشترط فيهما النصاب لا الحول، ويضم بعض ما يوجد إلى بعض إن تتابع العمل، ولا يشترط تواصل النبل ولو قطع العمل بلا عذر بطل الضم وإن قصر الزمان، وبعذر كالسفر والمرض وإصلاح الآلة و[نفاد]<sup>(٣)</sup> النفقة وهروب العبد والأجير فلا وإن طال الزمان، وإذا بطل لم يضم الأول إلى الثاني، ولا يخرج زكاته إلى تمام الحول، ويضم الثاني إليه فيخرج الزكاة في الحال، فلو نال مائة وانقطع العمل ثم نال مائة أخرى وجب إخراج

(١) المعدن من المعدن بمعنى أقام [القاموس المحيط، ج ٤، ص ٢٤٢]، اصطلاحاً: هو المستخرج من الأرض وهو خاص بالذهب والفضة [مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٠٠] ودليله، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد، أن رسول الله ﷺ أقطع بلال بن الحارث المزني معادن القبلية، وهي من ناحية الفرع، فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم [سنن أبي داود، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب ٣٦، حديث ٣٠٦٢، ج ٢، ص ١٩٠] [الموطأ كتاب الزكاة حديث ٨، ص ٢٠٠] قال ابن حجر: قال الشافعي: ليس هذا مما يشته أهل الحديث، ولم يثبتوه ولم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إقطاعه. وأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي ﷺ. [تلخيص الحبير، ج ٢، ص ١٩٢].

(٢) ودليلها ما روي عن أنس أن أبا بكر رضي الله عنهما كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين وفي الرقة ربع العشر [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ٣٨، حديث ١٤٥٤، ٢٨٣] وهو المشهور والمفتى به عند الشافعية.

(٣) لقد ورد لفظ (نفاذ) في نسخة الأصل و(إنفاذ) في (ب) و(نفاد) في (ج) و(د) والصحيح ما ورد في (ج) و(د) لأن سياق النص يدل على معنى انتهاء النفقة ومعنى الانتهاء متحقق في كلمة نفاد، وقد قال تعالى: "قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدداً" [الكهف، ١٠٩].



[زكاة] <sup>(١)</sup> مائة في الحال، و[زكاة] مائة إذا مضى حول، وقيل لا يجب إخراج شيء في الحال <sup>(٢)</sup>. ووقت الوجوب النيل، ووقت الإخراج التخليص والتقية.

وفي الركاز الخمس، وهو دفين جاهلية <sup>(٣)</sup>، ويشتراط أن يكون ذهباً أو فضة ولا تجب في غيرهما <sup>(٤)</sup>، وأن يكون نصاباً ولا يشتراط الحول ويكمل بغیره من جنسه، ويخرج حقه في الحال كما في المعدن. وأن يكون بضرب الجاهلية كالصورة والصليب، فإن كان بضرب الإسلام بأن نقش عليه القرآن أو اسم الرسول أو ملك إسلامي فإن علم مالكه فهو له ووجب العرض عليه <sup>(٥)</sup>، وإن لم يعلم أو لم يعلم أنه من ضرب الإسلام أو الجاهلية بأن كان حلياً أو أواني فهو لقطة.

وإن وجد في موات <sup>(٦)</sup> دار الإسلام أو الحرب أو في خربة جاهلية العمارة، أو في محياة الواجد [الركاز] <sup>(٧)</sup>، وإن وجد في مسجد أو شارع فهو لقطة.

وإن وجد في ملك غيره فهو له إن ادعاه بأي ضرب كان بلا يمين كالأمتعة في الدار ووجب العرض، وإلا فلمن تلقى الملك منه إلى أن ينتهي إلى المحيي، وإن

---

<sup>(١)</sup> لقد ورد لفظ الزكاة قبل لفظ مائة الأولى في نسخة (ب) فقط، ولم يرد لفظ الزكاة قبل لفظ مائة الثانية والصواب إثباتها لأنه لا يمكن أن تكون المئتان اللتان حصل عليهما من عمله هي الزكاة الواجبة في أن واحد بل الواجب إخراج زكاتها وقد أشار إلى ذلك الإمام النووي عندما قال: "فيجب في الجميع ربع العشر" أي وجوب الربع في المئة الأولى والمئة الثانية [روضة الطالبين، ج ٢، ص ١٤٥]

<sup>(٢)</sup> المعتمد إخراج زكاة مئة في الحال [حاشية الكمثري على الأنوار لأعمال الأبرار، ج ١، ص ٢٠٠].

<sup>(٣)</sup> الركاز لغة: إثبات شيء في شيء يذهب سفلًا [مقاييس اللغة، ج ٢، ص ٤٣٣].

اصطلاحاً: قال ابن الأثير: أنه عند أهل الحجاز هي كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض [النهاية في غريب الحديث، ج ٢، ص ٢٥٨] ودليله قول رسول الله ﷺ في الحديث: "وفي الركاز الخمس" [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ٦٦، حديث ١٤٩٩ ص ٢٩٢].

<sup>(٤)</sup> الدليل على وجوب أن يكون الركاز ذهباً أو فضة حتى تستخرج منها الزكاة ورود الأدلة من القرآن والسنة والأثر على وجوب إخراج الزكاة في هذين المعدنين دون غيرهما فدل ذلك على اختصاص الركاز بهما.

<sup>(٥)</sup> أي وجب البذل إليه كما يدل على ذلك سياق النص.

<sup>(٦)</sup> هي الأرض التي لا مالك لها ولا ينتفع بها بوجه من وجوه الانتفاع [معجم لغة الفقهاء ص ٤٦٧]

<sup>(٧)</sup> لم يرد حكم الكنز المدفون في المواطن المذكورة أعلاه في سائر النسخ والصواب إثباته حيث نصت كتب الفقه الشافعي على أن حكمها هو الركاز [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ١٣٩ - ١٤١]، [المجموع، ج ٦، ص ١٤٩ - ١٥٠].

وُجِدَ فِي وَقْفٍ فَهُوَ لِصَاحِبِ الْيَدِ فِيهِ. وَإِذَا تَنَازَعَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي وَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَا دَفَنْتُهُ فَالْقَوْلُ لِصَاحِبِ الْيَدِ وَقْتَ النِّزَاعِ إِنْ احْتَمَلَ دَفْنُهُ، وَإِلَّا فَلَاخِرَ إِنْ احْتَمَلَ دَفْنُهُ، وَكَذَا لَوْ تَنَازَعَ الْمَعِيرُ وَالْمُسْتَعِيرُ أَوْ [الْمَكْرِي وَالْمَكْتَرِي] <sup>(١)</sup>. وَمَصْرَفُ الْمَعْدِنِ وَالرَّكَازِ مَصْرَفُ الزَّكَاةِ <sup>(٢)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> الْمَقْصُودُ بِهِمَا الْمُؤَجَّرُ وَالْمُسْتَأْجَرُ.

<sup>(٢)</sup> أَيُّ أَنَّ الزَّكَاةَ الْمُسْتَخْرَجَةَ مِنَ الْمَعْدِنِ وَالرَّكَازِ تَصْرَفُ فِي مَصَارِفِ الزَّكَاةِ الثَّمَانِيَةِ.

## النوع الرابع: زكاة التجارة: (١)

ومحلها الأعيان القابلة للمعاوضة ولها شروط:

الأول: أن تبقى العين بعد الاستعمال ولا تستهلك به، فلو اشترى الصابون ليغسل به ثياب الناس بالعوض وبقي في يده حولاً لم تجب الزكاة لأن الباقي أثر، ولو اشترى صينغاً ليصبغ به ثياب الناس وجبت لأن الباقي عين<sup>(٢)</sup>، ولو اشترى سمسماً وطحنه وعصره، أو حنطة وطحنها وخبزها لم ينقطع الحول.

الثاني: أن تكون مكتسبة بالمعاوضة وبالنية المقترنة بالاكتساب، وذلك بأن يشتري أو يستبدل عن [دين]<sup>(٣)</sup>، أو يصالح عن دم، أو قرض، أو ثمن، أو ضمان متلف، أو يخالغ زوجته، أو يؤجر نفسه أو ماله، أو تنكح وتتوي في الصداق.

ولو كان عنده عرض قنية ملكة بشراء أو غيره فنوى فيه التجارة لم يصر مالاً تجارة، وكذا لو اتهب بلا عوض أو ورث أو استقرض أو قبل الوصية أو احتطب

---

(١) المال الذي يعد للتجارة تجب فيه الزكاة، عرقه الشريبي من الشافعية: "تقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح" [مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٠٤]، وأدلة وجوب الزكاة هي: - من القرآن: قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم" [البقرة، ٢٦٧]، قال مجاهد: المراد من الآية: التجارة الحلال [تفسير الطبري، ج ٥، ص ٥٥٦].

- من السنة: عن سمرة بن جندب قال: كان رسول الله ﷺ " يأمرنا أن نخرج الصدقة مما نعد للبيع" [سنن الدارقطني، كتاب الزكاة، باب ليس في الخضراوات زكاة، حديث ٢٦، ج ٢، ص ١٠٠-١٠١، سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب العرض إذا كانت للتجارة، حديث ١٥٦٢، ج ١، ص ٤٨٨] وقد حسنه ابن عبد البر [نصب الراية، ج ٢، ص ٣٨٦]، وقال الجاحظ بن حجر: [إسناده لين] [بلوغ المرام، ج ٢، ص ٣٨٦]. وقد انعقد الإجماع على ذلك [الأموال، ص ٤٢٩]. ومن القياس ما قاله ابن رشد: "أن العروض المتخذة للتجارة مال مقصود به التنمية فأشبهه الأجناس الثلاثة التي فيها الزكاة باتفاق، أعني الحرث والماشية والذهب والفضة [بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٧٠].

(٢) لم ترد كلمة (عين) في نسخة الأصل و(ب) ووردت في نسختي (د) و(ج)، لأن كلمة (عين) الثانية تحقق المعنى ووجود الأولى زيادة، وقد قال الإمام الأردبيلي في العبارة التي سبقتها (لأن الباقي أثر) ولم يقل (لأن أثر الباقي أثر) وهذا يؤكد صحة حذف لفظ العين الأولى.

(٣) لقد ورد لفظ [دين] في سائر النسخ إلا نسخة (ب) حيث ورد لفظ دم والصحيح إثبات لفظ دين في النص لأن الإمام الأردبيلي تحدث عن المصالحة على دم فيبعد تكررها مع وجود مسألة الاستبدال أو المصالحة على دين في النص عند كتب المذهب ومن ذلك [روضة الطالبين، ج ٢، ص ١٢٧-١٢٨].

أو احتش أو اصطاد أو رد بالعيب أو استرد أو اشترى مطلقاً أو بنية القنية، وإذا ثبت حكم التجارة لا تحتاج كل معاملة إلى نية جديدة بل كفت الأولى، ويخرج عن كونه للتجارة بمجرد نية القنية، وإن لم يصر للتجارة بمجرد نيتها.

**الثالث: الحول** ولا يشترط استمرار [المالك]<sup>(١)</sup> حتى لو باع سلعة بأخرى في الحول، أو تباع تاجران للتجارة ثم تقايلا استمر الحول، ولو باع بشيء للقنية انقطع ولم يعد إلى حكم التجارة بالرد بالعيب، ولو رد إلى النقد في الحول وهو ناقص، أو تم الحول وهو ناقص استأنف.

**الرابع: النصاب** آخر الحول<sup>(٢)</sup>، ولا يشترط في الأول [أو]<sup>(٣)</sup> الوسط، حتى لو اشترى عرضاً للتجارة بشيء تافه انعقد الحول ووجبت الزكاة آخر إن كانت القيمة نصاباً.

وابتداء حول التجارة من يوم الشراء إن اشترى بغير النقد أو به وهو دون النصاب، أو اشترى في الذمة ونقد نصاباً في ثمنه وإن اشترى بالعين وهو نصاب، فمن يوم تملك ذلك النقد لأن حول التجارة ينبنى على حول النقد كعكسه، فلو باع مال التجارة بنقد للقنية بنى [حوله]<sup>(٤)</sup> على حولها، ولو ملك عشرة دنانير للقنية وعروضاً قيمتها عشرة للتجارة كمل كل واحد منها بالآخر، وربح مال التجارة من غير تنضيض<sup>(٥)</sup> يضم إلى الأصل في الحول حتى لو اشترى عرضاً بمائتين وبلغت قيمته ثلثمائة في آخر الحول ولو بلحظة زكى الكل بحول الأصل، وكذا بالتنضيض

<sup>(١)</sup> ورد لفظ (المالك) في سائر النسخ وسقط من نسخة (ب) وإثباته في النص صحيح، لأن البيع الصحيح للسلعة لا يتم إلا بعد وقوع الملك ابتداء ولذلك اقتضى ذكره.

<sup>(٢)</sup> وقد علل الشافعية اشتراط النصاب في آخر الحول لأنه يتعلق بالقيمة، وتقويم العرض في كل وقت يشق، فاعتبر حال الوجوب، وهو آخر الحول، بخلاف سائر الزكوات، لأن نصابها من عينها [المجموع، ج ٦، ص ١٣]

<sup>(٣)</sup> ورد حرف الواو مقترناً بكلمة الوسط في سائر النسخ إلا نسخة الأصل ووجوده مقترناً بكلمة الوسط يجعل المعنى مفهوماً وذلك لأن وجوده يميز الأول عن الوسط.

<sup>(٤)</sup> ورد لفظ (حوله) في سائر النسخ ولفظ حولها في نسخة (ب) وإثبات لفظ (حوله) في النص هو الصحيح لأنه يعود على النقد.

<sup>(٥)</sup> النص: تحول الدراهم إلى عين بعد أن كانت دراهم [النهاية في غريب الحديث، ج ٥، ص ٧٧].

مَعَ اخْتِلَافِ الْجِنْسِ وَمَعَ الْإِتْفَاقِ يُزَكَّى الْأَصْلُ بِحَوْلِهِ وَالرِّبْحُ بِحَوْلِهِ سِوَاءَ أَمْسَاكَ  
النَّاسِ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ، أَوْ اشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً وَلَوْ نَضَّ بَعْدَ الْحَوْلِ، فَإِنْ ظَهَرَتْ الزِّيَادَةُ  
فِي الْحَوْلِ زَكَّى الْكُلُّ بِحَوْلِ الْأَصْلِ، وَإِنْ ظَهَرَتْ بَعْدَهُ زَكَّى الْأَصْلُ بِحَوْلِهِ وَالرِّبْحُ  
بِحَوْلِهِ.

وَنَتَاجُ مَالِ التِّجَارَةِ وَحَوْلُ النَّتَاجِ حَوْلُ الْأَصْلِ، وَزَكَاةُ مَالِ التِّجَارَةِ وَثَمَارُ  
أَشْجَارِهَا مَالُ تِجَارَةٍ، وَفِيهَا رُبْعُ الْعُشْرِ وَيَتَعَلَّقُ بِالْقِيَمَةِ وَيَخْرُجُ مِنْهَا، وَلَا يَجُوزُ مِنْ  
الْعَيْنِ، وَيَقُومُ بِالنَّقْدِ الْمَشْتَرَى بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَصَابًا وَقَتَ الشِّرَاءِ، وَبِغَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ إِنْ  
مَلَكَ [يَعْرَضُ] <sup>(١)</sup>، أَوْ خَلَعَ، أَوْ نَكَحَ، أَوْ إِجَارَةً.

وَإِنْ مَلَكَ بِالنَّقْدَيْنِ فَيَقْسُطُ إِنْ بَلَغَ كُلُّ وَاحِدٍ نَصَابًا وَإِلَّا فَبِالْغَالِبِ، وَإِنْ بَلَغَ وَاحِدًا  
فَهُوَ بِذَلِكَ النَّقْدِ، وَالْآخَرُ بِالْغَالِبِ، وَإِنْ مَلَكَ بِنَقْدٍ وَعَرَضٍ فَمَا قَابَلَ النَّقْدَ فِيهِ وَالْعَرَضُ  
فَبِالْغَالِبِ.

وَلَوْ بَاعَ مَالُ التِّجَارَةِ بَعْدَ وَجوبِ الزَّكَاةِ نَفَذَ فِي الْكُلِّ سِوَاءَ بَاعَ بِقَصْدِ التِّجَارَةِ  
أَوْ الْاِقْتِنَاءِ، لِأَنَّ الزَّكَاةَ هُنَا تَتَعَلَّقُ بِالْقِيَمَةِ بِخِلَافِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ: [وَهِيَ الْحَيَوَانُ  
وَالنَّبَاتُ وَالْمَعْدَنُ] <sup>(٢)</sup>، فَإِنَّهُ يَبْطُلُ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ هُنَاكَ. وَلَوْ وَهَبَ  
أَوْ أَعْتَقَ بَطُلَ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ، وَتَجِبُ فِطْرَةُ عِبِيدِ التِّجَارَةِ مَعَ زَكَاتِهَا.

وَلَوْ اشْتَرَى السَّائِمَةَ لِلتِّجَارَةِ لَمْ تَجْتَمِعِ الزَّكَاةَانِ، لَكِنْ لَوْ كَمَلَ نَصَابُ إِحْدَاهُمَا  
فَالْوَاجِبُ زَكَاتُهُ، فَإِنْ كَمَلَ نَصَابُهَا فَالْوَاجِبُ زَكَاةُ الْعَيْنِ إِلَّا إِذَا تَقَدَّمَ

(١) ورد لفظ (عوض) في نسختي (ج) و(د) وفي الأصل و(ب) بلفظ عرض وهو الصحيح، وقد تبين ذلك  
من خلال مراجعة بعض كتب المذهب حيث ورد في التحفة (أو ملكه بنقد أو جهل أو نسي أو بعرض  
لقنية، أو بنحو نكاح أو خلع فيقوم بغالب نقد البلد) [التحفة، ج ٢، ص ٣٠١] وهكذا ورد في [إروضة  
الطالبين، ج ٢، ص ١٣٧].

(٢) لقد وردت عبارة [وهي الحيوان والنبات والمعدن] في نسخة (ب) فقط وإثباتها في النص صحيح  
لأن فيها بيان لما أجمل حيث وردت جملة الأنواع الثلاثة دون بيان للمقصود منها فإثبات هذه العبارة  
بعدها يجعل المقصود منها مفهوما.

حول [التجارة]<sup>(١)</sup> فالواجب زكاتها في ذلك الحال، وزكاة العين في سائر الأحوال، وإذا قارض<sup>(٢)</sup> نصاباً من النقد وحال الحال وهما من أهل الزكاة أو المالك فقط فعلى المالك زكاة الكل، فإن أخرجها من موضع آخر فذاك أو من مال القراض تحسب من الربح كفطرة عبيد التجارة وأرش جنائتهم، وإن كان العامل من أهلها فقط فلا زكاة.

---

(١) ورد لفظ [التجار] في نسخة الأصل والتجارة في سائر النسخ وهي الصحيحة، وسياق النص يدل على وجوب استعمالها .

(٢) القراض: هي المضاربة عند أهل الحجاز [النهاية في غريب الحديث، ج ٤، ص ٤١].

## النوع الخامس:

### زكاة الفطر

وتجبُ بغروبِ الشمسِ<sup>(١)</sup> ليلةَ العيدِ ويُستحبُّ أن لا تؤخرَ عن صلاةِ العيدِ<sup>(٢)</sup>، ويحرمُ تأخيرُها عن يومه ويجبُ القضاءُ<sup>(٣)</sup>.  
ويُشترطُ في المؤدي الإسلامَ، فلا يكلفُ الكافرُ بإخراجِ فطرةٍ نفسه، ولو كان له عبدٌ أو مستولدةٌ أو قريبٌ مسلمٌ وكلفَ بإخراجِ فطرتهم لا نيةً عليهم.  
والحرية فلا تجبُ على العبدِ فطرةٌ نفسه ولا فطرةٌ زوجته، والمدبر والمكاتب والمستولدة كالقن، ومن بعضه حرٌ يجب عليه فطرةٌ بعضه الحر وعلى سيده الباقي، [واليسار]<sup>(٤)</sup> أما المعسرُ لا فطرةٌ عليه، وهو من لم يفضلَ عن قوته وقوت من في نفقته ليلةَ العيدِ ويومه ومسكنه وعبدِه المحتاج إليه في الخدمة. وعن دست<sup>(٥)</sup> ثوب يلبى به ما يُخرجُ في الفطرة، والمذكورُ في شرح اللباب والحاوي<sup>(٦)</sup> وتعليقه: <sup>(٧)</sup> "أنه يُشترطُ أن يكونَ فاضلاً عن دينه، والمرجَّح في الكبير والصغير

---

(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما - قال : "فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصيام من اللغو والرفث وطعمة للمساكين من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات" [أخرجه الحاكم في مستدركه، ج ١، ص ٤٠٩] وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط البخاري، وقد وافقه الذهبي [تلخيص المستدرک المطبوع بحاشيته]

(٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما - "أن النبي ﷺ أمر بزكاة الفطر، قبل خروج الناس إلى الصلاة" [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ٧٦، حديث ١٥٠٩، ص ٢٩٤].

(٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: "أغنوهم عن طواف هذا اليوم" [أخرجه البيهقي في سننه، كتاب الزكاة، باب ١١٩، حديث ٧٧٣٩، ج ٤، ص ٢٩٢]. قال الألباني: حديث ضعيف [إرواء الغليل ج ٣ ص ٣٣٢].

(٤) حيث أنه من شروط أداء الزكاة أن يكون المخرج موسراً وضابط ذلك أن يجد قوته وقوت من في نفقته ليلة العيد ويومه.

(٥) هو الثوب الذي يلبسه الإنسان لتردده في حاجاته [القاموس المحيط، ج ١، ص ١٥٣]

(٦) ذكر الإمام الماوردي معنى هذه المسألة في الحاوي [ج ٣، ص ٣٦٩].

(٧) التعليقة لعبد الغفار عبد الكريم عبد الغفار القزويني الملقب بنجم الدين وهو صاحب (الحاوي الصغير، واللباب، وشرح اللباب - المسمى بالعجاب - وله أيضاً: كتاب في الحساب) كان أحد الأئمة -

والرخصة أنه لا يشترط وهو القياس، لأن الدين لا يمنع وجوب الزكاة<sup>(١)</sup>، ولا يشترط التكليف حتى لو كان الصبي والمجنون موسراً وجب على الولي إخراج فطرتيهما من مالهما، وجاز أن يخرج من مال نفسه إلا إذا كان وصياً أو قيمياً فلا يجوز إلا بإذن الحاكم، ولو كان وقت الوجوب معسراً ثم أيسر بعده فلا شيء عليه، ولو فضل بعض صاع وجب الإخراج، ولو فضل صاع قدّم نفسه وصاعان نفسه وزوجته. ومن يجب عليه فطرة نفسه يجب عليه فطرة من تجب عليه نفقته<sup>(٢)</sup> إلا فطرة عبده وأمه وزوجته وقريبه الكفار وإلا فطرة زوجة الأب ومستولديه، ولو كان الزوج معسراً أو عبداً أو مكاتباً والزوجة أمة وجبت فطرتها على سيدها، وحررة موسرة ففي مالها وقيل لا تجب في مالها أيضاً<sup>(٣)</sup>.

ولا تستقر الفطرة في ذمة الزوج المعسر، ولو كان موسراً حاضراً فلها المطالبة بالإخراج لأنه متحمل والوجوب يلاقيها، وإن كان غائباً فليس لها

---

=الأعلام، له اليد الطولى في الفقه والحساب وحسن الاختصار، توفي سنة ٦٦٥هـ [طبقات الشافعية، ج ٨، ص ٢٧٩]

وله نسختان: نسخة حسنة كتبت بخطوط مختلفة بعضها مشكول وفي ورقها الأحمر والأبيض، والنسخة الثانية فيها إصابات الأرضة في وسطها والرطوبة في آخرها ويظهر أن بأخرها نقصاً.

(١) لقد ذكر الإمام الأردبيلي أنه لا يشترط أن يكون المخرج فاضلاً عن دينه نقلاً عن الشرحين وروضة الطالبين والوارد في الروضة خلاف ذلك حيث يقول النووي: (واعلم أن الدين على الآدمي يمنع وجوب الفطرة بالاتفاق، وقال: ولو ظن ظان أن لا يمنعه على قول كما لا يمنع وجوب الزكاة كان مبعداً، فعلى هذا يشترط مع كون المخرج فاضلاً عما سبق كونه فاضلاً عن قدر ما عليه من الدين) وهكذا ورد في الكبير. [روضة الطالبين، ج ٢، ص ١٦١] وفي [الكبير، ج ٣، ص ١٥٨] [أو الشرح الصغير، ص ٨]. ولكن إذا افترضنا أن حرف [لا] زائد في النص فإنه يكون ما قاله الإمام الأردبيلي متفقاً مع الذي ورد في روضة الطالبين والكبير والصغير، وهذا احتمال يبعد، لأن الإمام الأردبيلي لو أراد ذلك لذكر فعل (يشترط) مرة واحدة لأن عادة الإمام البعد عن التكرار بل أن مسلكه في التأليف هو الاختصار ما أمكن.

(٢) واحتج الشافعي بما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما - قال: "أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمونون" [السنن الكبرى، كتاب الزكاة، باب ١٠٣، حديث ٧٦٨٥، ج ٤، ص ٢٧٢]. وقال: إسناده غير قوي والله أعلم.

(٣) قال الإمام النووي: المذهب وجوب زكاة الفطرة في مال الحرة [المجموع، ج ٦، ص ٧٥].



الاستقراضُ عليه، ولو نشزت سقطت عنه ووجبت عليها، ولو حيل بينه وبينها وقت الوجوب لم تسقط. وأمّا خادمة الزوجة فإن كانت مستأجرة فلا تجب عليه فطرتها، وإن كانت أمة لها أو له وجبت.

ولو أخرجت الموسرة فطرة نفسها [مع يسار]<sup>(١)</sup> الزوج بلا إذنه، أو استقرضَ القريب وأخرجها بلا إذن من عليه نفقته جاز، ولو قال لغيره أد فطرتي ففعل أجزأت، ولو أخرج بلا إذنه لم يجز كما لو أخرج عن ابنه البالغ بلا إذنه.

وتجب فطرة المستولدة والعبد والمذبر<sup>(٢)</sup> والمرهون والجاني والمكري والمغصوب والآبق والضال والمزمن والمعلق عتقه بصفة والموصى بعتقه والمفقود، والإخراج في الحال في الصور كلها، ولا تجب فطرة المكاتب<sup>(٣)</sup> والعبد الموقوف، وحيث وجبت فطرة الغير لم يحتج إلى استئذانه.

والواجب في الفطرة صاعٌ ممّا ذكر في المعشرات<sup>(٤)</sup>، وهو بالوزن ستمائة درهم [شرعي]<sup>(٥)</sup> وثلاثة وتسعون درهماً وثلاث درهم<sup>(٦)</sup>، [وبالحفنة]<sup>(٧)</sup> أربع حفنات

(١) الصواب ما ورد في نسخة الأصل و(ج) و(د) على خلاف ما ورد في نسخة (ب) التي ذكر فيها

اللفظ (بيسارها) وقد أشار إلى ذلك الإمام النووي في كتاب روضة الطالبين [ج ٢، ص ١٥٦].

(٢) هو الذي علّق عتقه بموت سيده [القاموس الفقهي، ص ١٢٨].

(٣) عن ابن عمر أنه كان يؤدي زكاة الفطر عن كل مملوك له في أرضه وغير أرضه وعن كل إنسان يعوله من صغير أو كبير عن رقيق امرأته وكان له مكاتب بالمدينة فكان لا يؤدي عنه.

ورواه سفيان الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع قال: "كان لابن عمر مكاتبان فلا يعطي عنهما الزكاة يوم الفطر" [السنن الكبير، كتاب الزكاة، باب ١٠٤، حديث ٧٦٨٦، ج ٤، ص ٢٧٢].

(٤) عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: كنا نعطيهما في زمان النبي ﷺ صاعاً من طعام، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من زبيب، فلما جاء معاوية، وجاءت السمراء، قال: أرى مداً من هذا يعدل مثني " [أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب ٧٥، حديث ١٥٠٨، ص ٢٩٤].

المقصود بالمعشرات هي النباتات أو ما اصطلاح عليها حديثاً بالزروع والثمار.

(٥) ورد لفظ شرعي في سائر النسخ إلا (ج) وإثباته في النص صحيح لأن المقصود منه درهم الإسلام الذي تحدث عنه الإمام الأردبيلي عند حديثه عن زكاة الذهب والفضة.

(٦) وهو يساوي بالغرامات ٢٠٦٥ غرام

(٧) وردت كلمة [وبالحفنة] في سائر النسخ وفي الأصل [والحفنة]، وإضافة حرف الباء قبل الكلمة

السابقة هو الصواب باعتبار أن إضافته يعطي الكلمة معنى القياس بها كوزن من الأوزان .

بكفي رجل مُعْتَدِل الكَفَيْنِ، والأحْوَطُ أَنْ يُخْرِجَ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ<sup>(١)</sup>، وَلَوْ أَتَى بِأَكْثَرٍ مِنَ الْوَاجِبِ فِي الْفِطْرَةِ أَوْ الزَّكَاةِ وَجِبَ عَلَى الْقَابِضِ الْإِعْلَامُ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ وَجَنَسِهِ مِنْ الْأَقْوَاتِ الْمَعْشَرَةِ كَالْأَقْطِ وَاللَّحْمِ<sup>(٢)</sup> وَاللَّبَنِ، وَلَا يَجُوزُ الْمَخِيضُ<sup>(٣)</sup> وَالْمَصْلُ<sup>(٤)</sup> وَالسَّمْنُ وَالْجَبْنُ الْمَنْزُوعُ مِنَ الزَّبَدِ وَالْحَبُّ الْمَسْيُوسُ وَالْمَبْتَلُ وَالْمَعْيِبُ وَالْدَّقِيقُ وَالسَّوِيقُ وَالْخَبْزُ وَالْقِيَمَةُ وَالْمَخْلُوطُ بِالشَّعِيرِ أَوْ الْقَصِيلِ أَوْ التَّنِّ، حَتَّى يَكُونَ فِيهِ مِنَ الْوَاجِبِ بِقَدْرِهِ، وَيُجْزَى الْعَتِيقُ وَإِنْ قَلَّ قِيَمَتُهُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ لَوْنُهُ وَطَعْمُهُ، وَيَتَعَيَّنُ غَالِبُ قُوْتِ الْبَلَدِ وَقَتَ الْوُجُوبِ، وَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ إِلَى الْأَدْنَى وَيَجُوزُ إِلَى الْأَعْلَى فِي صِلَاحِيَةِ الْاِقْتِيَاتِ، لَا فِي الْقِيَمَةِ، فَالْبُرُّ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ، وَالْأَرْزُ وَالشَّعِيرُ [وَهُمَا]<sup>(٥)</sup> خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ، وَالتَّمْرُ [خَيْرٌ]<sup>(٦)</sup> مِنَ الزَّبِيبِ.

(١) الصاع مقداره ثمانية أرتال وهو يساوي بالمقاييس العصرية  $1 = \frac{9 \times 5}{10} = 4,8$  قمحاً وهذا الرقم

يساوي بالجرامات ٢١٧٦ حسب الوزن بالقمح، وهذا المقدار يساوي بالماء ٢,٧٥ لتر [فقه الزكاة، ج ١، ص ٣٧٢].

(٢) قال النووي الصواب الذي نص عليه الشافعي وقطع به الأصحاب والمصنف في جميع الطرق أنه لا يجزىء قولاً واحداً، قال إمام الحرمين: قال العراقيون: في إجزائه قولان كالأقط لأنهم رأوا أن اللبن أصل الأقط وهو عصارة اللحم وهذا الذي نقله عن العراقيين باطل ليس موجود في كتبهم بل إن الموجود في كتبهم مع كثرتها القطع أنه لا يجزىء بلا خلاف [المجموع، ج ٦، ص ٩٣].

(٣) هو اللبن الذي أخرج زبده [القاموس الفقهي ص ٣٣٧].

(٤) هو ماء الأقط [مقاييس اللغة ص ٣٢٧].

(٥) لقد ورد ضمير (هما) في نسخة الأصل و (ب) وورد بلفظ (هو) في (ج) و (د) والصواب استعمال ضمير الغائب هما لأنه يعود على الأرز والشعير.

(٦) لقد ورد لفظ [خير] في سائر النسخ إلا (د) فإثباته في النص صحيح كما أوردت ذلك في كتب المذهب [روضة الطالبين، ج ٢، ص ١٦٥].

ويجوزُ إخراجُ الغالبِ لواحدٍ والأشرفِ لآخر، ولا يجوزُ النصفُ من الغالبِ والنصفُ من الأشرفِ لواحدٍ، والاعتبارُ بقوتِ بلدِ العبدِ لا السيدِ، ولو لم يَغلبْ واحدٌ من الأقواتِ أخرجَ ما شاء، [والأشرفُ] أولى وأحبُّ خروجاً من خلافِ أبي حنيفة - رحمه الله - لأنه يقولُ: إنَّ الصاعَ ثمانيةَ أرطالٍ<sup>(١)</sup>، قالَ القفالُ<sup>(٢)</sup>: والحكمةُ في إيجابِ الصاعِ أنه [مصرفُ فطرةِ الأصنافِ الثمانية] <sup>(٣)</sup>.

ويجبُ التعميمُ إن وجدوا، ولو أخرجَ فطرةً نفسه وهو محتاجٌ جازٌ للآخذِ منه أن يَرُدَّ المأخوذَ على المخرجِ عن فطرةِ نفسه ويسقطُ الفرضُ من الطرفين، والأولى أن يُعطيةً غيرَ ما أخذَ منه وهذا إذا لم يكن المستحقُّ غيرَهما ثمةً<sup>(٤)</sup>، أو كان وقد

(١) وقد ورد قول أبي حنيفة في كتاب البدائع [بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، ج ٢، ص ٧٣]

(٢) هو القفال المروزي أبو بكر بن عبد الله المروزي المعروف بالقفال، وهو شيخ الخراسانيين، كان وحيد زمانه فقيهاً زاهداً ورعاً توفي في جمادى الآخرة سنة ٤١٧ وهو ابن تسعين سنة، وقد شرح المختصر والفروع [طبقات الفقهاء، ج ٥، ص ٥٣] ويقال له القفال الصغير، تفقه على أبي زيد الفاشاني، وله آثار في المذهب غزيرة [سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٤٠٥-٤٠٨]،

(٣) عبارة قال القفال: (والحكمة في إيجاب الصاع أنه) لم ترد إلا في نسخة الأصل أما عبارة (مصرف فطرة الأصناف الثمانية) فقد وردت في نسخة (ب) و(ج) و(د) وقد أثبت قول القفال في النص كما وردت في نسخة الأصل وحاولت توضيحه عندما تعذر الوصول إلى مصدر فقهي يوثق قول الإمام القفال خلافاً لمخطوط الأنوار لأعمال الأبرار ويمكن أن يفسر قول الإمام القفال في السياق التالي: أما الصاع هو المعيار المعتبر في إخراج زكاة الزروع والثمار للأصناف الثمانية، فاعتبر كذلك في إخراج زكاة الفطر إليهم حيث أن المقصود من إخراج زكاة الفطر هو سد جوعتهم وتحصيل استغنائهم في ذلك اليوم فكان لا بد من تقديرها بالصاع في حقهم لتحقيق هذه الغاية والله أعلم بمراد الإمام القفال.

(٤) وردت كلمة [ثمة] في نسخة الأصل و[ثم] في باقي النسخ وكلمة [ثمة] وكلاهما يعني هناك.

## أعطاهما الكل أو البعض البعض وردَّ إليه الأخذ<sup>(١)</sup>.

(١) المسألة المذكورة أعلاه تتحدث عن كيفية توزيع زكاة الفطر على المستحقين أو بعضهم، قال صاحب الحاشية : قوله " أو كان وقد أعطاهما الكل " أي أعطى كل الفطرة كل المستحقين، قوله " أو البعض البعض " أي أعطى بعض الفطرة بعض المستحقين، قوله " ورد إليه الأخذ " أي رد إلى المعطي الأخذ، والأخذ هو كل المستحقين كما مر في الصورة الأولى أو بعض المستحقين كما هو في الصورة الثانية ، وحينئذ يسقط الفرض بالتمام عند المخرج في الأولى، وسقط عن المستحقين بمقدار حصصهم المأخوذة منه المردودة إليه ولتوضيح الصورة الأولى لا بد من ضرب مثال يوضح كيفية صرف كل الفطرة إلى كل المستحقين، فنفترض أن عدد المستحقين خمسة أشخاص، فقام المعطي بإخراج فطرة نفسه ومن تلزمه نفقته، ونفترض أنها عشرون ديناراً فوزعها على كل المستحقين، ونفترض أنه وزعها بالتساوي بينهم، فأخذ كل منهم أربعة دنائير، فقام كل المستحقين بإخراج فطرة أنفسهم، ولنفترض أن كل واحد أخرج ثلاثة دنائير عن فطرة نفسه فيكون مجموع المردود إلى المعطي خمسة عشر ديناراً، ولأنهم كل المستحقين يتم ردها إليهم إما بالتساوي أو حسب حاجتهم لأنه لا بد من تعميم الزكاة وإخراجها فلا يجوز أن تبقى لدى المعطي، وكونه لا يوجد غيرهم ردت إليهم ، ثم بعد ذلك شرع صاحب الحاشية في شرح الصورة الثانية والتي تتعلق بصرف بعض الفطرة إلى بعض المستحقين ، فقال: ثم يدفع الباقي إلى الباقيين غير المدفوع إليه وغير المردود إليه وإلا فلا يسقط، ولتوضيح الصورة لا بد من مثال يوضحها، في هذه الصورة نفترض أن المعطي قام بإخراج فطرة نفسه ولنفترض أنها أيضاً عشرون ديناراً ، وكان عندنا عدد كل المستحقين على سبيل الافتراض خمسة مستحقين ، فقام هذا المعطي بصرف بعض فطرته إلى بعض المستحقين ، ولنفترض أنه أخرجها إلى ثلاثة من الخمسة وكان مقدار بعض الفطرة الذي صرف إليهم اثنا عشر ديناراً وأخذ كل منهم أربعة دنائير ثم قام هؤلاء البعض بإخراج فطرة أنفسهم ، ولنفترض أن كل واحد منهم أخرج دينارين عن فطرة نفسه، فكان مجموع فطرتهم ستة دنائير ثم دفعت إلى المعطي ثم قام المعطي بصرف بقية فطرته من العشرين ديناراً أي ثمانية دنائير إلى الفقيرين المتبقين وبذلك أخرج فطرة نفسه إليهم، ثم صرف إليهم فطرة البعض الأول وهي ستة دنائير ولنفترض أنه أعطى كل واحد منهم ثلاثة دنائير، وإذا لم يخرج المعطي باقي فطرته وكذلك البعض الأول إذا لم يخرجوا فطرة أنفسهم إلى باقي المستحقين لم يسقط الفرض لأنه لا بد من تعميم الزكاة على جميع المستحقين، ولذلك قال صاحب الحاشية في نهاية شرحه للمسألة : وأعلم أن هذا يشير أنه يجب التعميم ، وهذا هو المعنى الظاهر من كلام المصنف ، وإن كان المقام يحتمل معان متعددة [ حاشية الكمثرى على الأنوار، ج ١، ص ٢٠٨ ] وقد تم توضيح المسألة بالأمثلة بمساعدة الدكتور " عبد الجليل الضمرة ".

## فَصْلٌ

يجبُ أداءُ الزكاةِ بعدَ التمكنِ على الفورِ، إما بنفسه<sup>(١)</sup> أو بوكيله أو الصرفِ إلى الإمامِ وهو أولى إن كان عادلاً<sup>(٢)</sup>، والأولُ أولى من الثاني، وتجبُ النيةُ<sup>(٣)</sup> بالقلبِ ولا يجبُ لفظُها أصلاً بل يكفي الدَّفْعُ مع السكوتِ، ولو دفعَ بلا نيةٍ لم يقعَ فرضاً وإن كان ناسياً لها .

وكيفيتها: - هذا فرضُ زكاةٍ مالي أو فرضُ صدقةٍ مالي أو زكاةٌ مالي أو الزكاةُ المفروضةُ أو الصدقةُ المفروضةُ أو الواجبةُ، ولو قال: فرضُ مالي، أو صدقةٌ مالي لم يكفِ.

وتجبُ على الولي في زكاةِ مالِ الصَّبِيِّ والمجنونِ، وعلى السلطانِ في زكاةِ مالِ الممَّنَّعِ، وتقومُ مقامُ نيَّتهِ، ولو دفعَ إلى السلطانِ طائِعاً أو إلى الوكيلِ فإن نوى عندَ الدَفْعِ كفت، ولا يُحتَاجُ إلى نيَّتها عندَ التفريقِ، ولو تركها الدافعُ ونوى السلطانُ أو الوكيلُ لم يكفِ، ولو وكلَ وكيلًا بالتفريقِ والنيةُ جازةٌ، ولو نوى عندَ التمييزِ عن المالِ ولم ينوِ عندَ الدَفْعِ كفت، ولو دفعَ إلى صبيٍّ ليوصلَ إلى فقيرٍ معينٍ جازاً، وإلى غيرِ معينٍ لم يجز، ولو تصدَّقَ بجميعِ ماله ولم ينوِ الزكاةَ لم تسقطْ. وإذا علمَ الإمامُ من رجلٍ أنه لا يؤدِّيها كالنذرِ أو الكفارةِ يجبُ أن يقولَ: ادفعْ بنفسك أو ادفعْ إليَّ.

(١) يجوز للمتصدق أداء الزكاة بنفسه لما روي عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - أنه قال: " هذا شهر زكاتكم. فمن كان منكم عليه دين فليقض دينه حتى تخلص أموالكم فتؤدوا منها الزكاة " [السنن الكبرى، كتاب الزكاة، باب ٨٣، حديث ٧٦٠٧، ج ٤، ص ٢٤٩].

(٢) وتؤدى الزكاة إلى الإمام ولو كان جائراً لقول عمر: " ادفعوها إليهم وإن شربوا بها الخمر " [السنن الكبرى، كتاب الزكاة، باب ٣٨، حديث ٧٣٨٣، ج ٤، ص ١٩٣].

قال الشوكاني: إسناده صحيح [نيل الأوطار، ج ٤، ص ٢٢٠] لكن الشربيني من الشافعية قال: أنها لا تدفع إلى الإمام الجائر إذا كانت متعلقة بالأموال الباطنة [مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٢٩].

(٣) إن النية شرط في أداء الزكاة لأنها عبادة، والعبادة لا تصح إلا بنية، قال تعالى: " وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة " [البينة، آية ٥].

عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: " إنما الأعمال بالنيات " [صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب ١، حديث ١، ص ٢١].

ولا يجب تعيين المال المزكى: فلو ملك أربعمائة درهم نصفها حاضراً ونصفها غائب فأخرج عشرة ولم يعين جازاً، فإن عيّن لم يتصرف إلى غيره، فلو أخرج خمسة عن الغائب فإن تالفاً لم يمكن [الصرف] <sup>(١)</sup> إلى الحاضر ولا يتمكن من الاسترداد <sup>(٢)</sup> بل تقع تطوعاً، نعم لو قال: عن الغائب فإن كان تالفاً فله الاسترداد، ولو قال: عن الغائب فإن بان تالفاً فعن الحاضر فإن كان باقياً وقع عنه، وإلا فيقع عن الحاضر، بخلاف ما لو نوى الصلاة عن فرض الوقت إن دخل وإلا فعن الغائبة أو النافلة فإنها لا تصح ولا تجزى.

والمراد من الغيبة الغيبة عن المجلس أو الوطن حيث جاز النقل. ويستحب للأخذ من الفقير وغيره أن يدعو للمالك ويقول: آجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهوراً، وبارك لك فيما أبقيت، ولا يحسن أن يقول: اللهم صل على فلان، لأن الصلاة عند السلف مخصوصة بالأنبياء <sup>(٣)</sup> كما أن قولهم: عز وجل مخصوص بالله تعالى فلا يقال: محمد عز وجل وإن كان عزيزاً جليلاً، ولا أبو بكر أو علي صلي الله عليه وسلم وإن صح المعنى وهو ترك الأدب والأولى، وقيل مكروه، ولو جعل غير الأنبياء تبعاً لهم وقال: اللهم صل على محمد وعلي آل محمد <sup>(٤)</sup> وأصحابه وأزواجه وأتباعه لم يكره، ولم يكن ترك الأدب والأولى، والسلام كالصلاة فلا يفرد به غائب غير الأنبياء، فلا يقال اللهم سلم على فلان.

(١) ورد لفظ الصرف في سائر النسخ إلا نسخة (ب) حيث ورد لفظ التصرف والصواب إثبات لفظ الصرف في النص لأن معناه الدفع والرد وهذا المعنى منسجم مع سياق النص وقد ورد في اللغة أن الصرف هو: رد الشيء عن وجهه، والتصرف بمعنى التقلب والاحتيايل والاكتساب. [لسان العرب، ج ٩، ص ١٨٩-١٩٠].

(٢) أي إن صرح فقال: هذه عن مالي الغائب فإن بان تالفاً استردتها [روضة الطالبين ج ٢ ص ٦٤].

(٣) عن عبد الله بن أبي أوفى قال: "كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقته قال: اللهم صل على آل فلان فاتاه أبي بصدقته، فقال: "اللهم صل على آل أبي أوفى" [صحيح البخاري كتاب الزكاة، باب ٦٤، حديث ١٤٩٧، ص ٢٩٢] وقال الإمام الرافعي: صلاة النبي ﷺ على آل أبي أوفى وغيرهم مخصوصة به فله أن ينعم به على غيره [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ١٣].

(٤) وردت جملة [علي آل محمد] في سائر النسخ إلا نسخة (د) وإثباتها في النص صحيح وهي واردة في كتب المذهب [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٦٩].

## فَصْلٌ

### تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ:

يجوزُ تعجيلُ الزَّكَاةِ قَبْلَ تَمَامِ الحَوْلِ ولا يجوزُ قَبْلَ تَمَامِ النِّصَابِ فِي العَيْنِيَّةِ، ويجوزُ فِي التِّجَارَةِ <sup>(١)</sup>، فَلَوْ اشْتَرَى عَرَضًا يَسَاوِي مِائَةَ وَعَجَلَ زَكَاةَ مِائَتَيْنِ وَحَالَ الحَوْلُ وَهُوَ يَسَاوِيهِمَا تَجْزَىءُ.

وَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الْفِطْرَةِ مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ، وَتَعْجِيلُ الثَّمَارِ بَعْدَ بَدْوِ الصَّلَاحِ وَتَعْجِيلُ الزَّرْعِ بَعْدَ الْاِسْتِدَادِ. وَلَا يَجُوزُ قَبْلُهُ فِي الْكُلِّ، وَلَا تَقْدِيمُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ وَالرَّكَازِ [عَلَى] <sup>(٢)</sup> الْحَصُولِ.

---

(١) أَمْوَالُ الزَّكَاةِ قِسْمَانِ:

الأولُ: المَاشِيَةُ السَّائِمَةُ وَالنَّقُودُ وَعَرُوضُ التِّجَارَةِ وَهَذِهِ يَشْتَرِطُ لَهَا الْحَوْلُ.

القسم الثاني: الزَّرْعُ وَالثَّمَارُ وَالْمَعْدِنُ وَالرَّكَازُ وَلَا يَشْتَرِطُ الْحَوْلُ.

فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فَقَدْ أَجَازَ الشَّافِعِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ تَعْجِيلَ الزَّكَاةِ عِنْدَ مَلِكِ النِّصَابِ وَقَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ، وَسَبَبُ

قَوْلِهِمْ ثُبُوتُ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِحَقِّ الزَّكَاةِ فِيهَا وَهُوَ مَلِكُ النِّصَابِ فَأَصْبَحَتْ بِذَلِكَ مِنَ الْحَقُوقِ الْمَالِيَةِ

الوَاجِبَةِ الَّتِي يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا قَبْلَ وَقْتِ إِخْرَاجِهَا [يَنْصَرِفُ رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ، ج ٢، ص ٧٢]، وَقَدْ اسْتَدَلُّوا

مِنْ جِهَةِ الْخَبَرِ بِمَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ فَقِيلَ: مَنَعَ ابْنُ

جَمِيلٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسُ عَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ

فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا، قَدْ احْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ

فَهِيَ عَلَيَّ، وَمِثْلُهَا مَعَهَا" ثُمَّ قَالَ: "يَا عُمَرُ، أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صَنَوْا أَبِيهِ" [صَحِيحُ مُسْلِمٍ، كِتَابُ

الزَّكَاةِ، بَابُ ٥، حَدِيثُ ٢٢٣٩، ص ٤٣٧]، وَفِي رِوَايَةٍ وَرَقَاءُ أَنَّهُ اسْتَسْلَفَهُ عَامِلِينَ وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى

جَوَازِ تَعْجِيلِ الصَّدَقَةِ، وَقَدْ قَالَ عَنْهَا الْبَيْهَقِيُّ إِنَّهَا أَوْلَى بِالصَّحَّةِ مِنْ غَيْرِهَا لِمَوَافَقَتِهَا مَا تَقْدُمُ مِنَ الرِّوَايَاتِ

الصَّرِيحَةِ بِالِاسْتِسْلَافِ وَالتَّعْجِيلِ [السَّنَنِ الْكُبْرَى، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ ٣٢، حَدِيثُ ٧٣٦٨، ج ٤،

ص ١٨٨]، وَمِنْ جِهَةِ النَّظَرِ أَنَّ هَذَا تَعْجِيلٌ لِمَالٍ وَجَدَ سَبَبَ وَجُوبِهِ قَبْلَ وَجُوبِهِ كَقَضَاءِ الدَّيْنِ قَبْلَ حُلُولِ أَجَلِهِ.

القسم الثاني: وهي الزَّرْعُ وَالثَّمَارُ وَالْمَعْدِنُ وَالرَّكَازُ فَلَا يَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ فِيهَا لِأَنَّ سَبَبَ إِخْرَاجِ

الزَّكَاةِ فِيهَا وَاحِدٌ وَهُوَ إِدْرَاكُ الثَّمَرِ وَانْتِقَادُ الْحَبِّ فَإِذَا عَجَلَهُ قَدَّمَهُ عَلَى سَبَبِهِ فَلَمْ يَجْزْ كَمَا لَوْ قَدَّمَ زَكَاةَ

الْمَالِ عَلَى مَلِكِ النِّصَابِ [الْمَجْمُوعُ، ج ٦، ص ١٣١-١٣٢]

(٢) لَقَدْ وَرَدَ حَرْفُ الْجَرِّ [عَلَى] فِي سَائِرِ النُّسخِ إِلَّا نُسْخَةَ الْأَصْلِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا حَرْفُ الْوَاوِ، وَالصُّوَابُ

إِثْبَاتُ حَرْفِ الْجَرِّ [عَلَى] وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ كُتُبُ الْمَذْهَبِ فَقَدْ وَرَدَ فِي رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ (عَدَّ الْأَنْثَمَةَ مَا يَقْدَمُ

عَلَى وَقْتِ وَجُوبِهِ مِنَ الْحَقُوقِ الْمَالِيَةِ مَا لَا يَقْدَمُ فِي هَذَا الْبَابِ فَمِنْهَا: لَا يَجُوزُ لِلشَّيْخِ الْهَرَمِ وَالْحَامِلِ -

ويُشترطُ في الإجزاء أن يكونَ القابضُ بصفةِ الاستحقاقِ آخرَ الحولِ في الحولِ، وهلالِ شوالٍ في الفطرةِ ووقتِ الإخراجِ في المعشراتِ والمعادنِ، فلو ارتدَّ أو ماتَ قبلَهُ أو استغنى بغيرِ مالِ الزكاةِ لم تحسبَ، وأن يكونَ الدافعُ بصفةِ الوجوبِ، فإن ماتَ أو تلفَ مالهُ أو أُلْفَهُ ونقصَ عن النصابِ لم تحسبَ.

ثم إن شرطَ الاستردادِ لو عرضَ مانعٌ أو قال: هذه زكاتي المعجلة، أو علمَ المستحقُّ بنفسه أو من غيره فله الاستردادُ وإلا فلا، ومهما ثبتَ الاستردادُ فإن كان المعجلُ تالفاً وجبَ الضمانُ بالمثلِ<sup>(١)</sup> إن كان مثلياً، وبقيمتِهِ<sup>(٢)</sup> يومَ القبضِ إن كان متقوماً، وإن كان باقياً ناقصاً لم يضمن الأرش، وإن كان زائداً فالمتصلةُ للمالكِ والمنفصلةُ للمستحق، ولا يُشترطُ أن يكونَ الباقي نصاباً حتى ولو عجلَ واحدةً من أربعينَ وحالَ الحولِ ولا مانعَ أجزاء المعجلِ وإن كان تالفاً عندَ الحولِ، ولو عرضَ مانعٌ في القابضِ والدافعِ بصفةِ الوجوبِ فإن بقي نصاباً في يده لزمَ الإخراجُ، ثانيّاً وإن نقصَ عنه فحيثُ لا يثبتُ الاستردادُ فلا زكاةٌ، وحيثُ يثبتُ فإن كان المؤدَّى نقداً ضمَّ إلى الأصلِ في النصابِ باقياً في يد الآخذِ أو تالفاً وإن كان ماشيةً، فإن كان باقياً ضمَّ وإن كان تالفاً فلا .

#### خاتمة:-

تجبُ الزكاةُ على الفورِ ويعصى بالتأخيرِ بعد التمكن<sup>(٣)</sup>، ويضمنُ إن تلفَ بعده وإن تلفَ قبلَهُ وبعدَ الحولِ فلا شيءَ عليه كالتالفِ من الحصادِ إلى الدياسةِ ومن التنيّةِ من التبنِ، وإن أُلْفَهُ المالكُ ضمنَ، وإن أُلْفَهُ الأجنبيُّ فينتقلُ إلى البذلِ.

---

= والمريض تقديم الغدية على رمضان ولا يجوز تقديم زكاة المعدن والركاز على الحصول [بتصرف روضة الطالبين، ج ٢، ص ٧٢-٧٣].

(١) هو الشبه والنظير وهو تساوي جميع الأوصاف في الشيء المماثل مع الأصل [معجم لغة الفقهاء ص ٣٧٤].

(٢) هو الثمن الذي يقدره المقومون للسلعة أو الشيء [معجم لغة الفقهاء ص ٣٤٢].

(٣) إذا وجبت الزكاة في المال فيجب أداؤها على الفور ويعصى بالتأخير إلا لحاجة ويقول العلماء إن الخير ينبغي أن يبادر به لأن الآفات تعرض والموانع تمنع والموت لا يؤمن والتسويق غير محمود والمبادرة أخلص للذمة وأنفى للحاجة وأبعد عن المظل المذموم وأرضى للرب وأمحي للذنب [نيل الأوطار، ج ٤، ص ٢١٢].



والتمكن بحضور المال ووجد المصروف إليه، وعدم الاشتغال بأمر يهمة دينياً أو دنيا، ولو آخر لطلب الأفضل كالدفع إلى الإمام أو الصرف إلى القريب أو الجار أو الأوج لم يعص إن لم تشتد حاجة الحاضرين وفاقتهم، ولو أفرز الزكاة وتلفت قبل الوصول إلى الساعي أو المسكين لم تسقط، ولو دفع مالا إلى آخر ليسلمه إلى فلان وقدر على التسليم ولم يفعل وتلف لم يضمن.

ولو امتنع من الزكاة فأخذ المستحقون من ماله بنيته لم يقع الموقع، فإذا باع مال الزكاة أو رهن بعد الوجوب، وقبل الإخراج بطل في قدر الزكاة، لأن المستحق شريك فيه وإن جاز الإخراج من موضع آخر، ولو باع بعضه وأبقى قدر الزكاة مطلقاً، أو بنية الصرف إليها فهل يصح البيع في الكل أم يبطل في البعض؟ فيه وجهان مبنيان على كيفية [ثبوت] <sup>(١)</sup> الشركة، [وفيها] <sup>(٢)</sup> وجهان: أحدهما أن الزكاة شائعة في الكل متعلقة بكل واحدة بالقسط، فعلى هذا يبطل البيع في جزء من كل شاة وبه قطع إمام الحرمين <sup>(٣)</sup>، وهو الأقيس عند ابن الصباغ <sup>(٤)</sup>، والثاني أن الواجب واحدة غير متعينة وتتعين بالإخراج <sup>(٥)</sup>.

(١) ورد لفظ [ثبوت] في سائر النسخ إلا نسخة (د) وإثباتها في النص صحيح وقد دل على ذلك كتب

المذهب [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٨٧].

(٢) وردت كلمة [فيها] في سائر النسخ وفي نسخة (ب) و[فيه] وإثبات وفيها في النص هو الصحيح لأنها عائدة على الشركة.

(٣) لم أعثر على مصدر لإمام الحرمين مذكور فيه هذا القول المنسوب إليه أو مصدر آخر شافعي غير مخطوط الأنوار يذكره، وهو عبد الملك بن عبد الله إمام الحرمين ضياء الدين أبو المعالي بن الشيخ أبي محمد الجويني ولد في المحرم سنة ٤١٠ وتفق على والده، ومن تصانيفه النهاية جمعها بمكة وحررها بنيسابور ومختصرها له ولم يكمله، وكتاب الأساليب في الخلاف، وكتاب الغياثي وكتاب غياث الخلق وكتاب البرهان في أصول الفقه وغيرها. [طبقات الشافعية، ج ٧، ص ٧٥].

(٤) لم أعثر على مصدر للإمام ابن الصباغ مذكور فيه هذا القول المنسوب إليه أو مصدر شافعي آخر غير مخطوط الأنوار يذكره، وهو أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر

البغدادي الفقيه المعروف بابن الصباغ مصنف كتاب الشامل وكتاب الكامل، وتذكرة العالم والطريق السالم ولد سنة أربع مائة، [سير أعلام النبلاء، ج ١٨، ص ٤٦٤-٤٦٥].

(٥) الأظهر البطالان في قدر الزكاة والصحة في الباقي [روضة الطالبين ج ٢ ص ٨٦].

فعلى هذا يصحُّ البيعُ في الكلِّ وبه قطعُ صاحبِ التَّهذِيبِ<sup>(١)</sup>، وهو المرجَّحُ في الوسيطِ<sup>(٢)</sup>.

ولو ملك أربعين شاةً وحالَ عليها حولٌ ولم يُخرجْ زكاتها حتى حالَ حولُ أخوٍ أو أكثرٍ فإن حدثَ منها في كلِّ حولٍ سخلَةٌ فصاعداً وجبَ لكلِّ حولٍ شاةٌ، وإلا فلا يجبُ إلا للحولِ الأولِ.

ويكرهُ للدَّافعِ شراءُ المدفوعِ من المدفوعِ إليه زكاةً أو صدقةً لأنه قد يستحي منه فيحابي، ولا يُكرهُ من غيره<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الحسين بن مسعود بن محمد العلامة محيي "السنة" أبو محمد البغوي ويعرف بابن الفراء، توفي بمرور الروذ في شوال سنة ٥١٦، من تصانيفه التهذيب لخضعة من تعليق شيخه القاضي الحسين وهو تصنيف متين محرر عار عن الأدلة غالباً، وشرح المختصر وهو كتاب نفيس أكثر الأذكري من النقل عنه، والفتاوي وكتاب شرح السنة ومعالم التنزيل في التفسير، والمصابيح والجمع بين الصحيحين وغير ذلك [طبقات الشافعية، ج ٧، ص ٧٥] [كشف الظنون، ج ١، ص ٧١].

(٢) [الوسيط في المذهب، ج ٢، ص ١٠٥٣]

(٣) عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- كان يحدث أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- تصدَّق بفرس في سبيل الله، فوجده يباع، فأراد أن يشتريه، ثم أتى النبي ﷺ فاستأمره، فقال: "لا تعد في صدقتك" فبذلك كان ابن عمر -رضي الله عنهما- لا يترك أن يبتاع شيئاً تصدَّق به إلا جعله صدقة. [صحيح البخاري، باب ٥٩، حديث ١٤٨٩، ص ٢٩٠].

الخامس: الرقاب<sup>(١)</sup>: وهم المكاتبون بشرط أن تكون الكتابة صحيحة وأن لا يكون معه ما يفي بنجومها<sup>(٢)</sup>، ويجوز الصرف إليه قبل الحول وبلا إذن السيد، وللمكاتب والغارم التجارة بما أخذ إلا الإنفاق على أنفسهما، ولو استقرض المكاتب وأدى النجوم لم يصرف إليه من سهم الرقاب بل من سهم الغارمين.

السادس: الغارمون والديون أقسام :

الأول : أن يستدين لمصلحة نفسه<sup>(٣)</sup>، فيقضي من الزكاة بشرطين:

الأول : الحاجة إلى قضائه، فلو [وجد]<sup>(٤)</sup> ما يقضيه من نقد أو عرض لم يقض، ولو وجد ما يقض البعض قضى الباقي، ولو لم يجد شيئاً ولكن قدر على القضاء بالكسب قضى دينه، وكذا إذا قدر المكاتب وإذا قضى الدين من ماله ولم يبق شيء أعطي من سهم الفقراء.

الثاني: أن يكون الدين لنفقه كأن يكون طاعة كحج أو جهاد، أو في مباح، كالإنفاق على النفس والعيال والخسران في معاملة، وإن كان في معصية كالخمر.

---

(١) فك الرقبة : هو تحرير العبد أو الأمة من الرق، ويتم ذلك بطريقتين:

الأولى : المكاتبه وهي أن يكاتب السيد عبده على مال يقسطه له، فإذا دفعه صار حراً فالسيد مكاتب والعبد مكاتب [القاموس الفقهي، ص ٣١٥] والدليل على مشروعية المكاتبه قوله تعالى: "والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً، وآتوهم من مال الله الذي أتاكم " [النور، آيه ٣٣]، قال الرازي : إن هذه الآية جاءت في ترغيب السيد على المكاتبه إذا طلبوا ذلك ليصيروا أحرار فيتصرفوا في أنفسهم كالأحرار [التفسير الكبير، الفخر الرازي، ج ٨، ص ٣٧٢].

الطريقة الثانية: أن يشتري من مال الزكاة عبداً أو أمة ثم يعتقون وقد قال ابن عباس : لا بأس في ذلك [الأموال، ص ٦٠٨-٦٠٩].

(٢) النجوم : مفرد ما نجم، وهي أداء المال أقساطاً [القاموس الفقهي، ص ٣٤٨].

(٣) عن مجاهد قال: ثلاثة من الغارمين : رجل ذهب السيل بماله، ورجل أصابه حريق فذهب بماله، ورجل له عيال وليس له مال، فهو يذان وينفق على عياله [مصنف ابن أبي شيبة، ج ٣، ص ٩٧].

(٤) فعل [وجد] لم يرد إلا في نسختي (ب) و(ج) وإثباته في النص صحيح، لأن الإمام الأردبيلي عندما قال: لا يقضي من الزكاة، فإن شرط ذلك أن يجد ما يقضيه من عرض أو نقد .

والإسراف في النفقة لم يُعطَ قبل التوبة، ويُعطى بعدها وقيل لا<sup>(١)</sup>، ولا يُشترط أن يكون الدين حالاً، وقيل : يُشترط، والاستدانة لعمارة المسجد والحصن والقنطرة وفك الأسير وقرى الضيف كالاستدانة لمصلحة النفس في المباح.

القسم الثاني: أن يستدين لإصلاح ذات البين<sup>(٢)</sup>، فيقضي ديونه سواء كان ذلك في دم أو مال، سواء كان فقيراً أو غنياً بالنقد أو العقار<sup>(٣)</sup> أو العروض.

القسم الثالث: أن يلزمه بضمان، فإن كان الضامن والأصيل معسرين فيعطى الضامن أو الأصيل، وإن كانا موسرين فلا يعطى لا هذا ولا ذاك، وإن كان الأصيل موسراً فقط فإن ضمن بإذنه لم يُعطَ وبغير إذنه أُعطى، وإن كان بالعكس جاز أن يعطى الأصيل ولا يجوز أن يعطى الضامن، ويجوز الصرف إلى المديون بغير إذن الدائن ولا يجوز العكس، ويجوز أخذ الزكاة لأداء صدق الزوجة.

ولو دفع الزكاة وشرط على المدفوع إليه الرد عن دينه لم يجز، ولم يصح قضاء الدين بها ولو نوى ذلك ولم يتلفظ جاز، ولو قال : ادفع إلي زكاتك لأقضي بها دينك ففعل أجزأه، ولا يتعين ذلك للدفع، ولو قال الدائن: اقض ما عليك لأردّه

(١) قال الإمام النووي: في المسألة وجهان : أحدهما في الشامل وعند صاحب التهذيب أنه لا يعطى وقد قال بذلك ابن أبي هريرة - رضي الله عنه - وأصحهما عند أبي خلف السلمي والرويانى أنه يعطى وقطع بذلك في الإقصاص وهو قول أبي إسحاق والمحاملي في المقنع وصاحب التنبية والجرجاني في التحرير قال الإمام النووي: الأصح أنه يعطى بعد التوبة وقد ذكر أن الأصحاب لم يتطرقوا لاستبراء حاله ومضي مدة توبته يظهر فيها صلاحه ولكن قال الإمام الرويانى : إذا غلب على الظن صدق توبته فإنه يعطى [روضة الطالبين، ج ٢، ص ١٨٠].

(٢) عن قبيصة بن مخارق الهلالي قال: تحملت حمالة فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها فقال: " أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها ، ثم قال يا قبيصة: إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسه، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال : سداداً من عيش ، ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه لقد أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال : سداداً من عيش، فما سواهن من المسألة يا قبيصة فسحتاً يأكلها صاحبها سحتاً" [صحيح مسلم ، كتاب الزكاة، باب ٣٧، حديث ١٠٤٤، ص ٤٦٣]، والحمالة سفتح الحاء - ما يتحملة الإنسان ويلزمه في ذمته ليدفعه في إصلاح ذات البين [نيل الأوطار، ج ٤، ص ٢٣٥].

(٣) هو ما اتصل بالأرض كالبناء [معجم لغة الفقهاء ص ٢٨٦].

عليك زكاةً ففعلَ صحَّ القضاءُ ولا يلزمه الردُّ إليه، ولو قالَ: جعلتُ الدينَ الذي لسي عليك عن زكاتي لم<sup>(١)</sup> يجرُ حتى يقبضه ثم يردّه، ولو كانَ وديعةً جازَ بلا قبضٍ، ولو استأجرَ قصيراً جازَ له صرفُ الزكاةِ إليه مع الأجرة.

السَّابِعُ<sup>(٢)</sup>: الغزاةُ المتطوعةُ وإن كانوا أغنياءَ ولا يُعطى الحاجُّ ولا الغزاةُ المرتزقةُ<sup>(٣)</sup> ولو انقطعَ الفيءُ.

الثَّامِنُ: ابنُ السبيلِ<sup>(٤)</sup>: وهو الذي ينشئُ السَّفْرُ من وطنه أو موضعِ إقامته، والغريبُ المجتازُ بالبلدِ، ويشترطُ أن لا يكونَ سفره معصيةً، فيعطى في سفرِ الطاعةِ والمندوبِ والمباحِ، والهائمِ لا يُعطى، وأن لا يجدَ ما يحتاجُ إليه في السفرِ، فيعطى من

---

(١) أداة لم الجازمة التي وردت قبل فعل [يجز] لم ترد إلا في نسخة الأصل وإثباتها في النص صحيح لأن عدم استعمالها يجعل المعنى غير مفهوم، وتسكين آخر الفعل يستوجب أن يسبق بأداة جزم وهي مذكورة هكذا في كتب المذهب [روضة الطالبين، ج ٢، ص ١٨٢-١٨٣].

(٢) ولم يرد في سائر النسخ لفظة [في سبيل الله] وهي واردة بنص الكتاب بهذا اللفظ وقد استعمل ذلك اللفظ القرآني فقهاء المذهب الشافعي والأولى أن يبدأ به قبل الحديث عن المعنى المقصود منه، قال ابن الأثير: السبيل في الأصل: الطريق وسبيل الله عام يقع في كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله عز وجل بأداء الفرائض والنوافل وأنواع التطوعات [النهاية في غريب الحديث، ج ٢، ص ٣٣٨-٣٣٩] وقد غلب الشافعية معنى الجهاد في قوله تعالى: "وفي سبيل الله" وقد دل على هذا المعنى قول أنس بن مالك عن النبي ﷺ: "لروحة في سبيل الله أو غدوة خير من الدنيا وما فيها" [صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ٦، حديث ٢٧٩٦، ص ٥٤]. وقال الإمام الطبري: أي النفقة في نصرة دين الله وطريقه وشريعته التي شرعها لعباده بقتال أعدائه، وذلك هو غزو الكفار [تفسير الطبري، ج ١، ص ٣١٩].

(٣) المرتزقة: هم أحد ضربي الغزاة رتبوا أنفسهم للجهاد وتجردوا له يسمون المرابطين وهم يأخذون من الفيء [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٧، ص ٣٩٥]. أي فيحرم صرفها إليهم لأن لهم رزق في الفيء، أما الغزاة

المتطوعة فيعطون لأنه لا رزق لهم في الفيء [حاشية الكثرى على الأنوار لأعمال الأبرار ج ١، ص ٢١٩].

(٤) قال الإمام الطبري: هو المجتاز من أرض إلى أرض، وقال الزهري: يعطى ابن السبيل وإن كان غنياً. وقال ابن زيد: المسافر من كان غنياً أو فقيراً، إذا أصيبت نفقته أو أفقدت أو أصابها شيء أو لم يكن معه شيء فحقه

واجب [تفسير الطبري، ج ١٤، ص ٣٢٠-٣٢١]، وقد ذكر القرآن الكريم ابن السبيل في ثمانية مواضع منها مصرف الزكاة وفي موضع آخر أن له خمس الغنيمة وفي آخر أن له من الفيء، واهتمام القرآن بذكر ابن السبيل في عدة مواضع يأتي من منطلق ابتغاء الرزق فقد قال تعالى: "فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه"

[المائدة: ١٥] والتشجيع على السياحة لطلب العلم فقد قال تعالى: "قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق"

[العنكبوت، ٢٠]، وللجهاد في سبيل الله، قال تعالى: "انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون" [التوبة، ٤١] وهناك سفر دعا إليه الإسلام لأداء عبادته العالمية المتميزة الحج فقد

قال تعالى: "وشه على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً" [آل عمران، ٩٧].

لا مال له أصلاً، ومن له مال في غير البلد المنقلب منه، وإن كان كسوباً. ويُسْتَرَطُّ في كل من تُصَرَفُ إليه الزكاة من الأصناف أن لا يكون كافرًا<sup>(١)</sup> ولا عبداً ولا غنياً<sup>(٢)</sup> ولا غازياً<sup>(٣)</sup> ولا مرتزقاً ولا هاشمياً<sup>(٤)</sup> ولا مطلبياً<sup>(٥)</sup> ولا مولى لهم<sup>(٦)</sup>، ويجوز الدفع إلى عبد بالغ فقير محتاج إليه في الخدمة وتصير ملكاً للسيد بقبضه، ولا يجوز الصرف في كفن الميت ودفنه وفي بناء المسجد، ولو جعل هاشمياً أو مطلبياً أو بعض المرتزقة عاملاً لم يحل له سهم العمال، كما لو كان غازياً أو غارماً، ولو انقطع خمس الخمس عن بني هاشم ومطلب لخلو بيت المال لاستيلاء الظلمة لم يُعطوا الزكاة. ولا يجوز دفع الزكاة إلى الصبي والمجنون، ويجوز دفع قيمتها لهما، ولا يجوز للسيد دفع زكاته إلى مكاتبه.

(١) لقول أبي بكر رضي الله عنه -في كتابه لأبي مالك رضي الله عنه- "هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله، فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها" [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ٣٨، حديث ١٤٥، ص ٢٨٣]. فهذا الحديث دال بشكل صريح على فرضها على المسلمين وصرفها إليهم، فاشتراط الإسلام دليل على اختصاصهم بها وانتفائها عن غيرهم

(٢) عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن رسول الله ﷺ "إن المسألة لا تحل لغني ولا لذي مرة سوي" [سنن الترمذي، كتاب الزكاة، باب ٢٣، حديث ٦٥٢، ج ٣، ص ٤٣] وقال الترمذي: حديث حسن

(٣) هو الذي سار إلى قتال الأعداء في ديارهم وانتباههم [المعجم الوسيط ج ٢، ص ٦٥]

(٤) روى مسلم عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب: "أنه والفضل بن العباس انطلقا إلى رسول الله ﷺ قال: ثم تكلم أحدهما فقال يا رسول الله جئناك لتؤمرنا على هذه الصدقات، فنصيب منها ما نصيب الناس من المنفعة، ونؤدي إليك ما يؤدي الناس فقال: "إن الصدقة لا تنبغي لأهل محمد، إنما هي أوساخ الناس" [صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ٥١، حديث ١٠٧٢، ص ٤٨٠].

(٥) عن جبير بن مطعم أن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - سأل النبي ﷺ حين أعطى بني هاشم وبني المطلب من خمس خيبر ولم يعط بني عبد شمس ولا بني عبد مناف، فقال: "إنما بنو مطلب وبنو هاشم شيء واحد" [أخرجه البخاري، كتاب فرض الخمس، باب ٣٧، حديث ٣١٤٠، ص ٦٠١].

(٦) عن أبي رافع قال: ولّى رسول الله ﷺ رجلاً من بني مخزوم على الصدقة فقال: "أي لأبي رافع" أتبعني تصب منها. فقلت: حتى أسأل رسول الله ﷺ فسأله فقال لي: "إن مولى القوم من أنفسهم، وإن أهل بيت لا تحل لنا الصدقة" إسناد صحيح [تحقيق مسند أحمد، ج ٦، ص ٨]. قال الشوكاني: والأحاديث الدالة على التحريم على العموم ترد على الجميع، وقد قيل إنها متواترة تواتراً معنوياً لقوله تعالى: "قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى" [الشورى: ٢٣] [نيل الأوطار، ج ٤، ص ٢٤١].

## فصل

من سأل الزكاة وعرف الإمام أنه مستحق أو غير مستحق عمل فيه بعلمه، وإن لم يعلم الحال فإن ادعى الفقر أو المسكنة لم يطالب بالبيئة، إلا إذا عرف له مال وادعى الهلاك، أو ادعى العيال وقصور الكسب عن الوفاء بهم. ولو ادعى العجز عن الكسب فإن كان شيخاً كبيراً أو زماً أو أقطع أو شاباً ضعيف البنية أعطى بلا بيئة ولا يمين، وإن كان شاباً صحيحاً قوياً فهل يحلف ندباً؟ وجهان أحدهما: لا، وهو الأصح في الروضة والشرحين<sup>(١)</sup>.

والثاني: نعم وهو المذكور في شرح اللباب والحاوي وتعليقه<sup>(٢)</sup>. وعلى هذا فينبه أن الصدقة تحرم على المكتسب، ولو قال: لا مال لي وظهر عليه أثر الفقر أعطى بلا يمين، وإن ظهر عليه أثر الغنى فهل يحلف؟ فيه الخلاف<sup>(٣)</sup>، ولو كان المفرق مالكاً

(١) انظر في [روضة الطالبين، ج ٢، ص ١٨٥] ومثله في الكبير [ج ٧، ص ٣٩٩] والشرح الصغير [وهو مطبوع ومحقق لا يشمل المسألة المذكورة أعلاه] وقد استدل الشافعية على عدم تحليف الرجل وإن كان صحيحاً قوياً بما روي عن عبد الله بن عدي قال: "أخبرني رجلان أنهما أتيا النبي ﷺ في حجة الوداع يسألانه الصدقة قال فرفع فيهما رسول الله ﷺ البصر وخفضه فراهما رجلين جليدين فقال: "إن شئتما أعطيتكما منها ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب" [مسند الإمام أحمد، ج ٥، ص ٣٦٢] قال حمزة الزين: حديث إسناده صحيح [مسند أحمد، تحقيق حمزة الزين، ج ١٦، ص ٥١٢، رقم ٢٢٩٥٨].

(٢) [الحاوي، ج ٨، ص ٤٩٢] أما شرح اللباب وتعليق الحاوي لابن عبد الغفار القزويني فلم أقف عليهما أو على مصدر آخر غير المخطوط يبين هذا القول المنسوب إليه.

(٣) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن رسول الله ﷺ قال: "قال رجل لأتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق فأصبحوا يتحدثون تصدق على سارق، فقال: اللهم لك الحمد، لأنتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يدي زانية فأصبحوا يتحدثون تصدق الليلة على زانية، فقال: اللهم لك الحمد على زانية، لأنتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يدي غني، فأصبحوا يتحدثون تصدق على غني فقال: اللهم لك الحمد على سارق وعلى زانية وعلى غني، فأنتي قليل له: "أما صدقتك على سارق فلعله أن يستعف عن سرقة، وأما الزانية فلعلها أن تستعف عن زناها، والغني فلعله يعتبر فينفق مما أعطاه الله" [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ١٤، حديث ١٤٢١، ص ٢٧٧]، هذا الحديث دليل لمن قال بعدم طلب اليمين ممن ظهر عليه أثر الغنى.

لم يُحْلَفَ، لَأَنَّهُ مِنْ وَظِيفَةِ الْحُكَّامِ، وَيُعْطَى الْغَازِي وَابْنُ السَّبِيلِ<sup>(١)</sup> بِلَا بَيْنَةٍ وَلَا يَمِينٍ، فَإِنْ كَانَا لَمْ يَخْرُجَا اسْتَرَدَّ، وَيُطَالَبُ الْعَامِلُ وَالْغَارِمُ وَالْكَاتِبُ بِالْبَيْنَةِ وَهِيَ هُنَا إِبْخَارُ عَدْلَيْنِ، وَلَا يُشْتَرَطُ الدَّعْوَى وَسَمَاعُ الْقَاضِي وَالْإِنْكَارُ، وَتَقْوَمُ الْاسْتَفَاضَةُ وَتَصْدِيقُ رَبِّ الدِّينِ وَالسَّيِّدِ مَقَامَ الْبَيْنَةِ.

وَأَمَّا الْقَدْرُ فَيُعْطَى الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ مَا يَزُولُ بِهِ حَاجَتُهُمَا وَتَحْصُلُ بِهِ كِفَايَتُهُمَا، وَيَخْتَلَفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ وَالنَّوَاحِي، فَالْمَحْتَرِفُ يُعْطَى مَا يَشْتَرِي آلَةً حِرْفَتِهِ قَلَّتْ قِيمَتُهَا أَوْ كَثُرَتْ، وَالتَّاجِرُ مَا يَشْتَرِي رَأْسَ الْمَالِ مِنَ النَّوعِ الَّذِي يُحْسِنُ التَّجَارَةَ وَالتَّصَرُّفَ فِيهِ، فَالْبَقْلِيُّ<sup>(٢)</sup> يُعْطَى خَمْسَةَ دَرَاهِمَ وَالْبَاقِلَانِيُّ<sup>(٣)</sup> عَشْرَةَ دَرَاهِمَ وَالْفَاكْهِيُّ عَشْرِينَ وَالْخَبَازُ خَمْسِينَ وَالْبَقَالُ مِائَةً وَالْعُطَارُ أَلْفًا وَالْبَزَازُ<sup>(٤)</sup> أَلْفَيْنِ وَالصَّيْرَفِيُّ خَمْسَةَ آلَافٍ وَالْجَوْهَرِيُّ عَشْرَةَ آلَافٍ، وَمَنْ لَا يُحْسِنُ حَسَنَ حِرْفَةٍ وَلَا تِجَارَةً كِفَايَةً سَنَةً<sup>(٥)</sup>، وَقِيلَ كِفَايَةُ الْعَمْرِ بِأَنْ يُعْطَى مَا يَشْتَرِي [بِهِ]<sup>(٦)</sup> ضِيعَةً يَحْصُلُ

(١) أي يصدق بلا بينة وبلا يمين في دعوى العزم على السفر والغزو مدعيهما لأنه لا يعرف إلا منهما، فإن لم يخرجوا أي إلى السفر والغزو بأن تخلقا عن الرفقة ولا بعد التأهب استرد منهما ما أخذاه لأن صفة الاستحقاق لم تحصل فيه [حاشية الكمثرى على مخطوط الأنوار لأعمال الأبرار ج ١، ص ٢٢١].

(٢) هو من بيع البقول [مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٨٦].

(٣) والباقلاني من يبيع الباقلاء [مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٨٦].

(٤) البزاز هو من يبيع الثياب [المعجم الوسيط، ج ١، ص ٥٤].

(٥) يعطى الفقير والمسكين ما يخرجهما من الحاجة إلى الكفاية فقل كفاية سنة لأن الزكاة تعطى من الحول إلى حول أي مقدار سنة، وقيل كفاية العمر ويدل على ذلك قول النبي ﷺ لقبيصة: "إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسه،... [صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ٣٧، حديث ١٠٤٤، ص ٤٦٣]، هذا الحديث يدل على أن الفقير يعطى ما تزول به حاجته بشكل تام وقد قال عمر - رضي الله عنه - "إذا أعطيتم فأغنوا" [الأموال، ص ٥٦٥]، ويمكن الجمع بين الرأيين فإن كان الشخص يكتسب ويكفي نفسه بنفسه كالصانع والتاجر فيعطى كفاية العمر بشراء الآلات التي يزاول بها حرفته إما استقلالاً أو اشتراكاً وفق ما تسمح به الحصيلة الزكوية، فإن كان عاجزاً عن الكسب كالزمن والشيخ الهرم وغيرهما فيعطى كفاية سنة على دفعات إن خيف إسراف من المستحق [فقه الزكاة، القرضاوي، ج ٢، ص ٥٦٨].

(٦) ورد لفظ [به] في سائر النسخ وفي نسخة (ب) (بها) والصواب إثبات لفظ به بأنه عائد على المال الزكوي الذي يدفع له.



منها كفايته، ويُعطى العاملُ أجرهً مثلَ عمله<sup>(١)</sup>، ويختلفُ باختلافِ العملِ وأمانتهِ وثقته، فإن فضلَ من سهمِ العمالِ شيءٌ رُدَّ على سائرِ الأصنافِ، وإن نُقصَ كَمَلْ من سائرِ السَّهامِ، ويُعطى المؤلفُ ما رأى الإمامُ والمكاتبُ والغارمُ قدرَ دينهما، والغلزي النفقةَ والكسوةَ وسائرَ المؤنِ مدةَ الذهابِ والمقامِ والرجوعِ والسَّلاحِ والفرسِ إن قاتَلَ فارساً أو ثمنهما، وابنُ السبيلِ ما يبلغُه مقصدهُ، أو موضعَ مالهِ والكسوةَ إن احتَاجَ إليها والمركوبَ إن ضَعُفَ أو طالَ سفرُه وإلا فلا، ولكن يُعطى ما ينقلُ به زادَه ورحلَه كالغازي الراجلِ، ولا يجوزُ الدفعُ إلى ابنِ السبيلِ قبلَ الخروجِ أو الاشتغالِ بأسبابه.

وإن اجتمعَ في شخصٍ صفتانِ أُعطيَ بواحدةٍ فقط، ويجبُ استيعابُ الأصنافِ الثمانية<sup>(٢)</sup> إن كانَ هناكَ عاملٌ وإلا فالقسمةُ على السبعة، فإن لم يوجدَ فعلى الموجودين، ولا يجوزُ النَّقْلُ ولو إلى قريبٍ محتَاجٍ، ولو نقلَ ضَمينٌ وبقيَ الفرضُ وإن نقلَ إلى موضعٍ قريبٍ، ولو عَدِمَ كُلَّ الأصنافِ [وجبَ النَّقْلُ]<sup>(٣)</sup> فإن<sup>(٤)</sup> [وجدَ] شخصٌ

(١) روى مسلم عن المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب : " أنه والفضل بن عباس انطلقا إلى رسول الله ﷺ قال: ثم تكلم أحدهما فقال : يا رسول الله جئناك لتؤمرا على هذه الصدقات، فنصيب منها ما يصيب الناس من المنفعة، ونؤدي إليك ما يؤدي الناس فقال : " إن الصدقة لا تنبغي لمحمد ولا لآل محمد، إنما هي أوساخ الناس " [صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ٥٢، حديث ٢٤٤٨، ص ٤٨٠]. قال

الشوكاني: هذا الحديث دليل على أن عمل الساعي سبب لاستحقاق الأجرة [نيل الأوطار، ج ٤].

(٢) عن زياد بن الحارث الصدائي قال: أتيت رسول الله ﷺ فبايعته فأثاه رجل فقال: أعطني من الصدقة.

فقال له رسول الله ﷺ إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو فجزأها

ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حَقَّكَ " [سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب ٢٤،

حديث ١٦٣٠، ج ١، ص ٥١٣] قلت : في إسناده عبد الرحمن بن زياد قال فيه ابن حجر: "ضعيف في

حفظه" [تقريب التهذيب، ج ١، ص ٤٨٠] وضعفه العراقي في [إتحاف السادة المتقين لشرح إحياء علوم

الدين، ج ٤، ص ٩٩]. وهو مذهب عكرمة وعمر بن عبد العزيز [المجموع، ج ٦، ص ١٦٥].

(٣) لقد ذكر الإمام الأردبيلي مسألة انعدام الأصناف في بلد وجبت فيها الزكاة ولم يذكر حكمها رغم أن

حكمها مذكور في كتب المذهب الشافعي [مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٨٨]

(٤) لم ترد كلمة (وجد) في سائر النسخ وكان لا بد من ذكرها حتى يستقيم المعنى، فلا يمكن صرف

الزكاة إلى الشخص إلا إذا كان موجودا والنص دال بشكل ظاهر على وجوب استعمال هذه الكلمة.

واحدٌ صُرِفَ الكلُّ إليه ما لم يخرج عن الاستحقاق فإن خرج وجب نقلُ الفاضلِ إلى أقربِ البلادِ أو القرى كما لو عَدِمَ الكلُّ<sup>(١)</sup>.

وإذا قَسَمَ الإمامُ أو العاملُ وجبَ استيعابُ أحادِ الصنفِ، وكذا المالكُ إن انحصَرَ المستحقونَ في موضعٍ ووفى الواجبُ بهم، وإلا فلا بدَّ من ثلاثةٍ من كلِّ صنفٍ إلا العاملُ فإنه يجوزُ أن يكونَ واحداً، فإن لم يوجدْ ثلاثةٌ أعطى من وجَدَ، ويُصْرَفُ الباقي إليه ما لم يخرج عن الاستحقاق، فإن خرج رُدَّ إلى سائرِ الأصنافِ، فإن لم يكنْ هناك وجبَ النقلُ، وتجبُ التسويةُ بين الأصنافِ لا بين أحادِ الصنفِ إلا أن يُقسَمَ الإمامُ أو العاملُ فلا يجوزُ تفضيلُ البعضِ مع تساوي الحاجاتِ، وإذا أوصى بشيءٍ لجماعةٍ محصورينَ وجبتِ التسويةُ.

والفطرةُ كسائرِ الزكواتِ في النقلِ واستيعابِ الأصنافِ، فإن شَقَّتِ القسمةُ جمعَ فطرَتهم ثم قَسَموها، وإذا أوصى للفقراءِ أو غيرهم من الأصنافِ أو وجبَ نذرٌ أو كفارةٌ جازَ النقلُ، وإذا كانَ المالكُ ببلدٍ والمالُ بآخر فالاعتبارُ ببلدِ المالِ<sup>(٢)</sup> فيجبُ صرفُ العشرِ إلى فقراءِ بلدِ الأرضِ التي حصلَ العشرُ منها، وصرفُ زكاةِ النقدينِ

---

(١) والأصل في عدم جواز النقل ما روي عن معاذ أنه لما بعثه رسول الله ﷺ قال: " ... فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم" [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ١، حديث ١٣٩٥، ص ٢٧٢]. ولكن يجوز النقل في حال استغناء أهل البلدة، فما روي عن معاذ أنه بعث لعمر -رضي الله عنهما- لما كان والياً على اليمن ثلث الصدقة فأنكر عمر -رضي الله عنه- ذلك فأخبره معاذ -رضي الله عنه- أنه لا يجد أحداً يعطيه، وفي العام الذي يليه بعث له بشرطه فتراجعا بمثل ذلك، وفي العام الثالث بعث عليه كله فراجع عمر بمثل ذلك، فقال معاذ: ما وجدت أحداً يأخذ مني شيئاً [الأموال، ص ٥٩٦]، إن إنكار عمر -رضي الله عنه- في أول الأمر ثم مراجعته له مرة بعد مرة دليل على جواز نقل الزكاة إذا لم يوجد من يستحقها في بلدها [فقه الزكاة، ص ٨١٣-٨١٤].

(٢) لأنه سبب الوجوب، ويمتد إليه نظر المستحقين، فيصرف العشر إلى فقراء بلد الأرض التي حصل منها المعشر [روضة الطالبين، ج ٢، ١٩٥].

والمواشي والتجارة إلى فقراء البلد الذي تم فيه حولها، فإن كانت الزروع  
والثمار في صحراء لا بنيان فيها فيصرف إلى أقرب البنيان إليهما، ولو كان ماله  
في مواضع متفرقة قُسمت زكاة كل طائفة منه ببلدها ما لم يقع تشقيص<sup>(١)</sup>، فإن وقع  
بأن ملك عشرين ببلد وعشرين بآخر أدى شاة بأحد البلدين، وأمّا الفطرة فإن كان هو  
ببلد وماله [ببلد] آخر فالاعتبار ببلده، وأمّا أهل الخيام فإن لم يكن لهم قرار بل  
يطوفون دائماً صُرفوا إلى من معهم من الأصناف، فإن لم يكن نقلوه إلى أقرب  
البلاد، وإن كان لهم قرار فإن لم يتميزوا بماء ومرعى فلهم الصُرف إلى ما دون  
مسافة القصر، وإن تميزوا فكل حلة كقرية،<sup>(٢)</sup> فلا يجوز النقل عنها.

---

(١) وردت كلمة تشقيص هكذا في سائر النسخ ووردت بالسین تشقيص في نسخة (ب) وإثبات آخر الكلمة

بالصاد هو الصحيح كما ورد في كتب المذهب [أي هو التقطيع حيث يلجأ إليه من تجب عليه الزكاة  
لينجو من دفعا كمن ملك أربعين من الإبل فيجعل نصفها في بلد ونصفها الآخر في بلد ثانٍ لتلا تبلغ

النصاب روضة الطالبين، ج ٢، ص ١٩٦]

(٢) حلة : جماعة بيوت الناس لأنها تحل والجمع جلال [لسان العرب، ج ١١، ص ١٦٥]

## فصل

يُشْتَرَطُ فِي السَّاعِي أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا، مُكَلَّفًا، حُرًّا، عَدْلًا، فَقِيهًا بِأَبْوَابِ الزَّكَاةِ. وَيُسْتَحَبُّ وَسَمَ نَعَمِ الصَّدَقَةِ وَالْفِيءِ عَلَى مَوْضِعِ صُلْبٍ لَا يَكْثُرُ عَلَيْهِ الشَّعْرُ، وَالْأُولَى فِي الْغَنَمِ الْأَذْنُ، وَفِي الْبَقَرِ وَالْإِبِلِ الْفَخْذُ، وَكَرَهُ عَلَى الْوَجْهِ وَقِيلَ يَحْرَمُ<sup>(١)</sup>. وَيَجُوزُ إِخْصَاءُ الْمَأْكُولِ فِي صَغَرِهِ وَحَرْمٍ فِي كِبَرِهِ، وَحَرْمٌ إِخْصَاءٌ غَيْرِ الْمَأْكُولِ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا. وَلَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ وَالسَّاعِي بَيْعُ الزَّكَاةِ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ كَالْإِشْرَافِ عَلَى التَّلَفِ أَوْ خَطَرِ الطَّرِيقِ أَوْ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى مَوْنَةِ النَّقْلِ. وَلَوْ كَانَ الْوَاجِبُ شَاةً أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَالِكِ وَلَا لِلْإِمَامِ بَيْعُهَا وَقِسْمَةُ الثَّمَنِ عَلَى الْمُسْتَحْقِّينَ، بَلْ يَجْمَعُهُمْ وَيُدْفَعُهَا إِلَيْهِمْ أَوْ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِإِذْنِ الْآخَرِينَ أَوْ إِلَى غَيْرِهِمْ بِإِذْنِهِمْ وَلَوْ بَاعَ بَطْلًا إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَ جَمْعُهُمْ فَيَجُوزُ الْبَيْعُ<sup>(٢)</sup>. وَلَوْ دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى الْإِمَامِ وَفَرَّقَ، ثُمَّ بَانَ بِأَنَّ الْمَدْفُوعَ إِلَيْهِ كَانَ كَافِرًا أَوْ عَبْدًا أَوْ غَنِيًّا سَقَطَ الْفَرَضُ عَنِ الْمَالِكِ، وَلَوْ فَرَّقَ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَمْ يَسْقُطْ ثُمَّ إِنْ بَيَّنَّ وَقَسَمَ الدَّفْعَ أَنَّهُ زَكَاةٌ اسْتَرَدَّ إِنْ كَانَ بَاقِيًا وَبَدَلُهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا، وَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ فَلَا يَسْتَرَدُّ بِخِلَافِ الْإِمَامِ، فَإِنَّهُ يَسْتَرَدُّ مُطْلَقًا<sup>(٣)</sup>. وَالْكَفَارَةُ كَالزَّكَاةِ.

(١) عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : " غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لِيَحْكُمَهُ، فَوَافَيْتُهُ فِي يَدِهِ الْمَيْسَمِ، يَسْمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ [صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ ٦٩، حَدِيثُ ١٥٠٢، ص ٢٩٣].  
(٢) أَوْجِبَ الشَّافِعِيُّ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ مِنْ عَيْنِهَا دُونَ الْقِيَمَةِ مُسْتَدْلِينَ بِمَا وَرَدَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ : " خُذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ وَالشَّاةَ مِنَ الْغَنَمِ وَالْبَعِيرَ وَمِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرَةَ مِنَ الْبَقَرِ " [أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ عَلَى الصَّحِيحِينَ، ج ١، ص ٣٨٨]، وَقَالَ الْحَاكِمُ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، قَالَ الذَّهَبِيُّ : عَلَى شَرْطِهِمَا إِنْ صَحَّ سَمَاعُ عَطَاءٍ عَنْ مُعَاذٍ (قُلْتُ لَمْ يَلْقَهُ [تَلْخِصُ الْمُسْتَدْرَكِ، ج ١، ص ٣٨٨] (مَطْبُوعٌ فِي حَاشِيَةِ الْمُسْتَدْرَكِ)، قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ عَطَاءٌ عَنْ مُعَاذٍ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، لِأَنَّهُ وَلَدَ بَعْدَ مَوْتِهِ. وَقَالَ الْبَزَارُ: لَا نَعْلَمُ أَنَّ عَطَاءَ سَمِعَ مِنْ مُعَاذٍ [سَنَنُ الدَّارِقُطْنِيِّ، ج ٢، ص ١٠٠]. قَالَ النَّوَوِيُّ : الْقَوْلُ الْجَدِيدُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا تَجِبُ فِي الْعَيْنِ وَهُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّهُ حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ يَسْقُطُ بِهَلَاكِهِ فَتَعَلَّقَ بِعَيْنِهِ كَحَقِّ الْمَضَارِبِ [الْمَجْمُوعُ، ج ٥، ص ٣٤٥].  
(٣) الْمَسْأَلَةُ الَّتِي تَحْدُثُ عَنْهَا الْإِمَامُ الْأَرْدَبِيلِيُّ فَصَلَّاهَا الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ تَحْتَ عُنْوَانِ مَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ [رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ج ٢، ص ١٩٩].

ولو كان المستحقون في بلدة أو قرية محصورين كثلاثة من كل صنف مثلاً فهم يستحقون وقت الوجوب لا القسمة، حتى لو مات واحد منهم بعد الوجوب وقبل القسمة دُفع نصيبه إلى وارثه حتماً وإن كان غنياً، وإن غاب لم يسقط حقه بغيبته، وإن كان فقيراً يوم الوجوب فأيسر قبل القسمة استحق.

وإن دخل ذلك البلد مستحق بعد الوجوب وقبل القسمة لم يشارك فيه، وإن لم يكونوا محصورين فهم يستحقون وقت القسمة، والحكم بضد ما ذكر في الصور الأربع، ولو غاب مستحق عن البلد معظم السنة ثم عاد وقت الوجوب فهو من محاييج ذلك الموضع، ولو حضر معظم السنة وغاب وقت الوجوب فليس من محاييجه. والأفضل في الزكاة الإظهار ليقْتدى به ولا يساء الظن به.

## خاتمة

صدقة التطوع محبوبة وفي رمضان أكذ، وكذا عند الأمور المهمة كالكسوف والمرضى والسفر وبمكة والمدينة والأوقات الفاضلة كعشر ذي الحجة وأيام العيد<sup>(١)</sup>، وتجل للأغنياء ويستحب التنزه عنها، ويكره التعرض لها ويحرم السؤال بالتخصيص أو الإيذاء أو مظهراً للفاقة مع الغنى، كالسكوت عن السؤال مع الضرورة، وصرفها سراً<sup>(٢)</sup> وإلى الأقارب والجيران أفضل وكذا الزكاة والكفارة إذا اتصفوا بالاستحقاق<sup>(٣)</sup>، والأولى أن يبدأ بذوي الرحم المحرم الأقرب فالأقرب، وألحق الزوج والزوجة بهم، ثم بذوي الرحم غير المحرم، ثم المحرم بالرضاع، ثم بالمصاهرة، ثم المولى من أعلى وأسفل، ثم الجار، القريب البعيد بالدار أولى من الجار الأجنبي، فإن كان القريب خارج البلد وجاز النقل فهو أولى من الجار الأجنبي الداخل، ويستحب تخصيص أهل الخير المحتاجين بالصدقة، ويحرم المن بها ويبطل ثوابها به<sup>(٤)</sup>.

(١) عن ابن بريدة عن أبيه - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: "ما يخرج رجل شيء من الصدقة حتى يفك عنها لحيي سبعين شيطانا" [أخرجه الحاكم في مستدركه على الصحيحين، كتاب الزكاة ج ١، ص ٤١٧] وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي على شرطهما [تلخيص المستدرك المطبوع بحاشيته].

(٢) لقوله تعالى: "إن تبدوا الصدقات فنعما هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم" [البقرة: ٢٧١]. ومن السنة: عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ: "ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما صنت يمينه" [صحيح البخاري كتاب الزكاة، باب ١٣، حديث ١٤٢٣، ص ٢٧٧].

(٣) عن إسحاق بن أبي طلحة: أنه سمع أنس بن مالك - رضي الله عنه - يقول: كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالا من نخل، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء، وكانت مستقبلة المسجد، وكان رسول الله ﷺ يدخلها، ويشرب من ماء فيها طيب. قال أنس: فلما أنزلت هذه الآية: "لن تتالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون" قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إن الله تبارك وتعالى يقول: "لن تتالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون"، وإن أحب أموالي إلي بيرحاء، وأنها صدقة لله أرجو برها أو ذخرها عند الله، فضعتها يا رسول الله حيث أراك الله. قال: فقال رسول الله ﷺ: "بخ، ذلك مال رابح، ذلك مال رابح، وقد سمعت ما قلت، وإنني أرى أن تجعلها في الأقربين فقال أبو طلحة: أفعل يا رسول الله، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عته" [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ٤٤، حديث ١٤٦١، ص ٢٨٤]. وقد ذكر الشافعية أن الأقارب الذين تلزم نفقتهم شرعا وهم الأصول وإن علو والفروع وإن نزلوا لا تصرف الزكاة إليهم وهو القول الأصح عندهم [روضة الطالبين، ج ٢، ص ١٩١].

(٤) لقوله تعالى: "الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منأ ولا أذى" [البقرة، آية ٢٦٢] وعن أبي ذر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: "ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة: المنان الذي لا يعطي شيئا إلا منة، .." [صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب ٤٥، حديث ٢٠٩، ص ٧٢].

## كتاب الصيام<sup>(١)</sup>

يجبُ صومُ رمضانَ باستكمالِ شعبانِ ثلاثينَ،<sup>(٢)</sup> [أو]<sup>(٣)</sup> برويةٍ [عدل]<sup>(٤)</sup> الهلالِ<sup>(٥)</sup>

(١) الصوم لغة: هو الإمساك عن الكلام [مقاييس اللغة، ج ٣، ص ٣٢٣]، أما شرعاً: إمساك مخصوص عن شيء مخصوص في زمن مخصوص من شخص مخصوص [المجموع، ج ٦، ص ٢٤٨].  
(٢) دخول رمضان يثبت بعدة طرق: الأولى استكمال شعبان ثلاثين يوماً ودليله ما روي عن أبي هريرة -رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: "صوموا لرؤيته وأنظروا لرؤيته، فإن غبي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين" متفق عليه [صحيح البخاري، كتاب الصيام، باب ١١، حديث ١٩٠٩، ص ٣٦٢] [صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب ٢، حديث ٢٤٨١، ص ٤٨٥].

(٣) ورد حرف [أو] في نسخة الأصل و(د) و واو العطف في نسخة (ب) والصواب إثبات حرف (أو) لأن أداة واو العطف تعني اشتراط استكمال الشهر ثلاثين يوماً و روية عدل الهلال حتى يتم بداية دخول رمضان والصواب اشتراط أحدهما وليس اجتماعهما معا ولذلك اقتضى استعمال أداة أو التي تدل على ثبوت دخول رمضان بأيهما دون الآخر.

(٤) ورد لفظ (عدل) في جميع النسخ إلا (ب) وإثباتها في النص صحيح لأن من شروط صحة الشهادة توفر العدالة.

(٥) الطريقة الثانية لإثبات دخول رمضان هي روية عدل واحد الهلال لما روي عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: "تراءى الناس الهلال فأخبرت النبي ﷺ أنني رأيته، فصام رسول الله ﷺ وأمر الناس بصيامه". صححه الحاكم على شرط مسلم [المستدرک على الصحيحين، ج ١، ص ٤٢٣] ووافقه الذهبي في التلخيص على المستدرک المطبوع بحاشيته، وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن أعرابياً جاء النبي ﷺ فقال: "إني رأيت الهلال، فقال: أتشهد أن لا إله إلا الله. فقال: نعم، فقال: أتشهد أن محمداً رسول الله. فقال: نعم، فأمر بلالاً فنادى بالناس أن يقوموا ويصوموا" (قال ابن عبد البر: هذا حديث مختلف فيه فمنهم من أسنده وأكثرهم أرسله عن عكرمة) [الاستذکار، ج ١٠، ص ٢٧] وقول أكثر أهل العلم أنه مرسل [المرجع السابق، ج ١٠، ص ٢٧]، وهو قول ابن عمر وعلي -رضي الله عنهما- من الصحابة [الحاوي، ج ٣، ص ٤١٠-٤١١]. وهو قول عطاء من التابعين وقول أبي حنيفة ومالك وأبي ثور [المحلى، ج ٥، ص ٢٣٨-٢٣٩]. وقد قال العلامة رشيد رضا في تعليقه على المغني: ليس في الخبرين أن الناس تراءوا الهلال فلم يره إلا واحد فهما في غير محل النزاع [تعليق المغني على الشرح الكبير، ج ٣، ص ٩٣]. وأقول في التعليق على قول الإمام رشيد رضا أن الناس تحروا الهلال على عهد رسول الله ﷺ كما يدل على ذلك الحديث ولا يمنع أن يكون هناك عدد غفير قد رأوا الهلال، ولكن ابن عمر -رضي الله عنهما- لما رأى الهلال وأخبر النبي ﷺ برويته لم ينتظر رسول الله ﷺ من يأتي ليعضد شهادته بل صام وأمر الناس بالصيام هذا دليل ظاهر على صحة صيام رمضان بروية عدل واحد.

ولا يجبُ بمعرفة منازل القمر لا على العارف بها ولا على غيره<sup>(١)</sup>. ولا يثبتُ غيرُ رمضان إلا بقول عدلين<sup>(٢)</sup>، ولو رأى الفاسقُ لزَمَهُ الصَّوْمُ شَهِدَ أولم يشهدْ، ويُشترطُ لفظُ الشهادة في مجلس القضاء لا الدَّعوى لأنها حسبة، ولا يقبلُ قولُ المرأة والعبدِ والفاسقِ والصبيِّ وإن كان مميّزاً<sup>(٣)</sup>، ويثبتُ بالشهادة على الشهادة، وإذا حكمَ الحاكمُ بشهادة عدلٍ أو أكثرَ وجبَ الصَّوْمُ، ولا عبرة بالتردد إن بقي. وإذا صمنا بقول واحدٍ

(١) الطريقة الثالثة: إثبات دخول رمضان بالحساب الفلكي العلمي القطعي: لقد ذهب عامة الشافعية إلى عدم جواز حساب المنازل القمرية وهو الرأي الأصح في المذهب [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢١١] وحجتهم في ذلك ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ أنه قال: "إنا أمة أمية، لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا" يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ١٣، حديث ١٩١٣، ص ٣٦٣] [صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب ٢، حديث ٢٤٧٨، ص ٤٨٥] وهذا الحديث الذي يحتج به الشافعية على عدم جواز الأخذ بالحساب لا حجة فيه.

أولاً: ليس في الحديث ما يدل على عدم جواز الأخذ بالحساب بل فيه وصف لحال الأمة آنذاك. ثانياً: إن سلمنا أن الحديث دليل على عدم جواز الأخذ بالحساب فليس لأنه لا يصلح أن يعرف به دخول رمضان بل لجهل الناس به آنذاك، مما يترتب عليه عدم معرفة دخول رمضان على الوجه الصحيح، والشرع يطالبنا بمعرفة دخوله على الوجه القطعي، والأمة الإسلامية قد ازدهرت حضارتها في مختلف العلوم على مدار قرون طويلة، ومن هذه العلوم علم الفلك هذا العلم قائم على المشاهدة بواسطة الأجهزة الحديثة وعلى الحساب الرياضي القطعي. [تيسير الفقه في ضوء القرآن والسنة، ص ٣٠، بتصرف]، قال ابن سريج: إذا عرف بحساب المنازل أن غدا من رمضان أو أخبره عارف بذلك فصدقه فنوى وصام بقوله، واختاره القاضي أبو الطيب لأنه سبب حصل له به غلبة ظن فأشبه ما لو أخبره ثقة عن مشاهدة. [المجموع، ج ٦، ص ٢٨٩]. ثم أن الخطأ في التقديرات الفلكية ١/١٠٠٠ في الثانية وهي نسبة ضئيلة جداً [تيسير الفقه، ص ٣٠]. ومما تقدم يتبين أن إثبات الهلال بالحساب الفلكي العلمي القطعي لا مانع منه شرعاً.

(٢) الدليل على وجوب شهادة عدلين في غير رمضان ما روي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ أجاز شهادة رجل على رؤية هلال رمضان، قالوا: وكان رسول الله ﷺ لا يجيز على شهادة الإفطار إلا شهادة رجلين "السنن الكبرى"، كتاب الصيام، باب ١٦، حديث ٧٩٧٩ ج ٤، ص ٣٥٨ قال البيهقي فيه أبو اسماعيل وهو ضعيف الحديث.

(٣) لا تقبل شهادة العبد والمرأة في رؤية هلال رمضان لأنهما ليسا من العدول في الشهادة، وإطلاق العدول ينصرف إلى الشهادة. بخلاف إطلاق العدل، فيصدق بها وبالرواية، والمرأة لا تقبل في الشهادة وحدها، وثبوت رؤية هلال رمضان هو بطريق الشهادة لا بطريق الرواية [مغني المحتاج ج ٢ ص ١٤٣].



ولم نرَ الهلالَ بعد الثلاثينَ نفطراً كانتِ السماءُ مصحيةً  
أو متغيمَةً وإذا رُويَ [الهلال] <sup>(١)</sup> في بلدةٍ ولم يُرَ في أخرى  
فإن تقاربتهما فحكمهما واحدٌ وإن تباعدتا فلا <sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> ورد لفظ الهلال في جميع النسخ إلا في نسخة (د) وإثباتها في النص صحيح، وقد دل على ذلك سياق النص فالمقصود من قوله رؤية، أي رؤية الهلال ومن المعلوم أن رؤية الهلال هي إحدى الطرق التي يثبت بها دخول رمضان.

<sup>(٢)</sup> قال النووي: الرأي الأصح أنه إذا رُوي الهلال في بلد ولم ير في بلد آخر فالذين لم يرو الهلال لا يلزمون بالصيام مع البلد الذي رُوي فيه الهلال [المجموع، ج ٦، ص ٢٨٠] والدليل على ذلك ما روي عن كريب أن أم الفضل بنت الحارث بعثته إلى معاوية بالشام قال: فقدمت الشام فقضيت حاجتها، واستهل علي رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبد الله ابن عباس - رضي الله عنهما - ثم ذكر الهلال فقال: متى رأيتم الهلال، فقلت: رأيناه ليلة الجمعة، فقال: أنت رأيته. فقلت: نعم، وراه الناس وصاموا وصام معاوية، فقال: لكن رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه، فقلت: أو لا تكفي برؤية معاوية وصيامه، فقال: لا، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ [صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، كتاب الصيام، باب ٥، حديث ٢٥٢٣، ج ٧،

ص ١٩٧]. وقول ابن عباس - رضي الله عنهما -: (هكذا أمرنا رسول الله ﷺ) لا يدل على ورود نص في حكم رؤية الهلال في بلد وعدم رؤيته في بلد آخر إنما أخذ بن عباس - رضي الله عنهما - بعموم قوله ﷺ: "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته" وقد تقدم تخريجه. وقد أصدرت هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية الفتوى التالية: أولاً: اختلاف المطالع الأهلة التي هي من الأمور التي علمت بالضرورة حساً وعقلاً ولم يختلف فيها أحد وإنما وقع الاختلاف بين علماء المسلمين في اعتبار اختلاف المطالع من عدمه. ثانياً: مسألة اعتبار اختلاف المطالع من عدمه من المسائل النظرية التي للاجتهاد فيها مجال والاختلاف فيها وفي أمثالها واقعٌ ممن لهم الشأن في العلم والدين، وهو من الخلاف السائغ الذي يوجب فيه المصيب أجرين أجر الاجتهاد وأجر الإصابة ويوجب فيه المخطئ أجر الاجتهاد وقد اختلف في هذه المسألة العلماء على قولين فمنهم من اعتبر اختلاف المطالع ومنهم من لم يعتبر واستدل كل من الفريقين بأدلة من الكتاب والسنة وعند بحث هذه المسألة توصلت الهيئة إلى أن هذا الخلاف في مسألة اعتبار اختلاف المطالع من عدمه ليس له آثارٌ تخشى عواقبه وقد مضى على ظهور هذا الدين أربعة عشر قرناً لنعلم فيها فترة جري فيها توحيد الأمة الإسلامية على رؤية واحدة فإن أعضاء الهيئة يرون بقاء الأمر على ما كان عليه وعدم إثارة هذا الموضوع وأن يكون لكل دولة إسلامية حق اختيار ما تراه بواسطة علمائها من الرأيين في المسألي إذ لكل منهم أدلته ومستنداته. [مجلة البحوث الإسلامية، العدد الثامن والعشرين، شوال ١٤١٠ هـ، ص ٣٢١].

والضبط بمسافة القصر، وقيل<sup>(١)</sup> باختلاف المطالع وهو أن يتباعد البلدان بحيث لو روى بأحدهما لم ير في الآخر غالباً.

[فإذا]<sup>(٢)</sup> سافر من بلد روي فيه إلى بلد بعيد لم ير فيه وجبت الموافقة معهم في الصوم وبالعكس وجبت الموافقة في العيد وقضى يوماً واحداً [وإن صام ثمانية وعشرين].<sup>(٣)</sup>

وإذا روي الهلال [بالنهار]<sup>(٤)</sup> يوم الثلاثاء [من شعبان أو رمضان]<sup>(٥)</sup> فهو لليلة المستقبل روي قبل الزوال أو بعده، فإن كان لرمضان لم يلزم الإمساك، وإن كان لشوال لم يجز الإفطار<sup>(٦)</sup>، ولا يكره أن يقال رمضان<sup>(٧)</sup> من غير ذكر الشهر معه.

---

(١) المسافة المعتبرة في القصر عند الشافعية أربعة برد، والبرد جمع بريد وهو مسافة قدرها أربعة فراسخ أو ستة عشر فرسخاً، والفرسخ مسافة قدرها ثلاثة أميال، والميل مقياس لمسافة قدرها ١٨٤٨ متر وقدرها بعضها بمسيرة يومين بسير الإبل وبعضهم بمسيرة يومين بسير الإبل وبعضهم بمسيرة يوم وليلة. [مغني المحتاج، ج ١، ص ٥٢١-٥٢٢].

(٢) أداة الشرط (فإذا) وردت في سائر النسخ إلا نسخة الأصل وسياق النص يقتضي إثباتها لأنه جاء بعدها جملة شرطية مشتملة على فعل الشرط وجوابه فاقترض ذلك استعمال أداة الشرط (فإذا).

(٣) الجملة المثبتة أعلاه بين معقوفتين وردت في نسخة الأصل و(ج) ولن ترد في نسخة (ب) و(د) وإثباتها في النص صحيح وقد دل على ذلك كتب المذهب. [المجموع، ج ٦، ص ٢٨٢].

(٤) كلمة النهار وردت في سائر النسخ إلا نسخة (د) وإثباتها في النص صحيح وقد دل على ذلك كتب المذهب [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢١٤].

(٥) العبارة المثبتة أعلاه وردت في نسخة الأصل (ج) ولم ترد في نسختين (ب) و(د) ذاتها في النص صحيح لأن سياق النص يدل على ذلك، فقله فإن كان لرمضان لم يلزم الإمساك يدل على أن الهلال روي يوم الثلاثاء من شعبان، وقوله: "وإن كان لشوال لم يلزم الإفطار" يدل على أن الهلال روي يوم الثلاثاء من رمضان.

(٦) وقد دل على أن الإفطار لا يكون إلا بعد غروب شمس آخر يوم من أيام رمضان ما روي عن أبي وائل قال: جاءنا كتاب عمر ونحن بخانقين: إن الأهلة بعضها أكبر من بعض، فإذا رأيتوا الهلال نهاراً فلا تفطروا حتى تمسوا، إلا أن يشهد رجلان مسلمان أنهما أهلاه بالأمس عشية. [سنن الدار قطنى، كتاب الصيام، باب الشهادة على رؤية الهلال، حديث ١٠، ج ٢، ص ١٦٩]. قال العظيم آبادي في تعليق المغني على الدار قطنى: رجاله ثقات.

(٧) سمي رمضان من الرمض، وهو شدة الحر لأن العرب لما أرادت أن تضع أسماء الشهور وافق أن الشهر المذكور كان في شدة الحر فسمي بذلك كما سمي الربيعان لموافقتهما زمن الربيع [مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٤٠-١٤١].

وللصَّوم أركان: (١)

الأول: - الصَّائِمُ وله شروط (٢)

الأول: - الإسلام، فلا يصحُّ صومُ الكافرِ أصلياً كان أو مرتداً (٣).

الثاني: - العقلُ فلا يصحُّ صومُ المجنون، ولو جنَّ العاقلُ قبلَ الغروبِ بطلَ فرضاً كان أو نفلًا (٤)، ولو نامَ جميعَ النهارِ

(١) الأركان جمع ركن وهو الناحية القوية [لسان العرب، ج ١٣، ص ١٨٥] وقد دل على هذا المعنى قوله تعالى: "أو آوي إلى ركن شديد" [هود: ٨٠]. الركن في الاصطلاح: ما يقوم به ذلك الشيء من التقصير لأن قوام الشيء بركنه لا من القيام وإلا يلزم أن يكون الفاعل ركناً للفعل والجسم ركناً للعرض، وقيل ركن الشيء ما يتم به وهو داخل فيه [التعريفات، الجرجاني، ص ١١٧]. والفرق بين الركن والشرط أن الركن داخل في الماهية والشرط خارج عنها. [حاشية الجمل على شرح المنهاج، ج ١، ص ٣٢٨].

(٢) الشروط جمع شرط وهو في اللغة: العلامة، يقال أشرط الساعة أي علاماتها [مقاييس اللغة، ج ٣، ص ٢٦٠]. الشرط اصطلاحاً: هو ما يلزم من نفيه نفي أمر ما على وجه لا يكون سبباً لوجوده ولا داخلاً في السبب [الأحكام في أصول الأحكام، الأمدي، ج ٢، ص ٤٥٣]. وقد ورد في سائر النسخ ذكر أربعة شروط يجب توافها حتى يجب الصوم ولم يذكر شرط البلوغ في أي منهم وهو شرط لا بد من تحققه حتى يجب الصوم.

(٣) الإسلام شرط وجوب فلا يجب على الكافر الأصلي صيام رمضان، لأن أصله منتفٍ عنه فسقط فرعُه بالضرورة [التنبيه، ص ٢١٠] وهو شرط صحة فلا يصح من الكافر الصيام لأنه ليس أهلاً للعبادة [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٠٧]. وكذلك المرتد وهو الذي اعتنق الإسلام ثم مرق منه، فلا يجب عليه صيام رمضان ولا يصح منه كالكافر. [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٠٧].

(٤) لا يجب الصيام على المجنون، ولا يصح منه إذا صام لأنه غير مكلف، وغير المكلف لا يخاطب بالأحكام لما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: مر علي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - بمجنونة بني فلان وقد زنت، وأمر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - برجمها فردها علي وقال لعمر يا أمير المؤمنين أترجم هذه؟ قال نعم. قال: أو ما تذكر أن رسول الله ﷺ قال: "رفع القلم عن ثلاث عن المجنون المغلوب على عقله وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم" قال: صدقت فخلى عنها. قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. [المستدرک على الصحيحين، ج ١، ص ٢٥٨] ووافقه الذهبي [تلخيص المستدرک المطبوع بحاشيته]. ولا يجب عليه القضاء فيما فاتته من - الصيام لأن القضاء فرع الأداء فمن سقط عنه الأداء سقط عنه القضاء بالضرورة [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٣١] [المجموع، ج ٦، ص ٢٥٥]. ولأنه صوم فات في حال سقط فيه التكليف لنقص فلا يجب عليه القضاء قياساً على الصغير.

صح<sup>(١)</sup>، ولو أغمي فلا<sup>(٢)</sup>، ولو أفاق في جزءٍ صحَّ.  
 الثالث: النقاء فلا يصح صوم الحائض و[النفساء]<sup>(٣)</sup>، ويجب [عليهما]<sup>(٤)</sup> الإفطارُ  
 وحُرْمُ الإمساك<sup>(٥)</sup>، ولو طرأ الحيضُ أو النفاسُ أو الكفرُ قبلَ الغروبِ بطلَ، وإن أسلمَ  
 في الحالِ وطهرتِ النفساءُ.  
 الرابع: القدرة فلا يجبُ على الشيخ الهرم الذي لا يطيقه أو تلحقه مشقة، و[لا]<sup>(٦)</sup>  
 على المريض الذي أيس من برئه<sup>(٧)</sup>، وتجبُ الفديةُ على ما سيأتي قدره<sup>(٨)</sup>.

<sup>(١)</sup> لأنه بيئت النية من الليل فلا يؤثر عليه الصيام في النهار [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢١٦].  
<sup>(٢)</sup> لأنه مرتفع عنه التكليف فلا يجب عليه الصيام ولا يصح منه [التبسيط، ص ٢٠٤] [المجموع، ج ٦، ص ٢٥٦].

<sup>(٣)</sup> لقد ورد لفظ النفساء في نسخة الأصل و(د) والنفاس في نسخة (ب) و(ج) والأولى إثبات لفظ النفساء في النص لأنه جاء وصفا للمرأة أما لفظ النفاس فهو اسم للمصدر يندرج تحته جميع المشتقات كالوصف والحال وغيرهما، واستعماله كصفة قليل .

<sup>(٤)</sup> لقد ورد لفظ عليهما في نسخة الأصل و (ب)، وعليهما في نسخة (د) والصحيح إثبات لفظ عليهما في النص لأنه يعود على الحائض والنفساء وهما مثنى فاقترضى ذلك استعمال ضمير الغائب المؤنث المثنى.

<sup>(٥)</sup> لا يجب على الحائض والنفساء صيام رمضان، ولا يصح منهما أن صامتا ويجب عليهما القضاء [فتح الوهاب، ج ١، ص ١٢١] ودليل القضاء ما روي عن معاذة: قالت سألت عائشة - رضي الله عنها - فقلت: ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ فقالت: "أحرورية أنت؟ قلت: لست بحرورية، ولكني أسأل. قالت: كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة". [صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب ١٥، حديث ٦٨٩، ص ١٧٠]

<sup>(٦)</sup> ورد حرف لا في جميع النسخ إلا نسخة (د) والصحيح إثباته في النص لأن عدم إثباته يؤدي إلى فرض الصيام على المريض وهو خلاف المعنى المراد وخلاف النصوص التي أجازت الفطر للمريض الذي يتعذر عليه الصيام.

<sup>(٧)</sup> لا يسقط الصيام عن الشيخ الهرم والمريض ويصح منهما ولكن لا يجب عليهما أدائه [نهاية المحتاج، ج ٣، ص ١٨٠].

<sup>(٨)</sup> تجب على الشيخ الهرم والمريض الذي أيس من برئه الفدية ودليل ذلك قوله تعالى: "وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين" [البقرة، ١٨٤]. قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : "ليست منسوخة هو الشيخ الكبير، والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعما مكان كل يوم مسكيناً. [صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ٢٥، حديث ٤٥٠٥، ص ٨٥٢].

الرُّكْنُ الثَّانِي: النِّيَّةُ<sup>(١)</sup> وَتَجِبُ لِكُلِّ يَوْمٍ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَصَحُّ صَوْمٌ مَا إِلَّا بِالنِّيَّةِ. وَلَهَا شُرُوطٌ:  
الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ بِالْقَلْبِ وَلَا يُشْتَرَطُ النُّطْقُ وَيُسْتَحَبُّ.

الثَّانِي: التَّعْيِينُ<sup>(٣)</sup> وَشَرْطُهُ التَّعَرُّضُ لِلصَّوْمِ وَالْفَرْضِيَّةُ وَلَوْ صَبِيئاً، وَلرَمَضَانَ، وَأَنْ يُمِيزَ الْأَدَاءَ عَنِ الْقَضَاءِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَوْ قَالَ عَنْ هَذَا الرَّمَضَانَ اسْتَغْنَى عَنْ ذِكْرِ الْأَدَاءِ، وَكَمَالِ التَّعْيِينِ أَنْ يَنْوِيَ صَوْمَ الْغَدِ عَنْ أَدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا التَّعَرُّضُ لِلشَّهْرِ وَالسَّنَةِ وَلَا لِلتَّابِعِ، وَلَفْظُ الْغَدِ لَيْسَ مِنْ حَدِّ التَّعْيِينِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ عِنْدَ بَيَانِ التَّعْيِينِ نَظْراً إِلَى الْمُبِيتِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَحْضَرَ فِي الذَّهْنِ صِفَاتُ الصَّوْمِ مَعَ ذَاتِهِ ثُمَّ يَضُمُّ الْقَصْدُ إِلَى الْمَعْلُومِ، وَلَوْ خَطَرَتْ بِبَالِهِ الْكَلِمَاتُ وَلَمْ يَدِرْ مَعْنَاهَا بَطُلَ.

الرَّابِعُ: التَّبْيِيتُ<sup>(٤)</sup>، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ بَالِغٍ، فَلَوْ نَوَى قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ أَوْ مَعَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بَطُلَ، وَلَا تَخْتَصُّ النِّيَّةُ بِالنِّصْفِ الْأَخِيرِ مِنَ اللَّيْلِ، وَلَا تَبْطُلُ بِالْأَكْلِ وَالْجُمَاعِ وَالنَّوْمِ.

(١) النِّيَّةُ فِي اللُّغَةِ: قَصْدُ الشَّيْءِ [مَقَائِيسُ اللُّغَةِ، ج ٥، ص ٣٦٦] [لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٤٨].

وَالنِّيَّةُ شُرْعاً: الْعَزْمُ عَلَى فِعْلِ الشَّيْءِ تَقْرِباً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى [الْقَامُوسُ الْفَقْهِيُّ، ص ٣٦٤].

(٢) لِأَنَّ أَيَّامَ رَمَضَانَ عِبَادَاتٌ، فَكُلُّ يَوْمٍ عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَفْسُدُ صَوْمُ يَوْمٍ بِفَسَادِ صَوْمِ يَوْمٍ آخَرَ فَاحْتَاجَ كُلُّ يَوْمٍ إِلَى نِيَّةٍ مُنْفَرَدَةٍ. [فَتْحُ الْعَزِيزِ شَرْحُ الْوَجِيزِ، ج ٢، ص ١٨٣] [المجموع، ج ٦، ص ٣٢٠].

(٣) وَدَلِيلُ التَّعْيِينِ مَا رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِأَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: " إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى. " [صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ بَدَأِ الْوَحْيِ، بَابُ ١، حَدِيثُ ١، ص ٢١]. وَجِهَ الدَّلَالَةُ فِي قَوْلِهِ: " وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى " أَيَّ تَعْيِينَ نَوْعِ الصَّوْمِ الْمَقْصُودِ سَوَاءً كَانَ صِيَامَ رَمَضَانَ أَوْ نَذراً أَوْ قِضَاءً أَوْ كَفَّارَةً، وَلِأَنَّ رَمَضَانَ عِبَادَةٌ مُضَافَةٌ إِلَى وَقْتٍ فَجُوبِ التَّعْيِينِ كَالْمَكْتُوبَةِ. [تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ، ج ٣، ص ٣٩٠].

(٤) الْمَقْصُودُ بِهِ أَنْ يَنْوِيَ وَيَعَزِمَ لَيْلاً مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ وَهَذَا التَّعْرِيفُ يَنْطَبِقُ عَلَى صِيَامِ رَمَضَانَ أَوْ الصِّيَامِ الْوَاجِبِ مِنْ قِضَاءٍ أَوْ نَذَرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ [رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ، ج ٢، ص ٢١٥] وَدَلِيلُ وَجُوبِ اشْتِرَاطِ تَبْيِيتِ النِّيَّةِ مَا رَوَى عَنْ السَّيِّدَةِ حَفْصَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: " مَنْ لَمْ يَبْيِثِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ. " [سَنَنِ النَّسَائِيِّ، كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ ٦٨، حَدِيثُ ٢٣٣١، ج ٤، ص ١٩٦]. قَالَ الْأَلْبَانِيُّ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ [صَحِيحُ سَنَنِ النَّسَائِيِّ، ج ٢، ص ٤٩٤].

الخامس : أن تكون جازمة، فلو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم الغد إن كان من رمضان بطل<sup>(١)</sup>، إلا إذا اعتقد أنه من رمضان معتمداً على قول من يثق به من حر أو [عبد]<sup>(٢)</sup> أو امرأة [أو]<sup>(٣)</sup> صبية ذوي رشد. ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان هكذا صح، ولو شك في النية أو في المبيت فإن تذكر قبل مضي أكثر اليوم صح وإلا فلا. وصوم النذر والكفارة كصوم رمضان، ويصح النقل بنية مطلق الصوم، ولا يشترط في التبييت بل يصح بالنية قبل الزوال<sup>(٤)</sup> بشرط الخلو إلى وقت النية من منافي الصوم كالأكلي والجماع والجنون والردة والحيض، ثم هو صائم من أول النهار فينال ثواب الجميع كمدرِك الركوع مع الإمام بلا قيام.

الركن الثالث : الإمساك عن المفطرات وهي أنواع :

الأول : الجماع في أي فرج كان من قبل أو دبر آدمي أو بهيمة وإن لم ينزل<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> وقد استدل الشافعية على عدم جواز صيام يوم الشك بما روي عن عمار بن ياسر - رضي الله عنهما - "من صام يوم الشك فقد عصى أباً القاسم - عليه السلام -" [المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٤٢٤]. وقال الحاكم : على شرط الشيخين ووافقه الذهبي [تلخيص المستدرک المطبوع بحاشيته] [سنن أبي داود، كتاب الصيام، باب ١٠، حديث ٢٣٣٤، ج ١، ص ٧١٣].. وعلة البطلان عدم توفر الجزم في النية وهو شرط من شروط صحتها.

<sup>(٢)</sup> ورد لفظ عبد في سائر النسخ إلا نسخة (د) وإثباته في النص صحيح، وقد دلت على ذلك كتب المذهب [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ١٧٧]. [المجموع، ج ٦، ص ٢٨٧].

<sup>(٣)</sup> ورد حرف (و) العطف في نسخة الأصل وحرف (أو) التخيير في نسختي (ب) و (د) والصحيح إثبات حرف أو لأن استعمال حرف الواو يعني اشتراط اجتماع المرأة والصبي لقبول قولهما والصواب اشتراط أحدهما دون اجتماعهما معاً فاقضى ذلك استعمال أداة أو.

<sup>(٤)</sup> لا يشترط تبييت النية لصيام التطوع بل تجوز قبل الزوال ودليله ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان رسول الله ﷺ يجيء ويقول هل عندكم غداء ؟ فنقول : لا . فيقول : أني صائم \* [سنن النسائي، كتاب الصيام، باب ٦٧، حديث ٢٣٢٤، ج ٤، ص ١٩٤]. قال الألباني : حديث حسن صحيح. [ج ٢، ص ٤٩٣]. وجه الاستدلال على جواز النية قبل الزوال أن لفظ الغداء أسم لما يوكل قبل الزوال [مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٥٠].

<sup>(٥)</sup> ودليل ذلك قوله تعالى : " فالآن باسروهن وأبتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل " [البقرة، ١٨٧]. وجه الاستدلال : دلت الآية على أن الله عز وجل أباح للصائم الجماع حتى طلوع الفجر الصادق فدل على منعه بعد ذلك وقد أجمع العلماء على أن إتيان المرأة في الموضع المكروه أو إتيان البهيمة في قبلها أو دبرها مبطل للصيام بالقياس على وطء المرأة في قبلها في الوقت الممنوع. [المجموع، ج ٦، ص ٣٧٧].

الثاني: الاستمناء ولو بلمس وقبلة ومعانقة<sup>(١)</sup> لا بفكر<sup>(٢)</sup> ونظر<sup>(٣)</sup>، ومحاذئة واحتلام<sup>(٤)</sup> بضمها مع حائل إلى نفسه. وتكره القبلة لمن تحرك شهوته كراهة تحريم، والأولى لغيره الاحتراز<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> إذا حصل الاستمناء بلمس أو قبلة أو معانقة وأنزل بطل صومه [إعانة الطالبين، ج ٢، ص ٢٢١]. والدليل على ذلك ما روى جابر - رضي الله عنه - قال: قال عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - : " قبلت وأنا صائم فأنتيت النبي ﷺ فقلت : قبلت وأنا صائم ، فقال : أرايت لو تمضمضت وأنت صائم ؟ " [المستدرک، ج ١، ص ٤٣١] وقال : "على شرط الشيخين ووافقه الذهبي في التلخيص" وجه الاستدلال : قياس القبلة على المضمضة فمن المعلوم أن ماء المضمضة إن لم يدخل الجوف لا يبطل الصيام وإن دخل بطل فكذلك القبلة فإن أنزل بطل صومه وإن لم ينزل لم يبطل .

<sup>(٢)</sup> اتفق الفقهاء على أن من فكر بقلبه من غير نظر فتلذذ فأنزل لم يفطر ولم يقض [المجموع، ج ٦، ص ٣٥٠] [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٠١] ودليل ذلك ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : " إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم " [صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب ١١، حديث ٥٢٦٩، ص ١٠٤٣] وجه الاستدلال : أن التفكير حديث نفس ليس فيه عمل أو تكلم فكان معفياً عنه .

<sup>(٣)</sup> إذا نظر الصائم فإن صيامه لا يبطل سواء أنزل أم لم ينزل وسواء كرر النظر أم يكرر وإن كان أما بذلك ودليلهم على ذلك:

١- أنه أنزل من غير مباشرة، فلا يبطل الصوم كما لو نام واحتلم.

٢- ولأن النظر مقصور عليه متصل بها، فلا يبطل صيامه كالإنزال بالتفكير. [المجموع، ج ٦، ص ٣٤٩] فتح العزيز شرح ج ٣، ص ٢٠١.

<sup>(٤)</sup> الاحتلام هو : نزول المنى من الرجل أو المرأة نتيجة لرؤية صورة المعاشرة في المنام. [المجموع، ج ٦، ص ٣٥٠]، أما الدليل على عدم بطلان الصيام به ما رواه أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : " ثلاثة لا يفطرون الصائم القيء والحجامة والاحتلام " قال الألباني في ضعيف الجامع الكبير: ضعيف . [ضعيف الجامع الصغير وزيادته حديث ٢٥٦٦ ج ٣ ص ٦١].

<sup>(٥)</sup> القبلة تكره لمن تحرك شهوته ولا تكره لمن أمن الإنزال. ودليل ذلك ما روته السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت : " كان رسول الله ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم، ولكنه كان أملككم لإربه " . [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٢٣، رقم ١٩٢٧، ص ٣٦٥] [صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب ١٢، رقم ٢٥٤٥، ص ٤٩٥] وتكره القبلة للشباب ولا تكره للشيخ الكبير وقد دل على ذلك ما روته السيدة عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ونهى عنها الشاب وقال : " الشيخ يملك إربه، والشاب يفسد صومه " [السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب ٤١، حديث ٨٠٨٤، ج ٤، ص ٣٩١]. والقبلة تفسد الصوم إن أنزل لأنه متى وجدت القبلة مع الإنزال فقد وجد معنى الجماع وهو الإنزال بالمباشرة. [المجموع، ج ٦، ص ٣٥٠] [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٠١].

الثالث: الإستقاء وإن تحفظ بالنكس وغيره حتى لم يرجع شيء<sup>(١)</sup>، ولو غلبه القيء أو اقتلع النخامة من مخرج الخاء أو من أسفل ولفظها لم يفطر<sup>(٢)</sup> ولو صعدت إلى الحلق وعادت فإن أمكنه القذف ولم يقذف أفطر وإن لم يمكنه أو نسي فلا، ولو انصببت من الدماغ إلى النقرة النافذة إلى أقصى الفم فوق الحلقوم فإن لم يقدر على صرفها ومجها أو نسي ونزلت لم يفطر، وإن قدر<sup>(٣)</sup> ولم يفعل أو ارتدت إلى الفم أو ردها<sup>(٤)</sup> إليه وابتلع أفطر.

الرابع: وصول عين من الظاهر إلى الباطن في منفذ مفتوح عن قصد مع تذكر الصوم<sup>(٥)</sup>. وفي الضبط قيود مشروطة:

الأول: العين فلو دخلت الريح أو الرائحة جوفه لم يفطر.

(١) إذا تعد الصائم القيء فقد بطل صومه لما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: "من ذرعه القيء فليس عليه القضاء، ومن استقاء فليقض" [رواه الحاكم في المستدرک، ج ١، ص ٤٢٧، قال على شرط الشيخين ووافقه الذهبي في التلخيص] الحديث يدل بعبارة صريحة على أن من تعدد القيء وجب عليه لقضاء وقد قال بذلك جماهير الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدون [نيل الأوطار، ج ٤، ص ٢٨٠]

(٢) إذا غلب الصائم القيء فإن صيامه لا يبطل وقد دل على ذلك حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - المتقدم الذي نص على عدم القضاء على من غلبه القيء لعدم القضاء دليل على صحة الأداء.

(٣) وردت عبارة [وإن لم يقدر] في نسخة الأصل وعبارة [وإن قدر] في نسخة (ب) و(د) والصواب إثبات عبارة [إن قدر] لأن بطلان الصيام معلق على الامتناع عن الفعل مع القدرة على فعله وهذا يستوجب استعمال عبارة [وإن قدر].

(٤) ورد ضمير الغائب المؤنث المفرد هاء متصل بفعل رد في نسخة الأصل و(ب) ولم يرد في نسخة (د) وإثباته متصلاً هو الصحيح لأنه يعود على النخامة وهي مفرد مؤنث.

(٥) والدليل على أن الفطر مما دخل ما روي عن ابن عباس وعكرمة - رضي الله عنهم - موقوفاً: "الصوم مما دخل وليس مما خرج". [صحيح البخاري، كتاب الصيام باب ٣٢، ص ٣٦٨]. وهذا القول ورد على العموم ولم يفرق بين جهة وأخرى للدخول ولذلك وضع الفقهاء ضابطاً للداخل المفطر وهو وصول عين من الظاهر إلى الباطن في منفذ مفتوح عن قصد مع تذكر الصوم.



الثاني : الباطن، وهو كل ما يقع فيه اسم الجوف، وإن لم يكن فيه قوة محيطة كالحلق والدماغ والبطن والأمعاء والمثانة والجائفة<sup>(١)</sup> والمأمومة<sup>(٢)</sup> وباطن الأذن والإحليل والقبل والدبر ولو وضع شيئاً من دواء أو غيره على موضع الفصد والحجامة ووصل إلى باطنهما لم يفطر، وداخل الفم والأنف إلى منتهى الغلصمة<sup>(٣)</sup> والخيشوم ظاهر في أنه يجب غسله إذا تتجس، ويفطر المبتلع من<sup>(٤)</sup> [ثم] والمستقيء إذا حصل القيء هناك، ولا يفطر الواصل إليه من الخارج والباطن في أنه لا يجب غسله على الجنب ولا يفطر بابتلاع الريق من ثمة، والقصة من الخيشوم لا يفطر الواصل إليه من الخارج ذكره الرافعي<sup>(٥)</sup> وغيره في الجراح.

الثالث: المنفذ المفتوح، فلا يفطر بالاكتهال وإن وجد الطعم في الحلق<sup>(٦)</sup>،

<sup>(١)</sup> هو جرح ينفذ لجوف باطن، محيل للغذاء، أو الدواء، أو طريق لمحيل، كبطن، وصدر، وثغرة نحر، وجنبين [القاموس الفقهي ص ٧٤].

<sup>(٢)</sup> هي الشجة في الرأس إذا بلغت أم الدماغ، وأم الدماغ: هي الجلد الرقيقة التي تجمعها [معجم لغة الفقهاء ص ١٥] [القاموس الفقهي ص ٢٣-٢٤].

<sup>(٣)</sup> هي رأس الحلقوم من الداخل [الهادي إلى لغة العرب ج ٣ ص ٣٣٨].

<sup>(٤)</sup> وردت كلمة [ثمة] في نسخة الأصل وكلمة ثم في نسخة (ب) و (د) واللفظان يدلان على معنى هناك ولكن تم إثبات لفظ ثم لأنه غالباً ما يستعمل مع المفرد.

<sup>(٥)</sup> هو الإمام العلامة مفتي الشافعية أبو الفضل محمد بن عبد الكريم بن الفضل الرافعي من مصنفاته [العزیز شرح الوجيز، وشرح آخر صغير وله شرح مسند الشافعي في مجلدين وأربعون حديثاً مروية وله أمالي على ثلاثين حديثاً. [سير أعلام النبلاء، ج ٢٢، ص ٢٥٢-٢٥٥] وله الأمالي الشارحة على مفردات الفاتحة وتوفي سنة ثلاثة وعشرين وستمائة. [كشف الظنون، ج ١، ص ٩٣].

<sup>(٦)</sup> ودليل الشافعية على جواز الاكتهال للصائم ما روي عن أبي رافع رضي الله عنه - قال: "كان النبي ﷺ يكتحل بالإثمد" [السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب ٧٩، حديث ٨٢٥٨، ج ٤، ص ٤٣٦] قال الهيثمي: فيه جماعة لم أعرفهم [مجمع الزوائد، ج ٣، ص ١٦٧]. ولما روي عن أنس بن مالك والحسن البصري وإبراهيم النخعي رضي الله عنهم - "أنهم لم يروا في الكحل بأساً للصائم" [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٢٥، ص ٣٦٦] والأولى عدم الاكتهال لضعف الأحاديث الواردة في ذلك وقد قال الترمذي لم يصح عن النبي ﷺ في باب الاكتهال للصائم شيء. [سنن الترمذي، ج ٣، ص ١٠٥] ولأن الصائم يجد طعمه في الحلق، والحلق يطلق عليه اسم الجوف وما دخل الجوف يفطر، وإن أجزأ فلا يكون إلا بشرط عدم وصوله إلى ما يسمى بالجوف.

والانغماس في الماء<sup>(١)</sup> وإن وجدَ البردَ في الأحشاء، ولا بتشربِ الدهنِ في المسام، ولا بالفصدِ والحجامةِ وكُرِّها<sup>(٢)</sup>.

الرابع: القصدُ، فلو طارت ذبابةٌ أو بعوضةٌ إلى حلقه أو وصلَ غبارُ الطريقِ أو غربلةُ الحنطةِ أو الدقيقِ إلى جوفه لم يفطر، ولو فتحَ فاهُ عمداً حتى دخلَ جوفه أو أوجرَ الطعامَ مكرهاً أو الشرابَ وهو مغمى عليه أو ضبطتْ ووطئتْ لم يفطر<sup>(٣)</sup>، ولو فتحَ فاهُ في الماءِ فدخلَ جوفه أو أكرهه حتى أكلَ الطعامَ بنفسه أو أكرهتْ على الوطءِ ومكَّنتْ أفطر.

ولو ابتلعَ الرِّيقَ لم يفطر إذا كانَ طاهراً صرفاً ولم يخرج [من فيه]<sup>(٤)</sup>، فلو تتجسَّسَ بالقيءِ أو الدَّمِ أو تلوَّنَ بقتلِ الخيطِ ونحوه أو خرجَ من فيه وردهُ باللسانِ أو غيره وابتلعه أفطر. ولو أخرجَ لسانه وعليه ريقٌ فردَّه وابتلعَ لم يفطر وقيل: ولو

---

(١) الاغتسال للتبريد مباح للصائم لما روي عن السيدة عائشة - رضي الله عنها -: "كان النبي ﷺ يدركه الفجر جُنُباً في رمضان من غير حلم، فيغتسل ويصوم" [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٢٥، حديث ١٩٣٠، ص ٣٦٦] وقد يكون الاغتسال واجباً كالاغتسال من الحيض والجنابة وقد يكون مسنوناً كالاغتسال يوم الجمعة والعيدين.

(٢) ذهب الشافعية إلى القول بجواز الاحتجام للصائم، ومن أدلتهم ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - "أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم" [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٣٢، حديث ١٩٣٨، ص ٣٦٨]. ووجه الاستدلال: أن فعل النبي ﷺ يدل على جواز الحجامة وأنها لا تبطل الصيام ولكنها تكره إن أدت إلى الضعف ودليل ذلك ما روي عن ثابت البناني أنه قال لأنس بن مالك: "أكنتم تكرهون الحجامة للصائم على عهد رسول الله ﷺ فقال: لا إلا من أجل الضعف" [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٣٢، حديث ١٩٤٠، ص ٣٦٨]. وهذا الحديث دلالة على عدم استحباب الحجامة للصائم تمكيناً له من استبقاء أسباب قوته على الصوم.

(٣) لقد ذهب الشافعية إلى عدم بطلان صيام المكروه ودليلهم على ذلك القياس على الذي غلبه القبيء بجامع أن فعل كل منهما وقع بغير اختيارهما. [المجموع، ج ٦، ص ٣٥١]. والراجح بطلان صيامه لأن الأصل بطلان صيام الذي غلبه القبيء ولكن حكم بصحته لورود النص وما ورد استثناء على خلاف الأصل لا يصح القياس عليه، والمكروه لم يرد نص في عدم بطلان صيامه فبقي على الأصل.

(٤) وردت كلمة [من فيه] في نسخة (ب) ولم ترد في نسخة الأصل و (د) وإثباتها في النص صحيح لأن النص دل على ذلك، فخرج الريق لا يكون إلا من الفم، وإذا ابتلعه الصائم وكان طاهراً لم يبطل صيامه لأنه لا يمكن الاحتراز عنه وبه يحيا الإنسان [المجموع، ج ٦، ص ٣٤١].

جمع [الريق]<sup>(١)</sup> في فيه وابتلعه لم يفطر، سواء جمع بالعلك أو غيره، ولو زال التغير عن الريق ثم ابتلع أو تناول في الليل نجساً ولم يغسل الفم حتى أصبح أفطر، ولو بل الخيط بالريق وردّه إلى فيه للقتل فإن لم تكن عليه رطوبة تنفصل لم يفطر كبقية ماء المضمضة وإن كانت وابتلعها أفطر.

ولو غسل السواك واستاك فكالخيط، ولو مضغت علكاً أو طعاماً لصبي وجرى ببعضها الريق أفطرت وإن لم يجر فلا، وإن وجد الطعم في الحلق ولو ذاق طعاماً ولم يبتلع شيئاً لم يفطر<sup>(٢)</sup>، ولو سبق الماء في المضمضة إلى جوفه أو في الاستنشاق إلى دماغه فإن بالغ أفطر وإن لم يبالغ فلا، وتكرره المبالغة ويستحب كلاهما [إن لم يبالغ فيهما]<sup>(٣)</sup>، ولو سبق في الغسل من النجاسة وإن بالغ لم يفطر، إلا إذا لم يحتج. ولو سبق في المرة الرابعة أو جعل الماء في الفم بلا غرض أو لسكون العطش وسبق أفطر وإن لم يبالغ، ولو بقي طعام في خلل الأسنان فابتلع أفطر<sup>(٤)</sup>، وإن جرى به الريق غافلاً فإن قدر على التمييز والمج ولم يفعل بطل وإن لم يقدر فلا.

(١) وردت كلمة (الريق) في نسخة (ب) ولم ترد في نسخة الأصل و (د) وإثباته في النص صحيح لأن النص يتحدث عن حكم خروج الريق أثناء الصيام.

(٢) قال الشافعية : بجواز تذوق الطعام إذا كان لحاجة ماسة كحاجة ربة البيت لذلك عند صنع الطعام ودل على ذلك قول ابن عباس - رضي الله عنهما - : " لا بأس أن يتطعم القدر أو الشيء " [صحيح البخاري ، كتاب الصوم ، باب ٢٥ ، ص ٣٦٦].

(٣) وردت عبارة [إن لم يبالغ فيهما] بنسخة الأصل ولم ترد في نسخة (ب) و (د) وإثباتها في النص صحيح لأنها عائدة على المضمضة والاستنشاق ولأن الحديث قد دل على عدم المبالغة فيهما أثناء الصيام فقد روي عن لقيط بن صبرة أن النبي ﷺ قال له : " أسبغ الوضوء واخلل الأصابع وإذا استنشقت فبالغ إلا أن تكون صائماً " [المستدرک على الصحيحين، ج ١، ص ١٤٧-١٤٨] وقال الحاكم : صحيح لم يخرجاه ووافقه الذهبي [تلخيص المستدرک المطبوع بحاشيته] ووجه الاستدلال من الحديث أن النهي عن المبالغة وقت الصوم يدل على وقوع التعدي من الصائم .

(٤) لأنه يمكنه لفظه باختياره وكان ذاكراً لصومه متعمداً فبطل صومه لذلك [مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٠٨].

الخامس: ذِكْرُ الصوم، فإن أكلَ أو شربَ ناسياً لم يفطر<sup>(١)</sup> إلا إذا كَثُرَ كَثَلَاثَ لَقَمَاتٍ وَقِيلَ لَا فَرْقَ<sup>(٢)</sup> والجماعُ ناسياً كالأكلِ بلا قِيلٍ، ولو ظَنَّ أَنَّ الصَّبْحَ لم يَطْلُعْ أو أَنَّ الشَّمْسَ قدْ غَرُبَتْ فأكَلَ فَبَانَ الْغَلْطُ وَجِبَ الْقَضَاءُ<sup>(٣)</sup>.

ويَحْرُمُ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ وَالْجَمَاعُ فِي آخِرِ الْيَوْمِ إِلَّا بَيِّقِينَ الْغُرُوبِ أَوْ الظَّنِّ بِالْاجْتِهَادِ. فلو هَجَمَ عَلَى الْأَكْلِ عَصَى، ثُمَّ إِنَّ تَيَقَّنَ الْخَطَأَ قَضَى وَإِنْ تَيَقَّنَ الصَّوَابَ فَلَا، وَإِنْ لَمْ يَسْتَبِينَ الْحَالَ فَإِنْ كَانَ فِي الْأَوَّلِ لَمْ يَقْضَ وَإِنْ كَانَ فِي الْآخِرِ قَضَى<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> الدليل على صحة صيام الذي أكل وشرب ناسياً ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: "إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه" [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٢٦، حديث ١٩٣٣، ص ٣٦٦].

<sup>(٢)</sup> قال النووي: الأصح، أنه لا يفطر [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٢٧] وأقول إنه لا يفطر الصائم إذا أكل ناسياً سواء أكل قليلاً أو كثيراً لأن الحديث جاء مطلقاً في جواز صيام الذي أكل أو شرب ناسياً وتقيد ذلك بعدد من اللقعات لا بد أن يستند إلى دليل ولا دليل هنا فيبقى على إطلاقه.

<sup>(٣)</sup> الدليل على وجوب القضاء على من ظن طلوع الفجر أو غروب الشمس ثم تبين له غلطه قوله تعالى: "وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر". [البقرة، ١٨٧]. وجه الاستدلال: أن هناك مجموعة من المفطرات محرمة على الصائم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، فمن ظن أن الفجر قد طلع وبان له غلطه قد وجب عليه القضاء، وقد روي عن السيدة أسماء بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما - قالت: أنظرنا على عهد رسول الله ﷺ يوم غيم ثم طلعت الشمس قيل لهشام بن عروة - راوي الحديث - فأمرُوا بالقضاء؟ فقال: "لا بد من قضاء" [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٤٦، حديث ١٩٥٩، ص ٣٧٢].

وجه الاستدلال: أنهم ظنوا أن الشمس قد غربت فلما بان أنها لم تغرب وجب عليهم القضاء.

<sup>(٤)</sup> الدليل على صحة الصيام في حال عدم تبين طلوع الفجر من عدمه قوله تعالى: "وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر" [البقرة، ١٨٧] وجه الاستدلال: إباحة الطعام والشراب إلى تبين طلوع الفجر ولو كان شاكاً إذ لا تبين مع الشك، ولو وجب القضاء على الشاك لمنع من الأكل والشرب قبل طلوع الفجر ولم يقل بذلك أحد، وقد قال ابن عباس - رضي الله عنهما - فيما صح عنه "كل ما شككت حتى يتبين لك" [السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب ٣٠، حديث ٨٠٣٨، ج ٤، ص ٣٧٤] ولأن الأصل بقاء الليل فلا يبطل الصيام ويقضي الصائم إذا لم يتبين الحال لأن الأصل بقاء النهار فإذا لم يتبين الحال في هذا الوقت كان مقصراً في معرفة غروب الشمس من عدمها فيعاقب على إهماله [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٢٨].

ولو طلعَ الفجرُ وفي فيه لقمةٌ فإن لفظها في الحال أو بعد ساعةٍ صحَّ صومه<sup>(١)</sup> وإلا فلا، ولو طلعَ وهو مجامعٌ فنزعٌ صحَّ<sup>(٢)</sup>، وإن لم ينزعْ فلا ووجبَتُ الكفارةُ، ولو علِمَ بعدَ مضيِّ زمانٍ بطلَ صومه، وإن نزعَ كما علِمَ لا كفارةَ<sup>(٣)</sup> إذ لا إثمَ.

ومعنى الصبحِ ظهورُ الضوءِ للناظرِ وما قبله لا حكمَ له. وإذا خرجَ مقعدُ الببيسورِ وعادَ لم يفطرَ عادَ بنفسه أو أعاده بإصبعه، ولو شكَّ في الصبحِ قال الشيخُ أبو حامدٍ الإسفراييني<sup>(٤)</sup>

---

(١) الدليل على صحة صيام من كان في فيه طعام فقفه مع طلوع الفجر في الحال ما روي عن ابن عمر والسيدة عائشة - رضي الله عنهم - أن بلالاً كان يؤذن بليل، فقال رسول الله ﷺ: "كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم"، فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر". [صحيح البخاري: كتاب الصوم، باب ١٧، حديث ١٩١٩، ص ٣٦٤] [صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب ٨، حديث ٢٥٠٣، ص ٤٨٩] وجه الاستدلال: للصائم أن يأكل حتى يؤذن للفجر الصادق ويمسك عند سماعه.

(٢) الدليل على صحة صيام من جامع ونزع مع طلوع الفجر قوله تعالى: "فالآن باسروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر" [البقرة، ١٨٧] وجه الاستدلال: إن الله تعالى أباح المباشرة إلى طلوع الفجر فهذا دليل على صحة صيام من نزع مع طلوعه.

(٣) ورد حرف الواو في نسخة الأصل و (د) والصواب حذفها لأن عبارة [لا كفارة] متصلة بالعبارة التي سبقتها اتصالاً يقتضي عدم وجود حرف الواو قبل حرف لا.

(٤) وهو الأستاذ العلامة، شيخ الإسلام أبو حامد، أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد الإسفراييني، شيخ الشافعية وقال الشيخ محي الدين النواوي: تعلية الشيخ أبي حامد في نحو خمسين مجلسداً، ذكر فيها مذاهب العلماء وبسط أدلتها والجواب عنها. مات أبو حامد في شوال، سنة ست وأربعمائة. [سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ١٩٣-١٩٥]. وينسب إلى إسفرايين بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح الفاء والراء المهملة وكسر الياء المثناة من تحتها، وبعدها النون وهي بلدة بجرجان بنواحي نيسابور على منتصف الطريق إلى جرجان. [وفيات الأعيان، ج ١، ص ٧٤]. وقال عنه السبكي: أبو حامد شيخ طريقة العراق [طبقات الشافعية الكبرى، ج ٣، ص ٢٤].

وصاحب التهذيب: كره الأكل والشرب والجماع<sup>(١)</sup>، وقال المتولي<sup>(٢)</sup>: حرم<sup>(٣)</sup>، ولو وضع شيئاً في فيه عامداً وابتلعه ناسياً لم يفطر.

---

(١) لم أقف على قول صاحب التهذيب المنسوب إليه من أي مصدر فقهي خلاف لمخطوط الأنوار لأعمال الأبرار.

(٢) هو عبد الرحمن بن المأمون الشيخ أبي سعد المتولي وبرع في الفقه والأصول والخلاف وصنف التتمة ولم يكمله، وصنف كتاباً في أصول الدين وكتاباً في الخلاف ومختصراً في الفرائض، توفي في شوال سنة ثمان وسبعين وأربعمائة ببغداد [طبقات الشافعية، ج ٢، ص ٢٤٧].

(٣) ذكر صاحب الحاشية أن قول الشيخ أبي حامد مذكور في المنهاج [حاشية الكمثري على الأنوار لأعمال الأبرار، ج ١، ص ٢٣٤] وقال الإمام النووي: قول المتولي مذكور في التتمة [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٢٨]، قال الإمام النووي نقلاً عن الماوردي والدارمي وخلاف أنه يجوز أكل الشاة ثم قال: ولا خلاف في ذلك [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٢٨]، أما الدليل على جواز أكل الشاة قوله تعالى: "وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر" [البقرة: ١٨٧] وجه الاستدلال: أن الأصل بقاء الليل حتى يتبين الفجر الصادق [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٢٨] ولما صح عن ابن عباس: "كل ما شككت حتى يتبين لك" [السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب ٣٠، حديث ٨٠٣٨، ج ٤، ص ٣٧٤].

## الركن الرابع :

قابلية الوقت، فلا يصح صوم [يومي<sup>(١)</sup>] العيد<sup>(٢)</sup> وأيام التشريق لا للمتمتع العادم للهدي ولا لغيره<sup>(٣)</sup>، ولا يصح صوم [يوم<sup>(٤)</sup>] الشك من رمضان ويصح من نذر أو قضاء أو كفارة أو ورد بلا كراهة، ويحرم صومه بلا سبب، ويوم الشك<sup>(٥)</sup> هو الثلاثون من شعبان إذا وقع في السن الناس أنه روى الهلال في البارحة ولم يشهد به عدل، أو قال عدد من النسوة أو العبيد أو الفساق إننا رأيناه، وإذا لم يتحدث به أحد فليس بشك، بل هو من شعبان يقيناً، سواء كانت السماء مصحية أو مغيمية، ولو كانت على السماء قطعة سحب يمكن أن يرى الهلال من خلفها، وأن يخفى تحتها ولم يتحدث برويته لم يكن شكاً .

<sup>(١)</sup> ورد لفظ يومي في نسخه الأصل ويوم في نسخه (ب) ولم يرد في نسخة (د) والصواب استعمال لفظ يومي لأنه عائد على يومي الفطر والأضحى.

<sup>(٢)</sup> نهى رسول الله ﷺ عن صيام يومي الفطر والأضحى ودليل ذلك : ما روي عن أبي عبيد مولى ابن أزر، قال : شهدت العيد مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه - فقال : "هذان يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما: يوم فطرکم من صيامکم واليوم الآخر تأکلون فيه من نسککم" [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٦٦، حديث ١٩٩٠، ص ٣٧٧] [صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب ٢٢، حديث ٢٦٤١، ص ٥١٠].

<sup>(٣)</sup> الدليل على حرمة صيام أيام التشريق ما روي عن أبي مرة مولى أم هانئ: " أنه دخل مع عبد الله بن عمرو على أبيه عمرو ابن العاص، فقرب إليهما طعاماً فقال: كل، قال: إني صائم، فقال عمرو كل فهذه الأيام التي كان رسول الله ﷺ يأمرنا بإفطارها وينهاها عن صيامها، قال مالك: وهي أيام التشريق. [سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب ٤٩، حديث ٢٤١٨ ج ٢، ص ١٨٩] قال الألباني: حديث صحيح. [صحيح سنن أبي داود ج ٢، ص ٤٥٨]، وسميت أيام التشريق بهذا الاسم لأن لحوم الأضاحي تشرق فيها أي تشر في الشمس، وقيل لأن الهدي لا ينحر حتى تشرق الشمس، وقيل لأن صلاة العيد تقع عند شروق الشمس [فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٤، ص ٢٤٢].

<sup>(٤)</sup> ورد لفظ [يوم] في نسخة الأصل و(د) ولم يرد في نسخة [ب] والصواب إثباته في النص لأنه قد ورد حديث عن رسول الله ﷺ ينهى فيه عن صيام يوم الشك لما روي عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما - : "من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ﷺ" [تلخيص المستدرک المطبوع بحاشيته] [سنن أبي داود، كتاب الصيام، باب ١٠، حديث ٢٣٣٤، ص ٧١٣].

<sup>(٥)</sup> لم يرد حرف الواو في نسخة الأصل وورد في نسختي (ب) و (د) والصواب حذفه، لأن ضمير هو الغائب جاء متصلاً بعبارة يوم الشك ولذلك لم يكن هناك داع لذكره .

## تكملة:

يسنُّ للصائم أن يعجلَ الفطرَ بعدَ تحققِ الغروبِ وقبلَ الصلاةِ ولو أخرَ إلى [السَّحَرِ<sup>(١)</sup>] لم يكره<sup>(٢)</sup>، وأن يكونَ على تمرٍ، فإن لم يجدْ فعلى حلوةٍ، [فإن لم يجدْ فعلى ماءً]<sup>(٣)</sup>، وأن يتسحرَ، وأن يؤخره ما لم يقع في الشكِّ، وأن يكثرَ التلاوةَ والمدارسةَ والجودَ والأفضالَ<sup>(٤)</sup>، وأن يعتكفَ لا سيَّما في العشرِ الأخيرِ لطلبِ ليلةِ القدرِ<sup>(٥)</sup>.

(١) لقد ورد لفظ السحور في نسخة الأصل وكلمة السحر في نسختي (ب) و (د) والصواب إثبات لفظ السحر في النص لان الإمام الأربلي ذكر الوقت الذي يستحب تعجيل الفطر فيه وهو تحقق غروب الشمس فيقتضي ذلك أن يكون تأخيرها بلا كراهه متعلق بالوقت وهذا ما يدل عليه لفظ السحر بخلاف لفظ السحور الخاص بالطعام الذي يتم تناوله قبل طلوع الفجر .

(٢) الدليل على استحباب تعجيل الفطر هو ما روي عن سهل بن سعد -رضي الله عنه - : أن رسول الله ﷺ قال : " لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر " [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٤٥، حديث ١٩٥٧، ص ٣٧٢] [صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب ٩، حديث ٢٥٢٢، ص ٤٩٢] .

(٣) عبارة (فإن لم يجد فعلى ماء) وردت في نسخة الأصل و (ب) ولم ترد في نسخة (د) والصواب إثباتها بالنص لأن الحديث قد دل على ذكرها في سياق بيان استحباب ما يفطر عليه الصائم وقد روي عن أنس بن مالك -رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ "من وجد تمرا فليفطر عليه ومن لم يجد فليفطر على الماء فإنه طهور " [المستدرک على الصحيحين، ج ١، ص ٣١١] وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي [تلخيص المستدرک المطبوع بحاشيته] [سنن الترمذي، كتاب الصوم، باب ١٠، حديث ٦٩٣، ص ٧٧-٧٨] قال الترمذي : هذا حديث غير محفوظ ولا نعلم له أصلا، وهو من رواية سلمان بن عامر عن النبي ﷺ أصح، وقد ورد في النص تقديم الإفطار على حلوة على الإفطار على ماء إذا لم يوجد التمر الأولى الإلتزام بما نص عليه الحديث بأن يقدم الماء إن لم يوجد التمر لأن سياق النص يدل على الترتيب [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢١٤] [المجموع، ج ٦، ص ٤٠٨] .

(٤) الدليل على استحباب التلاوة والمدارسة في رمضان ما روي عن ابن عباس -رضي الله عنهما - : كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان جبريل -عليه السلام يلقاه كل ليلة في رمضان حتى ينسلخ يعرض عليه النبي ﷺ القرآن : " فإذا لقيه جبريل عليه السلام، كان أجود بالخير من الريح المرسلة " [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٧، حديث ١٩٠٢، ص ٣٦٢-٣٦٣] [صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب ١٢، حديث ٦٠٧٥، ص ١١٣٠] .

(٥) الدليل على استحباب الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان ما روي عن عائشة -رضي الله عنها - قالت : " كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر، أحيا الليل وأيقظ أهله وجدَّ وشد المنزر " [صحيح مسلم، كتاب الاعتكاف (الصيام)، باب ٣، حديث ٢٧٥٧، ص ٥٣٢] . وما روي في البخاري عن عائشة -رضي الله عنها - : " أن النبي كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكف أزواجه من بعده " [صحيح البخاري، كتاب الاعتكاف، باب ١، حديث ٢٠٢٦، ص ٣٨٣] [صحيح مسلم، كتاب الاعتكاف (الصيام)، باب ١، حديث ٢٧٥٤، ص ٥٣١] .



وأن يصون لسانه عن الكذب والغيبة والنميمة والشتم ونحوها<sup>(١)</sup>، وسائر الجوارح عن الجرائم أكثر وأشدّ مما في غير رمضان لأن الثواب يبطل بها، وأن يقول مع نفسه: أنا صائم إن شتمه غيره فلا يشتمه، وأن يكفّ النفس عن الشهوات، وأن يترك السواك بعد الزوال في الفرض والنفل، وأن يقدم الغسل على الصبح فإن أخر لم يفسد ولم يأنثم، وأن يقول عند الإفطار: - اللهم لك صمتُ وعلى رزقك أفطرتُ، وأن يفطر الصائم معه، فإن عجز فإن يعطيه ثمرة أو شربة يفطر بهما، وأن يتحرّز عن الفصد والحجامة والعلك وذوق الطعام ومضغيه للطفل، وكره الصمت جملة النهار. وأن يقول: بحق الختم الذي عليّ فيه<sup>(٢)</sup>، وحرّم الوصال لغير النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>، ويـزول بقطرة ماء يشربها، قال المتولي: ومعنى الوصال ترك الأكل والشرب تقريباً إلى الله تعالى مع نية صوم الغد<sup>(٤)</sup>، فإن ترك لا بقصد القرية أو لا بنية الصوم لم يكن مواصلاً.

<sup>(١)</sup> الدليل على زيادة الحذر والاحتراز عن النميمة والغيبة والشتم في رمضان ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه - رواية، قال: "إذا أصبح أحدكم يوماً صائماً، فلا يرفث ولا يجهل، فإن امرؤ شاتمه أو قاتله، فليقل إني صائم، إني صائم" [صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب ٢٩، حديث ٢٦٧٣، ص ١١٥]. والنهي عن الرفث والجهل والمخاصمة والمشاتمة ليس مختصاً به، بل كل أحد مثله في أصل النهي عن ذلك، لكن الصائم أكد والله أعلم. [صحيح مسلم بشرح النووي، ج ٨، ص ٢٧٠].

<sup>(٢)</sup> أي بحق ختم القرآن التي ألزم نفسه باستكمالها في شهر رمضان.

<sup>(٣)</sup> الوصال مكروه كراهة تحريم وقد دل على ذلك ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما - قال: "نهى رسول الله ﷺ عن الوصال، قالوا: إنك تواصل، قال: "إني لست مثلكم، إني أطعمم وأسقى" وفي مسلم بلفظ كهينكم [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٤٨، حديث ١٩٦٢، ص ٣٧٢] [صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب ١١، حديث ٢٥٣١، ص ٤٩٣]. والوصال منهي عنه لأنه يورث ضعفاً ويقاسي فيه مشقة وجهداً فربما أعجزه عن أداء مفترضاته، فإن واصل فقد أساء وصومه جائز [الحاوي، ج ٣، ص ٤٧١].

<sup>(٤)</sup> لم أقف على مصدر فقهي يذكر قول المتولي خلافاً لمخطوط الأنوار لأعمال الأبرار.

## مبيحاتُ الفطر:

مبيحاتُ الفطرِ المرضُ<sup>(١)</sup>، والسفرُ<sup>(٢)</sup>، وغلبةُ الجوعِ والعطشِ المهلكِ أو المخوفِ<sup>(٣)</sup>، ولو كانَ مقيماً وصحيحاً، وشرطُ المرضِ أن<sup>(٤)</sup> يجهدهُ الصومُ معه فيلحقهُ ضررٌ يشقُّ احتماله على ما مرَّ في التيممِ<sup>(٥)</sup>، ثمَّ إن كانَ مطبقاً فله تركُ النيةِ بالليلِ كالمسافرِ، وإن لم يكنْ كالحُمى فعليه النيةُ، ثمَّ إن عادَ أفطراً، والمرضُ اليسيرُ كالصداعِ ووجعِ الأذنِ والسنِّ لا يبيحُ، إلا أن يخافَ الزيادةَ بالصومِ.

(١) الصحة شرط أداء والصيام لا يسقط عن المريض ويصح منه إن أداه ولكن لا يجب عليه أدائه في حال المرض ودليل جواز إفطاره قوله تعالى: "فمن كان منكم مريضاً أو على سفرٍ فعدة من أيامٍ أخر" [البقرة، ١٨٤]. قال الطبري في تفسير هذه الآية: أنه من كان منكم مريضاً ممن كلف صومه فعليه صيام عدة الأيام التي أفطرها في مرضه يعني: من أيامٍ أخر غير أيام مرضه. [تفسير الطبري، ج ٣، ص ٤١٨].

(٢) لقد أباح الله عز وجل الإفطار للصائم في حال السفر وقد دل على ذلك قوله تعالى: "فمن كان منكم مريضاً أو على سفرٍ فعدة من أيامٍ أخر" [البقرة، ١٨٤]. فالآية تدل على جواز الإفطار للمسافر وقضاء ما أفطره بعد انتهاء رمضان وذلك كما روي عن عائشة - رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي ﷺ: أصوم في السفر؟ وكان كثير الصيام فقال: "إن شئت فصم وإن شئت فافطر". [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٣٣، حديث ١٩٤٣، ص ٣٦٩].

(٣) إذا كان الصائم في حالة جوع أو عطش مهلك أو مخوف فقد جاز له الإفطار لقوله تعالى: "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة" [البقرة، ١٩٥] لوجه الاستدلال: إن الله عز وجل بين حرمة القتل في هذه الآية وفي غيرها من الآيات بأي وسيلة من الوسائل المختلفة إذا كانت تؤدي إلى القتل، فإذا شعر الصائم أن الجوع والعطش سيهلكانه فيجب عليه الإفطار منعاً للتهلكة التي أمر الله باتقانها بكل وسيلة ممكنة.

(٤) حرف لا لم يرد في نسخة الأصل و(د) وورد في نسخة (ب)، والصواب حذف حرف لا النافية لأن شرط المرض المبيح للفطر حصول مشقة شديدة لدى المريض تمنعه عن الصيام وهذا الشرط لا يتحقق إلا بحذفه.

(٥) المرض الذي يرخص التيمم هو المرض المخوف كالجدري والحصبة أو فوات عضو أو منفعة أو زيادة تألم وإن لم تزد المدة أو بطيء المرض وإن لم يزد الألم أو شدة الضنى أي الهزال أو بقاء شين فاحش كالسواد على عضو ظاهري كالوجه وشرط هذا السبب أن يخبره بذلك طبيب مسلم بالغ عدل حاذق أو يعلم ذلك بنفسه وإلا فلا يجوز له التيمم. [الأنوار لأعمال الأبرار ج ١، ص ٥٧].

وشرط السفر أن يكون طويلاً مباحاً<sup>(١)</sup>، ولو أصبح صائماً ثم مرض فله الفطر [في ذلك اليوم]<sup>(٢)</sup>، ولو أصبح في الحضر ثم سافر لم يجز<sup>(٣)</sup> فطر ذلك اليوم، ولو نوى بالليل، ثم سافر وفارق العمران قبل الفجر فله الفطر في ذلك اليوم<sup>(٤)</sup>، ولو أصبح المسافر أو المريض صائماً ثم أقام ذاك وشفى هذا ولم يفطرا بعد لم يجز

<sup>(١)</sup> الإقامة شرط وجوب أداء، ومن المجمع عليه أن السفر رخصه شرعية تبيح للصائم الإفطار وشرط السفر أن يكون طويلاً، وقد قدره الشافعية بالمسافة وهي أربعة برد [المجموع، ج ٦، ص ٢٦٥] وقد وردت الأحاديث الدالة على اشتراط المسافة في السفر وقد روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: " لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ذي محرم" [البخاري، كتاب تقصير الصلاة، باب ٤، حديث ١٠٨٧، ص ٢١٧] [صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ٧٤، حديث ٣٢٤٢، ص ٦٢١]. كان ابن عمر وابن عباس - رضي الله عنهما - يقصران ويفطران في أربعة برد وهي ستة عشر فرسخاً [صحيح البخاري، كتاب تقصير الصلاة، باب ٤، حديث موقوف]. فإذا كان السفر طويلاً مباحاً فالمسافر مخير بين الصيام والإفطار وقد دل على ذلك ما روته السيدة عائشة - رضي الله عنها - أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي ﷺ أصوم في السفر؟ وكان كثير الصيام فقال رسول الله ﷺ: " إن شئت فصم وإن شئت فافطر" [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٣٣، حديث ١٩٤٣، ص ٣٦٩]. والصيام خير للمسافر من الإفطار إذا قوي عليه والدليل على ذلك قول الله تعالى: " وإن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون" [البقرة، ١٨٤]. وجه الاستدلال: أن الله عز وجل أباح للذي لا يطيق الصيام الإفطار ودفع فدية ثم قال في ختام الآية " وأن تصوموا خير لكم" ففضل الصيام على الإفطار وإن كان في حالة العذر الشرعي الذي يبيح له الإفطار. ولما روي عن أبي الدرداء - رضي الله عنه - خرجنا مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان في حر شديد وما فينا صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن رواحة. [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٣٥، حديث ١٩٤٥، ص ٣٦٩] [صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب ١٧، حديث ٢٦٠٠، ص ٥٠٤]. ووجه الاستدلال من هذا الحديث: أن رسول الله ﷺ كان وصحابته في حالة سفر ولكنه فضل الأخذ بالعزيمة على الرخصة، والنبي ﷺ لا يفعل إلا الأفضل.

<sup>(٢)</sup> لم ترد عبارة [في ذلك اليوم] في نسخة (د) فقط، والصواب إثباتها في النص وقد دل على ذلك كتب المذهب. [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢١٧].

<sup>(٣)</sup> لأن الصيام عبادة فيها معنى الحضر والسفر فغلب معنى الحضر لأنه الأصل ﷺ. [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢١٧]

<sup>(٤)</sup> الدليل على جواز الإفطار ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: " خرج النبي ﷺ في رمضان، فصام حتى إذا بلغ الكدير أفطر" [صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب ١٠٦، حديث ٢٩٥٣، ص ٥٦٧] [صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب ١٥، حديث ٢٥٧٣، ص ٥٠٠]. وجه الاستدلال من الحديث: أن النبي ﷺ وصحابته قد بيتوا نية الصيام فلما أصبحوا أنظروا عند حاجتهم لذلك فهذا دليل ظاهر على الجواز.

إِفْطَارُ<sup>(١)</sup>، ولو أصبحَ المسافرُ صائماً ثمَّ أرادَ الفطرَ جازاً، وإنَّ عرفاً أنَّه يصلِّي إلى المقصدِ قبلَ الغروبِ، ولو لمَ يفطرْ حتَّى دخلَ عمرانَ المقصدِ لمَ يجزِ الفطرُ، ولو نذرَ صومَ شهرٍ معيّنٍ ثمَّ اتفقَ له السفرُ فيه جازاً له الإفطارُ.

---

<sup>(١)</sup> لأن الصوم عبادة تختلف أحكامها باختلاف السفر والحضر، فإذا شرع فيها في الحضر ثم سافر لم يكن له أن يأخذ برخصة السفر كما لو أفتتح الصلاة مقيماً ثم سافر فلا يحق له قصرها. ولأنه في هذه الحالة يكون قد اجتمع في العبادة جانباً الحضر والسفر فغلب جانب الحضر لأنه الأصل [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢١٨] [المجموع، ج ٦، ص ٢٦٤].

## موجبات الإفطار أربعة:

الأول: القضاء<sup>(١)</sup>، فيجب على المريض والمسافر والمرتد والحائض والنفساء والمغنى عليه وعلى المفطر بلا عذر، وعلى تارك النية عمداً أو سهواً ولا يجب على الكافر الأصلي ولا على غير المكلف، ولا يجب التتابع في القضاء، ويستحب<sup>(٢)</sup>. وإن كان في الإفطار متعدياً وجب [القضاء]<sup>(٣)</sup> على الفور، ويعصى بالتأخير وإن سافر.

الثاني: الإمساك، ويجب على كل متعدٍ بالفطر أكل أو ارتد أو جامع، وعلى من نسي النية بالليل أو التعيين أو غيره من الشروط، وعلى من أصبح يوم الشك مفطراً فبان أنه من رمضان، ولا يجب على الصبي والمجنون والكافر والحائض والنفساء بعد زوال المانع، نعم إذا بلغ الصبي صائماً لزمه الإتمام، ولا يجب على من أبيح له الإفطار ظاهراً أو باطناً كالمسافر والمريض بعد الإقامة والبرء، ولكن يستحب فإن

---

(١) دليل وجوب القضاء قوله تعالى: "فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر" [البقرة، ١٨٤] وجه الاستدلال: أن الله عز وجل أوجب القضاء على المريض والمسافر بقوله: "عدة من أيام أخر" وقد وردت الأحاديث الدالة على وجوب القضاء كالمستقيء عمداً والحائض والنفساء وقد تقدم تخرجها.

(٢) يجوز قضاء رمضان متتابعاً أو متفرقاً والدليل على ذلك قوله تعالى: "فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر" [البقرة، ١٨٤] وجه الاستدلال: أن الآية الكريمة لم تنص على وجوب التتابع أو التفريق فدل ذلك على التخيير بين القضاء والتتابع. ولما روي عن محمد بن المنذر قال: بلغني أن رسول الله ﷺ سئل عن تقطيع قضاء صيام شهر رمضان، فقال: "ذلك إليك، أرايت لو كان على أحدكم دين فقصى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاء؟ فإله أحق أن يعفوا ويغفر" إسناده حسن مرسل لم يثبت متصلاً. [سنن الدارقطني، كتاب الصيام، حديث ٧٧، ج ٢، ص ١٩٤] ولما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال في قضاء رمضان: "إن شاء فرق وإن شاء تابع" [سنن الدارقطني، ج ٢، ص ١٩٣، حديث ٧٥] وقال العظيم آبادي في تعليق المغني على الدارقطني (المطبوع بحاشيته سنن الدارقطني): صححه ابن الجوزي. والدليل على استحباب قضاء رمضان على التتابع ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال الرسول ﷺ: "من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه" [سنن الدارقطني، كتاب الصيام، باب الصلة للصائم، حديث ٥٨، ج ٢، ص ١٩١ - ١٩٢] قال الدارقطني: إسناده ضعيف.

(٣) ورد لفظ (القضاء) في جميع النسخ إلا نسخة (د) والصواب إثباته في النص.

أكل ستر، والإمساك من خواص رمضان فلا يجب على من أفطر نذراً أو قرضاً أو كفارة متعدداً.

الثالث : الكفارة، وهي إعتاق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ككفارة الظهار<sup>(١)</sup>،

ويجب على كل ذكر بالغ أفسد صوم يوم من رمضان بجماع أثم به للصوم<sup>(٢)</sup> وفيه قيود مشروطة:

الأول : الذكر فلا يجب على المرأة وطئت بالزنا أو الشبهة أو غيرها بطل صومها أو لم يبطل، لكونها نائمة أو ناسية.

الثاني : البالغ فلا كفارة على الصبي المراهق وغيره.

الثالث : الإفساد فمن جامع ناسياً فلا كفارة عليه، لأنه لا يفسد صومه.

---

(١) الأصل في وجوب الكفارة على من أفسد صيامه بجماع في رمضان ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - "بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال : يا رسول الله : هلكت، قال : مالك؟ قال : وقعت على امرأتي وأن صائم، فقال رسول الله ﷺ : - هل تجد رقبة تعتقها، قال : لا، فقال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال : لا، فقال : فهل تجد إطعام ستين مسكيناً، قال : لا، قال : فمكث النبي ﷺ فبينما نحن على ذلك، أتى النبي ﷺ بعرق فيها تمر، والعرق المكث، قال : أين السائل؟ فقال أنا: قال : خذها فتصدق به، فقال الرجل : أعلى أفقر مني يا رسول الله، فوالله ما بين لابتيها يريد الحرّين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنياباه ثم قال : أطعمه أهلك [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٣٥، حديث ١٩٣٦، ص ٣٦٧-٣٦٨]. [صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب ٤، حديث ٢٥٦٤، ص ٤٩٨]. ويلزم قضاء هذا اليوم لما رواه أبو داود بإسناد جيد، قال رسول الله ﷺ في الرواية : "وصم يوماً واستغفر الله" [سنن أبي داود، كتاب الصيام، باب ٣٧، حديث ٢٣٩٣، ج ١، ص ٧٢٨]. وتؤدي الكفارة على الترتيب بدليل أن النبي ﷺ لم يجز الانتقال من نوع إلى آخر إلا بالعجز عن أداء الذي قبله [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٣٣] [المجموع، ج ٦، ص ٣٦٦]. وقد سميت الكفارة بهذا المسمى ليستغفر الصائم عن إثمه إذا ما أفطر في رمضان عامداً وهي في الاصطلاح ما يكفر أي يغطي به الإثم وهو تصرف مخصوص كالإعتاق والصيام والإطعام أوجب الشرع لمحو ذنب مخصوص كالحنث باليمين ونحوه [معجم لغة الفقهاء ص ٣٥٠].

(٢) الدليل على أن الكفارة لا تجب إلا على الذكر حديث الأعرابي المتقدم فالنبي ﷺ أوجب الكفارة عليه ولم يوجبها على زوجه فدل ذلك على اختصاصه بها وتأخير البيان عن وقت الحاجة محال، لأنه من جنس التكليف لا يطاق [المنحول من تعليقات الأصول، ص ٦٨]، [المستصفى من علم الأصول، ج ٢، ص ٤٠]

الرَّابِعُ: الصَّوْمُ فلا كفارة على مفسد الصلاة مطلقاً، [ولا] <sup>(١)</sup> على مفسد الحج هذه الكفارة.

الخامس: صوم رمضان فلا كفارة على مفسد النذر والقضاء والكفارة والنفل <sup>(٢)</sup>.  
السادس: الجماع، فلا كفارة على المفسد بالأكل والشرب <sup>(٣)</sup> والاستمناء والمباشرة المفضية إلى الإنزال، فتجب بالزنا وجماع الأمة وإتيان البهيمة وفي الدبر أنزل أم لم ينزل <sup>(٤)</sup>.

السابع: الإثم فلا كفارة على المسافر والمريض، سواء كان الجماع بقصد الترخيص أو لا بقصد الترخيص.

الثامن: الصوم فلا كفارة على من أكل أو شرب أولاً ثم جامع، وتجب على [المنفرد] <sup>(٥)</sup> برؤية الهلال، ومن رأى هلال شوال وحده وجب عليه الإفطار، ويخفي لئلا يتهم <sup>(٦)</sup>، ولو جامع في يومين أو رمضانين فعليه كفارتان <sup>(٧)</sup>، ولو سافر المجمع

---

<sup>(١)</sup> ورد حرف لا النافية في نسخة الأصل ولم يرد في نسخة (د) و (ب) وإثباته في النص صحيح، لأن النص يقضي بعدم وجوب الكفارة على مفسد الحج وهذا يقتضي إثبات حرف لا النافية حتى يتحقق هذا المعنى.

<sup>(٢)</sup> لأن النص وارد في رمضان وهو مخصوص بفضائل لا يشركه غيره فيها [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٢٧].

<sup>(٣)</sup> لأنه أظفر بغير جماع فلا تلزمه الكفارة ولأنه لم يرد بوجوب الكفارة من غير جماع نص فلم ينعقد عليه إجماع ولم يقدّم دليل على وجوبه. [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٢٩].

<sup>(٤)</sup> لأن النص وارد في الجماع، وما عداه ليس في معناه، هذا هو المذهب الصحيح المعروف [روضة الطالبين ج ٢ ص ٣٧٧].

<sup>(٥)</sup> ورد لفظ المنفرد في نسخة (ب) و (د) ولفظ التفرد في نسخة الأصل، والصواب إثبات لفظ المنفرد لأن سياق النص يتحدث عن الشخص الذي أنفرد برؤية الهلال وهذا المعنى يوافقه استعمال لفظ المنفرد وقد دل على هذا كتب المذهب [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٣٢].

<sup>(٦)</sup> الدليل على وجوب إفطاره ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما - قال : " سمعت رسول الله ﷺ يقول " إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فاقدروا له " [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٥، حديث ١٩٠٠/١، ص ٣٦١]. فالحديث يدل بشكل صريح على وجوب الصيام والإفطار عند رؤية الهلال فمن رآه ولم يستيقن بشهادته وجب عليه أن يصوم أو يفطر إذا رأى الهلال .

<sup>(٧)</sup> الدليل على تكرار الكفارة إذا تكرر الجماع، أن الحكم يتكرر بتكرار سببه ولأن صيام كل يوم عبادة برأسها فلا تتداخل كفاراتهما كالحجتين إذا جامع فيهما. [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٣٣] [المجموع، ج ٦، ص ٣٧١]

أو مَرِضٌ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لَمْ تَسْقُطْ<sup>(١)</sup>، وَلَوْ مَاتَ أَوْ جُنَّ سَقَطَتْ<sup>(٢)</sup>، وَتَسْتَقِرُّ فِي ذِمَّةِ الْعَاجِزِ كَسَائِرِ الْكُفَارَاتِ وَكَالْفَدْيَةِ<sup>(٣)</sup>، وَلَا يَجُوزُ الصَّرْفُ إِلَى أَهْلِهِ وَأَوْلَادِهِ وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا.

الرَّابِعُ: الْفَدْيَةُ<sup>(٤)</sup>، وَهِيَ مَدٌّ مِنْ غَالِبِ قَوْتِ الْبَلَدِ لِكُلِّ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ نَذْرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ<sup>(٥)</sup>، وَمَصْرُفُهَا الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ لَا الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ: وَيَجُوزُ صَرْفُ الْأُمْدَادِ إِلَى مَسْكِينٍ وَاحِدٍ بِخِلَافِ الْكَفَّارَةِ، فَمَنْ فَاتَهُ صَوْمُ يَوْمٍ وَمَاتَ قَبْلَ الْقَضَاءِ وَبَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ وَجِبَ أَنْ يَطْعَمَ مَنْ تَرَكْتَهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدًّا، وَلَا يُجْزَى الصَّوْمُ، وَقِيلَ: يَصُومُ عَنْهُ الْقَرِيبُ أَوْ الْأَجْنَبِيُّ بِإِذْنِهِ<sup>(٦)</sup>

<sup>(١)</sup> لَأَنَّهُ أَفْسَدُ صَوْمًا وَاجِبًا فِي رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ تَامَ فَاسْتَقَرَّتِ الْكَفَّارَةُ فِي ذِمَّتِهِ كَمَا لَوْ لَمْ يَطْرَأَ عَذْرٌ، وَلِأَنَّ الْعَذْرَ طَرَأَ بَعْدَ وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ فَلَا يَسْقُطُهَا كَمَا لَوْ سَافَرَ بَعْدَ الْجَمَاعِ [فَتَحَ الْعَزِيزُ شَرْحَ الْوَجِيزِ، ج ٣، ص ٢٣٣].

<sup>(٢)</sup> لِأَنَّهُمَا يَنَافِيَانِ الصِّيَامَ فَيَتَبَيَّنُ بِعَرُوضِهَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ صَائِمًا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ [فَتَحَ الْعَزِيزُ شَرْحَ الْوَجِيزِ، ج ٣، ص ٢٣٣].

<sup>(٣)</sup> الدَّلِيلُ عَلَى اسْتِقْرَارِ الْكَفَّارَةِ فِي الذِّمَّةِ وَإِنْ عَجَزَ عَنْ أَدَائِهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ رَغْمَ عِلْمِهِ بِفَقْرِهِ الشَّدِيدِ وَعَجْزِهِ التَّامِّ عَنْ أَدَائِهَا وَلَوْ كَانَتْ تَسْقُطُ بِالْعَجْزِ لِإِسْقَاطِهَا النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأَعْرَابِيِّ.

<sup>(٤)</sup> هُوَ مَا يَفْتَدِي بِهِ الصَّائِمَ عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي أَفْطَرَهُ، وَاسْمُهَا بِذَلِكَ إِشْعَارًا لِأَنَّ الْإِفْطَارَ كَانَ بِعَذْرِ.

<sup>(٥)</sup> الدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِ مَدٍّ لِكُلِّ يَوْمٍ مِنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ أَوْ نَذْرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ مَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَدْرَكَهُ الْكِبَرُ فَلَمْ يَسْتَطِعْ صِيَامَ رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدٌّ مِنْ قَمْحٍ. [السَّنَنِ الْكَبْرَى كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ ٨٩، حَدِيثُ ٨٣١٩، ج ٤، ص ٤٥١] [السَّنَنِ الدَّارِقُطْنِي، ج ٢، ص ٨٠]. كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ الصَّاعَ يَسَاوِي أَرْبَعَةَ أُمْدَادٍ، وَكَمَا تَقَدَّمَ فِي زَكَاةِ الْفُطْرِ ذَكَرْتُ أَنَّ الصَّاعَ يَسَاوِي بِالْجَرَامَاتِ ٢١٧٦ غَمَّ حَسَبِ الْوِزْنِ بِالْقَمْحِ [فَقَّهُ الزَّكَاةِ، ج ١، ص ٣٧٢] وَبَنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَالْمَدُّ يَسَاوِي ٥٤٤ غَمَّ حَسَبِ الْوِزْنِ بِالْقَمْحِ

<sup>(٦)</sup> قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي مَذْهَبِهِ الْقَدِيمِ يَخِيرُ الْوَلِيَّ بَيْنَ الصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ فَأَيُّهُمَا فَعَلَ جَازَ وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ الْمَخْتَارُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَفِي الْقَوْلِ الْجَدِيدِ لَا يَصِحُّ الصِّيَامُ عَنْهُ بَلْ يَطْعَمُ عَنْهُ مَدٌّ لِكُلِّ يَوْمٍ مَنْ تَرَكْتَهُ [الْمَجْمُوعُ، ج ٦، ص ٤١٥] أَمَّا مَحَلُّ النِّزَاعِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ هَلْ يَجُوزُ الصِّيَامُ عَنِ الْمَيْتِ أَمْ لَا؟ أَمَّا سَبَبُ الْاِخْتِلَافِ، هَلْ عِبَادَةُ الصِّيَامِ تَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ أَمْ لَا وَفِيمَا يَلِي اسْتِعْرَاضَ لِأَدْلَةِ الْفَرِيقَيْنِ وَبَيَانِ التَّرْجِيحِ وَأَدْلَةُ الْقَوْلِ بِجَوَازِ الصِّيَامِ عَنِ الْمَيْتِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: "مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يَوْصَى بِهَا أَوْ دِينَ" [النِّسَاءُ، ١٢]. وَجِهَ الدَّلَالَةُ: الْآيَةُ عَامَةٌ فِي كُلِّ دِينٍ وَمِنْ ذَلِكَ دِينَ الصِّيَامِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يُلْزَمُ الْوَارِثُ قَضَاءَ الصِّيَامِ عَنِ الْمَيْتِ [الْمَحَلَّى، ج ٦، ص ٤١٥]. الدَّلِيلُ الثَّانِي مِنَ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ عَنْ-



=عاشق رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال: " من مات وعليه صيام صام عنه وليه ". [صحيح مسلم، كتاب الصوم، باب ٢٧، حديث ٢٦٦٢، ص ٥١٣] [صحيح البخاري، كتاب الصيام، باب ٤٢، حديث ١٩٥٢، ص ٣٧٠-٣٧١]. أما معنى الولي إما أن يكون كل قريب، وقيل الوارث خاصة وقيل عصبته، والأول أرجح، وقيل يختص الصيام بالولي فلو أمر أجنبياً بأن يصوم عنه أجزأ كما في الحج، وقيل يصح استقلال الأجنبي بذلك وذكر الولي لأنه الغالب وظاهر صنيع البخاري اختيار هذا الأخير وبه جزم أبو الطيب الطبري وقواه بتشبيهه ﷺ بالذَّين والذَّين لا يختص بالقريب [فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٩٤]. الدليل الثالث: ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت: إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فقال: " أريت لو كان عليها دين أكنت تقضينه؟ قالت: نعم، قال: فدين الله أحق بالقضاء " [صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب ٢٧، حديث ٢٦٦٣، ص ٥١٣] [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٤٢، حديث ١٩٥٣، ص ٣٧١]. قال النووي: يستحب للولي أن يصوم عنه ويصح صومه عنه ويبرأ به الميت ولا يحتاج إلى إطعام عنه وهذا هو القول الصحيح المختار الذي نعتقه والذي صححه محققو أصحابنا الجامعون بين الفقه والحديث لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة وممن قال بذلك من السلف طاوس والحسن البصري والزهري وقتادة وأبو ثور [صحيح مسلم بهامش شرح النووي، كتاب الصيام، باب ٢٧، حديث ٢٦٨٨، ج ٨، ص ٢٦٧-٢٦٨].

الدليل الرابع من القياس: فالصيام عبادة تجب الكفارة بإفسادها فجاز أن يقضي عنه بعد الموت كالحج [المهذب، ج ١، ص ١٩٤].

أما أدلة القول بعدم جواز صيام الولي عن الميت فمن القرآن الكريم ورود الآيات التسيي تقرر تحمّل الإنسان تبعه نفسه وأنه يحاسب عن أعماله سواء كانت خيراً أو شراً ومن هذه الآيات قوله تعالى: " ولا تزر وازرة وزر أخرى " [الأنعام، ١٦٤]، وقوله تعالى: " وأن ليس للإنسان إلا ما سعى " [النجم، ٣٩] .

ومن السنة ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: " لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد " [أخرجه النسائي بإسناد صحيح من قوله وروي مثله عبد الرزاق عن ابن عمر من قوله، [نيل الأوطار، ج ٤، ص ٣٢٠]. وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: " من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً " [سنن الترمذي، كتاب الصوم، باب ٢٣، حديث ٨١٧، ج ٣، ص ٦٩] وهو موقوف على ابن عمر.

ومن المعقول: أن العبادات البدنية لا تدخلها النيابة في حال الحياة فكذلك في حال الموت إلا فيما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد فيه ويبقى الباقي على الأصل. [فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٩٤]. [المهذب، ج ١، ص ١٩٤].

والراجح جواز صيام الولي عن الميت لقوة الأدلة من حيث صحتها وصراحتها في المطلوب، أما الآيات الواردة التي تقرر تحمل الإنسان تبعه نفسه فيرد على استدلالهم بها أن العلماء قالوا: ما من عموم إلا وخصص فيجوز تخصيص هذه الآيات بالأحاديث الصحيحة الصريحة.

وإن مات قبل التمكن بأن دام سفره أو مرضه فلا شيء في تركته ولا على ورثته<sup>(١)</sup>، فإن مات بعد التمكن من بعضه وجب بقدر ما تمكن منه، ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم تجب الفدية ولا تسقط بها ولا بصلاة القريب واعتكافه. وإذا خافت الحامل والمرضع على نفسيهما أو ولديهما أفطرتا وقضتا ولا فدية في الأولى، وتجب في الثانية إلا إذا أفطرت في السفر فلا<sup>(٢)</sup>، ولا فرق بين الوالدة والمستأجرة والمتبرعة، إذا أضر الصوم بالرضيع، ووجب على المستأجرة الإفطار. ولو رأى حيواناً محترماً أشرف على الهلاك بالغرق أو الحرق واحتاج إلى الفطر لتخليصه وجب الفطر والفدية والقضاء، ولو رأى مالا غير الحيوان جاز له الفطر، ويكفي القضاء ولا فدية.

---

<sup>(١)</sup> من مات قبل التمكن من قضاء رمضان فلا شيء عليه في تركته ولا على ورثته والدليل على ذلك ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : " وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه " [صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ٧٣، حديث ٣٢٣٦، ص ٦٢١]. وجه الاستدلال : أنه علق التكليف على الاستطاعة والمفطر في هذه الحال لم يستطع فلا يلزمه شيء [المجموع، ج ٦، ص ٤١٣].

<sup>(٢)</sup> رخص رسول الله ﷺ للحامل والمرضع أن تفطر إذا خافت على نفسها في رمضان ودليل ذلك ما روي عن أنس ابن مالك رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : إن الله وضع للمسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع " [سنن النسائي، كتاب الصيام، باب ٦٢، حديث ٢٣١٥، ج ٤، ص ١٩٠] قال الألباني : حديث حسن [صحيح سنن النسائي، ج ٢، ص ٤٩١] . فإذا ما خافتا على ولديهما أفطرتا وقضتا وافدتا لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما - قال لأم ولد له حبل أو ترضع : " أنت من الذين لا يطيقون الصيام، عليك الجزاء، وليس عليك القضاء "، [سنن الدارقطني، كتاب الصيام، حديث ٨، ج ٢، ص ٢٠٦] [إسناده صحيح، وعن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما - سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها فقال : " تفطر وتطعم مكان كل يوم مسكينا مداً من حنطة " وزاد أبو سعيد في حديثه قال الشافعي قال مالك وأهل العلم يرون عليها مع ذلك القضاء. قال مالك : عليها القضاء لأن الله تعالى يقول : " فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر " [البقرة، ١٨٤] [سنن البيهقي، كتاب الصوم، باب ٣٩، حديث ٨٠٧٩، ج ٤، ص ٣٨٩].

ولو أخر قضاء رمضان إلى رمضان آخر ولم يكن دائماً مسافراً ولا مريضاً  
وجب مع القضاء لكل يوم مذكراً ويتكرر بتكرار السنة<sup>(١)</sup>، ولو أخر مع التمكن ومات  
قبل القضاء وجب لكل يوم مذكراً<sup>(٢)</sup>، ولو أفطرت خوفاً على الولد وأخرت القضاء  
سنة وماتت بلا قضاء وجب لكل يوم ثلاثة أمداد.

---

<sup>(١)</sup> الدليل على وجوب القضاء والفدية على من سافر أو مرض أياماً من رمضان ثم صح ما روي عن  
أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رجلاً مرض في رمضان فأنظر ثم صح ولم يصم حتى أدركه  
رمضان آخر. قال : يصوم الذي أدركه ويطعم عن الأول لكل يوم مذكراً من حنطة لكل مسكين فإذا فرغ  
في هذا صام الذي فرط فيه [سنن الدارقطني، ج ٢، ص ١٩٧]. وقال : إسناده صحيح موقوف.  
<sup>(٢)</sup> يجب مد لتأخير القضاء ومد لفوات أصل الصوم .

## خاتمة:-

من شرع في صلاة أو صوم تطوع لم يجب الإتمام ولا القضاء إن لم يتم ويستحب<sup>(١)</sup>، ويكره الخروج بلا عذر ولا يثاب على ما مضى وبعذر كالمشقة على المضيف لم يكره ويثاب عليه<sup>(٢)</sup> ويجب الحج بالشروع وحرّم الخروج ولو شرع في قضاء رمضان وشبهه لم يجز الخروج مطلقاً.  
وسن في السنة لغير الحجيج صوم يوم عرفة<sup>(٣)</sup> وهو أفضل أيام السنة، و

<sup>(١)</sup> لقد أباح الشرع لمن صام تطوعاً أن يقطعه ولا يجب عليه القضاء وقد دل على ذلك ما روي عن أم هانئ قالت: دخل علي رسول الله ﷺ وأنا صائمة، فنالني فضل شراب، فقلت: يا رسول الله إني كنت صائمة وإني كرهت أن أرد سورك، فقال: "إن كان من قضاء رمضان فصومي يوماً مكانه، وإن كان تطوعاً فإن شئت فاقضيه، وإن شئت فلا تقضيه" [رواه النسائي من حديث حماد بن مسلمة عن سماك عن هارون بن أم هانئ بهذا ورواه من طرق أخرى وليس فيها قوله: "فإن شئت فاقضيه"، ورواه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني والطبراني والبيهقي، من طرق عن سماك قال النسائي: سماك لا يعتمد عليه إذا تفرد، وقال البيهقي: في إسناده مقال، وقال ابن القطان: هارون لا يعرف، ومما يدل على غلط سماك فيه أنه قال: في بعض الروايات عنه: إن ذلك كان يوم الفتح، وهي عند النسائي والطبراني، ويوم الفتح كان في رمضان، فكيف يتصور قضاء رمضان في رمضان لتلخيص الحبير، كتاب الصيام، حديث ٩٢٦، ج ٢، ص ٢١٠-٢١١]. وجه الاستدلال من الحديث: أن أم هانئ رضي الله عنها - قد أفطرت بعد أن شرعت في صيام تطوع ولم يؤاخذها الرسول ﷺ على ذلك ودل ذلك على جواز عدم الإتمام ولم يأمرها بالقضاء .

<sup>(٢)</sup> ويجوز الإفطار إكراماً للضيف إذا كان الصوم تطوعاً لما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - قال: "دخل علي رسول الله ﷺ فذكر الحديث يعني إن لزورك عليك حقاً وإن لزورك عليك حقاً..... فقلت: وما صوم داود؟ قال: نصف الدهر". [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٥٤، حديث ١٩٧٤، ص ٣٧٤]. قال الزين بن المنير: لو قال حق الضيف بالفطر لكان أوضح لكنه كان لا يفهم منه تعيين الصوم فيحتاج أن يقول من الصوم، وكأنما ترجم به أخصر وأوجز، قوله: دخل علي رسول الله ﷺ فذكر الحديث هكذا أورده مختصراً وفسر البخاري المراد منه بقوله: يعني أن لزورك عليك حقاً... الخ ما ذكر من الحديث وهو على طريقة البخاري في جواز اختصار الحديث [فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٤، ص ٢٧١]،

<sup>(٣)</sup> الدليل على استحباب صيام يوم عرفة ما روي عن أبي قتادة قال: قال رسول الله ﷺ: "صيام يوم عرفة أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده" [صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الصيام، باب ٣٦، حديث ٢٧٣٨، ج ٨، ص ٢٩٢]. ومعنى الحديث يكفر ذنوب صائمه في السنتين، قالوا: والمراد بها الصغائر [صحيح مسلم بشرح النووي، ج ٨، ص ٢٩٢].

للكل صوم يوم عاشوراء، وهو العاشر من المحرم<sup>(١)</sup> وتاسوعاء وهو التاسع منه<sup>(٢)</sup>، فإن لم يصمه فالحادي عشر، وصوم ستة أيام من شوال، والأفضل كونها متتابعة

---

<sup>(١)</sup> الدليل على استحباب صوم يوم عاشوراء ما روي عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت: "كان رسول الله ﷺ أمر بصيام يوم عاشوراء فلما فرض رمضان كان من شاء صام ومن شاء أفطر" [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٦٩، حديث ٢٠٠١، ص ٣٧٨]. زعم ابن دريد أن اسم عاشوراء اسم إسلامي وأنه لا يعرف في الجاهلية، وتعيين يوم عاشوراء هو يوم العاشر من محرم وهو قول أكثر أهل العلم، قال القرطبي: عاشوراء معدول عن عاشره للمبالغة والتعظيم وهو في الأصل صفة لليلة العاشر لأنه مأخوذ من العشر الذي هو اسم العقد واليوم مضاف إليها [فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٤، ص ٢٤٥].

<sup>(٢)</sup> الدليل على استحباب صوم يوم تاسوعاء ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - يقول: "حين صام رسول الله ﷺ يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا يا رسول الله: إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى، فقال رسول الله ﷺ: فإذا كان العام المقبل - إن شاء الله - صمنا اليوم التاسع" قال: فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله ﷺ. [صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الصيام، باب ٢٠، حديث ٢٦٦١، ج ٨، ص ٢٥٤]. قال الشافعي وأصحابه وأحمد وإسحاق وآخرون: يستحب صوم يوم التاسع لأن النبي ﷺ نوى صيام يوم التاسع ولعل صيام اليوم التاسع مع العاشر أن لا يتشبه باليهود في أفراد العاشر، وفي الحديث إشارة لهذا [صحيح مسلم بشرح النووي، ج ٨، ص ٢٥٤].

متصلةً بالعيد، فإن فرَّقَ أو فصلَ لم يبطل الأجر<sup>(١)</sup>، وفي الشهرِ صومُ أيامِ  
البيض<sup>(٢)</sup>، وأولُ الشهرِ وآخره<sup>(٣)</sup>، وفي الأسبوعِ الإثنينِ

(١) الدليل على استحباب صيام ستة من شوال ما روي عن أبي أيوب الأنصاري - رضي الله عنه -  
قال : إن رسول الله ﷺ قال : " من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر " [صحيح  
مسلم بشرح النووي، كتاب الصيام، باب ٣٩، حديث ٢٧٥٠، ج ٨، ص ٢٩٦-٢٩٧]. والحديث فيه دلالة  
صريحة على استحباب صيام هذه الستة في مذهب الشافعية وأحمد وداود وموفقيهم وقال مالك وأبو  
حنيفة: يكره ذلك، ودليل الشافعي وموافقيه هذا الحديث الصحيح الصريح فإذا ثبتت السنة لا تترك لترك  
بعض الناس أو أكثرهم، قال العلماء: إنما كان ذلك كصيام الدهر لأن الحسنة بعشر أمثالها فرمضان  
بعشرة أشهر وستة شهرين" وقد جاء هذا الحديث لمرفوع في كتاب النسائي. [صحيح مسلم بشرح  
النووي، ج ٨، ص ٢٩٦-٢٩٧].

(٢) الدليل على استحباب صيام أيام البيض ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: " أوصاني  
خليفة ﷺ بثلاث، صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أنام ". [صحيح  
البخاري، كتاب الصوم، باب ٦٠، حديث ١٩٨١، ص ٣٧٦]. وهي صيام الثالث عشر والرابع عشر  
والخامس عشر، وقيل المراد بالبيض: الليالي وهي التي يكون فيها القمر من أول الليل إلى آخره وليس  
في الشهر يوم أبيض كله إلا هذه الأيام لأن ليلها أبيض ونهارها أبيض فصح قول الأيام البيض على  
الوصف . [فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٤، ص ٢٢٦].

(٣) الدليل على استحباب آخر الشهر ما روي عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ أنه سأل أو سأل  
رجل وعمران يسمع، فقال يا أبا فلان : أما صمت سرر هذا الشهر، قال أظنه قال يعني رمضان، قال  
الرجل: لا يا رسول الله، قال فإذا أفطرت فصم يومين، لم يقل الصلّت، أظنه يعني رمضان، قال أبو عبد  
الله وقال ثابت عن مطرف عن عمران عن النبي ﷺ من سرر شعبان [صحيح البخاري، كتاب الصوم،  
باب ٦٢، حديث ١٩٨٣، ص ٣٧٦]. قال الزين بن المنير : أطلق الشهر وإن كان الذي يتحرر من  
الحديث أن المراد به شهر مقيد وهو شعبان إشارة منه إلى أن ذلك لا يختص بشعبان بل يؤخذ من  
الحديث النذب إلى صيام أواخر كل شهر ليكون عادة للمكلف فلا يعارضه النهي عن تقدم رمضان بيوم  
أو يومين لقوله فيه إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه. [فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٤،  
ص ٢٣٠].

## والخميس<sup>(١)</sup>، ويكره إفراد الجمعة أو السبت بالصوم<sup>(٢)</sup>،

<sup>(١)</sup> الدليل على استحباب صيام يوم الاثنين والخميس من كل أسبوع ما روي عن مولى أسامة بن زيد أن أسامة بن زيد رضي الله عنهما - كان يركب إلى مال له بواد القرى وكان يصوم الاثنين والخميس فقلت له: "أتصوم وقد كبرت ورققت، فقال: أني رأيت رسول الله ﷺ يصوم الاثنين والخميس، فقلت يا رسول الله ﷺ: "أتصوم يوم الاثنين والخميس؟ فقال: إن الأعمال تعرض يوم الاثنين والخميس" [السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب ١٠٧، حديث ٨٤٣٥، ج ٤، ص ٤٨٤] [سنن أبي داود، كتاب الصيام، باب ٦٠، حديث ٢٤٣٦، ج ١، ص ٧٤٠]. وعن أبي قتادة الأنصاري - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ سئل عن صوم الاثنين فقال: "فيه ولدت وفيه أنزل علي" [صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب ٣٦، حديث ٢٧٢٠، ص ٥٢٥].

<sup>(٢)</sup> الدليل على كراهية إفراد يوم الجمعة بالصوم ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: "سمعت أن النبي ﷺ يقول: "لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو بعده". [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٦٣، حديث ١٩٨٥، ص ٣٧٦] وظاهر حديث أبي هريرة التقييد والمراد من الحديث النهي عن صيام يوم الجمعة منفرداً إلا أن يصوم يوماً قبله أو بعده. [فتح الباري، ج ٤، ص ٢٣٢-٢٣٣]. وفي رواية مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يصم أحدكم يوم الجمعة منفرداً إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده". [صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الصيام، باب ٢٤، حديث ٢٦٧٨، ج ٨، ص ٢٦٠-٢٦١]. قال النووي: في هذا الحديث على اختلاف رواياته دلالة ظاهرة في قول جمهور أصحاب الشافعي وموافقيهم أنه يكره إفراد يوم الجمعة بالصوم إلا أن يوافق عادة له فإن وصله بيوم قبله أو بعده أو وافق عادة له بأن نذر أن يصوم يوم شفاء مريضه أبداً فوافق يوم الجمعة لم يكره لهذه الأحاديث، والحكمة في النهي عنه أن يوم الجمعة يوم دعاء وذكر وعبادة من الغسل والتبكير إلى الصلاة وانتظارها واستماع الخطبة وإكثار الذكر بعدها لقوله تعالى: "فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً" وغير ذلك من العبادات في يومها فاستحب الفطر فيه فيكون أعون له على هذه الوظائف وأدائها بنشاط وانشراح بها والتذاذ بها من غير ملل ولا سامة وهو نظير الحاج يوم عرفة بعرفة فإن السنة له ما سبق تقريره لهذه الحكمة [صحيح مسلم بشرح النووي، ج ٨، ص ٢٦١].

أما الدليل على كراهية صيام يوم السبت منفرداً ما روي عن عبد الله ابن بسر السلمي عن أخيه الصماء أن النبي ﷺ قال: "لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم وإن لم يجد أحدكم" قال الحاكم هذا الحديث صحيح على شرط البخاري لم يخرج له [المستدرک على الصحيحين، كتاب الصيام، ج ١، ص ٤٣٥]. وعن كريب مولى ابن عباس أن ابن عباس - رضي الله عنهما - وناساً من أصحاب رسول الله ﷺ بعثوني إلى أم سلمة أسألها عن أي الأيام كان رسول الله ﷺ أكثر لها صياماً فقالت يوم السبت والأحد فرجعت إليهم وأخبرتهم فكانهم أنكروا ذلك فقاموا بأجمعهم إليها، فقالوا: إنا بعثنا إليك هذا في كذا وكذا فذكر أنك قلت: كذا وكذا، فقالت: صدق، إن رسول الله ﷺ أكثر ما كان يصوم -

كصوم الدهر مع خوفٍ ضررٍ أو فوتٍ حقٍّ ولا يكرهُ دونهُما بل يستحبُّ، وصومُ يومٍ وفطرُ يومٍ أفضلُ من صيامِ الدهرِ مطلقاً<sup>(١)</sup>، قال صاحبُ التهذيبِ والمهذبِ : وإذا انتصف شعبانُ كرهَ الصومُ إلا أن يوافقَ ورداً له وقالَ صاحبُ التتمة: لا يكرهُ مطلقاً<sup>(٢)</sup>، ولا يجوزُ للمرأةِ أن تصومَ تطوعاً بمحضِرِ الزوجِ إلا بإذنه<sup>(٣)</sup>.

من الأيام يوم السبت والأحد فكان يقول إنهما يوما عيد للمشركين وأنا أريد أن أخالفهم [المستدرك على الصحيحين، كتاب الصيام، ج ١، ص ٤٣٦] [وقد رواه الترمذي في كتاب الصوم، باب ٤٣، حديث ٧٤٣، ج ٣، ص ١٢٠] [وقال: حديث حسن .

<sup>(١)</sup> الدليل على أن أفضل الصيام صيام يوم وإفطار يوم وأنه أفضل من صيام الدهر ما روي عن عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما- قال: "أخبر رسول الله ﷺ أنني أقول: والله لأصومن النهار ولأقومن الليل ما عشت، فقلت له : قد قلته بأبي أنت وأمي، فقال: فإنك لا تستطيع ذلك، فصم وأفطر وقم ونم وصم من الشهر ثلاثة أيام ، فإن الحسنه بعشر أمثالها وذلك مثل صيام الدهر، قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال : فصم يوماً وأفطر يومين، قلت: أنني أطيق أفضل من ذلك، قال: فصم يوماً وأفطر يوماً فذلك صيام داود -عليه السلام - وهو أفضل الصيام، فقلت: إني أطيق أفضل من ذلك، فقال النبي ﷺ: لا أفضل من ذلك" [صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ٥٦، حديث ١٩٧٦، ص ٣٧٤-٣٧٥]. قال الزين بن المنير: لم ينص الحديث على الحكم لتعارض الأدلة واحتمال أن يكون عبد الله بن عمرو خصاً بالمنع لما اطلع النبي ﷺ من مستقبل حاله فيلتحق به من في معناه ممن يتضرر بسرد الصوم ويبقى غيره على حكم الجواز لعموم الترغيب في مطلق الصوم [فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٤، ص ٢٢٠]

<sup>(٢)</sup> قول الإمام الشيرازي في كراهية صوم شعبان إذا أنتصف مذكور في المهذب [ج ١، ص ٣٤٦] أما قول صاحب التهذيب وصاحب التتمة فلم أفت على مصدر يذكر قولهما خلافاً لمخطوط الأنوار لأعمال الأبرار والدليل على كراهية صيام شعبان إذا أنتصف ما روي عن أبي هريرة -رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا بقي نصف من شعبان فلا تصوموا" [سنن الترمذي، كتاب الصوم، باب ٣٨، حديث ٧٣٧، ج ٣، ص ١١٥]. قال: حديث حسن صحيح.

<sup>(٣)</sup> الدليل على عدم جواز صيام المرأة تطوعاً إلا بإذن زوجها ما روي عن أبي سعيد -رضي الله عنه- قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ونحن عنده فقالت يا رسول الله إن زوجي صفوان بن المعطل يضربني إذا صليت ويفطرنني إذا صمت ولا يصلي صلاة الفجر حتى تطلع الشمس، قال وصفوان عنده، قال: فسأله عن ما قالت ، فقال يا رسول الله: أما قولها يضربني إذا صليت فإنها تقرأ سورتين نهيتها عنهما وقلت لو كانت مسورة واحدة لكفت الناس، وأما قولها يفطرنني إذا صمت فإنها تتطلق فتصوم وأنا رجل شاب فلا أصبر، فقال رسول الله ﷺ يومئذ لا تصوم امرأة إلا بإذن زوجها [المستدرك على الصحيحين، كتاب الصيام، ج ١، ص ٤٣٦] وهو حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي [تلخيص المستدرك المطبوع بحاشيته]. وعن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ قال: "لا تصوم المرأة وزوجها شاهد يوماً من غير شهر رمضان إلا بإذنه" [سنن الترمذي، كتاب الصوم، باب ٦٥، حديث ٧٨١، ج ٣، ص ١٥١]. قال: حديث حسن صحيح.



## كتاب الاعتكاف<sup>(١)</sup>:

وهو سنة مؤكدة وفي رمضان أكد لطلب ليلة القدر، وهي أفضل الليالي خص الله تعالى هذه الأمة بها وهي باقية إلى يوم القيامة: وهي ليلة الحادي والعشرين وقيل: أو الثالث والعشرين، قيل: إنها تنتقل كل سنة إلى ليلة أخرى من ليالي العشر<sup>(٢)</sup>، وعلامتها: أنها ليلة طلقة لا حارة ولا باردة والشمس تطلع صبيحتها بيضاء

(١) الاعتكاف لغة: هو الإقبال على الشيء مواظبة من غير انصراف عنه [يتصرف لسان العرب، ج ٩، ص ٢٥٥]، وقال النووي معناه في اللغة: اللبث والحبس والملازمة. [المجموع، ج ٦، ص ٥٠٠] أما شرعاً: هو اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية. [مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٨٨].

(٢) قد أجمع الفقهاء على أن الاعتكاف مستحب وسنة مؤكدة عن رسول الله ﷺ. [تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٧١] [أسهل المدارك، ج ١، ص ٢٦٩] [كشف القناع، ج ٢، ص ٣٤٨]. والدليل على استحبابه ما روي عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ: "من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر" [صحيح البخاري، كتاب الاعتكاف، باب ١، حديث ٢٠٢٧، ص ٣٨٣]. وجه الاستدلال من الحديث: أن النبي ﷺ لم يأمر صحابته بالاعتكاف بل ترك ذلك لمحض إرادتهم واختيارهم لكنه أستحبهم على الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان لأنها من خير الأيام، وفي إحداها ليلة القدر فمن أصابها فقد أصاب خيراً عظيماً، أما الدليل على أنها سنة مؤكدة مواظبة النبي ﷺ عليها حتى توفاه الله وأزواجه من بعده فقد روي عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكف أزواجه من بعده [صحيح البخاري، كتاب الاعتكاف، باب ١، حديث ٢٠٢٦، ص ٣٨٣]

أما ليلة القدر فهي إحدى أيام العشر الأخيرة من رمضان، وقد روي أنها في الحادي والعشرين لما روي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: سألت أبا سعيد الخدري - رضي الله عنه - قلت: هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر ليلة القدر؟ قال: نعم، اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الأوسط من رمضان قال فخرجنا صبيحة عشرين، فقال: إني رأيت ليلة القدر وإني نسيتهما فالتمسوها في العشر الأواخر فسي وتر [صحيح البخاري، كتاب الاعتكاف، باب ٩، حديث ٢٠٣٦، ص ٣٨٤-٣٨٥]. وقيل إنها في الثالث والعشرين لما روي عن عبد الله بن أنيس أنه قال: "يا رسول الله إني أكون بباديتي وإني أصلي بهم، فمرني بليلة في هذا الشهر أنزلها إلى المسجد فأصلي فيه، قال: "أنزل في ليلة ثلاثة وعشرين" رواه - مسلم، وأبو داود واللفظ له من حديثه وفيه قصة. [تلخيص الحبير، كتاب الاعتكاف، حديث ٤، ج ٢، ص ٢٣١]. وقيل في السابع والعشرين وهو قول ابن عباس وأبي بن كعب - رضي الله عنهم - وهو قول أكثر أهل العلم [مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٨٩].

والراجح أنها في وتر العشر الأواخر من رمضان لقوله ﷺ من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - "فالتمسوها في العشر الأواخر في وتر" والأولى تحريها في مطلقها خروجاً من خلاف العلماء فقد روي عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت: "كان رسول الله ﷺ يجتهد في العشر الأواخر ما لا يجتهد في غيرها" [صحيح مسلم، كتاب الاعتكاف، باب ٣، حديث ١١٧٥، ص ٥٣٢].

وليس [لها] <sup>(١)</sup> كثير شعاع، ويستحب أن يكثر فيها "اللهم إنك عفوٌ تحبُّ العفو فاعفُ عني".

### و للاعتكاف أركان:

الأول: المعتكف، وشروطه الإسلام، والعقل، والنقاء من الجنابة، والحيض، والنفس، فلا يصح من الكافر والمجنون والسكران والصبي الذي لا يميز، ومن المغمى عليه، ومن الجنب والحائض والنفساء <sup>(٢)</sup>، ويصح من المميز والمحدث وسلس البول إن أمن التلوث، ومن الرقيق والمرأة باذن السيد والزوج <sup>(٣)</sup>.

وإذا طرأ الحيض أو الجنون أو السكر أو الردة انقطع، ولا يحسب ذلك الزمان من الاعتكاف، وإن طرأ الإغماء أو الاحتلام أو الجماع ناسياً يحسب، ويغتسل سريعاً لا في المسجد، ويحرم الجماع ومقدماته في المسجد على المعتكف وغيره، ولو قبل أو لمس بشهوة فإن أنزل انقطع وإن لم ينزل فلا <sup>(٤)</sup>، ولو شتم إنساناً أو اغتاب أو أكل حراماً لم يبطل اعتكافه ويبطل ثوابه.

الثاني: المعتكف فيه، وهو المسجد والجامع أولى من غيره، إلا أن يكون منذوراً متتابعاً طويلاً بحيث لا يخلو عن الجمعة وهو من أهلها، فيجب أن يعتكف في

---

<sup>(١)</sup> وردت كلمة [لها] في سائر النسخ ولم ترد في نسخة (د) والصواب إثباتها في النص لأن سياق النص يتحدث عن علامات ليلة القدر، فاقضى ذلك استعمال كلمة لها العائد على ليلة القدر.

<sup>(٢)</sup> الدليل على عدم جواز دخول الحائض والنفساء المسجد ما روي عن جيرة، قالت: أخبرتني أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: دخل رسول الله ﷺ صرحاً هذا المسجد. فنادى بأعلى صوته: "إن المسجد لا يحل لجنب ولا لحائض" [سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب ١٢٦، حديث ٦٤٥، ج ١، ص ٢١٢]. وقال في الزوائد: إسناده ضعيف.

<sup>(٣)</sup> لا يجوز للرقيق أن يعتكف إلا بإذن سيده لأن منفعته للمولى فلا يجوز أبطالها عليه بغير أذنه وكذلك المرأة إلا بإذن زوجها. [المجموع، ج ٦، ص ٥٠٢].

<sup>(٤)</sup> الدليل على عدم جواز الجماع ومقدماته للمعتكف قوله تعالى: "ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد" [البقرة، ١٨٧]، وجه الاستدلال من الآية الكريمة: حرمة الجماع أثناء الاعتكاف، وقد قال بذلك ابن عباس وعطاء وقتادة والضحاك - رضي الله عنهم - [تفسير الطبري، ج ٣، ص ٥٤٠-٥٤١].

الجامع، ويصحُّ الاعتكافُ على سطح المسجد ورحبته<sup>(١)</sup>، ولا يصحُّ في المواضع المهيأة للصلاة في البيت.

ولو نذر أن يعتكف في المسجد الحرام أو الأقصى أو في مسجد المدينة تعين، ويقوم الأول مقامهما والآخر مقام الثاني لا عكسهما، ولو عين مسجداً غير الثلاثة لم يتعين<sup>(٢)</sup>، والصلاة كالاعتكاف في التعيين وغيره، ولو عين زماناً للاعتكاف أو الصوم تعين ويقضي إن فات، ولو عينه للصلاة لم يتعين، وناقض الرافعي والنووي حيث ذكرا<sup>(٣)</sup> في النذر ما يخالف هذا.

الثالث: النية، فلو مكث أياماً في المسجد بلا نية لا يكون معتكفاً ولا ينال ثوابه<sup>(٤)</sup>، ويوجب التعرض للفرضية في المنذور، وإذا نوى الاعتكاف مطلقاً ولم يقدّر مدة كفته تلك النية وإن طال عكوفه، لكن إذا خرج وعاد احتاج إلى النية سواء خرج لقضاء الحاجة أو غيره، نعم إذا عزم على العودة عند الخروج قام مقام النية، وإن قدر مدة

---

<sup>(١)</sup> ذهب الشافعية إلى القول بصحة الاعتكاف في كل مسجد سواء كانت فيه جماعة أو لم تكن فيه لقوله تعالى: "ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد" [البقرة، ١٨٧]. وجه الاستدلال من الآية الكريمة: أن الآية ذكرت المساجد على العموم ولم تخصص، ولا يجوز التخصص إلا بدليل ولم يقم على ذلك الدليل. [المجموع، ج ٦، ص ٥٠٧].

<sup>(٢)</sup> الدليل على وجوب أداء الاعتكاف المنذور إذا كان في المسجد الحرام أو مسجد رسول الله ﷺ أو المسجد الأقصى ما روي عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أن عمر سأل النبي ﷺ قال: "كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام". قال: فأوف بنذرك" [صحيح البخاري، كتاب الاعتكاف، باب ٥، حديث ٢٠٣٢، ص ٣٨٤]. أما إذا نذر الاعتكاف في مسجد بعينه غير المسجد الحرام والمدينة والأقصى جاز له أن يعتكف في غيره لأنه لا مزية لبعضها على بعض فلم تتعين. [المجموع، ج ٦، ص ٥٠٤].

<sup>(٣)</sup> ورد فعل ذكرا في نسخة الأصل و (ج) (د) وورد في (ب) بغير ألف في آخره، والصواب إثبات فعل ذكرا لأنه عائد على الرافعي والنووي وهما مثني فاقترضى ذلك استعماله.

<sup>(٤)</sup> لا يصح الاعتكاف إلا بنية لأنه عبادة محضة والعبادات يشترط لصحتها النية فقد روي عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى" [صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب ١، حديث ١، ص ٢١].

كشهرٍ مثلاً فإن خرجَ لقضاءِ الحاجةِ لم يحتجْ، وإن خرجَ لغيره احتاجَ إلى النية، ولو نذرَ اعتكافَ مدةٍ متتابعةٍ<sup>(١)</sup> ثم خرجَ وعادَ لم يحتجْ إلى النيةِ مطلقاً.

الرابع: اللبثُ بقدرٍ ما يسمَّى عكوفاً فلا يكفي الحضورُ والعبورُ، ولا يشترطُ السكونُ بل يصحُّ قائماً ومتردداً في المسجدَ ولو كان يدخلُ ساعةً ويخرجُ أخرى، وكلما دخلَ نوى الاعتكافَ صحَّ وإن كان ممن يعتادُ دخولَ المسجدِ كثيراً.

ولا بأسٌ للمعتكفِ أن يقبلَ بالشفقةِ ويلمسَ بلا شهوةٍ وأن يطيبَ، ويرجلَ ويترجلَ، ويزوجَ ويتزوجَ، وأن يتزينَ بلبسِ الثيابِ، وأن يأمرَ بإصلاحِ المعاشِ وتعهّدِ الضياعِ، وأن يبيعَ ويشتري وأن يخيّطَ ويكتبَ ما لم يكنْ أكثرَ فإن أكثرَ هذه الأعمالِ بلا حاجةٍ أو قعدَ ليحترفَ<sup>(٢)</sup> بالخياطةِ ونحوها كرهه<sup>(٣)</sup>، وقيلَ يكرهه البيعُ والشراءُ وإن قل بلا حاجةٍ<sup>(٤)</sup>، وله أن يأكلَ في المسجدِ والأولى أن يبسطَ سفرةً

---

<sup>(١)</sup> ورد لفظ متتابعاً في نسخة الأصل و(ج) و (د) وورد بلفظ متتابعة في نسخة (ب) والصواب إثبات لفظ متتابعة، لأن لفظ المدة مؤنث فاقترض ذلك أن تكون صفته مؤنثه.

<sup>(٢)</sup> ورد حرف لام التعليل في نسخة الأصل و(ج) ولم يرد في نسخة (ب) و (د) والصواب إثباته لأن سياق النص يتحدث عن سبب القعود، فاقترض ذلك استعمالها ليبين ذلك السبب.

<sup>(٣)</sup> يجوز للمعتكف أن يقوم بالأعمال المذكورة أعلاه، فالترجل جائز للمعتكف لما روي عن السيدة عائشة رضي الله عنها - زوج النبي ﷺ قالت: "إن كان رسول الله ﷺ يدخل عليّ رأسه، وهو في المسجد، فأرجلته، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة إذا كان معتكفاً" [صحيح البخاري، كتاب الاعتكاف، باب ٣، حديث ٢٠٢٩، ص ٣٨٣]. وكذلك الزواج لقوله تعالى: "فانكحوا ما طاب لكم من النساء" [النساء: ٣] وجه الدلالة من الآية الكريمة: أنها عامة لم تفرق بين مسجد وغيره أو معتكف وسواه. أما الدليل على جواز التزين قوله تعالى: "خذوا زينتكم عند كل مسجد" [الأعراف، ٣١]. وأما الدليل على إباحة البيع والشراء للمعتكف عموم قوله تعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا" [البقرة، ٢٧٥] وجه الاستدلال من الآية الكريمة: أن الله أباح البيع والشراء في كل مكان ولم يستثن المسجد فدل ذلك على جوازه ولم يفرق بين المعتكف وسواه في ذلك.

<sup>(٤)</sup> الدليل على كراهية البيع والشراء إذا كثر في المسجد أو اتخذ للتجارة ونقل الأمتعة ما روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: "نهى رسول الله ﷺ عن البيع والابتاع وعن تناشد الأشعار في المساجد" [سنن ابن ماجه، كتاب المساجد والجماعات، باب ٥، حديث ٧٤٩، ج ١ ص ٢٤٧].

ونحوها<sup>(١)</sup>، وله أن يغسل اليَدَ وفي الطشتِ أولى، ولا يجوزُ نضحُ المسجدِ بالماءِ المستعملِ ولا البولِ في الطشتِ، ولا يمنعُ من الحديثِ المباحِ والاضطجاعِ والاستلقاءِ حالةَ النومِ وغيره<sup>(٢)</sup>، ولو اشتغلَ بالذكرِ والقرآنِ ودراسةِ العلمِ كان زيادةً خير، ولا يُشترطُ فيه الصومُ بل يصحُّ الاعتكافُ في الليلِ وحدهُ وفي العيدِ وأيامِ التشريقِ<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> الدليل على جواز الأكل والشرب في المسجد قوله تعالى: "كلوا واشربوا ولا تسرفوا" [الأعراف، ٣١] وجه الاستدلال من الآية الكريمة: أنها لم تفرق بين المسجد وغيره والمعتكف وسواه في إباحة الأكل والشرب بلا إسراف.

<sup>(٢)</sup> الدليل على إباحة الحديث للمعتكف ما روي عن السيدة صفية بنت حيي رضي الله عنها أنها جاءت إلى الرسول ﷺ تزوره في اعتكافه في المسجد، في العشر الأواخر من رمضان، فتحدثت عنده ساعة ثم قامت تتقلب، فقام النبي ﷺ يقلبها. [صحيح البخاري، كتاب الاعتكاف، باب ٨، حديث ٢٠٣٥، ص ٣٨٤].

<sup>(٣)</sup> يستحب للمعتكف أن يصوم أثناء اعتكافه إقتداء بسنة النبي ﷺ حيث كان يواظب على الصيام وهو معتكف ولا يجب عليه بدليل ما روي عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنهما - نذر في الجاهلية أن يعتكف في المسجد الحرام، قال: أراه، قال: ليلة، قال له رسول الله ﷺ: "أوف بنذرك". [صحيح البخاري، كتاب الاعتكاف، باب ١٦، حديث ٢٠٤٣، ص ٣٨٦]. ووجه الاستدلال من الحديث على جواز الاعتكاف بلا صوم أن الليل ليس ظرفاً للصوم فلو كان شرطاً لأمره النبي ﷺ به [فتح الباري شرح البخاري، ج ٤، ص ٢٧٤]. ولما روي عن عائشة رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه، وإنه أمر بخبائه فضرب، أراد الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان فأمرت زينب بخبائها فضرب، وأمر غيرها من أزواج النبي ﷺ بخبائه فضرب، فلمسا صلى رسول الله ﷺ الفجر، نظر فإذا الأخبية. فقال: "أبَر تردن؟" فأمر بخبائه فقوض وترك الاعتكاف في شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الأول من شوال. [صحيح مسلم، كتاب الاعتكاف، باب ٢، حديث ٢٧٥٥، ص ٥٣١-٥٣٢]. وجه الاستدلال من الحديث: أن الفقهاء اتفقوا على عدم جواز صيام أول يوم من أيام الفطر فدل ذلك على أن المعتكف لا يجب عليه الصوم ولكن إذا أوجب على نفسه الصوم وهو معتكف فقد وجب عليه لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه" قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه [المستدرک على الصحيحين، كتاب الصوم، ج ١، ص ٤٣٩]. قال الذهبي: صحيح على شرط مسلم [تلخيص المستدرک المطبوع بحاشيته].

إذا نذر اعتكاف مدة مقدرة كشهر مثلاً وشرط فيه التتابع لزيمه التتابع وإن لم يشترط فلا وإن نوى بقلبه، وعين المدة المقدرة كهذا الأسبوع أو هذه العشرة أو عشر من الآن أو شهر رمضان أو هذا الشهر ولم يشترط التتابع لفظاً لزيمه الوفاء متتابعاً، ولو فرّق أو أخرّ عصي وبني ولا يجب الاستتفاف ولا التتابع في القضاء إن فات، وإن شرط التتابع وقال: هذه العشرة أو هذا الشهر متتابعاً وجب الاستتفاف والتتابع في القضاء، ولو نذر متتابعاً وشرط الخروج إن عرض عارض صح الشرط. ويحسب المصروف إليه من الاعتكاف إن عين المدة كهذا الشهر، وإن لم يعين كالشهر المطلق فلا.

ولو نذر صلاة وشرط الخروج إن عرض عارض أو صوم وشرط الخروج إن جاع أو أضيف صح الشرط وجاز الخروج، ولو نذر التصديق بعشرة دراهم وقال: إلا أن يعرض لي حاجة صح ولا شيء عليه إذا احتاج.

وينقطع التتابع بالخروج لصلاة الجنازة وعيادة المريض، ولا بأس بإخراج بعض الأعضاء ولا بالخروج للغسل من الاحتلام، ولا للأكل والشرب إن لم يجد الماء فيه<sup>(١)</sup>، ولا للوضوء إذا احتاج إلى قضاء الحاجة ولا لقضاء الحاجة وإن بعد المنزل لا البعد المتفاحش بلا ضرورة، ولو عاد في الطريق مريضاً بلا ازورار ووقفة طويلة لم يضر<sup>(٢)</sup>، ولا ينقطع بالخروج ناسياً، ولا بالمرض المحوج إلى

(١) ورد لفظ فيه في سائر النسخ ولفظ فيها في نسخة (ب) والصواب إثبات لفظ فيه لأنه عائد على مفرد مذكر وهو المسجد فاقتضى ذلك استعمال ضمير الغائب المذكر.

(٢) الدليل على جواز عيادة المريض في حال المرور ما روي عن السيدة عائشة -رضي الله عنها- قالت: "إن كنت لأدخل البيت للحاجة والمريض فيه، فما أسأل عنه إلا وأنا مارة. قالت: وكان رسول الله ﷺ لا يدخل البيت إلا لحاجة، إذا كانوا معتكفين". [سنن ابن ماجه، كتاب الصيام، باب ٦٣، حديث ١٧٧٦/ج ١، ص ٥٦٥]، وما روي عن أنس ابن مالك -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: "المعتكف يتبع الجنازة، ويعود المريض" قال في الزوائد: إسناده ضعيف. [سنن ابن ماجه، كتاب لصيام، باب ٦٣، حديث ١٧٧٧، ج ١، ص ٥٦٥].

الفراش، أو الخروج كالإسهال وشبهه، ولا بصعود المؤذن الراتب إلى المنارة  
الداخلية في حكم المسجد للأذان، ويجب قضاء أوقات الخروج لغير قضاء الحاجة  
ويجب الخروج للجمعة وينقطع به التتابع، وكل عذر لا ينقطع به التتابع إذا فرغ منه  
وجب العود بلا مكث فإن آخر ينقطع.

## ”كتابُ الحجِّ“<sup>(١)</sup>

ولا يجبُ في العمرِ إلا مرةً<sup>(٢)</sup> إلا لعارضٍ كالنذرِ والقضاءِ والتطوعِ بالشروع، وإذا وجبَ الحجُّ وجبتِ العمرة<sup>(٣)</sup>، وشرطُ وقوعه للشخصِ الإسلام، فلا يصحُّ من الكافر<sup>(٤)</sup>، ولا من المسلم للكافر، ولا يُشترطُ التَّكْلِيفُ، فيجوزُ للولي أن يُحرِّمَ عن الصبيِّ والمجنون، وشرطُ صحةِ المباشرةِ الإسلامَ والتمييزُ، فلا يصحُّ

---

<sup>(١)</sup> الحج لغة: هو القصد [مقاييس اللغة، ج ٢، ص ٢٩] أما اصطلاحاً: هو قصد الكعبة بالنسك. [المجموع، ج ٧، ص ٧].

<sup>(٢)</sup> الدليل على وجوب الحج مرة في العمر ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: "أيها الناس، قد فُرض عليكم الحج فحجوا" فقال رجل: أكل عام؟ يا رسول الله! فسكت حتى قالها ثلاثاً. فقال رسول الله ﷺ: "لو قلت: نعم، لوجبت ولما استطعتم". [صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ٧٣، حديث ٣٢٣٦، ص ٦٢٠] والمشهور أن الحج فرض بعد الهجرة وقد اختلفوا فسي السنة التي فرض فيها الحج فقليل في الخامسة وقليل في الثامنة وقليل في التاسعة وقليل في العاشرة [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٠٦] ويسن لمن وجب عليه الحج أن لا يؤخر ذلك عن سنة الإمكان مبادرة إلى براءة الذمة ومسارة إلى الطاعات [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٠٧] وقد دل على هذا المعنى قول الله تعالى: "فاستبقوا الخيرات" [البقرة: ١٤٨].

<sup>(٣)</sup> الدليل على وجوب العمرة عند الشافعية قوله تعالى: "وأتموا الحج والعمرة لله" [البقرة: ١٩٦] وجه الاستدلال من الآية الكريمة على وجوب العمرة أن العمرة جاءت معطوفة على الحج والعطف يقتضي الاشتراك بالحكم. وقد قال النووي: الصحيح في مذهبنا أنها فرض وبه قال عمرو ابن عباس وابن عمر وجابر وطاوس وعطاء وابن المسيب وسعيد بن جبير والحسن البصري وابن سيرين والشعبي ومسروق. [المجموع، ج ٧، ص ١١]. ومن السنة ما روي عن أبي رزين العقيلي أنه أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله: إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الطعن، قال: "حج عن أبيك واعتمر". [سنن الترمذي، كتاب الحج، باب ٨٧، حديث ٩٣٠، ج ٣، ص ٢٩٦] قال الترمذي: حديث حسن صحيح. والعمرة مأخوذة من الاعتمار وهو الزيادة [لسان العرب، ج ٤، ص ٦٠٥] أما اصطلاحاً: زيارة بيت الله الحرام، بإحرام وطواف وسعي دون وقوف بعرفة [معجم لغة الفقهاء، ص ٢٩١].

<sup>(٤)</sup> لا يصح الحج من الكافر لأنه عبادة والكافر ليس أهلاً لها ولا يخاطب بها [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٠٧] [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٢٨٢].



من المجنون ومن غير المميز<sup>(١)</sup>، وتصح [من الصبي المميز]<sup>(٢)</sup> ومن العبد، وشرط وقوعه عن حجة الإسلام: التكليف والحرية، فلو أتى في الصغر أو الرق به وكمل واستطاع لزيمته الإعادة<sup>(٣)</sup>.

ولو تكلف الفقير وحج وقع عن الفرض ولا تجب الإعادة إن استطاع<sup>(٤)</sup>، ولو أفسد ذلك الحج وقضاه وقع عن حجة الإسلام وكفاه، ولو تكلف وأحرم

---

<sup>(١)</sup> الدليل على عدم جواز حج الصبي الغير مميز بنفسه ما رواه ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ لقي ركباً بالروحاء. فقال: "من القوم؟" قالوا: المسلمون فقالوا من أنت؟ قال: "رسول الله" فرفعت إليه امرأة صبيًا فقالت: ألهذا حج؟ قال: "نعم، ولك أجر" [صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ٧٢، حديث ٣٢٣٢، ص ٦٢٠]. قال النووي: هذا الحديث حجة للشافعي وأحمد ومالك وجماهير العلماء أن حج الصبي منعقد صحيح يثاب عليه، وإن كان لا يجزئه عن حجة الإسلام بل يقع تطوعاً [شرح صحيح مسلم بهامش النووي، ج ٩، ص ١٠٣-١٠٤] وكذا المجنون لا يصح الحج منه لأنه ليس أهلاً لأداء العبادة كسائر العبادات الأخرى [العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٨٢] ولا يشترط حضورهما ومواجهتهما بالإحرام مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٠٨.

<sup>(٢)</sup> ورد لفظ (منه) في نسخة الأصل ووردت عبارة (من الصبي المميز) في نسخة (ب) و(د) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين، لأنه بذلك يظهر المعنى المقصود بشكل جلي بحيث لا يقع التباس في فهم المعنى المراد.

<sup>(٣)</sup> الدليل على وجوب الحج على الصبي إذا بلغ والعبد إذا أعتق ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما -قال: قال رسول الله ﷺ: "أيا صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه أن يحج حجة أخرى وأيا أعرابي حج ثم هاجر فعليه حجة أخرى وأيا عبد حج ثم أعتق فعليه حجة أخرى". [السنن الكبرى، كتاب الحج، باب ١، حديث ٨٦١٣، ج ٤، ص ٥٣٣] قال ابن حجر: صححه ابن حزم والخطيب في التاريخ، وقال ابن خزيمة الصحيح: موقوف. [تلخيص الجبير، ج ٢، ص ٢٢٠].

<sup>(٤)</sup> الدليل على وقوع حج الفقير عن الفرض ولا تلزمه الإعادة إن استطاع قياساً على الغني إذا تحمل خطر الطريق وحج وكالمريض الذي تحمل المشقة وحضر الجمعة [العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٨٣] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٠٩].

متطوعاً انعقدَ فرضاً ولو أفسدَ ذلك الحجَّ لزِمهُ القضاءُ ووقعَ عن حجةِ الإسلام، وشرطُ الوجوبِ مع الصحة: الإسلامُ والتكليفُ والحريةُ والاستطاعةُ. وهي أنواعُ: الأولُ: أن يكونَ بنفسه وماله فيلزمه الحجُّ بنفسه، ولا تجوزُ الإستتابةُ والاستتجارُ ولها شروطُ:

الأولُ: وجدانُ الزادِ وأوعيته<sup>(١)</sup>، وما يحتاجُ إليه في السفرِ ذهاباً وإياباً سواء كانَ له ببلده أهلٌ وعشيرةٌ أو لم يكن<sup>(٢)</sup>، ولو لم يكنَ له مالٌ ولكنه كسوبٌ ولم يكنَ له أهلٌ أو وجدٌ كفايتهم ومسكنهم فإن طالَ سفره أو قصرَ ولا يكتسبُ كلَّ يومٍ إلا نفقةً يومه لم يلزمه الحجُّ<sup>(٣)</sup> ويستحبُّ، وإن قصرَ ويكتسبُ كلَّ يومٍ كفايةً أيامه لزمه<sup>(٤)</sup>،

---

<sup>(١)</sup> الدليل على وجوب الزاد لمن أراد الحج ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما - جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما يوجب الحج قال: "الزاد والراحلة". [سنن الترمذي، كتاب الحج، باب ٤، حديث ٨١٢، ج ٣، ص ١٧٧] قال الترمذي: حديث حسن. يدخل في المؤنة الزاد وأوعيته، فلو اقتصر على المؤنة أغنى عنهما، كما في عطف العام على بعض أفراد، أما ضابط الزاد الموجب للحج فقد قال عنه الإمام الغزالي: هو أن يبلغه إلى الحج فاضلاً عن حاجته أي عن عبده الذي يخدمه ومسكنه ودست ثوبه ونفقة أهله إلى الإياب [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٨٤].

<sup>(٢)</sup> المقصود بأهل بلده هم: من تلزمه نفقتهم وهي الزوجة، والقريب، والمقصود بالعشيرة: الأقرب [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢١٠].

<sup>(٣)</sup> لأنه قد ينقطع عن الكسب لعارض فالجمع بين تعب السفر والكسب فيه مشقة عظيمة [العزیز شوح الوجيز، ج ٣، ص ٢٨٧] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢١٠].

<sup>(٤)</sup> لقلة المشقة والأيام مقدرة بين زوال السبع من ذي الحجة إلى زوال اليوم الثالث عشر [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢١١].

قال صاحب التهذيب: "ولو أمكنه السؤال لم يستحب له الحج، وقال صاحب المذهب: "كره له الحج"<sup>(١)</sup>، قال الماوردي في الحاوي: "والخروج إلى الحج بلا زاد وإظهار التوكل والاعتماد على مسألة الناس مكروه"، ولو كان ماله ديناً يتيسر تحصيله وجب الحج وإن تعسر لم يجب.

الثاني: وجدان الراحلة<sup>(٢)</sup>، إن كان بينه وبين مكة مسافة القصر قدر على المشي أو عجز ويستحب للقادر<sup>(٣)</sup>، وإن لم يكن مسافة القصر لزمه إن قدر على المشي بلا ضرر وإلا فلا، والحج ماشياً أفضل، وقيل: راكباً<sup>(٤)</sup>.

الثالث: وجدان المحمل وشريك يجلس في الشق الآخر إن لم يستمسك على الراحلة بلا محمل أو تلحقه مشقة<sup>(٥)</sup> شديدة. قال صاحب الشامل<sup>(٦)</sup>: "ولو كان يلحقه مشقة شديدة في ركوب المحمل يعتبر في حقه الكنيسة

ويشترط أن يكون الزاد والراحلة والمحمل والكنيسة<sup>(٧)</sup> وأجرة البذرة<sup>(٨)</sup>. والمخزم في حقها فاضلات عن دينه ومسكنه وخادمه وكتبه المحتاج إليها وعن

(١) قول الإمام الشيرازي مذكور في [المذهب، ج ١، ص ٢٠٤].

(٢) الدليل على وجوب الراحلة لمن أراد الحج حديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي تقدم ذكره عند الحديث وعن وجوب الزاد. قل المحب الطبري: الراحلة هي كل دابة اعتيد الحمل عليها في الطريق [مغني المحتاج، ج ٣، ص ٢١٢]

(٣) قول القاضي حسين: لا يستحب للمرأة أن تخرج ماشية لأنها عورة ربما تظهر للرجال إذا كانت ماشية وللولي منعها كما ذكر في التقريب [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢١١].

(٤) قال النووي: المذهب الحج راكباً أفضل إقتداء برسول الله ﷺ ولأنه أعون له على المحافظة على مهمات العبادة [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٧٩]. [مغني المحتاج، ج ٣، ص ٢١١]

(٥) لقد شرط وجود شريك مع وجود المحمل يجلس في الشق الآخر لتعذر ركوب شق لا يعادله شيء فإن لم يجده يلزمه التسك [مغني المحتاج، ج ٣، ص ٢١٢]

(٦) قول ابن الصباغ المذكور في كتابه الشامل ذكره الإمام النووي في الروضة [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٧٥-٢٧٨].

(٧) الكنيسة هي أعواد مرتفعة في جوانب المحمل يكون عليها ستر، دافع، من الحر والبرد [مغني المحتاج ج ٢ ص ٢١٢].

(٨) البذرة هي: الخفارة إنها أهبة من أهب الطريق مأخوذة بحق فكانت كأجرة الدليل إذا لم يعرف الطريق إلا به [مغني المحتاج ج ٢ ص ٢١٥].

دستِ ثوب<sup>(١)</sup> يليقُ بهش وعن نفقة من في نفقته وعن كسوتهم مدّة الذهاب والإياب<sup>(٢)</sup>، ولو كان له رأس مال يتجرّ به أو ضيعة يحصل [منهما]<sup>(٣)</sup> كفايته وكفاية من في نفقته يلزمه الحجّ وصرفهما في أدائه، ولو احتاج إلى النكاح لخشية العنت وله مال لم يلزمه الحجّ حتى يفضل عن مؤن النكاح، وقيل يلزمه الحجّ ولكن له أن يقدم النكاح<sup>(٤)</sup>

الرابع: أمن الطريق نفساً ومالاً وبضعاً<sup>(٥)</sup>، فلو خاف على نفسه من سبع أو عدو أو محارب ولم يجد طريقاً آمناً سواه لم يلزمه الحجّ وإن وجد لزومه وإن كان أبعد من الأول إذا وجد ما يقطعه، ولو كان في الطريق بحر فإن كان في البر طريقاً أيضاً لزّمه الحجّ، وإن لم يكن لم يجب فإن غلبت السلامة وجب الحجّ، وإن غلب الهلاك أو استويا لم يجب الحجّ، وحرّم الشروع في البحر، والأنهار العظيمة في

<sup>(١)</sup> قد تقدم تعريف دست في زكاة الفطر .

<sup>(٢)</sup> الدليل على وجوب أن تكون مع الحاج نفقة، تفضل عن كل ما ذكر ما روي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت" [سنن أبي داود كتاب الزكاة باب ٤٥ حديث ١٦٩٢ ج ١ ص ٥٢٩]. قال الألباني حديث حسن صحيح [سنن أبي داود، ج ١، ص ٣١٧].

<sup>(٣)</sup> ورد لفظ منهما في نسخة الأصل و(ج) و(د) وورد لفظ منها في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين، لأن ضمير الغائب المثنى عائد على الاتجار والضيعة فاقتضى ذلك استعماله.

<sup>(٤)</sup> قال النووي: الأهم تقديم النكاح وقال هذه عبارة الجمهور، وعملوه بأن حاجة النكاح ناجزه والحج على التراخي، فلا يجب الحج في الحال. [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٨١-٢٨٢] [المجموع، ج ٧، ص ٥٨-٥٩].

<sup>(٥)</sup> الدليل على وجوب أمن الطريق قوله تعالى: "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة" [البقرة: ١٩٥] وجه الاستدلال: أن من أراد الحج لم يلزمه إن لم يأمن الطريق لأن في ذلك إلقاء بالنفس إلى التهلكة وهو ممنوع والمقصود بأمن الطريق هو الأمن العام حتى لو كان الخوف في حقه [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢١٤] [العزیز شح الوجيز، ج ٣، ص ٢٨٨].

الطريق كجیحون<sup>(١)</sup> ودجلة لا تمنع الوجوب<sup>(٢)</sup>.

ولو خاف على ماله في الطريق من عدو أو رصدي<sup>(٣)</sup> أو محارب لم يجب الحج، وإن رضي الرصدي أو غيره بالقليل إذا تعين ذلك الطريق، ويكره بذل اللهم<sup>(٤)</sup>، ولو أمن الحجيج وكان أمانهم موثقاً به أو ضمن لهم مطلوبهم وإن كان من بيت المال وأمنوا لزمة الحج، ولو وجدوا من يبذرقهم بأجرة وغلب على الظن أمنهم به لزمتهم الإستتجار.

ولا يجب الحج على المرأة حتى تأمن على نفسها وبضعها بزواج أو محرم بنسب أو غيره<sup>(٥)</sup> أو نسوة ثقات، وإن لم يكن معهن محرم أو زوج أصلاً قال المتولي في التتمة والشاشي<sup>(٦)</sup> في الترغيب: "وتكفي امرأة واحدة على ظاهر

---

<sup>(١)</sup> هو الاسم الذي أطلقه الترك على النهر المعروف باسم "أمو" أو "أكسو" بالتركستان ينبع جيحون من مرتفعات هند كوش، تردد ذكره في الفتوحات الإسلامية في آسيا الوسطى وتشير إليه المؤلفات الإسلامية "بما وراء النهر" ومن المدن الإسلامية التي قامت عليه خيوي وغاري وترمز [القاموس الإسلامي، ج ١، ص ٣٦٥-٣٦٦].

<sup>(٢)</sup> يجب ركوب الأنهار مطلقاً إذا تعينت طريقاً، لأن المقام فيها لا يطول والخطر فيها لا يعظم لأن جانبه قريب يمكن إليه سريماً خلاف البحر، قال الأذريجي: لا خطر فيها إن كان يقطعها عرضاً أما إن كان يقطعها طولاً فهي في كثير من الأوقات كالبحر وأخطر [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢١٥].

<sup>(٣)</sup> الرصدي: بفتح الصاد: هو من يرقب من يمر ليأخذ منه شيئاً، إذا كان هؤلاء الرصديون كفاراً وأطاقوا مقاومتهم استحب لهم أن يخرجوا ويقاتلوا لينالوا ثواب الحج والجهاد جميعاً وإن كانوا مسلمين لم يستحب الخروج والقتال. [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢١٤] [العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٩٢]

<sup>(٤)</sup> لأنهم بذلك يحرصون على التعرض للناس [العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٩٢].

<sup>(٥)</sup> الدليل على وجوب سفر المرأة مع ذي محرم ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت النبي ﷺ يخطب يقول: "لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم". [صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ٧٤، حديث ٣٢٥١، ص ٦٢٢]. قال النووي: كل ما يسمى سفر تنهى عنه المرأة بغير زوج أو محرم. [شرح النووي بهامش صحيح مسلم، ج ٩، ص ١٠٨].

<sup>(٦)</sup> هو الإمام الكبير في الإسلام محمد بن أحمد المعروف بأبي بكر الشاشي ولد بميفارقين في المحرم سنة تسع وعشرين وأربعمائة، من مصنفاته المستظهري الذي صنّفه للمستظهر بالله وهو المسمى حلية العلماء والترغيب في المذهب والشافي في شرح مختصر المزني والعمدة المختصر المشهور، توفي يوم السبت خامس عشر شوال سنة سبع وخمسمائة ودفن بباب برز مع شيخه أبي إسحاق [طبقات الشافعية الكبرى، ج ٤، ص ٥٧]، أما قول الشاشي إنه تكفي واحدة على ظاهر المذهب =

المذهب<sup>(١)</sup>، ولو امتنع المحرم مجاناً لزمته الأجرة\*.

الخامس: وجود الزاد والماء في المواضع التي جرت العادة بالحمل منها ووجود العلف في كل مرحلة<sup>(٢)</sup>، فلو خلا بعض تلك المنازل من أهلها وانقطعت مياه آبارها، بحيث يُحتاج إلى حمل الزاد والماء للمواضع التي كانت توجد فيها من قبل أو يوجد كلاهما ولكن بأكثر من ثمن المثل وهو اللائق بذلك الزمان والمكان لم يجب الحج<sup>(٣)</sup>، وإن وجد بثلثي المثل وجب الحج كانت الأسعار رخيصة أو غالية إذا وفي المال به، ويجب الحمل بقدر ما جرت العادة بحملها، كحمل الزاد من الكوفة والماء مرحلتين أو ثلاث إذا قدر وجد آلات الحمل، ولو ظن في الطريق مانعاً من عدو أو عدم ماء أو علف وترك الحج ثم بان خلافه استقر الحج<sup>(٤)</sup>، ولو

---

حُفِلَ اعثر على مصدر "الترغيب"، لكنه ذكر هذا الرأي في كتاب آخر له [حلية العلماء، ج ٣، ص ٢٣٨] أما قول المتولي فلم أقف على مصدر آخر يذكره خلافاً لمخطوط الأنوار لأعمال الأبرار.

<sup>(١)</sup> حجة من قال أنه تكفي امرأة واحدة إذا كان الطريق مسلوكة ما روي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: "يا عدي إن طالت بك الحياة لترين الطعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلى الله، قال عدي: فرأيت ذلك" [صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب ٢٥، حديث ٣٥٩٥، ص ٧٥٧] والجمع بين الأخبار المانعة لسفر المرأة إلا مع ذي محرم، والأخبار التي يفهم منها جواز سفر المرأة وحدها محمولة على ما إذا أمنت المرأة الطريق، وكان السفر واجباً كمن تسافر لأداء فريضة الحج، أما حج التطوع وغيره من الأسفار التي لا تجب فلا يجب للمرأة أن تسافر وحدها [بتصرف مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢١٧].

<sup>(٢)</sup> وقد أصبح الناس في العصر الحديث يسافرون إلى الحج بالطائرات ومختلف وسائل النقل وكما هو معلوم أن محطات بيع الوقود أصبحت منتشرة على امتداد الطرق المؤدية إلى المدينة المنورة ومكة المكرمة فلم يعد المسافرون يخافون انقطاع الوقود.

<sup>(٣)</sup> لأنه إن لم يحمل معه خاف على نفسه، وإن حمله لحقته مؤنة عظيمة وكذا الحكم إن وجدة بأكثر من ثمن المثل [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٩٢]، قال الشربيني وإن حمله عظمت المؤنة إلا أن تكون زيادة يسيرة فيحتمل [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢١٦].

<sup>(٤)</sup> لكنه يشترط أن يكون قد بقي من الوقت ما يتمكن فيه من السير المعتاد ولأداء النسك وهو المعتمد [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢١٦].

لم يعلم المانع ولا عدمه فإن كان هناك أصل عمل به<sup>(١)</sup>، وإن لم يكن وجب الحج. السادس: وجدان رفقة<sup>(٢)</sup> يخرج معهم في الوقت الذي جرت عادة أهل بلده بالخروج فيه خرجوا قبله أو أخرّوا بحيث لا يبلغون إلا بأن يقطعوا كل يوم أكثر من مرحلة لم يلزمه الحج.

السابع: إمكان السير<sup>(٣)</sup>، وهو أن يبقى من الزمان عند وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير المعهود إلى الحج فإن احتاج أن يقطع في [كل]<sup>(٤)</sup> يوم أو في بعض الأيام أكثر من مرحلة لم يلزمه الحج.

الثامن: أن يثبت على الراحلة بلا مشقة شديدة فإن لم يثبت إلا بمشقة شديدة لكبر أو زمانة أو قطع طرف أو ضعف خلقة من مرض مئسوس لم يلزمه الحج بنفسه<sup>(٥)</sup>. وقال المتولي: "ولو كان بحيث يحتاج كل ساعة أن ينقلب في المحمل من جانب إلى جانب لم يلزمه الحج بنفسه<sup>(٦)</sup>"، ولو استتاب المئسوس بطل تخلص

<sup>(١)</sup> الأصل عدم المانع أي القاعدة العامة عدم وجود مانع من عدو أو عدم ماء في الطريق، قوله إن وجد أصل أي إن وجد دليل من وجود عدو أو عدم وجود ماء استصحبه أي استمر عليه وعمل به أي لم يلزمه الخروج إلى الحج [يتصرف تحفة المحتاج، ج ٤، ص ٢٤]

<sup>(٢)</sup> يسن لمن يريد النسك أن يكون له رفيق موافق راغب في الخير كاره للشر إن نسي ذكره وإن ذكر أعانه ويحمل كل منهما صاحبه ويرى له عليه فضلاً وحرمة فإن رأى رفيقاً عالمياً فذلك الفضل العظيم . [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢١٢]. ولكن إن أمن الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها لزمه الخروج ولا حاجة للرفقة [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢١٦]. [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٩٤].

<sup>(٣)</sup> الدليل على وجوب القدرة على السير قوله تعالى: "وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا" [آل عمران: ٩٧] وجه الاستدلال: أن من عجز عن السير لم يلزمه الحج لأنه بذلك يصير غير مستطيع.

<sup>(٤)</sup> [كل] ساقطة من نسختي (أ) و(د).

<sup>(٥)</sup> الدليل على سقوط الحج عن لحقته مشقة شديدة ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما عن الفضل أن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله، إن أبي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج وهو لا يستطيع أن يستوي على ظهر بعيره، فقال النبي ﷺ: "فحجي عنه". [صحيح مسلم، كتاب الحج، باب، ٧١ حديث ٣٢٣١، ص ٦٢٠].

<sup>(٦)</sup> لم أقف على مصدر فقهي يذكر قول المتولي خلافا لمخطوط الأنوار لأعمال الأبرار .

عن الحبس أو لم يتخلص، وإذا وجد الأعمى مع الزاد والراحلة وقوة الاستمساك قائدًا يركبه وينزله ويعينه في المناسك لزمه بنفسه، والقائد في حقه كالمحرم في حقها، والمحجور عليه بالسفه كالرشيد في الوجوب<sup>(١)</sup>، إلا أن الولي لا يدفع المال إليه بل يخرج معه أو ينصب أميناً لينفق عليه.

النوع الثاني: أن يستطيع بالمال ولا يستطيع بالنفس لكبر أو مرض أو غيرهما مما ذكر في الشرط الثامن فيلزمه الاستتابة والاستتجار سواء كان حجة الإسلام أو القضاء أو النذر<sup>(٢)</sup>، وسواء طرأ الغصب<sup>(٣)</sup> بعد الوجوب أو قبله أو ولد مغضوباً<sup>(٤)</sup>، ويشتراط أن يكون المال وافياً بأجرة مثل أجبر راكب أو ماش فاضلاً عن الدين والسكن والثياب والعبد والكتب المحتاج إليها وعن نفقة نفسه وعياله وكسوتهم يوم الاستتجار، ولا يشتراط أن يكون فاضلاً عن نفقتهم وكسوتهم مدة الذهاب والإياب<sup>(٥)</sup>، ولو لم يرض الأجير بأجرة المثل لم يلزمه الاستتجار.

(١) يصح حج المحجور عليه بالسفه لأنه مكلف يصح منه الإحرام [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢١٨].

(٢) قال الإمام الرافعي: إذا تغير هذا الترتيب فقدم ما وجب تأخيرها لغت نيته ووقع على الترتيب المذكور [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٩٨].

(٣) العضب: هو الزمانة التي تقطع حركة الأعضاء، وقيل العضب: بالصاد المهملة، كأنه ضرب على عصبه فانعزلت أعضاؤه عن محلها [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٩٧].

(٤) إذا عجز المسلم عن أداء فريضة الحج فإنه يجوز له أن يستناب غيره ليؤديه عنه ودليل ذلك ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما يوجب الحج قال: "الزاد والراحلة". [سنن الترمذي، كتاب الحج، باب ٤، حديث ٨١٢، ج ٣، ص ١٧٧] قال الترمذي: حديث حسن. وجه الاستدلال من الحديث: بين رسول الله ﷺ أن السبيل الذي يوجب الحج الزاد والراحلة، فصار وجوب الحج متعلقاً بهما، وهو يستطيعهما باستتجار غيره، لأنه يقدر على أداء الحج بغيره، كما يقدر على أدائه بنفسه [المجموع، ج ٧، ص ٧٥]، ولكن يشترط لمن أراد أن يحج عن غيره أن يكون قد أدى فريضة الحج عن نفسه لما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول: لبيك عن شبرمة، قال: "من شبرمة؟" قال: أخ لي، أو قريب لي، قال: "حجبت عن نفسك؟" قال: لا، قال: "حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة" [سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب ٢٦، حديث ١٨١١، ج ١، ص ٥٦٣] قال الألباني: حديث صحيح، [صحيح سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٤١].

(٥) لأنه إذا لم يفارق أهله لزمه تحصيل نفقتهم، ونفقتهم كنفقته [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٢٠] [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٠٤].



النَّوعُ الثَّالِثُ: أَنْ يَسْتَطِيعَ بِالْغَيْرِ لَا بِالْمَالِ وَلَا بِالنَفْسِ بِأَنْ كَانَ مَغْضُوباً وَلَا مَالاً لَهُ، فَلَوْ عَرَضَ عَلَيْهِ وَاحِدٌ مِنْ أَصُولِهِ أَوْ فُرُوعِهِ أَوْ إِخْوَتِهِ أَوْ أَخَوَاتِهِ أَوْ وَاحِدٌ مِنَ الْأَجَانِبِ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ لَزِمَهُ الْقَبُولُ وَيَعْصِي بِالْمَنْعِ<sup>(١)</sup> وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْ قَبْلِ قَطْعٍ، وَلَكِنْ بِشُرُوطٍ: أَنْ لَا يَكُونَ الْمَطِيعُ مَعْضُوباً وَلَا [صَرُورَةً]<sup>(٢)</sup> وَلَا مَاشِياً وَلَا مَعُولاً عَلَى الْكَسْبِ أَوْ السَّوَالِ<sup>(٣)</sup>، وَأَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ مُوْثِقاً بِهِ غَيْرَ مُتَرَدِّدٍ لِرَأْيٍ، وَأَنْ يَحْجَّ بِإِذْنِهِ وَبِنَفْسِهِ لَا بِغَيْرِهِ، فَلَوْ قَالَ: ائْذَنْ لِي حَتَّى أَسْتَأْجِرَ [مِنْ]<sup>(٤)</sup> يَحْجُّ عَنْكَ قَالَ "صَاحِبُ التَّهْذِيبِ": لَمْ يَلْزِمَهُ الْقَبُولُ<sup>(٥)</sup>، وَلَوْ تَوَسَّمَ أَثَرَ الطَّاعَةِ لَزِمَهُ الْأَمْرُ، وَإِذَا أَمَرَ لَمْ تَلْزِمَهُ الْإِجَابَةُ وَإِنْ كَانَ الْمَأْمُورُ فِرْعَاً وَيُسْتَحَبُّ<sup>(٦)</sup>، وَلَوْ مَاتَ الْمَطِيعُ قَبْلَ أَنْ يَأْذَنَ أَوْ الْمَطَاعُ قَبْلَ أَنْ يَأْمَرَ فَإِذَا مَضَى زَمَانُ إِمْكَانِ الْحَجِّ اسْتَقَرَّ الْوَجُوبُ وَإِنْ لَمْ يَمُضِ فَلَا، وَإِذَا قَبِلَ الْمَطَاعُ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الرَّجُوعِ، وَإِذَا أَحْرَمَ الْمَطِيعُ ثُمَّ أَرَادَ الرَّجُوعَ لَمْ يَتِمَّكَنْ وَقَبْلَهُ يَتِمَّكَنْ<sup>(٧)</sup>، لَوْ بَذَلَ لَهُ الْإِبْنُ أَوْ الْأَجْنَبِيُّ مَالاً أَوْ مَرْكَباً لَمْ يَلْزِمَهُ الْقَبُولُ وَلَا الْحَجُّ بِهِ<sup>(٨)</sup>، وَلَوْ قَبِلَ وَاسْتَطَاعَ بِهِ لَزِمَهُ الْحَجُّ. وَمَتَى حَصَلَتِ الْإِسْطَاعَةُ وَاجْتَمَعَتِ الشَّرَائِطُ فَالْحَجُّ عَلَى التَّرَاخِي عِنْدَنَا<sup>(٩)</sup>.

(١) لَأَنَّ الْمَنَةَ فِي ذَلِكَ لَيْسَ كَالْمَنَةِ فِي الْمَالِ لِحَصُولِ الْإِسْطَاعَةِ فَإِنْ ائْتَمَعَ لَمْ يَأْذَنَ عَنْهُ الْحَاكِمُ عَلَى الْأَصَحِّ لَأَنَّ الْحَجَّ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّرَاخِي [مَغْنَى الْمَحْتَاجِ، ج ٢، ص ٢٢١] [الْعَزِيزُ شَرْحُ الْوَجِيزِ، ج ٣، ص ٣٠٦].

(٢) وَرَدَ لَفْظُ [صَرُورَةٍ] فِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ وَ(ج) وَوَرَدَ لَفْظُ ضَرُورَةٍ فِي نَسْخَةِ (ب) وَ(د) وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ لَأَنَّ الصَّرُورَةَ هُوَ الَّذِي لَمْ يَحْجْ [مَقَابِيسُ اللَّغَةِ، ج ٣، ص ٤٨٤].

(٣) يَشْتَرِطُ أَنْ لَا يَكُونَ الْمَطِيعُ مَاشِياً لِمَشَقَّتِهِ، وَلَا مَعُولاً عَلَى الْكَسْبِ لَأَنَّ الْكَسْبَ قَدْ يَنْقُطِعُ وَلَا يَكُونُ سَائِلاً بِأَنَّهُ قَدْ يَرُدُّ، وَالتَّغْيِيرُ بِالنَّفْسِ حَرَامٌ [مَغْنَى الْمَحْتَاجِ، ج ٢، ص ٢٢١] [الْعَزِيزُ شَرْحُ الْوَجِيزِ، ج ٣، ص ٣٠٧].

(٤) وَرَدَ لَفْظُ (مِنْ) فِي نَسْخَتِي (ب) وَ(د) وَوَرَدَ لَفْظُ (مَا) فِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ لَأَنَّ لَفْظَ (مِنْ) يَسْتَعْمَلُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعَاقِلِ

(٥) قَوْلُ الْإِمَامِ الْبَغَوِيِّ مَذْكُورٌ فِي [مَغْنَى الْمَحْتَاجِ، ج ٢، ص ٢٢٠]

(٦) قَالَ الْإِمَامُ الرَّافِعِيُّ: الْأَظْهَرُ الْوَجُوبُ إِذَا وَثِقَ بِالْإِجَابَةِ لِحَصُولِ الْإِسْطَاعَةِ [الْعَزِيزُ شَرْحُ الْوَجِيزِ، ج ٣، ص ٣٠٦].

(٧) لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِشَيْءٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ الشَّرُوعُ [مَغْنَى الْمَحْتَاجِ، ج ٢، ص ٢٢١].

(٨) لَمَّا فِي قَبُولِ الْمَالِ مِنَ الْمَنَةِ الثَّقِيلَةِ [مَغْنَى الْمَحْتَاجِ، ج ٢، ص ٢٢٠] [الْعَزِيزُ شَرْحُ الْوَجِيزِ، ج ٣، ص ٣٠٥].

(٩) لَأَنَّ الْحَجَّ فَرَضَ سَنَةً خَمْسَ أَوْ سِتٍّ، وَأَخْرَجَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِلا مانعٍ [أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ١، ص ٤٥٦].

إلا أن يخشى العصب أو هلاك المال فيتضيّق ويعصي بالتأخير، وإذا تخلف المستطيع ومات قبل حجّ الناس أو هلك ماله قبل إيابهم أو إمكانيه تبيين عدم الوجوب، وإن مات بعد حجهم أو إمكانيه بأن مات بعد انتصاف ليلة النحر وإمكان المسير إلى منى والرمي بها والرجوع إلى مكة والطواف بها استقرّ الوجوب ولزم القضاء من التركة وإن لم يوص لأنه دين تعلق بها، ويجوز للوارث والأجنبي قضاء الحج للميت<sup>(١)</sup>، وإذا دامت الاستطاعة والإمكان ولم يحج حتى مات أو غُصِبَ عصى وكان العصيان من أول سنة الإمكان، حتى لو حكم الحاكم بشهادته في المدة نقض الحكم، لأنه حكم بشهادة الفاسق.

ولو غُصِبَ مالا أو مركبا وحجّ به سقط الفرض وإن كان عاصيا بالغصب، ولو اتجرّ في سفر الحج أو خرج حاجا وتاجرا أو أجيرا صحّ الحج وحصل الأجر، ولكن للمتجرّد المخلص أكثر. قال الغزالي في الإحياء: "ولو استطاع ولم يحجّ حتى أفلس فعليه الخروج إلى الحج"، فإن عجز مع الإفلاس فعليه أن يكتسب من الحلال قدر الزاد ويخرج، فإن لم يكن له كسب فعليه أن يسأل الزكاة والصدقة ويحجّ، فإن لم يفعل ومات قبل الحج مات عاصيا.

تكملة:

يجوز الحج عندنا بالرزق بأن يقول: حجّ عني وأنا أعطيك نفقتك، وإن لم تصحّ الإجارة بالنفقة<sup>(٢)</sup>، والإجارة على ضربين: إجارة عين كأن يقول: استأجرتك لتحجّ عني أو عن ميتي، وإجارة ذمة كأن يقول: ألزمت ذمتك تحصيل الحج لي، أو لميتي، ولكليهما شروط، أكثرها مخصوصة بالباب، ولكنهما يفترقان في الحكم.

<sup>(١)</sup> الدليل على جواز أداء الحج عن الميت ما روي عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إن أمي ماتت ولم تحج أفأحج عنها؟ قال: "نعم حجي عنها" [سنن الترمذي كتاب الحج، باب ٨٦، حديث ٩٢٩، ج ٣، ص ٢٩٦] قال الترمذي: وهذا حديث صحيح.

<sup>(٢)</sup> لا تصح الإجارة بالنفقة لأنها مجهولة، والإجارة من شروط بدلها أن يكون معلوما [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٠٨].

الأول: أن يعين السنة الأولى للعمل إذا كانت الإجارة على العين فإن عين غيرها بطل العقد<sup>(١)</sup> إلا إذا كانت المسافة شاسعة لا تقطع في سنة، وفي إجارة الذمة جاز أن يعين السنة الأولى و غيرها<sup>(٢)</sup>، وأن يطلق وينزل على الأولى.

الثاني: أن يكون الخروج والإتيان بالأعمال ممكناً للأجير في بقية السنة، فإن لم يمكن لمرض أو لخوف الطريق أو لبعده المسافة بطل العقد، وفي إجارة الذمة لا يقدح المرض والخوف والبعده وإن عيّن غير السنة الأولى وإن عيّنت الأولى فكالإجارة على العين.

الثالث: أن يقع العقد في زمان خروج الناس من ذلك البلد بحيث يشتغل عقيب العقد بالخروج، أو بأسبابه كشراء الزاد ونحوه. فإن كان قبله لم يصح<sup>(٣)</sup> حتى لو كان بمكة لا يصح قبل أشهر الحج، وفي إجارة الذمة جاز تقديمها على الخروج لا محالة.

الرابع: العلم بتفاصيل أعمال الحج، فإن جهلاً أو أحدهما بطل، وإذا حصل العلم فإن ذكر فذاك، وإن لم يذكر لم يقدح، ولا يشترط تعيين الميقات، وينزل على الشرعي، لكن لو عين موضعاً أقرب منه إلى مكة فسد العقد. الخامس: أن يعين أنه يفرد أو يتمتع أو يقرن إذا كانت الإجارة للنسكين لاختلاف الأغراض بهما.

السادس: أن لا يكون الأجير ضرورة، وإلا فيقع للأجير، ولو استؤجر [الضرورة للحج في]<sup>(٤)</sup> الذمة جاز، ويحج عن نفسه ثم عن المستأجر.

<sup>(١)</sup> كما هو معلوم من شروط صحة الإجارة أن يكون العقد على منفعة مقدور عليها وهي غير متحققة هنا [يتصرف العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٠٩].

<sup>(٢)</sup> لأنه بمنزلة الدين في الذمة فقد يكون حالاً وقد يكون مؤجلاً [العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٠٩].

<sup>(٣)</sup> لأن إجارة الزمان المستقبل لا تجوز. [العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣١٠].

<sup>(٤)</sup> وردت العبارة المثبتة أعلاه في نسخة الأصل، ووردت عبارة [الضرورة الحج على] في نسخة (ب) وعبارة [الضرورة الحج في] في نسخة (د) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأنه به يستقيم المعنى لأن الصواب أن يقول الضرورة كما وردت في نسخة الأول وليس بلفظ للضرورة كما ورد في نسخة (ب) و(د) وقد تبين معنى الضرورة سابقاً.

السَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْأَجِيرُ لِلْفَرْضِ حُرّاً، بِالْغَا، فَإِنْ كَانَ عَبْدًا أَوْ مُرَاهِقًا بَطَلَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَجِيرُ لِلتَّطَوُّعِ عَبْدًا، أَوْ مُرَاهِقًا، لِأَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِهِ.

يجوز للرجل أَنْ يَحُجَّ عَنِ الْمَرْأَةِ وَبِالْعَكْسِ، وَلَوْ قَالَ: مَنْ حَجَّ عَنِّي فَلَهُ كَذَا فَهُوَ جُعَالَةٌ صَحِيحَةٌ<sup>(١)</sup>، فَمَنْ حَجَّ لَهُ اسْتَحَقَّ مَا سُمِّيَ لَهُ لِأَنَّ كُلَّ عَمَلٍ صَحَّتْ الْإِجَارَةُ عَلَيْهِ صَحَّتْ الْجُعَالَةُ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

تَذْنِيبٌ:

إِذَا عَيَّنَتِ السَّنَةُ الْأُولَى أَوْ أُطْلِقَ فَلَمْ يَخْرُجِ الْأَجِيرُ وَلَوْ بَعْدَ أَوْ قَصَّرَ فِي السَّيْرِ وَفَاتَ الْحَجُّ انْفُسَخَتِ الْإِجَارَةُ، كَمَا لَوْ أُجِّرَ نَفْسَهُ شَهْرًا لِلْعَمَلِ وَامْتَنَعَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الذِّمَّةِ خَيْرَ الْمُسْتَأْجِرِ فِي الْفَسْخِ وَعَدَمِهِ<sup>(٣)</sup>، وَإِذَا جَاوَزَ الْمِيقَاتِ الْمَشْرُوعَ أَوْ الْمَشْرُوطَ غَيْرَ مُحَرَّمٍ ثُمَّ أَحْرَمَ وَلَمْ يَعِدْ لَزَمَهُ دَمٌ، وَلَمْ يَنْجَبْ بِهِ الْخَلْلُ حَتَّى يَحْطُ مِنَ الْأَجْرَةِ قَدْرَ التَّفَاوُتِ بَيْنَ حَجٍّ مُبْتَدَأٍ مِنْ بَلَدِ الْإِجَارَةِ إِحْرَامُهُ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَبَيْنَ حَجٍّ مُبْتَدَأٍ مِنَ الْبَلَدِ إِحْرَامُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ<sup>(٤)</sup>.

وَلَوْ شَرَطَ الْحَجُّ مَاشِيًا فَرَكَبَ وَحَجَّ لَزَمَهُ دَمٌ، وَيَحْطُ التَّفَاوُتُ مِنَ الْأَجْرَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: رَاكِبٌ أَفْضَلُ، فَلَا يُحْطُ، وَلَا يَجِبُ الدَّمُ.

وَلَوْ جَامَعَ الْأَجِيرُ انْقَلَبَ إِلَيْهِ وَلَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ<sup>(٥)</sup>، وَالْمُضِيُّ فِي الْفَاسِدِ وَالْقَضَاءُ، وَانْفُسَخَتِ الْإِجَارَةُ وَلَزِمَهُ رَدُّ الْأَجْرَةِ بِكَمَالِهَا، فَإِنْ كَانَتْ عَلَى الذِّمَّةِ فَلَا تَنْفَسَخُ<sup>(٦)</sup> وَيَقَعُ الْقَضَاءُ لِلْأَجِيرِ، وَيَلْزَمُهُ حَجَّةٌ أُخْرَى لِلْمُسْتَأْجِرِ بَعْدَ الْقَضَاءِ فِي سَنَةٍ أُخْرَى، وَخَيْرُ الْمُسْتَأْجِرِ لِلتَّأْخِيرِ.

<sup>(١)</sup> الجعالة: هي التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم، أو مجهول يعبر ضبطه [الموسوعة الفقهية، ج ١٥، ص ٢٠٨].

<sup>(٢)</sup> لأن الجعالة جائزة مع كون العمل مجهولاً، فأولى أن تجوز مع العلم به [العزیز شرح الوجيز، ج ١٠، ص ٣١٢].

<sup>(٣)</sup> للمستأجر الخيار في الفسخ على التراخي لتأخير المقصود [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٢٢] [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣١٣].

<sup>(٤)</sup> لأنه لم يحج من الميقات وكان هو الواجب عليه [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣١٥].

<sup>(٥)</sup> لأن الحج المطلوب لا يحصل بالحج الفاسد فانقلب إليه كمضيع المصنوب إذا جامع فسد حجه وانقلب إليه. [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٢٢] [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٢١].

<sup>(٦)</sup> لأن الإجارة على الذمة لا تختص بزمان [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٢٢].

ولو تطيَّبَ الأجيرُ، أو لبسَ، أو حلقَ فالدمُّ عليه، ولا يُحطُّ شيءٌ من الأجرة، وإن تركَ مأموراً من الرميِّ والمبيتِ وغيرهما فالدمُّ عليه أيضاً، ويُحطُّ من الأجرة التَّفَاوُتُ.

ولو ماتَ الحاجُّ قبلَ تمامِ العملِ لم يجزِ البناءُ عليه لا للوارثِ ولا لغيره<sup>(١)</sup>، وتجبُ الاستتابةُ من تركته إن استقرَّ في ذمِّه، ولو ماتَ الأجيرُ؛ فإن ماتَ قبلَ تمامِ الإحرامِ فلا شيءَ له<sup>(٢)</sup>، وإن ماتَ بعده وقبلَ الفراغِ استحقَّ القسطُ سواءً بعدَ الوُفْوِ أو قبله، ولو أحصر<sup>(٣)</sup> الحجيجُ فتحلَّ الأجيرُ فكالمتِّ في الأجرة والدمُّ على المستأجرِ.

---

<sup>(١)</sup> لأنها عبادة يفسد أولها بفساد آخرها فأشبهت الصوم والصلاة [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٣٢٢]

<sup>(٢)</sup> لأن السفر لم يتصل بالمقصود [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٣٢٢]

<sup>(٣)</sup> شرعاً: هو المانع من النسك ابتداءً أو دواماً كلا أو بعضاً وهو ما أن يكون بسبب عدو أو مرض أو موت محرم، أو هلاك نفقة [القاموس الفقهي، ص ٩١].

## فصل أركان الحج ستة

الإحرام، والطواف، والسعي، والوقوف، والحلق أو التقصير، والترتيب.  
وأركان العمرة ما عدا الوقوف.

### [الركن الأول] : الإحرام<sup>(١)</sup>.

ووقته للحج من شوال إلى آخر ليلة النحر<sup>(٢)</sup>، ومكانه للحج في حق المقيم بمكة مكيًا أو غيره نفس مكة<sup>(٣)</sup>، فلو فارق بنيانها وأحرم في الحرم ولم يعد قبل الوقوف إلى مكة لزمه دم<sup>(٤)</sup>، والأفضل أن يحرم من باب داره<sup>(٥)</sup> ويأتي من

---

(١) الدليل على أن أول ما يبدأ به الحاج هو الإحرام ما وري عن جابر - رضي الله عنه - قال: لما أراد النبي ﷺ الحج، أذن في الناس فاجتمعوا فلما أتى البيداء أحرم [سنن الترمذي كتاب الحج، باب ٨، حديث ٨١٧، ج ٣، ص ١٨١] قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) الدليل على أن وقت الإحرام شوال وذو القعدة والعشر الأوائل من ذي الحجة قوله تعالى: "الحج أشهر معلومات" [البقرة ١٩٧]. وقد فسر ابن عباس رضي الله عنهما - هذه الآية بقوله: من شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة. [تفسير الطبري، ج ١، ص ٦١٣].

(٣) دليله ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: "فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة" [صحيح البخاري كتاب الحج، باب ١٢، حديث ١٥٣٠، ص ٢٩٧].

(٤) يجب عليه الدم إن لم يعد كما لو جاوز خطة قرية هي ميقات ثم أحرم [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٣١].

(٥) دليله قوله تعالى: "وأتموا الحج والعمرة لله" [البقرة: ١٩٦] قال الإمام علي - رضي الله عنه - وسعيد بن جبیر وطاووس: إن الإحرام يكون من دويرة أهله [تفسير الطبري، ج ٤، ص ٨-٩] قال الإمام الغزالي: فإن أحرم خارج الحرم كان مسيئًا [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٣٠].

المسجد محرماً، والمتمتع كالمقيم في مكة، وأما الآفاقي<sup>(١)</sup> فمقات المتوجّه من المدينة ذو الحليفة<sup>(٢)</sup>، ومن الشام<sup>(٣)</sup> ومصر<sup>(٤)</sup> والمغرب الجحفة<sup>(٥)</sup>، ومن تهامة اليمن يلمم<sup>(٦)</sup>، ومن نجد اليمن ونجد الحجاز قرن<sup>(٧)</sup>، ومن المشرق ذات عرق<sup>(٨)</sup>،

(١) الآفاقي جمعه آفاقيون وهم الذين منازلهم خارج المواقيت التي وقتها رسول الله ﷺ . [العزیز شرح الوجيز ، ج ٣ ، ص ٣٣١].

(٢) هي على عشر مراحل من مكة وهي أبعد المواقيت من مكة وبينه وبين المدينة ستة أميال وقيل سبعة [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٢٤] [العزیز شرح الوجيز ، ج ٣ ، ص ٣٣٢].

(٣) وفي تسميتها بذلك ثلاثة أقوال : أحدها: أنها سميت بسام بن نوح، والثاني: سميت بذلك لكثرة قراها، وتداني بعضها من بعض، فشبهت بالشامات ، والثالث: سميت بذلك لأن باب الكعبة مستقبل المطلع، فمن قابل طلوع الشمس، كانت اليمن عن يمينه ، والشام عن يده الشؤمي. [العزیز شرح الوجيز ، ج ٣ ، ص ٣٣٢] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٢٤] .

(٤) سميت بذلك باسم من سكنها أولاً ، وهو مصر بن قيصر بن سام بن نوح [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٢٤].

(٥) الجحفة: هي قرية جامعة بها منبر على طريق المدينة من مكة وهي مهيعة وسميت بالجحفة لأن السيل اجتفحها وحمل أهلها وهي على ستة أميال من البحر وثمانى مراحل من المدينة وقيل سبع مراحل من المدينة وثلاث من مكة [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٣٢] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٢٤].

(٦) يلمم: أصلها ألمم وهو موضع على مرحلتين من مكة [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٢٥].

(٧) قرن: بسكون الراء بلا خلاف هو مقات نجد على يوم وليلة من مكة، ويقال له قرن المنازل وقرن الثعالب. [العزیز شرح الوجيز ، ج ٣ ، ص ٣٣٣] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٢٥].

(٨) ذات عرق: هي قرية على مرحلتين من مكة وقد خربت، وذات عرق هل هي منصوص عليها أو مجتهد في تحديدها وقد ورد عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت : " أن رسول الله ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق " [سنن أبي داود ، كتاب المناسك، باب ٩ ، حديث ١٧٣٩ ، ج ١ ، ص ٥٤٢ - ٥٤٣]. قال الألباني : حديث صحيح [صحيح سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٢٧]. وقد ورد عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : " لما فتح هذان المصران ، أتوا عمر - رضي الله عنه - فقالوا : يا أمير المؤمنين، إن رسول الله ﷺ حدّ لأهل نجد قرناً، وهو جور عن طريقنا، وإن أردنا قرناً شق علينا، قال: فانظروا خذوها من طريقكم، فحد لهم ذات عرق [صحيح البخاري، كتاب الحج، باب ١٣ ، حديث ١٥٣١، ص ٢٢٣] والجمع بين الخبرين ممكن فإنه يحتمل أن يكون عمر - رضي الله عنه - لم يبلغه نص رسول الله ﷺ فوافق اجتهاذه النص [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٣٣-٣٣٤].

والأحب أن يُحرّم من أول جزءٍ من الميقاتِ وجازَ من آخره، وحرّمتُ المجاوزةُ بلا إحرامٍ، ووجبَ الدّمُ إن لم يعد<sup>(١)</sup> قبل أن يتلبّسَ بنسكٍ واجبٍ كالوقوفٍ، أو مندوبٍ كطوافِ القدومِ، ولو سلكَ طريقاً لا ينتهي إلى واحدٍ من هذه المواقيتِ، فإن حاذى واحداً منها أحرمَ منه، وإن حاذى ميقتينِ فمن أبعدهما من مكّة، وإن لم يحاذِ واحداً منها أحرمَ على مرحلتينِ من مكّة، ومن سكنَ بين مكّة والميقاتِ فميقاته مسكنه<sup>(٢)</sup>.

وأما العمرة فميقاتُ الخارجِ من الحرمِ كميقاتِ الحجِّ، وميقاتُ الدّاخلِ الحِلِّ ولو بخطوة<sup>(٣)</sup>، فلو أحرمَ في الحرمِ ولم يدخلِ الحِلَّ وأتى بالأعمالِ يجرّئهُ ووجبَ دمٌ<sup>(٤)</sup>، وأفضلُ أطرافِ الحِلِّ لإحرامِ العمرةِ الجعرانة<sup>(٥)</sup>، ثمّ التّنعيم<sup>(٦)</sup>، ثمّ الحديبية، وينعقدُ الإحرامُ معيناً بأن ينوي الحجَّ أو العمرةَ أو كليهما، ومطلقاً<sup>(٧)</sup> بأن

(١) الدليل ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال : " من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دماً " [الموطأ ، كتاب الحج ، باب ٧٩ ، حديث ٢٤٠ ، ج ١ ، ص ٤١٩] قال ابن حجر: روي موقوفاً [تلخيص الحبير ، ج ٢ ، ص ٢٤٤] قال الرافعي: روي مرفوعاً وموقوفاً [العزیز شرح الوجيز ، ج ٣ ، ص ٣٣٧] قال الشربيني: إسناده صحيح [مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٢٢٨].

(٢) الدليل على أن المسكن يكون ميقاتاً ما روي عن النبي ﷺ : " فمن كان دونها فمهلّه من أهلها " [صحيح البخاري ، كتاب الحج ، باب ١٣ ، رقم ١٥٣١ ، ص ٣٢٢].

(٣) لأن عائشة - رضي الله عنها - لما أرادت أن تعتمر بعد التحلل أمرها رسول الله ﷺ بأن تخرج إلى الحل فتحرم [صحيح البخاري ، كتاب العمرة والحج ، باب ١٥٨ ، حديث ١٧٨٥ ، ص ٣٧٢] وجه الاستدلال: لو لم يكن واجباً لما أمرها لضيق الوقت كرحيل الحاج [مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٢٢٩].

(٤) لأن إحرامه انعقد وأتى بعده بالأعمال الواجبة لكن يلزمه لتركه الإحرام من الميقات [العزیز شرح الوجيز ، ج ٣ ، ص ٣٤٠] [مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ٢٢٩].

(٥) الجعرانة في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكّة، فقد روي أنه أحرم منها ثلاثمائة نبي صلوات الله عليهم وسلامه [مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ١٢٩].

(٦) اسمي التّنعيم بهذا الاسم لأن على يمينه جبل يقال له نعيم، وعلى شماله جبل يقال له ناعم [مغني المحتاج ، ج ٢ ، ص ١٢٩].

(٧) عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: " خرجنا مع رسول الله ﷺ موافين لهلال ذي الحجة فقال لنا: " من أحب منكم أن يهل بالحج فليهل، ومن أحب أن يهل بعمرة فليهل بعمرة، فلو لا أني أهديت لأهللت بعمرة " قالت: فمننا من أهل بعمرة، ومننا من أهل بحج، وكنت ممن أهل بعمرة " [صحيح البخاري ، كتاب الحج ، باب ١٥ ، حديث ١٧٨٣ ، ص ٣٣٩].



لا يزيد على نفس الإحرام والأول أفضل، وإذا أطلق فإن كان في أشهر الحج صرفه بالنية إلى ما شاء من النسكين أو كليهما، وإن كان في غيرهما انعقد عمره، وليس له الصَّرف إلى الحج في أوائه، ولو أحرم بما أحرم زيد ولم يكن زيد مُحَرَّمًا انعقد إحرامه مطلقاً<sup>(١)</sup> عِلْمُ الحال أو جهل، وإن كان مُحَرَّمًا وتيسر الوقوف انعقد إحرامه كإحرام زيد، ولا يلزمه الصَّرف إلى ما يصرف زيد [المطلق]<sup>(٢)</sup>، وجاز أن يجعل نفسه قارناً بالنية ويأتي بالأعمال ويبرأ عن الحج دون العمرة ولا دم، وأن يحرم [مفرداً]<sup>(٣)</sup>، أو متمتعاً، وإن عسر الوقوف بموت أو نسيان يجعل نفسه قارناً كما مر، وشرط الإحرام: الإسلام، والعقل، والنية بالقلب مع التعرض للفرضية، ولا تشترط التلبية والتلفظ<sup>(٤)</sup> ويستحب.

وسُنن الإحرام: أن يتأهب له بحلق العانة، ونتف الإبط، وقص الشارب، وقلم الأظفار، وغسل الرأس بالسدر والخطمي. وأن تغتسل ولو كانت حائضاً، أو نُفَسَاءً لدخول مكة، وللوقوف بعرفة، والوقوف بمزدلفة غداة النحر، وللرمي في أيام التشريق، ويصح بلا نية، ولا يستحب للطواف، والحلق ورمي جمرة العقبة. وأن يطيب الثوب والبدن، ولا بأس بالاستدامة، ولا بما له جرم، ولكن لو نزع ثم لبس لزمته الفدية، وأن تخضب المرأة اليدين إلى الكوعين شابة، أو فانية، خلية، أو مزوجة، ولا يختص بالإحرام بل يستحب في جميع الأحوال، نعم يُكره للخليفة في

(١) ينعقد إحرامه مطلقاً لما روي عن علي - رضي الله عنه - أنه قال: "أهللت بما أهل به رسول الله ﷺ" [صحيح البخاري كتاب الحج، باب ٦، حديث ١٧٥٨، ص ٣٧٢].

(٢) ورد لفظ مطلق في نسختي (ب) و(د) ولم يرد في نسخة الأصل، والصواب أن يقال مطلقاً [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٣٢].

(٣) ورد لفظ مفرداً في نسخة الأصل و(د) وورد لفظ مفرداً في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفين لأن المقصود من لفظ مفرداً هو الإحرام بالحج فقط وهذا متسق مع سياق النص، أما لفظ مفرد فإنه يدل على الإحرام دون أن يكون معه غيره وهذا خلاف ما يقتضيه النص.

(٤) لأن إخفاء العبادة أفضل [العزیز شرح الوجيز ج ٣، ص ٣٦٦] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٣٣].

غير حالة الإحرام. وأن يلبس إزاراً ورداءً أبيضين، ونعلين، وحرماً المخيط، وكُرِهَ المصبوغ. وأن يصلي قبل الإحرام ركعتين بسورتَي الكافرين والإخلاص، وأن يلبس حين تتبعته به دابته، أو يتوجه إلى الطريق إن كان ماشياً، وأن يُكثر التلبية في الدوام قائماً وقاعداً وراكباً وماشياً وجنباً وحائضاً ويتأكد في كل صعود وهبوط وركوب ونزول اجتماع الرفاق والفراغ من الصلاة وعند السحر وفي المساجد كلها، ولا تستحب في طواف ما<sup>(١)</sup>، ويكره لها الجهر بها<sup>(٢)</sup>، ويستحب له التوسط، [وصيغة<sup>(٣)</sup> التلبية: "لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك، "وأن يقول: "لبيك إن العيش عيش الآخرة" إذا رأى ما يعجبه أو دهمه ما يؤذيه، وأن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم، خافضاً صوته من المرفوع في التلبية، وأن يسأل الله تعالى الرضوان والمغفرة والجنة والاستعاذة به من النار، وأن يدعو بما أحب، ولا يتكلم في أثناء التلبية بأمر ولا نهى<sup>(٤)</sup>، وكُرِهَ التسليم عليه ورده نداءً، ومن لا يحسنها بالعربية فبلسانه إلى التعلم.

(١) قوله [في طواف ما] محمول على طواف القدوم، لأنه جاء في أدعية وأذكار خاصة فصار كطواف الوداع والإفاضة وقد خص دون الوداع والإفاضة هنا لحصول الخلاف حول وقوع التلبية فيه أم لا، أما طواف الوداع والإفاضة فلا تلبية فيهما قطعاً [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٣٨٢،] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٣٨].

(٢) قال القاضي الروياني: "ولو رفعت صوتها في التلبية لم يحرم لأن صوتها ليس بعورة" [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٣٨٣].

(٣) ورد لفظ صيغة في نسخة الأصل (د) وورد لفظ صيغتها في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين، لأن كلمة صيغتها قد أضيفت إليها الضمير الغائب المؤنث العائد على التلبية وليس هنا الحاجة لذكر ضمير الغائب المؤنث لأن الاسم المقصود من الإشارة إليه من خلال الضمير المؤنث قد ذكر صراحة.

(٤) قال الشربيني: وقد يجب الكلام لعارض كان يرى أعمى يقع في بئر [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٣٩].

وَسُنَّ لِلدَّخْلِ مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ وَالشَّامِ أَنْ يَغْتَسَلَ بِذِي طَوًى<sup>(١)</sup>، وَأَنْ يَدْخُلَ مَاشِياً مِنْ ثَنِيَّةِ كَدَاءٍ<sup>(٢)</sup> وَيُخْرَجَ مِنْ كُدَاءٍ<sup>(٣)</sup>. وَأَنْ يَقُولَ إِذَا وَقَعَ بِصِرْهُ عَلَى الْبَيْتِ: "اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفاً، وَتَعْظِيماً، وَتَكْرِيماً، وَمَهَابَةً، وَزِدْ مِنْ شَرْفِهِ وَعَظَمَتِهِ مَنْ حَجَّهُ أَوْ اعْتَمَرَهُ تَشْرِيفاً وَتَكْرِيماً وَتَعْظِيماً وَبِرّاً، اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمَنْكَ السَّلَامُ فَحِينَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ"، وَأَنْ يَقْصِدَ [الْمَسْجِدَ]<sup>(٤)</sup> الْحَرَامَ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الدَّعَاءِ، وَيَدْخُلَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ<sup>(٥)</sup>، وَلَا يَصْلِيَ التَّحِيَّةَ بَلْ يَفْتَتِحُ [بِطَوَافٍ]<sup>(٦)</sup> الْقُدُومَ وَهُوَ سَنَةٌ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ تَارِكِهِ، وَيَخْتَصُّ بِمَنْ دَخَلَ مَكَةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ<sup>(٧)</sup>، وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ دَخَلَ مَكَةَ لَا لِنَفْسِكَ أَنْ يَحْرِمَ بِحَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ.

(١) لما روي عن نافع كان ابن عمر - رضي الله عنهما - إذا صلى الغداة بذي الحليفة، أمر براحلته فرحلت ثم ركب فإذا استوت به استقبل القبلة قائماً، ثم يلبي حتى يبلغ المحرم، ثم يمسه إذا جاء ذا طوى بات به حتى يصبح، فإذا صلى الغداة اغتسل، وزعم أن رسول الله ﷺ فعل ذلك [صحيح البخاري، كتاب الحج، باب ٢٩، حديث ١٥٥٣، ص ٣٠١]. وذو طوى : واد في مكة بين الثنتين وأقرب إلى السفلى، سمي بذلك لاشتغاله على بئر مطوية بالحجارة [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٤٠].  
(٢) وهي الثنية العليا.

(٣) وهي الثنية السفلى ودل على ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه: "كان يدخل من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى" [صحيح البخاري، كتاب الحج، باب ٤٠، حديث ١٥٧٥، ص ٢٣٢].

(٤) ورد لفظ المسجد في نسخة الأصل و(د) وورد لفظ مسجد في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأن الصفة تتبع الموصوف تعريفاً وتكريماً.

(٥) عن ابن جريج عن عطاء قال: "يدخل المحرم من حيث شاء، قال: ودخل النبي ﷺ من باب بنى شيبَةَ، وخرج من باب بنى مخزوم من الصفا" وهذا مرسل جيد [السنن الكبرى، كتاب الحج، باب ١٢٥، حديث ٩٢٠٩، ص ١١٧]. واختص الدخول من باب بنى شيبَةَ لأن باب الكعبة والحجر الأسود في جهة ذلك الباب وهي أشرف الجهات، وشيبة اسم رجل، مفتاح الكعبة في ولده، وهو ابن عثمان ابن طلحة الحنظلي [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٤١].

(٦) ورد لفظ الطواف في نسخة الأصل و(د) وورد لفظ بالطواف في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأنه جاء مضافاً وبعده مضاف إليه فاقضى ذلك تنكيره.

(٧) ودليله ما روته السيدة عائشة - رضي الله عنها - : أن أول شيء بدأ - حين قدم النبي ﷺ أنه توضأ ثم طاف [صحيح البخاري، كتاب الحج، باب ٦٣، حديث ١٦١٤، ص ٣٤٠].

الرُّكْنُ الثَّانِي: الطَّوَافُ وَلَهُ شُرُوطٌ: (١)

الأوَّلُ: الطَّهَارَةُ عَنِ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ، فَلَوْ طَافَ مُحَدَّثًا أَوْ جَنِبًا أَوْ عَلَى ثَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ نَجَاسَةً غَيْرُ مَعْفُورٍ عَنْهَا أَوْ وَطِئَ فِي طَوَافِهِ نَجَاسَةً بَطَلَ طَوَافُهُ، وَلَوْ أَحْدَثَ فِي الطَّوَافِ عَمْدًا تَوَضَّأَ وَبَنَى وَلَا يَجِبُ الْاسْتِنْفَافُ وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ، وَ يُسْتَحَبُّ.  
الثَّانِي: سَتْرُ الْعَوْرَةِ فَلَوْ طَافَ عَارِيًا بَطَلَ (٢).

الثَّلَاثُ: أَنْ يَبْدَأَ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ بَحِيثٌ يُحَازِيهِ (٣) بِكُلِّ الْبَدَنِ فِي الْمُرُورِ (٤)، فَلَوْ ابْتَدَأَ بغيرِهِ أَوْ حَازَاهُ بِبَعْضِ الْبَدَنِ وَالْبَعْضُ مُجَاوِزٌ إِلَى الْبَابِ لَمْ يَعْتَدَنَّ بِتِلْكَ الطَّوْفَةِ.  
الرَّابِعُ: أَنْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِهِ فَلَوْ جَعَلَهُ عَلَى يَمِينِهِ وَمَشَى إِلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ أَوْ مَشَى إِلَى الْبَابِ قَهْقَرَى أَوْ اسْتَقْبَلَ الْبَيْتَ أَوْ اسْتَدْبَرَ وَطَافَ بَطَلَ.  
الخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ خَارِجَ الْبَيْتِ بِكُلِّ الْبَدَنِ، فَلَوْ مَشَى عَلَى الشَّاذِرَوَانِ (٥) أَوْ مَائِلًا

(١) لما روي عن جابر رضي الله عنه - أن النبي ﷺ انصرف إلى المنحر فنحر، ثم ركب فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر [صحيح مسلم كتاب الحج، باب ١٩، حديث ٢٩٢٢، ص ٥٦٧].

(٢) لما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: "الطواف حول البيت مثل الصلاة، إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير" [سنن الترمذي، كتاب الحج، باب ١٢، حديث ٩٦٠، ج ٣، ص ٣٢٨] قال الترمذي: حديث موقوف فإن عجز عن ستر العورة طاف عاريا واجزاه كما لو صلى ذلك [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٤٣].

(٣) صفة المحاذاة أن يستقبل البيت ويقف على جانب الحجر الذي بجهة الركن اليماني بحيث يصير الحجر عن يمينه ومنكبه الأيمن عند طرفه وهذا خاص بالطواف الأول والمحاذاة الواجبة تتعلق بالركن الذي فيه الحجر الأسود لا بالحجر نفسه [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٤٤]. إن هذه المحاذاة بهذه الصفة لا يمكن تطبيقها في عصرنا الحاضر لكثرة الحجيج الذين سيتعرضون للأذى الشديد لو أنهم قاموا بتطبيقها ولذلك يكفي أن يجعل الحاج شقه الأيسر كله باتجاه الحجر ويمشي.

(٤) الدليل على وجوب أن تكون المحاذاة بكل البدن قوله تعالى: "وليطوفوا بالبيت العتيق" [الحج: ٢٩] وجه الاستدلال: أن الطواف لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان خارجا عن البيت [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٤٥] [العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٩٣].

(٥) قال شارح كتاب الأنوار لأعمال الأبرار الحاج إبراهيم في تعريفه للشاذروان بأنه هو القدر الذي ترك من عرض الأساس لما بناه قريش حين هدمها السيل [هذا] التعريف منقول من [حاشية نسخة (الأصل لكتاب) الأنوار لأعمال الأبرار، ج ١، ص ٢٦٢] وقد قال الشربيني: وقد تركته قريش لضيق النفقة وهو ظاهر في جوانب البيت [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٤٥].

فوقه أو من الجدار في محاذاته أو وضع إحدى الرجلين عليه أحياناً ووقف على الأخرى أو دخل من إحدى فتحتي الحجر وخرج من الأخرى بطل طوافه<sup>(١)</sup>، فلو طاف كالأخيرة سبعا لم يصح إلا القدر الذي بين الحجر والحجر<sup>(٢)</sup> كرة واحدة، ولو خلف القدر الذي من البيت وهو ستة أذرع<sup>(٣)</sup> أو أسرع واقتحم الجدار وقطع الحجر على السميت صح طوافه،<sup>(٤)</sup> وقيل: لا يصح<sup>(٥)</sup>.  
السادس: أن [يطوف]<sup>(٦)</sup>، داخل المسجد فلو طاف خارجة بطل، ولا بأس بالذي فيه كالسقاية والسواري، ويجوز في أخريات المسجد وأروقته وعلى سطحه<sup>(٧)</sup> وعند بابه من الداخل.

- (١) لأن الشاذروان داخل البيت فالطواف لا بد أن يكون خارجه [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٤٩].  
(٢) الحجر: أي الحجر الأسود، الحجر: أي حجر إسماعيل عليه السلام.  
(٣) الذراع وحدة قياس يساوي ٤٦،٢ سم [معجم لغة الفقهاء، ص ٢١٣] فيكون حاصل ضرب ٤٦،٢ × ٦ أذرع ٢٧٧،٢ سم.  
(٤) ورد لفظ (بكرة) في سائر النسخ والصواب أن يقال (طوافه) وهذا ما نصت عليه بهذا اللفظ كتب المذهب [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٣٦١] [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٣٩٤].  
(٥) قال الإمام الرافعي: طوافه صحيح ولم ينقل خلاف ذلك [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٣٩٤] وقال الإمام النووي: الأصح: أنه لا يصح الطواف في شيء من الحجر، وهو ظاهر منصوص، وبه قطع معظم الأصحاب تصريحاً وتلويحاً [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٣٦١].  
(٦) ورد فعل يطوف في نسخة الأصل و(د) وفعل يكون في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعوقتين وهذا ظاهر من سياق النص الدال عليه. قال النووي: الأصح أنه لا يصح الطواف في شيء من الحجر وهو ظاهر منصوص وبه قطع معظم الأصحاب تصريحاً وتلويحاً ودليله أن النبي ﷺ طاف حول الحجر (روضة الطالبين ج ٢ ص ٣٦١).  
(٧) يجوز الطواف على سطحه إذا كان أرفع بناء فإذا جعل سقف المسجد أعلى فقد ذكر في العدة لا يجوز الطواف على سطحه، قال الرافعي: ولو صح هذا لزم أن يقال إن انهدمت الكعبة والعياذ بالله لم يصح الطواف حول عرصتها وهذا بعيد [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٣٩٥] وقد وافق الشربيني صاحب العدة معللاً ذلك لأن المقصود بالطواف نفس بنائها فإذا علا لم يكن طائفاً به [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٤٦].

السابع: أن يطوف سبعا فإن نقص ولو بخطوة بطل، ولو شك في العدد أخذ بالأقل، ولو تيقن أنه سبع وقال ثقة إنه ست استحَبَّ العملُ بقوله بخلاف عدد ركعات الصلاة، فإنه لا يجوز العملُ بقوله<sup>(١)</sup>.

الثامن: أن لا يصرفه إلى غرض آخر كالطلب من غريم ونحوه فإن صرفه انقطع، ولو نام في الطواف لم ينقطع.

ولا يشترط النية<sup>(٢)</sup>، وترك الكلام، والأكل، ولا الموالاة<sup>(٣)</sup>، ولا تجب ركعتان وتسن وتؤدي بها التحية، ويقرأ فيهما سورتا الكافرون والإخلاص ويصليهما خلف المقام وإلا ففي الحجر وإلا ففي المسجد وإلا فحيث شاء متى شاء إلى الموت، ويجهر بالقراءة ليلاً، ولو أقيمت المكتوبة وهو في الطواف أو عرضت له حاجة مهمة قطعه، وكره قطع المفروض لصلاة الجنازة والرواتب إذ لا يحسن ترك فرض العين لفرض الكفاية.

ولو حمل مُحَرِّماً من صبي أو مريض أو نحوهما وطاف به فإن لم يكن مُحَرِّماً أو كان وقد طاف عن نفسه حسبَ للمحمول، وإلا فإن قصد نفسه أو نفسيهما أو أطلق حسبَ عن الحامل وإلا فعن المحمول أيضاً، وسُنَّ أن يطوف ما شياً إلا لمرض أو نحوه أو كان ممن يحتاج إلى ظهوره ليُستفتى، وأن يستلم الحجر الأسود بيده في ابتداء الطواف ويقبله<sup>(٤)</sup>، ويضع جبهته عليه<sup>(٥)</sup>، فإن لم يتمكن

(١) لأن الزيادة في عدد ركعات الصلاة يبطل لها بخلاف الطواف [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٤٦]

(٢) لا تشترط النية في طواف الركن والحج والعمرة وطواف القدوم لشمول نية النسك لهم بخلاف طواف الوداع فلا بد له من نية لوقوعه بعد التحلل [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٤٦].

(٣) لأن الموالاة ليست شرطاً لإجزاء الطواف على الصحيح [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٩٦].

(٤) لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً سأله عن استلام الحجر، فقال: رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله، قال: قلت: رأيت إن زحمت رأيت إن غلبت؟ قال: أجل رأيت باليمن، رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله [صحيح البخاري، كتاب الحج، باب ٦٠، حديث ١٦١١، ص ٣١١].

(٥) لما روي عن أبي جعفر قال: رأيت ابن عباس - رضي الله عنهما - جاء يوم التروية فقبل الركن ثم سجد عليه، ثم قبله ثم سجد عليه ثلاث مرات [السنن الكبرى، كتاب الحج، باب ١٣٠، حديث ٩٢٢٤، ج ٥، ص ١٢١] قال ابن حجر: حديث موقوف، [تلخيص الحبير، ج ٢، ص ٢٤٦].

اقتصَرَ على الاستلام<sup>(١)</sup>، ويُستحبُّ تقبيلُ الحجرِ واستلامُهُ واستلامُ اليمانيِّ في كل طوفة<sup>(٢)</sup> وفي الأوتارِ أكدُ<sup>(٣)</sup>، ولا يُستحبُّ لهُنَّ التقبيلُ والاستلامُ إلاَّ عندَ خلْوِ المِطافِ. وأن يقولَ في ابتداءِ الطَّوافِ: "اللهمَّ إيماناً بكِ وتصديقاً بكتابكِ ووفاءً بعهدكِ واتباعاً لسنةِ نبيكِ محمدٍ ﷺ"<sup>(٤)</sup>، وبينَ اليمانيَّينِ "اللهمَّ ربنا آتنا في الدنيا حسنةً وفي الآخرةِ حسنةً"<sup>(٥)</sup> وقنا عذابَ النارِ"، وعندَ محاذاةِ بابِ البيتِ "اللهمَّ إن هذا البيتَ بيتُكَ، والحرمَ حرمُكَ، والأمنَ أمانُكَ، وهذا مقامُ العائِذِ بكِ مِنَ النارِ"، ويشيرُ إلى مقامِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ، وعندَ الركنِ العراقيِّ: "اللهمَّ إني أعوذُ بكِ مِنَ الشَّكِّ

(١) لما روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال له: "يا عمر، إنك رجل قوي، لا تراحم على الحجر، فتؤذي الضعيف إن وجدت خلوة فاستلمه، وإلا فاستقبله فاهل وكبير" [مسند أحمد (تحقيق شعيب الأرناؤوط)، ج ١، ص ٣٢١، حديث ١٩٠] قال المحقق: إسناده حسن .

(٢) لما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: كان رسول الله ﷺ لا يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر في كل طوفة [سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب ٤٨، حديث ١٨٧٦، ج ١، ص ٥٧٨] قال الألباني: حديث صحيح [صحيح سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٥١] وخص اليمانيَّين لأنهما على قواعد إبراهيم دون الشاميين [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٩٩] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٤٨] ولذلك روي عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال: لم أر النبي ﷺ يستلم من البيت إلا الركنين اليمانيَّين [صحيح البخاري، كتاب الحج، باب ٥٩، حديث ١٦٠٩، ص ٣١١].

(٣) الدليل على أن تقبيل الحجر واستلامه في الأوتار أكد ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ: "الله تسعة وتسعون اسماً من حفظها دخل الجنة وإن الله وتر يحب الوتر" [صحيح مسلم كتاب الذكر والدعاء، باب ٢، حديث ٦٩٠٦، ص ١٢٨٦].

(٤) قال تعالى: "وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين" [الأعراف: ١٧٢] عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: "أخذ الله الميثاق من ظهر آدم بنعمان يعني عرفة فأخرج من صلبه كل ذرية ذرها، فنثرهم بين يديه كالذر ثم كلمهم قبلاً فقال لهم: "ألست بربكم" الآية. [تفسير الطبري، ج ١٣، ص ٢٢٢] قال الشربيني: أمر الله عز وجل أن يكتب بذلك عهد ويدرج في الحجر الأسود [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٤٩].

(٥) قيل الحسنة: هي المرأة الصالحة وقيل: العلم، وقيل: الغفر، وقيل: الجنة. [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٤٩].

والشرك والنفاق والشقاق وسوء الأخلاق وسوء المنظر في الأهل والمال والولد،  
وعند الميزاب من الحجر: "اللهم أظلني في ظلك يوم لا ظل إلا ظلك، واسقني  
بكأس محمد عليه الصلاة والسلام مشرباً هنيئاً لا أظماً بعده أبداً يا ذا الجلال  
والكمال والإكرام"، وبين الشامي واليماني: "اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعيّاً  
مشكوراً وعملاً مقبولاً وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور"، وعند الفراغ من  
ركعتي الطواف: "اللهم هذا بلدك ومسجدك الحرام وأنا عبدك وابن عبدك وابن  
أمتك أتيتك بذنوب كثيرة وخطايا جمّة وأعمال سيئة، وهذا مقام العائذ بك من  
النار"، ويشير إلى مقام إبراهيم عليه السلام اللهم فاغفر لي إنك أنت الغفور  
الرحيم، اللهم إنك دعوت عبادك إلى بيتك الحرام وقد جئت [إليك]<sup>(١)</sup> طالباً رحمتك  
مبتغياً مرضاتك وأنت مننت بذلك عليّ فاغفر لي وارحمني إنك على كل شيء  
قدير"، وعند الميزاب: "اللهم إني أسألك الراحة عند الموت، والعفو عند الحساب"،  
وقراءة القرآن في الطواف أفضل من الدعاء غير المأثور، والمأثور أفضل من  
القراءة.

وأن يرمل<sup>(٢)</sup> في الأشواط الثلاثة الأول، ويمشي على الهيئة في الباقيات<sup>(٣)</sup>، ولو  
ترك في الأول لم يقض في الباقيات، ولا يسن إلا في طواف يعقبه سعي، وأن يقرب  
من البيت للطواف، فإن تعذر الرمل مع القرب للرحمة فالمحافظة على

(١) ورد لفظ (إليك) في نسخة الأصل و(ب) وورد لفظ (إليه) في نسخة (ج) و(د) والصواب ما أثبت  
بين المعقوفتين لأن سياق النص استعمل فيه أسلوب المخاطبة فاقتضى ذلك استعماله.

(٢) الرمل : فتح الميم والراء وهو الإسراع في المشي مع تقارب الخطى دون الوثوب والعدو ويقال  
له الجنب (روضة الطالبين، ج ٢، ص ٣٦٧).

(٣) روي عن سالم عن أبيه - رضي الله عنهما - قال : " رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة، إذا استلم  
الركن الأسود ، أول ما يطوف يخبث ثلاثة أطواف من السبع " [صحيح البخاري، كتاب الحج، باب  
٥٦، حديث ١٦٠٣، ص ٣٣٨].



الرمْلَ مع البعدِ أولى<sup>(١)</sup> إلا أن يكونَ في الحاشيةِ نساءً لا يؤمنُ مسُهنً فالقربَ وتركُ الرَّمْلِ أولى<sup>(٢)</sup>، وأن يقولَ في الرَّمْلِ: "اللهمَّ اجعله حجًّا مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيًّا مشكوراً، وأن يضطبع<sup>(٣)</sup> في كلِّ طوافٍ يسُنُّ فيه الرَّمْلَ لكنه يعمُّ الأشواطَ السبعةَ وسُنَّ في السعيِّ أيضاً، ولا يسُنُّ في ركعتي الطوافِ لكرامةِ الاضطباعِ في الصلاةِ فيزيلُ لها ويُعيدُ للسَّعيِّ، ولا يُستحبُّ الرَّمْلُ والاضطباعُ لهنَّ ويُستحبَّان للصَّبِيَّ.

الرُّكْنُ الثَّالثُ: السَّعيُّ<sup>(٤)</sup> فإذا فرغَ من الطوافِ استلمَ الحجرَ الأسودَ وخرجَ من بابِ الصفا للسَّعيِّ فيبدأ بالصَّفا<sup>(٥)</sup>، ويرقى عليه قدرَ قامة رجلٍ ويستقبلُ البيتَ ويقولُ: "اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ وللهُ الحمدُ، اللهُ أكبرُ على ما هدانا، والحمدُ اللهُ على ما أولانا، لا إلهَ إلا اللهُ وحدهُ لا شريكَ له، لهُ الملكُ ولهُ الحمدُ يُحيي ويميتُ بيدهُ الخيرُ وهوَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، لا إلهَ إلا اللهُ صدقَ وعدهُ ونصرَ عبدهُ وهزمَ الأحزابَ وحدهُ، لا إلهَ إلا اللهُ ولا نعبدُ إلا إياهُ مخلصينَ لهُ الدِّينَ ولو كرهَ الكافرونَ" ثمَّ يدعو بما

(١) لأن القرب فضيلة تتعلق بموضع العبادة والرمْل فضيلة تتعلق بنفس العبادة والفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أولى بالرعاية كالصلاة بالجماعة في البيت أفضل من الصلاة المنفردة في المسجد [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٤٠٣] [مغنی المحتاج، ج ٢، ص ٢٥١-٢٥٢].

(٢) لأن القرب من البيت والسكينة أولى من البعد والرمْل تحرراً عن مصادمة النساء وملامستهن [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٤٠٤] قال الشربيني: وفي ذلك محافظة على الطهارة [مغنی المحتاج، ج ٢، ص ٢٥١-٢٥٢].

(٣) الاضطباع: هو أن يجعل وسط رداءه تحت منكبه الأيمن وطرفه على عاتقه الأيسر، ويبقى منكبه الأيمن مكشوفاً. [روضة الطالبين ج ٢، ص ٣٦٩]، [نهاية المحتاج، ج ٣، ص ٢٧٩].

(٤) الدليل على أن السعي ركن عند الشافعية ما روته السيدة حبيبة بنت أبي تجرأة أن النبي ﷺ قال: "اسعوا إن الله كتب عليكم السعي"، [مسند أحمد، ج ١٨، ص ٥٢٦] (تحقيق حمزة الزبين) قال المحقق: إسناده حسن وجه الاستدلال من الحديث أن النبي ﷺ قال: "إن الله كتب عليكم السعي" وكتب تعني الغرض والوجوب فدل ذلك على ركنية السعي.

(٥) روي عن عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ قال: "ابدأ بما بدأ الله به" [سنن النسائي، كتاب الحج، باب ١٦٨، حديث ٢٩٦٨، ج ٥، ص ٢٣٨-٢٣٩] قال الألباني: حديث صحيح [صحيح سنن النسائي، ج ٢، ص ٦٢٣] قال الشربيني: رواه النسائي على شرط مسلم [مغنی المحتاج، ج ٢، ص ٢٥٥].

أدباً من أمر الدين والدنيا، ثم يعيد الذكر فالدعاء ثانياً، ثم يعيد الذكر ثالثاً ولا يدعو، وقيل يدعو<sup>(١)</sup>، ويستحب أن يدعو بهذا الدعاء أيضاً: "اللهم اعصمني بدینک وطواعیتک وطواعية رسولک، اللهم اجعلني ممن يحبک ويحب ملأنتک ورسالتک وعبادک الصالحین، اللهم حببني إلیک وإلى ملائکتک ورسالتک وعبادک الصالحین، اللهم آتني من خير ما تؤتي عبادک الصالحین، اللهم اجعلني من الأئمة المتقين، واجعلني من ورثة جنة النعيم واغفر لي خطيئتي يوم الدين"<sup>(٢)</sup>، ولو دعا واحداً وأمن جماعة فحسن كما في الطواف، ثم ينزل من الصفا ويمشي إلى المروة ويرقي عليها بقدر قامة رجل، ويذكر ويدعو كما فعل على الصفا، والمستحب في الذهاب أن يمشي على عادته إلى أن يبقى بينه وبين الميل الأخضر.

[المعلق]<sup>(٣)</sup> بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع<sup>(٤)</sup>، فيسعى سعياً شديداً إلى أن يتوسط بين الميلين الأخضرين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بدار العباس<sup>(٥)</sup>، فيمشي على عادته إلى أن يصعد المروة، وفي العود أن يمشي في

(١) قال النووي: في المسألة وجهان، أحدهما يدعو، والثاني لا يدعو وهو الصحيح وقطع به الروياني وصاحب التنبية، والماوردي وغيرهم [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٣٧٠] [العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٤٠٧].

(٢) هذا الدعاء المذكور أعلاه مأثور عن ابن عمر رضي الله عنهما [السنن الكبرى، كتاب الحج، باب ٦١، حديث ٩٣٤٦، ج ٥، ص ١٥٣] أخرجه البيهقي من حديثه موقوف، وقال الضياء: إسناده جيد [تلخيص الحبير، ج ٢، ص ٢٥١].

(٣) ورد لفظ المعلق في نسخة الأصل و(ب) وورد لفظ المتعلق في نسخة (ج) و(د)، والصواب ما أثبت بين المعقوفتين، لأن الميل الأخضر وهو العمود المبني في ركن المسجد الحرام لا يمكن أن يتعلق بنفسه بل لابد للغير أن يعلقه فافتضى ذلك استعمال صيغة اسم المفعول، أما لفظ المتعلق فلا يصح استعماله لأنه يدل على أنه تعلق بنفسه، ولهذا ممتنع عقلاً وقوعه.

(٤) لقد كان السيل يهدم الميل فرفعه إلى أعلى ركن المسجد ولذلك سمي معلق [العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٤٠٨].

(٥) كان للعباس دار اشتراها عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مع دور أخرى ليوسع المسجد الحرام [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٣٦٢].

موضع المشي أولاً، ويسعى في موضع السعي أولاً، والركي على الجبلين والذكر والدعاء عليهما والإسراع والهيئة بينهما، والموالاة في مرات السعي بينه وبين الطواف سنة وللسعي شروط:

الأول: أن يبدأ بالصفا فإن ابتدأ بالمروة لم يحسب إلى أن ينتهي إلى الصفا. الثاني: أن يبدأ في المرة الثانية بالمروة فلو وصل إليها وعدل إلى المسجد وابتدأ الثانية من الصفا لم يجز.

الثالث: أن يتقدمه طواف صحيح إما طواف القدوم أو الإفاضة، ولا يتصور بعد طواف الوداع، ولو سعى بعد طواف القدوم لم تستحب الإعادة بعد طواف الإفاضة<sup>(١)</sup>.

الرابع: أن يسعى سبعا ويحسب الذهاب من الصفا إلى المروة مرة والعود إلى الصفا أخرى، فلو ترك مرة أو جزءاً من مرة لم يسقط الفرض.

الخامس: أن لا يقع بينه وبين الطواف ركن، فلو طاف للقدوم ثم وقف بعرفة ثم سعى بطل، وعليه أن يسعى بعد طواف الإفاضة، ولا يشترط فيه النية والطهارة وستر العورة ولا غيرها من شرائط الصلاة، ويجوز السعي راكباً وماشياً أفضل، ولو شك في العدد أخذ بالقل ولو أخبره ثقة فكما ذكر في الطواف، والمرأة تمشي ولا تسعى.

الركن الرابع: الوقوف بعرفة<sup>(٢)</sup>، يستحب للإمام

(١) لأن السعي ليس قرينة في نفسه كالوقوف بخلاف الطواف فإنه عبادة يتقرب بها وحدها [العزیز

شرح الوجيز، ج ٣، ص ٤٠٩] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٥٦]

(٢) الدليل على أن الوقوف بعرفة ركن من أركان الحج ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما، أن ناساً من أهل نجد أتوا رسول الله ﷺ وهو بعرفة، فسألوه، فأمر مناد فنادى "الحج عرفة من جاء ليلة الجمعة قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج" [سنن الترمذي كتاب الحج بساب ٥٧ حديث ٨٨٩ ج ٣ ص ٢٣٧] قال الترمذي : وهذا أجود ما رواه سفيان.

قال الشوكاني: أي الحج الصحيح حج من أدرك يوم عرفة، وقال الشيخ عز الدين عبد السلام: تقديره إدراك الحج وقوف عرفة وقال القارئ في المرقاة: أي ملاك الحج ومعظم أركانه وقوف عرفة لأنه يفوت بفواته. [تحفة الأحوذى ج ٣ ص ٦٣٣].

أو لمنصوبه<sup>(١)</sup> أن يخطب بمكة السَّابِع<sup>(٢)</sup> من ذي الحجة بعد الظهر خطبة واحدة يأمرُ النَّاسَ فيها بالغدو إلى منى، ويخبرُهُم بما بين أيديهم من المناسك ويأمرُ المَتمَتِّعِينَ بالطواف للوداع<sup>(٣)</sup>، ولو كان السَّابِعُ يوم الجمعة خطبَ وصلى، ثمَّ خطبَ هذه الخطبة<sup>(٤)</sup>، ثمَّ يخرج معهم في الثَّامِنِ إلى منى بعد صلاة الصُّبح، بحيث يصاؤون الظُّهرَ بمنى، ولو كان الثَّامِنُ أو التَّاسِعُ يوم الجمعة استحبَّ أن يخرجوا قبلَ طلوع الفجر لأنَّهُم لا يصلُّون الجمعة بمنى و عرفات، فإن بنى بهما قرية واستوطن أربعون من أهل الكمال أقاموا الجمعة معهم، ثمَّ إذا وصلوا إلى منى صلُّوا بها الصَّلوات مع الإمام وباتوا بها وهو سنة لآدم في تركه<sup>(٥)</sup>، فإذا طلعت الشمس يوم عرفة على ثبير<sup>(٦)</sup> ساروا إلى عرفات، فإذا وصلوا نمرة ضربت قُبَّة الإمام بها، فإذا زالت الشمس ذهب الإمام بهم إلى مسجد إبراهيم عليه السَّلام، ويخطبُ فيه خطبتين خفيفتين، والأخيرة أخف، ويبيِّن في الأولى ما بين أيديهم من المناسك، ويحرِّضُهُم على كثرة الدَّعاء والتَّهليل بالموقف، وإذا فرغ جلس بقدر سورة الإخلاص، ثمَّ يقوم إلى الثانية ويأخذُ المؤذن في الأذان ويخففُ الخطبة

(١) روي أن النبي ﷺ أرسل أبا بكر رضي الله عنه أميراً على الحجيج السنة التاسعة من الهجرة [صحيح البخاري: كتاب الصلاة، باب ١٠، حديث ٣٦٩، ص ٩٤-٩٥].

(٢) يسمى اليوم السابع يوم الزينة لأنهم يزينون فيه هوائجهم [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٥٨].

(٣) لما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - "كان رسول الله ﷺ إذا كان قبل التروية خطب الناس فأخبرهم بمناسكهم" [السنن الكبرى، كتاب الحج، باب ٧٨ حديث ٩٤٣٦، ج ٥، ص ١٨٠] قال النووي: إسناده جيد [المجموع، ج ٢، ص ٢٥٨].

(٤) لأن السنة فيها التأخير عن الصلاة ولأن القصد بها التعليم والتخويف فلم تشارك خطبة الجمعة [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٥٨].

(٥) إذا ترك الحاج الميت بمنى فليس عليه دم مجبور لأنه ليس بنفسك [روضة الطالبين ج ٢، ص ٣٧٣-٣٧٤].

(٦) ثبير: هو جبل بين مكة ومنى، وهو بفتح الثاء المثناة وكسر الباء الموحدة [روضة الطالبين ج ٢، ص ٣٧٤] قال الشربيني: يقع في مزدلفة على يمين الذهاب من منى إلى عرفات [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٥٩].

بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن من الإقامة وقيل من الأذان<sup>(١)</sup>، ثم ينزل فيصلي [بالناس الظهر]<sup>(٢)</sup>، ثم يقيم المؤذن فيصلي بهم العصر جمعاً، فإن كان الإمام مسافراً سنّ له القصر، ولا يجوز للمكي والمقيم حولها، فإذا سلّم الإمام قال: أتمّوا يا أهل مكة فإنّا سفر، فإذا صلّوا ذهبوا إلى الموقف. والسنة أن يقفوا عند الصخرات على جبل الرحمة، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلّم وقف هناك، وأن يستقبلوا الكعبة، والوقوف ركباً أفضل، وأن يذكروا الله تعالى، ويدعو إلى غروب الشمس<sup>(٣)</sup>، ويكثروا من التهليل على ما سنذكر نمطاً منه في آخر الركن، فإذا غربت الشمس [دفعوا]<sup>(٤)</sup> من عرفات إلى مزدلفة، ويؤخروا المغرب ليصلوها مع العشاء، ويجوز بعرفة وفي الطريق، وسنّ أن يكون الانصراف من عرفة إلى مزدلفة في طريق المأزمين: وهو الطريق بين الجبلين. والمعتبر في الوقوف الحضور بجزء من أجزاء عرفة سواء وقف أو مرّ بها حضر في طلب غريم أو دابة شاردة أو غيرهما، وله شروط:

الأول: أن يكون [الواقف]<sup>(٥)</sup> أهلاً<sup>(٦)</sup> للعبادة، ولا يكون كافراً ولا مجنوناً. ويقع للمجنون نفلاً كحج الصبّي الذي لا يميز، ولو حضر نائماً أو مغمى عليه أو حضر

(١) قال النووي: الأصح: مع فراغه من الأذان وبه قطع الجمهور. [روضة الطالبين ج ٢ ص ٣٧٤].

(٢) وردت عبارة (بالناس الظهر) في نسخة (ب) و (د) ولم ترد في نسخة الأصل والصواب إثباتها [روضة الطالبين ج ٢ ص ٣٧٤] [العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٤١٢].

(٣) ما روي عن طلحة بن عبيد الله بن كريب أن رسول الله قال: "خير الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له" [السنن الكبرى، كتاب الحج، باب ١٨٧، حديث ٩٤٧٣، ج ٥، ص ١٩٠] قال البيهقي: هذا مرسل، وقد روي عن مالك آخر موصولا ووصه ضعيف.

(٤) ورد لفظ (دفعوا) في نسخة الأصل و (ج) و (د)، وورد لفظ (رفعوا) في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأن سياق النص يدل على ذلك حيث أن الحجيج يندفعون إلى مزدلفة بعد الوقوف في عرفة.

(٥) ورد لفظ (المواقف) في سائر النسخ والصواب أن يقال (الواقف).

(٦) ورد لفظ (له) في سائر النسخ والصواب حذفه لأن ما بعده يغني عن المقصود.

وام يعلم أنها عرفة أو دخل قبل وقت الوقوف ونام حتى خرج الوقت يجرئه وقيل في الإغماء لا يجزى<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن يكون الوقوف بين الزوال وطلوع فجر [يوم] <sup>(٢)</sup> النحر، فإن وقف قبل الزوال واقتصَرَ عليه لم يحصل الوقوف، ولو اقتصَرَ على الوقوف ليلاً حصل، والأفضل الجمع بين الليل والنهار، فإن لم يجمع أراق دماً ندباً كما لو ترك المبيت بمزدلفة أو ليالي التشريق، وقيل: يجب في غير الجمع <sup>(٣)</sup>.

الثالث: أن يقف في حدّ عرفة، وهو من وادي عُرنة إلى الجبال المقبلة على عرفة إلى حوائط بستان بني عامر، وإلى طريق الحصن، وليست النمرة، ولا وادي عُرنة، ولا [صدر] <sup>(٤)</sup> مسجد إبراهيم عليه السلام من عرفات .

ولو وقفوا العاشر غلطاً صحّ حجهم إن كثّر الحجيج على وفق العادة وإلا فيجب القضاء <sup>(٥)</sup>، ولو وقفوا الثامن وبان الحال قبل <sup>(٦)</sup> فوات وقت الوقوف لزم الوقوف، وإن

---

(١) قال النووي: الأصح عند الجمهور: لا يصح وقوف مغنى عليه والله أعلم [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٣٧٦]. قال الرافعي: معطلاً ذلك لأن بالإغماء نفوت الأهلية الواجب تحققها حتى تصح العبادة ولهذا لا يجزئه الصوم إذا كان نائماً طوال النهار [يتصرف العزيز، ج ٣، ص ٤١٦] قال الشرييني: فإن أفاق لحظة كفى كما في الصوم [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٦٢].

(٢) ورد لفظ يوم في نسخة (ج) ولم يرد في سائر النسخ والصواب إثباته لأن الصحيح هو أن يضاف الفجر إلى اليوم لا إلى النحر لأنه جزء منه فاقتضى ذلك ذكره حتى يستقيم المعنى

(٣) قال النووي فيها ثلاثة طرق، أصحها: على قولين أظهرهما: مستحب والثاني واجب والطريق الثاني مستحب قطعاً والثالث: إن أفاض مع الإمام فمعذور، وإلا فعلى القولين، وإذا قلنا بالوجوب، فعاد ليلاً، فلا دم على الأصح. [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٣٣]. وحجة القائلين بالوجوب لأنه ترك نسكا [العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٤١٨].

(٤) ورد لفظ صدر في نسخة الأصل و (د) وغير واضحة في (ج) وورد لفظ جدار في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٣٧٦] [العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٤١٧].

(٥) أي عليه أن يقضي الحج في عام مقبل لندرة الغلط في التقدم [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٦٣] [العزيز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٤٢٠].

(٦) ورد لفظ قيل في سائر النسخ والصحيح أن يقال قبل لأن الإمام الأردبيلي تحدث عن حكم وقوف الحجيج في غير الوقت المخصص للوقوف، فإذا تبين قبل فوات الوقوف لزم الوقوف.

بأن بعده وجب القضاء ولو غلطوا في المكان بأن وقفوا في غير عرفة بطل الحج لا محالة، ويستحب أن يرفع يديه بالدعاء، وأن لا يجاوزهما رأسه، وأن لا يفرط بالجهر ويكره. والدعوات الماثورة: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت، وهو حي لا يموت بيده الخير، وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً، اللهم اشرح لي صدري، ويسر لي أمري، اللهم يا رفيع الدرجات، ومنزل البركات، ويا فاطر الأرضين والسموات، ضجت إليك الأصوات بصنوف اللغات، نسألك الحاجات وحاجتي أن لا تتساني في دار البلى إذا [نسيتني] <sup>(١)</sup> أهل الدنيا، اللهم إنك تسمع كلامي وترى مكاني وتعلم سرّي وعلايتي ولا يخفى عليك شيء من أمري، أنا البائس الفقير المستغيث المستجير الوجل المشفق المعترف بذنبيه، أسألك مسألة المسكين وأبتهل ابتهاًل المذنب الذليل، وأدعوك دعاء الخائف الضريع دعاء من خضعت لك رقبته، وفاضت لك عبرته، وذلل لك جبهته، ورغم لك أنفه، اللهم لا تجعلني بدعائك رب شقياً، وكن بي رؤوفاً رحيماً يا خير المسؤولين وأكرم المعطين، إلهي أخرجني من المعاصي لساني مالي وسيلة من عمل ولا شفيع سوى الأمل، إلهي إني أعلم أن ذنوبي لم تبق لي عندك جاهاً، ولا للاعتذار وجهاً، ولكنك أكرم الأكرمين، إلهي إن لم أكن أهلاً أن أبلغ رحمتك، فإن رحمتك أهل أن تبلغني، فإن رحمتك وسعت كل شيء، وأنا شيء، إلهي إن ذنوبي وإن كانت عظاماً ولكنها صغار في جنب عفوك، فاغفرها لي يا كريم، إلهي أنت أنت، وأنا أنا، أنا العواد إلى الذنوب وأنت العواد إلى المغفرة، إلهي إن كنت لا ترحم إلا أهل طاعتك فإلى من يفرغ المذنبون، يا من يملك حوائج السائلين، ويعلم ضمائر الصادقين، يا من ليس معه رب يدعي، ويا من ليس فوقه خالق يخشي، ويا من [ليس] <sup>(٢)</sup> له وزير يؤتى، ولا حاجب

<sup>(١)</sup> ورد فعل نسيتني في نسخة الأصل و(ب) و(د) وورد فعل نسيتني في نسخة (ج) والصواب ما أثبت

بين المعقوفتين لأنه جاء بعده لفظ أهل، فاقضى ذلك أن تحذف تاء التانيث.

<sup>(٢)</sup> ورد فعل ليس في سائر النسخ إلا الأصل، والصواب إثباته لأن الله عز وجل ليس له وزراء أو

حجاب يؤتون، فاقضى ذلك استعمال النفي للدلالة على ذلك.

يُرشي، يا من لا يزدادُ على السؤالِ إلا كرمًا وجوداً، وعلى كثرةِ الحوائجِ إلا تفضلاً وإحساناً، إنك جعلتَ لكلِّ ضيفٍ قري، ونحن أضيافُكَ فاجعلِ قِراننا منك الجَنَّةَ، إلهي أنتَ قلتَ في كتابك المبينِ لمحمدٍ [صلى الله عليه وسلم] خاتمَ النَّبِيِّينَ: "قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف" <sup>(١)</sup> وأرضاك عنهم الإقرارُ بكلمةِ التوحيدِ بعد الجحودِ، وإنا نشهدُ لك بالتوحيدِ مخبتين <sup>(٢)</sup>، ولمحمد - صلى الله عليه وسلم - بالرسالةِ مخلصين، فاغفرْ لنا بهذه الشهادةِ سوائفَ الإجرامِ، ولا تجعلْ حظُّنا فيه أنقصَ من حظِّ من دخلَ في الإسلامِ، ويكثرُ [من] هذا الدعاء: "يا من لا يُشغلهُ سمعٌ عن سمعٍ، ولا تشبهُ عليه الأصواتُ، يا من لا تغلظهُ المسائلُ، ولا تختلفُ عليه اللُّغاتُ، يا من لا يبرمهُ إلحاحُ الملحين، ولا يضجرهُ مسألةُ السائلين، أذقنا بردَ عفوك وحلاوةَ رحمتك يا أرحمَ الراحمين".

وينبغي أن يستفرغ وسعهُ في الذكرِ والدعاءِ وقراءةِ القرآنِ والصلاةِ والسَّلامِ على رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم -، وأن يدعو لنفسه ولوالديه ولأستأذنيه وأصحابه وأصدقائه وللمحسنينِ إليه ولجميعِ المؤمنينَ والمؤمناتِ والمسلمينَ والمسلماتِ، وأنه يكثرُ البكاءَ والتضرعَ والابتهالَ فيما بين ذلك. وإذا انتصفت ليلةُ النحرِ فالأولى أن يقدمَ النساءُ والضَّعْفَةُ إلى منى، ويلبثَ غيرَهم إلى أن يصلُّوا الصُّبحَ [مغسلين] <sup>(٣)</sup>، ويُستحبُّ أخذُ سبعِ حصياتٍ من المزدلفةِ لرمي يومِ النحرِ <sup>(٤)</sup>، ويُكرهُ الأخذُ من المسجدِ <sup>(٥)</sup>.

(١) [الأنفال: ٣٨].

(٢) الإخبات: هو الخشوع [مقاييس اللغة، ج ٢، ص ٢٣٨] بعد قال سبحانه وتعالى: "وبشر المخبتين" [الحج: ٣٤].

(٣) هو ظلام آخر الليل [مقاييس اللغة، ج ٤، ص ٣٩٠].

(٤) لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال يحيى: لا يدري عوف: عبد الله أو الفضل ؟ قال رسول الله ﷺ غداة العقبة، وهو واقف على راحلته: "هات القط لي" فلقطت له حصيات من حصي الحذف، فوضعن في يده، فقال: "بأمثال هؤلاء" مرتين، وقال بيده فأشار يحيى أنه رفعها [مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٨٧] (قال المحقق أحمد شاكر: (إسناده صحيح)).

(٥) لأنه فرشه فيكره الأخذ منه [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٤٢٢] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٦٦].



و[الحش]<sup>(١)</sup> والمرمى، ثم يدفعو إلى منى، فإذا انتهوا إلى المشعر<sup>(٢)</sup> الحرام وقفوا فذكروا الله تعالى ودعوا إلى الإسفار<sup>(٣)</sup> مستقبلي القبلة، ثم ساروا إلى منى بالسكينة، ومن وجد سعة أسرع فإذا بلغوا وادي مُحَسَّر<sup>(٤)</sup> استحب للراكب تحريك المركب، وللماشي الإسراع قدر رمية حجر، فيعودون إلى السكينة، فيوافقون منى بعد طلوع الشمس فيرمون سبع حصيات إلى جمرة العقبة، ولا ينزل الراكب حتى يرمي، وسن التكبير مع كل حصاة وتقطع التلبية إذا بدأ بالرمي، فإذا رمى نحر إن كان معه هدي وحلق أو قصر.

الركن الخامس: الحلق أو التقصير والحلق أفضل<sup>(٥)</sup>، والمرأة لا تحلق بل تقصر<sup>(٦)</sup>، ويستحب أن يكون تقصيرها بقدر أنملة من جميع الجوانب، ويستحب أن يبدأ بحلق الشق الأيمن، ثم الأيسر، وأن يستقبل القبلة، وأن يدفن شعره. وللحلق أو التقصير شرطان:

(١) ورد لفظ (الحش)، في نسخة الأصل و(ج) و(د) وورد لفظ (الحثر) في نسخة (ب) والصاب ما اثبت بين المعقوفتين [روضة الطالبين، ج ٢ ص ٣٧٩]. والحش بفتح الحاء وهي أشهر من ضمها هو: المرحاض لنجاسته [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٤٢٢] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٦٦].

(٢) المشعر: بفتح الميم وهي الأشهر من كسرها: وهو جبل صغير آخر المزدلفة سمي مشعرا لما فيه من الشعار وهي معالم الدين [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٦٦].

(٣) لقوله تعالى: "فاذكروا الله عند المشعر الحرام" [البقرة: ١٩٨-١٩٩].

(٤) سمي بذلك لأن فيل أصحاب الفيل خسر فيه ونزل عذاب الله عليهم لأنهم قصدوا هدم البيت. [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٦٧].

(٥) الدليل على أن الحلق أفضل من التقصير ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: "اللهم اغفر للمحلقين قالوا: وللمقصرين. قال: "اللهم اغفر للمحلقين" قالوا: وللمقصرين. قالها ثلاثا قال: "وللمقصرين" [صحيح البخاري كتاب الحج باب ١٢٧ حديث ١٧٢٨ ص ٣٣٠] وجه الاستدلال من الحديث على أن الحلق أفضل من التقصير: دعاء النبي ﷺ للمحلقين ثلاثا وللمقصرين مرة وفي ذلك إشعار أن الحلق أفضل من التقصير، قال الإمام الرافعي: التفضيل يقع في العبادات لا بالمباحات [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٤٢٥].

(٦) الدليل على أن المرأة تقصر ولا تحلق ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: "ليس على النساء الحلق، إنما على النساء التقصير" [سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٧٣].

الأول: أن يحلق شعر الرأس أو يقصر، فإن حلق شعر الوجه أو اليدين لم يكف، ولو قصر ما استرسل من الرأس كفى.

الثاني: أن يحلق ثلاث شعرات أو يقصر، فإن اقتصر على اثنتين لم يكف، والنتف والإحراق والأخذ بالموسى والمقص كالحلق، ومن لا شعر على رأسه يستحب أن يمر الموسى على رأسه، ولو أخذ من شاربه أو لحيته شيئاً كان أحب.

ووقت حلق المعتمر بعد السعي، فلو جامع بعده وقبل الحلق فسدت عمرته.

ثم يدخلون مكة ويطوفون طواف الركن، ويسعى من لم يطف القدم أو لم يسع بعده، ثم يعودون إلى منى لرمي أيام التشريق، والترتيب بين الرمي إلى جمرة العقبة، والذبح والحلق أو التقصير والطواف كما ذكر مسنون غير واجب<sup>(١)</sup>، ويدخل وقت هذه الأربعة بانتصاف ليلة النحر، ويمتد وقت الرمي إلى غروب يوم النحر، والذبح لا يختص بزمن ويختص بالحرم، وقيل: يختص بالعيد وأيام التشريق<sup>(٢)</sup>، والحلق والطواف لا يتأقت آخرهما [فمتى]<sup>(٣)</sup> أتى الحاج باثنين من الرمي والحلق أو الطواف مع السعي حل له اللبس والقلم وستر الرأس والتطيب والاصطياد وعقد النكاح والمباشرة دون الفرج والقبلة والملامسة، ولا يحل الجماع إلى الإتيان بالثالث، وقيل<sup>(٤)</sup>:

(١) لما روي أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: "يا رسول الله: لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي. فقال: "

أرم ولا حرج" [صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ٥٧، حديث ٣١٣٤، ص ٦٠٣].

(٢) قال النووي: الصحيح أنها تختص بالعيد وأيام التشريق [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٣٨٣] لكن الإمام الرافعي قال: إنها تختص بالحرم بخلاف الضحايا التي تختص بالعيد وأيام التشريق ولا تختص بالحرم [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٤٢٨].

(٣) ورد لفظ (حتى) في نسخة الأصل، ولفظ (مهما) في باقي النسخ والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأن حل بعض المحذورات للحاج معلق على الإتيان باثنين من المحذورات، أما لفظ مهما فلا يصح استعماله لأنه يقضي بعدم حل أي من المحذورات للحاج حتى لو أتى باثنين من هذه الأربعة وهذا خلاف ما يدل عليه النص.

(٤) عن عائشة ؓ قالت: قال رسول الله ﷺ إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء [مسند أحمد، ج ٦، ص ١٤٣] قال ابن حجر: حديث مرفوع، وفي سنده الحجاج بن أرطاه وهو ضعيف [تلخيص الحبير، ج ٢، ص ٢٧٩].

ولا عقد النكاح والمباشرة والقبلة والملامسة أيضاً<sup>(١)</sup>.

ولا يحل للمعتمر شيء من المحرمات حتى يأتي بجميع أعمال العمرة.

وإذا عادوا إلى منى أقاموا بها الليلتين [الأوليين]<sup>(٢)</sup> من ليالي التشريق وجوباً، ويرمون كل يوم من اليومين الأوليين إحدى وعشرين حصاة إلى الجمرات الثلاث إلى كل واحدة سبعاً، فإذا رموا اليوم الثاني فمن أراد أن ينفرد قبل غروب الشمس فله ذلك<sup>(٣)</sup> وسقط عنه مبيت تلك الليلة والرمي من الغد، ومن لم ينفرد إلى الغروب فعليه مبيت تلك الليلة والرمي من الغد<sup>(٤)</sup>.

ولا يجب المبيت على الرعاء وأهل السقاية وعلى من يخاف ضياع ماله أو له مريض لا متعهد له وعلى من يطلب أباً<sup>(٥)</sup> أو يشتغل بأمر يخاف فوته، ويدخل وقت الرمي بالزوال ويخرج بالغروب<sup>(٦)</sup> وللرمي شروط:  
الأول: الترتيب في المكان بأن يرمي الجمرة التي تلي مسجد الخيف، ثم الوسطى، ثم جمرة العقبة، فلا يعتد برمي الثانية قبل تمام الأولى، ولا بالثالثة قبل تمام الأوليين.

الثاني: الرمي، فلو وضع الحجر في المرمى لم يعتد به.

الثالث: القصد إلى المرمى، فلو رمى في الهواء فوق في المرمى لم يعتد به.

---

(١) قال الإمام الرافعي: فيه قولان: قال صاحب التهذيب وطائفة: الأصح الحل، وقال آخرون: الأصح: المنع وهؤلاء أكثر عدداً وأوفق لظاهر النص [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٤٣٠] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٧٣].

(٢) ورد لفظ الأوليتين في نسخة الأصل وورد لفظ الأوليين في نسخة (ب) ولفظ الأولين في نسخة (ج) و(د) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين .

(٣) لقوله تعالى: "فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه" [البقرة: ٢٠٣]

(٤) لما رواه مالك عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول: "من غربت له الشمس من أوسط أيام التشريق وهو بمنى فلا ينفرد حتى يرمي الجمار من الغد" [الموطأ، كتاب الحج، باب رمي الجمار، حديث ٢٣٢، ص ٣٣٨].

(٥) أبق مصدرها إياق وهي هروب العبيد وذهابهم من غير خوف ولا كد عمل [لسان العرب، ج ١٠، ص ٣].

(٦) لما روي عن جابر رضي الله عنه - قال: رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضحى، وأما بعد، فإذا زالت الشمس [صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ٥٣، حديث ٣١١٩، ص ٦٠١].

الرَّابِعُ: وَقَوْعُ الْحَجَرِ فِي الْمَرْمَى، فَإِنْ لَمْ يَقَعْ فِيهِ أَوْشَكٌ فِي وَقَوْعِهِ لَمْ يَكْفِ.  
الخَامِسُ: الرَّمْيُ بِسَبْعِ دَفْعَاتٍ، فَلَوْ رَمَى حَصَاتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ دَفْعَةً وَاحِدَةً حُسِبَتْ رَمِيَّةٌ  
وَإِنْ تَرْتَبَتَا فِي الْوَقَوْعِ.

السادس: أَنْ لَا يَكُونَ الرَّمْيُ بِالْقَوْسِ أَوْ الرَّجْلِ، فَلَوْ رَمَى بِهِ أَوْ دَفَعَ بِالرَّجْلِ لَمْ  
يَكْفِ، وَلَوْ رَمَى بِالْقَذَافَةِ كَفَى.

السَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْمَرْمَى حَجَرًا، فَلَا يُجْزَى اللَّوْلُؤُ وَالْجِصُّ<sup>(١)</sup>.  
وَالنُّورَةُ<sup>(٢)</sup> وَالزَّرْنِيخُ<sup>(٣)</sup> وَالْإِثْمَدُ<sup>(٤)</sup> وَالْمَدْرُ<sup>(٥)</sup> وَالْأَجْرُ<sup>(٦)</sup> وَالخَزْفُ وَالْجَوَاهِرُ الْمُنْطَبَعَةُ  
كَالتَّبْرِينِ وَغَيْرِهِمَا، وَيُجْزَى الرُّخَامُ وَالْبَرَامُ وَالْكَذَانُ<sup>(٧)</sup> وَالْفِيرُوزُجُ<sup>(٨)</sup> وَالْيَاقُوتُ  
وَالْحَقِيقُ وَالزَّمْرَدُ وَالزَّبْرَجْدُ وَالْبَلُورُ وَحَجَرُ الْحَدِيدِ وَالنُّورَةُ<sup>(٩)</sup> وَالْخَامُ.

الثَّامَنُ: أَنْ لَا يَصْرِفَهُ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى، فَإِنْ رَمَى بِالْجَمْرَةِ إِلَى شَخْصٍ أَوْ دَابَّةٍ لَمْ  
يَعْتَدَّ بِهِ. وَلَا يُشْتَرَطُ بَقَاءُ الْحَجَرِ فِي الْمَرْمَى، وَلَا أَنْ يَكُونَ الْحَجَرُ طَاهِرًا، وَلَا أَنْ

---

(١) هُوَ طَبَقَةٌ مِنَ الْمَلَاطِ، تَغْطِي بِهَا أَسْطَحُ الْجُدُرَانِ الدَّاخِلِيَّةِ وَاسْقَافُ الْمَبَانِي لِجَعْلِهَا أَكْثَرَ مَنَاعَةً  
لِلْهَوَاءِ وَلِإِعْطَاءِ لِمَسَاتٍ تَحْسِينِيَّةٍ سَطْحِيَّةٍ [الموسوعة العربية العالمية، ج ٢٥، ص ٤٦٠].

(٢) هُوَ شَجَرٌ حَرَجِي يَأْلَفُ الْمَاءَ فَهُوَ عِنَقُودٌ زَهْرِي يُشَبِّهُ شَرَابَةَ الزَّهْرَةِ تَتَدَلَّى عَنَاقِيدُهُ عَلَى أَغْصَانِ  
الصَّفْصَافِ وَجَارِ الْمَاءِ [الموسوعة العربية العالمية، ج ٢٥، ص ٤٦٠]. أَمَّا سَبَبُ إِجْزَائِهَا زَوَالِهَا  
بِالطَّبَخِ.

(٣) هُوَ عَنَصَرٌ لَا فَلَازِي، وَهُوَ سَمٌّ قَاتِلٌ، يَسْتَعْمَلُ فِي تَصْنِيعِ طَلَقَاتِ الْبِنَادِقِ وَبَعْضِ أَنْوَاعِ الْمَعْدَاتِ  
الْكَهْرِبَائِيَّةِ [الموسوعة العربية العالمية، ج ١١، ص ٥٧٢].

(٤) هُوَ حَجَرٌ الْكُحْلِ [حَاشِيَةُ الْكُمَثَرِيِّ عَلَى الْأَنْوَارِ لِأَعْمَالِ الْأَبْرَارِ، ج ١، ص ٢٧٣].

(٥) هُوَ الطِّينُ الْعَلَّكُ الْخَالِصُ مِنَ الرَّمْلِ تَطِينٌ بِهِ الْأَحْوَاضُ وَالْجُدُرَانِ، وَالْمَدْرَةُ: حَصِي الْقِطْعَةِ الْقَاسِيَةِ  
مِنْهُ [الْهَادِي إِلَى لُغَةِ الْعَرَبِ، ج ٤، ص ١٧٣].

(٦) طِينٌ يَعْجَنُ وَيَشْوَى وَيَبْنَى بِهِ عَوْضًا عَنِ الْحَجَرِ، الْوَاحِدَةُ أَجْرَةٌ. [الْهَادِي إِلَى لُغَةِ الْعَرَبِ، ج ١،  
ص ٤٣].

(٧) هِيَ حَجَارَةٌ كَأَنَّهَا الْمَدْرُ فِيهَا رَخَاوَةٌ تَمِيلُ إِلَى الْبَيَاضِ [لسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ٣٥٧].

(٨) هُوَ حَجَرٌ أَزْرَقٌ صَلْبٌ، مِنْ خَوَاصِهِ أَنَّهُ يَصْفُو لَوْنَهُ بِصَفَاءِ الْجَوِّ، وَيَنْكَدِرُ بِكَدُورَتِهِ، إِذَا أَصَابَهُ  
شَيْءٌ مِنَ الدَّهْنِ أَفْسَدَ حَسَنَهُ، يَجْلِبُ مِنْ أَعْمَالِ نَيْسَابُورَ، وَكَلَّمَا كَانَ أَرْطَبَ كَانَ أَجُودَ. [مَعْجَمُ الْأَحْجَارِ  
النَّفِيسَةِ، ص ٤٩-٥١].

(٩) أَمَّا سَبَبُ إِجْزَائِهَا هُنَا بَقَاءُ عَيْنِهَا.

عني رضا، وإلا فالآن قبل أن تباعدني عن بيتك، هذا أو أن انصرفني فإن أذنت لي  
غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك، اللهم اصحبني العافية  
في بدني والعصمة في ديني وأحسن من قلبي وارزقني طاعتك ما أبقيتني، واجمع  
لي خير الدنيا والآخرة إنك قادر على ذلك، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه  
وسلم وينصرف ولا يصرف نظره عن البيت ما أمكنه.

الركن السادس: الترتيب في معظم الأركان، فيجب تقديم الإحرام والوقوف على  
الدواف والحلق، وتقديم الطواف على السعي، ويستحب أن يشرب من ماء زمزم  
ومن نبيذ سقاية الحاج، وأن يدخل البيت إن خلا عن أذية الزحام ونحوه، وأن  
يصلي فيه والأولى أن يكون حافياً.

## خاتمة:

الإفراد أفضل من التمتع<sup>(١)</sup>، والتمتع أفضل من القران<sup>(٢)</sup>، والإفراد أن يحرم بالحج من ميقات بلده ويأتي بأعماله، ثم بالعمرة من ميقاتها في حق الحاضر ويأتي بأعمالها، والتمتع أن يحرم بالعمرة من الميقات ويأتي بأعمالها ثم ينشئ الحج من مكة، والقران أن يحرم بهما من الميقات ويأتي بأعمال الحج فتدخل العمرة فيها، ولو أحرم بالعمرة في وقت الحج ثم أدخل عليها الحج قبل الطواف جاز وكان قارناً<sup>(٣)</sup>، وبعد الطواف لم يجز إدخاله، ولا إدخال العمرة على الحج<sup>(٤)</sup>.

(١) الدليل على أن الإفراد أفضل من التمتع ما روته السيدة عائشة رضي الله عنها - أنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فمنا من أهل بعمرة، ومنا من أهل بحجة وعمرة ومنا من أهل بالحج، وأهل رسول الله ﷺ بالحج [صحيح البخاري كتاب الحج، باب ٣٤، حديث ١٥٦٢، ص ٣٠٣]. وروي مثل ذلك عن جابر ﷺ [صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ١٩، حديث ٢٩٢٢، ص ٥٦٥-٥٦٦] أما سبب ترجيح الإفراد على التمتع لأن جابراً - رضي الله عنه - أقدم صحبه واشد عنادا بضبط مناسك النبي ﷺ وأفعاله، ولكن تقديم الإفراد على التمتع والقران مشروط بأن يعمر في تلك السنة فإن أخر فكل من التمتع والقران أفضل منه [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٨٧-٢٨٨] [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٤٣-٣٤٤].

(٢) الدليل على أن التمتع أفضل من القران ما روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما - أنه حج مع النبي ﷺ يوم ساق البدن معه، وقد أهلوا بالحج مفزداً، فقال: "لهم أحلوا من إحرامكم، بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا، ثم أقيموا حللاً، حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التي، قديمتم بها متعة" [صحيح البخاري كتاب الحج، باب ٣٤، حديث ١٥٦٨، ص ٣٠٤]. ولأن المتمتع يأتي بعملين كاملين غير أنه لا ينشئ لهما ميقاتين، أما القارن فيأتي بعمل واحد من ميقات واحد [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٨٧] وسمي متمتعاً لأنه يأتي بمحظورات الإحرام بين النسكين [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٨٧] [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٤٧].

(٣) لما روي عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت: خرجنا مع النبي ﷺ لا نذكر إلا الحج، فلما جئنا سرف: طمئت، فدخل علي النبي ﷺ وأنا أبكي فقال: "ما يبكيك؟" قلت: لوددت والله أنني لم أحج العام. قال: "لعلك نفست" قلت: نعم، قال: "فإن ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم فافعلي ما يفعل الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت" [صحيح البخاري، كتاب الحيض والوضوء، باب ٧، حديث ٣٠٥، ص ٨٠] [صحيح مسلم كتاب الحج، باب ١٧، حديث ٢٨٩٠، ص ٥٥٨].

(٤) ذكر الإمام الرافعي في تعليقه ذلك أربعة معان: الأول: أنه اشتغل بعمل من أعمال العمرة واتصل الإحرام بمقصوده فيقع ذلك العمل عن العمرة ولا ينصرف بعده إلى القران. الثاني: أنه أتى بفرض من فروض العمرة، فإن الفرائض هي المعنية وما عداه لا يضرمه انصرافها إلى القران. الثالث: أنه -

وَجِبُّ عَلَى الْقَارِنِ وَالْمَتَمِّعِ دَمٌ<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْمَتَمِّعِ بِشُرُوطٍ:  
 الْأَوَّلُ: أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ مَنْ مَسْكَنُهُ دُونَ مَسَافَةِ  
 الْقَصْرِ مِنَ الْحَرَمِ، فَإِنْ كَانَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ فَلَيْسَ بِحَاضِرٍ، فَلَوْ اسْتَوَظَنَ غَرِيبٌ  
 بِمَكَّةَ فَهُوَ حَاضِرٌ، وَلَوْ اسْتَوَظَنَ مَكِّيٌّ بِالْعِرَاقِ فَغَيْرُ حَاضِرٍ، وَلَا يَجِبُ عَلَى  
 الْحَاضِرِ دَمُ الْقَرَانِ كَدَمِ التَّمَتُّعِ.  
 الثَّانِي: أَنْ يُحْرِمَ بِالْعَمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَلَوْ أُحْرِمَ وَفَرَّغَ مِنْهَا قَبْلَ أَشْهُرِهِ ثُمَّ حَجَّ  
 فَلَا دَمَ<sup>(٣)</sup>.

-أتى بمعظم أفعال العمرة : فإن الطواف هو المعظم في العمرة ، فإذا وقع عن العمرة لسم ينصرف  
 إلى غيره . الرابع : أنه أخذ في التحلل للعمرة ، وحينئذ لا يليق إدخال إحرام عليه لأنه يقتضي قوة  
 الإحرام وكماله والمتحلل جار في نقصان الإحرام [العزیز شرح الوجیز ، ج ٣ ، ص ٣٤٥].

(١) الدليل على وجوب الدم على القارن ما رواه أبو الزبير عن جابر - رضي الله عنه - أن النبي  
 ﷺ دخل على عائشة فوجدها تبكي فقال : " ما شأنك؟ " ، قالت : " شأني أنني قد حضت ، وقد هل  
 الناس ولم أحلل ، ولم أطف بالبيت والناس يذهبون إلى الحج الآن . فقال : " إن هذا أمر كتبه الله على  
 بنات آدم فاغتسلي ثم أهلي بالحج " ففعلت ووقفت الموقف ، حتى إذا طهرت طفت بالبيت حتى  
 حجبت . قال : " فإذهب بها يا عبد الرحمن فأعمرها من التمتع " [صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب ١٧ ،  
 حديث ٢٩٠٩ ، ص ٥٦١-٥٦٢] ، وفيه دليل على أن النبي ﷺ إنما أمر أن يهل بالحج مع العمرة من  
 كان معه هدي ، وإنما أمر عائشة رضي الله عنها بذلك ، وإن لم يكن معها هدي خوفاً من فوات  
 حجتها ثم إنه ﷺ ذبح عن أزواجه البقر ، وحديث أبي الزبير عن جابر يقطع بكونها قارئة [السنن  
 الكبرى ، كتاب الحج ، باب ٢٩ ، حديث ٨٧٧٦ ، ج ٤ ، ص ٥٧٥-٥٧٦] أما وجوب الدم على المتمتع قوله  
 تعالى : " فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي " [البقرة: ١٩٦].

(٢) لقوله تعالى : " ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام " [البقرة، ١٩٦] المقصود بالحاضر ،  
 أن الحاضر بمكة ميقاته للحج نفس مكة فلا يكون لصورة التمتع رابحاً ميقاتاً [العزیز شرح الوجیز ،  
 ج ٣ ، ص ٣٤٨] .

(٣) لأنه يجمع بين الحج والعمرة في وقت الحج فأشبه المفرد لما لم يجمع بينهما فلم يلزمه دم [العزیز  
 شرح الوجیز ، ج ٣ ، ص ٣٤٩] .

الثالث: أن يقعا في سنة واحدة، فلو اعتمر ثم حج في القابلة فلا دم<sup>(١)</sup> سواء أقام بمكة للحج أو رجع ثم عاد له.

الرابع: ألا يعود إلى الميقات فلو عاد فلا دم.

الخامس: أن يحرم بالعمرة من الميقات، فلو جاوزه مريداً للنسك ثم أحرم بها وبينه وبين مكة دون مسافة القصر فلا يجب دم التمتع ويجب للمجاورة، وإن كانت مسافة القصر فعليه دم للمجاورة وآخر للتمتع.

ولا يشترط نية التمتع ولا وقوع النسكين في شهر واحد ولا من شخص واحد، فلو كان أجيراً لشخصين بالحج لأحدهما وبالعمرة لآخر أو أجيراً بالحج أو العمرة وأتياً بالآخر لنفسه لزمه نصفه<sup>(٢)</sup>.

ووقت وجوب الدم على المتمتع الإحرام بالحج<sup>(٣)</sup>، والأفضل الإراقة يوم النحر، فإن عجز عنه في موضعه وجب أن يصوم عشرة أيام ثلاثة في الحج، ولا يجوز تقديمها على الإحرام بالحج<sup>(٤)</sup>، والأحب أن يوقعها قبل يوم عرفة ويفطر فيه، وأما السبعة فيصومها بعد الرجوع إلى الأهل والوطن<sup>(٥)</sup>، فإن توطن بمكة بعد فراغه صام بها وإن لم يتوطنها لم يجز صومه بها ولا في الطريق، وإذا فاتته

---

(١) لما روي عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه قال: "كان أصحاب النبي ﷺ يتمتعون في أشهر الحج فإذا لم يحجوا عامهم ذلك لم يهدوا" [السنن الكبرى، كتاب الحج، باب ٣١، حديث ٨٧٩٠، ج ٤، ص ٥٨٠] قال الشرييني: [إسناده حسن] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٨٣] ولأن الدم إنما يجب إذا زاحم بالعمرة حجه وترك الإحرام بحجته من الميقات مع حصوله بها في وقت الإمكان ولم يوجد [العزيمز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٥٠].

(٢) أي نصف دم المتمتع على من وقع له الحج ونصفه الآخر لمن وقعت له العمرة [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٩١-٢٩٢] [العزيمز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٥٢].

(٣) لأنه يصير حينئذ متمتعاً بالعمرة إلى الحج [العزيمز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٥٥].

(٤) لأن الصوم عبادة بدنية فلا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٩٠] [العزيمز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٣٥٦].

(٥) الدليل على وجوب صيام ثلاثة أيام على الحاج أثناء الحج وسبعة إذا رجع إلى وطنه إذا لم يجد هدياً قوله تعالى: "فإذا أمنتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتكم تلك عشرة كاملة" [البقرة: ١٩٦].



الثلاثة في الحج وجب التفريق في القضاء<sup>(١)</sup> قدر ما يقع في الأداء وهو قدر أربعة أيام، ومدة إمكان السير عادة إلى الوطن، ولو صام عشرة أيام متوالية أجزأه عن ثلاثة، ويستحب التتابع في كل من الثلاثة والسبعة، ودم القران والفوات كدم التمتع، ويراق في الحجة المقضية لا في الفائتة حتماً.

#### تذنيب

لا يصح إحرام المميز إلا بإذن الولي<sup>(٢)</sup>، ولا يصح إحرام غير المميز مطلقاً كالمجنون، وإذا أحرَم المميزُ فعل ما قدرَ عليه والولي ما عجز [عنه]<sup>(٣)</sup>، ويُسْتَرْطُ إحضارُهُ في عرفة ولا يكفي حضور غيره عنه، ويمنعه الولي من المحرمات، فلو تطيب أو لبس ناسياً فلا فدية، وعامداً أو حلق أو قلم أو اصطاد عمداً أو سهواً وجبت في مال الولي<sup>(٤)</sup>، وعمد الصبي في العبادات كعمد البالغ، فلو تعمد الكلام أو الأكل بطلت صلاته وصومه، ولو بلغ في الأثناء فإن بلغ بعد خروج وقت الوقوف أو قبله ولم يعد إلى الموقف لم يجز عن حجة الإسلام<sup>(٥)</sup>، وإن بلغ واقفاً أو وقت الوقوف وعاد إلى الموقف أجزأه، لكن يجب إعادة السعي إن سعى بعد طواف القدوم<sup>(٦)</sup>، والطواف في العمرة كالوقوف في الحج، وعتق العبد كبلوغ الصبي.

(١) لأنه صوم واجب فلا يسقط لفوات وقته كصوم رمضان [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٤٥٠].

(٢) لأنه مفتر للمال بسبب الحجر عليه [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٤٥٠].

(٣) ورد لفظ (عنه) في نسخة الأصل و (ج) و (د)، وورد لفظ (عليه) في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفين لأن به يستقيم المعنى.

(٤) لأنه هو الذي أدخله وورطه فيه [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٤٥٢].

(٥) لمضي معظم العبادة في حال النقصان ويخالف الصلاة حيث تجزئه إذا بلغ في أثنائها أو بعدها، لأن الصلاة عبادة تتكرر، والحج عبادة العمر فيعتبر وقوعها أو معظم وقوعها في وقت الكمال [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٤٥٥].

(٦) لوقوعه في حالة النقص ويخالف الإحرام فإنه مستدام بعد البلوغ والسعي لاستدامته له [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٤٥٥].

الرأس أو البدن، والمقلوم ظفر اليد أو الرجل، كُسِرَ أو قُطِعَ أو قُلِعَ، ولو مشطَ رأسه ولحيته فنتف شعراً أو انتف لَزِمَتْ، فإن شكَّ في أنه كان منسلأً أو انتف بالمشط فلا فدية، وتكمل بثلاث شعرات وثلاثة أظفار فما فوقها، ويجب في شعره وظفره مَدٌّ، وفي اثنتين مُدَّان، ولو كثرَ القملُ أو تأذى بالحرِّ جازَ له الحلقُ ولا إثمٌ ولَزِمَتْ الفدية كما لو حلقَ أو قَلَّمَ ناسياً، ويجوزُ للمحرَّم حلقَ شعرِ الحلالِ وقلمَ ظفره.

النوع الخامس: الجماع<sup>(١)</sup>، وعمَّده مفسدٌ للحج<sup>(٢)</sup>، وقع قبل التحللين أو بينهما أو بعدهما فلا، والعمرة كالحج ولها تحللٌ واحدٌ فتفسدُ به قبل التحلل، وإتيان الدبرِ والبهيمة كالجَماع وتجبُ به بدنة<sup>(٣)</sup>، والمضي في الفاسدِ والفدية بارتكاب المحظور في الفاسدِ والقضاء<sup>(٤)</sup> مضيقاً وإن كان الفاسدُ تطوعاً ويقع موقع

=ص ٤٢٧] وقد رتبته الله تعالى على الذبح، والذبح لا يجوز قبل يوم النحر لأنه تمتع بإزالة جزء يترفه ويتنظف بقطعه المقيم، فحرم على المحرم كإزالة الشعر [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤١١].

(١) الدليل على عدم جواز الجماع للمحرَّم بالحج قوله تعالى: "فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج" [البقرة: ١٩٧] قال ابن عباس وابن عمر - رضي الله عنهما - الرفث: هو التعريض بالجماع [تفسير الطبري، ص ١٢٥-١٢٦] وجه الاستدلال من الآية الكريمة: أن الله عز وجل نهى عن الرفث وهو الجماع والنهي يقتضي عدم جوازه. وقد روي عن جمع من الصحابة وهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبو هريرة رضي الله عنهم - سنلوا: عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج؟ فقالوا: ينفذان يمضيان لوجههما حتى يقضيا حجهما، ثم عليهما حج والهدي، قال وقال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : وإذا أهلاً بالحج من عام قائل، تفرقاً حتى يقضيا حجهما" [الموطأ، كتاب الحج، باب ٤٨، حديث ١٥١، ج ١، ص ٣٨١-٣٨٢].

(٢) وهذا روي عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبا هريرة - رضي الله عنهم - أنهم سنلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج، فقالوا : ينفذان ويمضيان لوجههما حتى يقضيا حجهما، ثم عليهما حج قائل والهدي" [الموطأ، كتاب الحج، باب هدي المحرم إذا أصاب أهله، حديث ١٦٥، ص ٣١٨].

(٣) إنما أطلقت لفظة (البدنة) في كتب الحديث والفقه فيكون المراد بها البعير سواء كان ذكراً أو أنثى وشرطها أن تكون في سن الأضحية، أما أهل اللغة فقال أكثرهم : أنها تطلق على البعير والبقر [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٩٩].

(٤) لما روي عن مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبسا هريرة رضي الله عنهم - سنلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج، فقالوا ينفذان ويمضيان لوجههما حتى يقضيا =

الأداء<sup>(١)</sup>. ولو جامع بين التحللين لَزِمَتْ شاة<sup>(٢)</sup>، ولو كانت نائمة أو مُكرَهة لم يفسد حجها، وطائعة عالمة فسد، ولا يجب إلا بدنة وهي على الرجل ولا تلاقبها، ولو جامع القارن فسد نسكاه وعليه دم القارن مع البدنة كالتمتع<sup>(٣)</sup> المجمع<sup>(٤)</sup>، وإذا فات وقوف القارن فانت عمرته ووجبت شاتان، ولو جامع ناسياً أو جاهلاً بالتحريم لم يفسد<sup>(٥)</sup>، ولو ارتد في الحج أو العمرة فسد من أصله طال الزمان أو قصر، فلا يمضي في الفاسد لا في الردة<sup>(٦)</sup> ولا بعد الإسلام، ولا تجب الكفارة ويجب القضاء، مضيقاً، وكل كفارة وجبت بعدوان فهي على الفور<sup>(٧)</sup> وبغيره فلا.

---

حجها، ثم عليهما حج قابل والهدي [الموطأ، كتاب الحج، باب هدي المحرم إذا أصاب أهله، حديث ١٦٥، ص ٣١٨. قال الشربيني : مستدلاً على المضي في الحج الفاسد بقوله تعالى : " وأتموا الحج والعمرة لله " [البقرة : ١٩٦] وجه الاستدلال: أن الله سبحانه وتعالى لم يفصل بين الصحيح والفاسد . [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣٠٠].

(١) لأنه يلزم بالشروع فيه فصار فرضاً بخلاف باقي العبادات . [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣٠٠] [العزیز شرح الوجيز ، ج ٣، ص ٤٨٢].

(٢) لأنه لا يتعلق فساد الحج به فأشبهه المباشرة دون الفرج [العزیز شرح الوجيز ، ج ٣، ص ٤٨٠].  
(٣) ورد لفظ (التمتع) في نسخة الأصل وورد لفظ (لتمتع) في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأن سياق النص يتحدث عن من يجب عليه الدم فاقترض ذلك استعمال صيغة اسم الفاعل.

(٤) لأنه لزم بالشرع ولا يسقط بالإفساد [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٤٨٥].  
(٥) لأن الحج عبادة تتعلق الكفارة بإفسادها فيختلف حكمها بالعمد والسهو كالصوم [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٤٨٦].

(٦) الدليل على إفساد الردة للحج والعمرة قياسها على إفسادها للصيام والصلاة والردة محبطة للعبادة [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٤٨٧] والدليل على أن الردة تحبط العمل قوله تعالى : " أن تحبط أعمالكم " [الحجرات: ٢].

(٧) لأن جواز التأخير هو نوع ترفيه وتخفيف والمعتدي لا يستحق ذلك [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٤٨٢ - ٤٨٣].

النوع السادس: مقدمات الجماع فتحرم القبله<sup>(١)</sup> والمضاجعة والمفاخدة والمعانقة واللمس بالشهوة<sup>(٢)</sup> عامداً، ويوجب شاة كالاستمناء باليد وتقبيل الغلام بالشهوة، ولا يفسد نسكه وإن تعمد وأنزل، ولو فعل ناسياً فلا فدية، ولو باشر دون الفرج ثم جامع دخلت الشاة في البدنة.

النوع السابع: الاصطياد، فيحرم ذبح كل صيد بري مأكول أو في أصله مأكول، متوحشاً كان أو مستأنساً<sup>(٣)</sup>، فلا يحرم ذبح النعم<sup>(٤)</sup> والخيل والدجاج والسمك وما لا يعيش إلا في البحر ولا جزاء، ويحرم ذبح السبع والمتولد من حمار وحشي وإنسي<sup>(٥)</sup> والجراد والطائر الذي يغوص في الماء ويخرج برياً، ويحرم التعرض لأجزاء الصيد بالجرح وغيره وليبيضه وولده<sup>(٦)</sup>.

(١) روي عن علي - رضي الله عنه - قال: "من قبل امرأته وهو محرم فليهرق دماً" [السنن الكبرى، كتاب الحج، باب ٢٤١، حديث ٢٧٩، ج ٥، ص ٢٧٣].

(٢) الدليل على عدم جواز مقدمات الجماع قوله تعالى: "لمن فرض فيه الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج" [البقرة: ١٩٧] وجه الاستدلال من الآية: أن الله عز وجل منع الجماع على المحرم بالحج فمن باب أولى أن تمنع المقدمات التي تؤدي إليه وقد اتفق الفقهاء على عدم جوازها [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤١٨] [تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٩١] [بداية المجتهد، ج ١، نص ٦٦٢] [المغني مع الشرح الكبير، ج ٣، ص ٣٢٤].

(٣) الدليل على منع الصيد على المحرم بالحج والعمرة قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم" [المائدة: ٩٥] وجه الاستدلال من الآية الكريمة: أن الله عز وجل نهى المحرم بالحج والعمرة عن الصيد والنهي يعني عدم الجواز.

(٤) ورد لفظ النعم في نسخة (ب) وورد لفظ الغنم في باقي النسخ والصواب ما أثبت بين المعوقتين لأن لفظ النعم يشمل البقر والإبل والغنم التي لا يحرم ذبحها.

(٥) لقد خرج بما ذكر ما تولد بين وحشي غير مأكول وإنسي مأكول كالمثولد بين ذئب وشاة وما تولد بين مأكولين أحدهما وحشي كالمثولد بين حمار وذئب وما تولد بين أهليين أحدهما غير مأكول كالبغل فلا يحرم التعرض بشيء منها [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣٠١].

(٦) الدليل على عدم جواز التعرض لصيد مكة ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: "إن الله حرم مكة، فلم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي،... ولا يعضد شجرها، ولا ينفر صيدها" [صحيح البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب ٩، حديث ١٨٣٣، ص ٣٤٩] وجه الاستدلال: أن تغيير الطير في الحرم ممنوع فكان القطع والجرح أولى منه [العزیز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٤٩٢] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣٠١].

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَحْرَمِ وَغَيْرِهِ قَتْلُ الْمُؤْذِيَّاتِ كَالْحَيَّةِ وَالْوَزِغِ وَالْعَقْرَبِ وَالْفَأْرَةِ وَالْكَلْبِ الْعَقُورِ وَالْغُرَابِ وَالْحِدَاةِ وَالذَّنْبِ وَالْأَسَدِ وَالنَّمِرِ وَالذَّبِّ وَالنَّسْرِ وَالْعُقَابِ وَالْقَمَلِ وَالْبِرْغُوثِ وَالْبِقِ وَالزَّنْبُورِ، وَلَوْ ظَهَرَ الْقَمَلُ عَلَى الْبَدَنِ أَوْ الثَّوبِ لَمْ يُكْرَهُ إِمَاطَتُهُ وَلَوْ قَتَلَهُ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يَقْلِيَ الْمُحْرَمُ رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ، وَلِلصَّابِ وَهُوَ بَيَضُ الْقَمَلِ كَحَكَمِ الْقَمَلِ. وَمَا فِيهِ مَنَفَعَةٌ وَمَضَرَّةٌ كَالْفَهْدِ وَالْبَازِي لَا يُسْتَحَبُّ قَتْلُهُ وَلَا يُكْرَهُ، وَمَا لَا مَنَفَعَةَ فِيهِ وَلَا مَضَرَّةَ كَالْخَنَافِسِ وَالْجُعْلَانِ وَالسَّرَطَانِ وَالرَّخْمَةِ وَالْكَلْبِ غَيْرِ الْعَقُورِ كُرِهَ قَتْلُهُ، وَالْمَرَادُ الْمَنَفَعَةُ الْمُبَاحَةُ فَلَا يَجُوزُ قَتْلُ كَلْبٍ فِيهِ مَنَفَعَةٌ مُبَاحَةٌ سِوَاءِ الْأَسْوَدِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ النَّمْلِ وَالنَّحْلِ وَالْخَطَافِ وَالْهَدَّادِ وَالصَّرْدِ وَالضَّفْدَعِ وَلَا يَجِبُ الْجَزَاءُ بِقَتْلِهَا. وَلَوْ ذَبَحَ الْمُحْرَمُ صَيْدًا حَرَمَ أَكْلَهُ، وَلَوْ ذَبَحَ غَيْرَهُ حَلٌّ لِلْمَحْرَمِ مَا لَمْ يُصَدَّ لَهُ أَوْ بِدَلَالَتِهِ<sup>(١)</sup>. وَلِلضَّمَانِ جِهَاتٌ:

الأولى: المباشرة وهي معروفة.

الثانية: التسبب، فلو نصب المحرم شبكة حيث كان أو الحلال في الحرم فتعلق بها صيدٌ وهلك ضمن من نصبها في ملكه أو في غيره<sup>(٢)</sup>، ولو أرسل كلباً أو حلاً رباطه ولم يرسله فأتلف صيداً أو انحل لتقصيره في الربط ضمن سواء كان هنالك صيداً أو عَرَضٌ<sup>(٣)</sup>. الثالثة: اليد فإذا أخذ صيداً [لا]<sup>(٤)</sup> لمصلحة ضمنه، ولو أخذه

(١) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه - عن رسول الله ﷺ: أنه كان يقول: لحم صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم \* [المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٤٥٢] ووافقه الذهبي [السنن الكبرى، كتاب الحج، باب ٢٧٤، حديث، ٩٩٢١، ج ٥، ص ٣١٠-٣١١] ولم يلزم الجزاء لأنه ليس بنام في الذبح ولا يؤول إلى النماء، فلا يتعلق بإتلاف الجزاء كما لو أتلَف بيضة مذرة [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٤٩٩].

(٢) لأن نصب الشبكة يقصد بها الاصطياد فهو بمنزلة الأخذ باليد [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٤٩٦].

(٣) لأن إرسال الكلب تسبب في الإهلاك [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٤٩٦].

(٤) وردت عبارة (لا بمصلحة) في نسخة الأصل ووردت عبارة (إلا لمصلحة) في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين، لأن الصيد إذا أسد لغير مصلحة ترتب على ممسكة الضمان فاقترض ذلك حرف لا، ولا هي الصحيحة لأن استعمالها يؤدي لبيان الحكم عند انتفاء المصلحة، ثم يعقب ذلك بيان الحكم عند تحقق المصلحة، فلو استعملت (إلا) لكان الحكم الثاني قد تم تكراره مرتين.

تخليصاً من سبع أو مداوياً له لم يضمن<sup>(١)</sup>، ولو كان راكباً دابةً فأتلفَ صيدَ بعضها أو رفسها ضمن، ولو أحرَمَ مالِكاً لصيدٍ وجبَ إرسالُه ويزولُ ملكُه به<sup>(٢)</sup>، واو أرسله غيرُه أو قتلَه لم يضمن، ولو أرسله المحرمُ وأخذَه غيرُه ملكَه<sup>(٣)</sup>، ولو لم يرسله حتى تحلَّ لزمه الإرسال<sup>(٤)</sup>، والنَّاسي والمخطئُ كالعامدِ<sup>(٥)</sup> إلا في الإثم، ولو قتلَ الصيدَ دفعاً عن نفسه فلا ضمان<sup>(٦)</sup>.

ثمَّ الصيدُ إن كان له مثلُ صورةٍ وخلقه تقريباً ضمنَ مثله وإلا فقيمتُه، ويُعتَبَرُ بمحلِّ الإتلافِ<sup>(٧)</sup>، ففي الضبعِ كبشٌ، وفي النعامِ بدنةٌ، وفي حمارِ الوحشِ والبقرِ بقرةٌ، وفي الظبي والغزالِ عنزةٌ، وفي الأرنبِ عناقٌ<sup>(٨)</sup>، وفي السربوعِ والوبَرِ جَفرةٌ<sup>(٩)</sup>، وفي أم حبين خروفٌ أو جديٌّ، وفي الثعلبِ شاةٌ، وفي الضَّبِّ

<sup>(١)</sup> لأنه قصد المصلحة فتجعل يده يد ودبعة [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٠٤].

<sup>(٢)</sup> لأن الصيد لا يراد للدوام فتحرم استدامته كالطيب واللباس [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٠١].

<sup>(٣)</sup> لأنه بعد لزوم الإرسال صار مباحاً [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣٠٣].

<sup>(٤)</sup> لأنه كان مستحق الإرسال، فلا يرتفع هذا الاستحقاق بتعديه بالإمساك [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٠١] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣٠٣].

<sup>(٥)</sup> يستوي العامد والناسي في وجوب الجزاء لأن الإتلاف يوجب الضمان [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٠٣].

<sup>(٦)</sup> لأنه بالصيالة التحق بالمؤذيات [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٠٤].

<sup>(٧)</sup> الدليل على وجوب أن يكون الجزاء مماثلاً لما أتلفه من الصيد قوله تعالى: "فجزاء مثل ما قتل من النعم" [المائدة: ٩٥] فإن لم يوجد المثل قومه بالطعام أو الصيام على الترتيب في ظاهر المذهب والعبارة في قيمته بمكة يومئذ، لأن محل ذبح المثل مكة لو كان يذبح، فإذا عدل عنه عدل بقيمته في محل الذبح [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٠٦].

<sup>(٨)</sup> العناق: هو اسم الأنثى من ولد المعز [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٠٨] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣٠٤].

<sup>(٩)</sup> قال الإمام الرافعي: ينبغي أن يكون المراد من الجفرة هنا دون العناق فإن الأرنب خير من السربوع [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٠٨].

[جدي]<sup>(١)</sup>، وفي الصغيرِ صغيرٌ، وفي الكبيرِ كبيرٌ، وفي السليمِ سليمٌ، وفي المعيبِ معيبٌ. وفي الحمامِ شاةٌ، وفي الطائرِ الأصغرِ منه أو الأكبرِ كالزرزورِ والصعورةِ والعصفورِ والبلبلِ والقبرةِ والوطواطِ والكركيّ والورشانِ والإوزُ القيمةُ<sup>(٢)</sup>.  
 وصيدُ حرمِ مكةَ حرامٌ على المحرمِ وغيره والمحرمُ منه<sup>(٣)</sup> والجزاءُ وقدره على ما ذُكرَ، ولو رمى سهماً أو أرسلَ كلباً من الحلِّ في الحرمِ أو بالعكسِ أو من الحلِّ في الحلِّ وقطعَ السهمُ هواءَ الحرمِ وأصابَ صيداً ضمّنَ.  
 ويحرمُ قطعُ نباتِ الحرمِ رطبٍ غيرِ مؤذٍ وقلعُه ويجبُ الضمانُ به، ولا يحرمُ قطعُ أشجارِ الحلِّ ولا اليابسِ الحرميِّ ولا العوسجِ ولا ضماناً، ويجوزُ قطعُ

<sup>(١)</sup> الجدي ساقطة من (أ) و (ب) و (د) وردت في نسخة (ج).

<sup>(٢)</sup> ما لم ينقل فيه شيء عن السلف يرجع فيه إلى قول عدلين. [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٠٩] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣٠٤]. دليله قوله تعالى: "يحكم به ذوا عدل منكم" [المائدة: ٩٥]، ولا بد أن يكون الحكماء فقيهين كبسين. [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٠٩]. قال الشربيني: "لأنهما حين إذن أعرف بالشبه المعتبر شرعاً، ولأن الفقه حكم فلم يجز إلا بقول من يجوز حكمه، والعبرة في المماثلة القيمة بموضع الإتلاف أو التلف لا بمكة على المذهب [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣٠٥]."

<sup>(٣)</sup> قال الإمام الرافعي: "صيد حرم مكة حرام على المحل والمحرم". [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥١٦]. دليله ما روي عن النبي ﷺ: "إن الله تعالى حرم مكة... لا يخلّي خلاها ولا يعصده شجرها ولا ينفر صيدها" [صحيح البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب ٩، حديث ١٨٣٣، ص ٣٤٩-٣٥٠].

الأوراق بلا هش يكسر الأغصان، ولا بأس بالهش بالتحريك رقيقاً، ويجب في الشجرة الكبيرة بقرة أو بدنة، وفي الصغيرة شاة، وهي ما كانت قريبة من سبعها، ولا فرق بين النابت كالحشيش والمستنبت كالأشجار<sup>(١)</sup>، ولا بين المثمرة وغيرها كالصنوبر والخلاف، ويجوز تسريح البهائم في الحشيش وقطع الأنحر<sup>(٢)</sup> للبيوت والكل للعلف أو الدواء.

ويكره نقل تراب الحرم وأحجاره إلى غيره وقيل: لا يجوز<sup>(٣)</sup>، ولا يكره نقل ماء زمزم، ولا يجوز قطع شيء من أستار الكعبة ونقله وبيعه وشرائه إذا بقي فيه زينة وجمال، ولو نقله لزمه رده وقيل الأمر فيه إلى الإمام يصرفه في بعض مصارف بيت المال بيعاً وعطاء<sup>(٤)</sup>، ولا يجوز أخذ طيب الكعبة فإذا أراد التبرك به أتى بطيب له فيمسحها به ثم يأخذها، ويحرم التعرض لصيد حرم المدينة

(١) لقوله عليه السلام: "ولا يعضد شجرها". قال الإمام الرافعي: "الحديث عام في التحريم فلم يفرق بين النابت بنفسه والمستنبت". [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥١٩] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣٠٧].  
(٢) هو نبات حشيشه طيب الرائحة يسقف بها البيوت. [حاشية الكمثرى على مخطوط الأنوار لأعمال الأبرار ج ١ ص ٢٨٥].

(٣) قال النووي: الأصح: أنه لا يجوز إخراج تراب الحرم، ولا أحجاره إلى الحل، ويكره إدخال تراب الحل وأحجاره الحرم، وبهذا قطع صاحب "المهذب" والمحققون من أصحابنا. [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤٤٠] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣٠٧ - ٣٠٨].

(٤) وقال الحلبي: وأما الكعبة فلا ينبغي أن يؤخذ منها شيء وقال صاحب التخليص: لا يجوز بيع أستار الكعبة. قال الشيخ أبو عمر بن الصلاح - رحمه الله - بعد أن ذكر قول ابن عبدان والحلي: الأمر فيها إلى الإمام، يصرفها في بعض مصارف بيت المال بيعاً وعطاء، واحتج بما رواه الأزرقى صاحب كتاب "مكة" أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان ينزع كسوة البيت كل سنة، فيقسمها على الحاج. ولهذا الذي اختاره الشيخ حسن متعين لنلا يتلف بالبلى، وبه قال ابن عباس وعائشة وأم سلمة - رضي الله عنهما - قالوا: ويلبسها من صارت إليه من جنب وحائض وغيرهما [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤٤٠] [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣٠٨].



وشجره<sup>(١)</sup>، ولا ضمان كصيد وج الطائف.

خاتمة:

يتداخل الجزاء في الاستمتاع إن اتحد النوع والزمان ولم يتخلل التكفير، وإن اختلف النوع أو الزمان أو تخلل التكفير تعدد، ولا يتداخل الاستهلاك اتحد النوع أو الزمان تخلل التكفير أولاً، ولا الاستهلاك والاستمتاع<sup>(٢)</sup>.

---

(١) لما روي عن جابر رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : " إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها، وإنني حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع عضائها ولا يصاد صيدها " [صحيح مسلم بشرح النوري، كتاب الحج، باب ٨٥، حديث ٣٣٠٤، ص ١٤٠]. قال ابن حجر في تفسيره (لابتيها) هي الحرة وهي الحجارة السود " [فتح الباري، ج ٤، ص ٨٣].

(٢) قوله [ولا يتداخل الاستهلاك] اتحد النوع كقطع شجرتها أو الزمان تخلل التكفير أو لا كضمان المتلفات، لا قوله والاستهلاك والاستمتاع أي أنها لا يتداخلان كقطع شجرة ولبس عمامة مثلاً لاختلاف سبب الجزاء [حاشية الكثرى على الأنوار لأعمال الأبرار، ج ١، ص ٢٨٦].

## فصل:

إذا أحصر الحبيج ولم يتمكنوا من المضي مطلقاً أو إلا ببذل مال تحلوا<sup>(١)</sup> وكره البذل وإن قل، ولو أحصر واحد أو شرذمة فإن كان بلا عذر كأن حبس في دين وهو موسر لم يكن له التحلل، وإن كان بعذر كما لو حبس ظمأً أو بدين وهو معسر فله التحلل<sup>(٢)</sup>.

ويحصل ذلك بالنية والخلق والذبح حيث أحصر<sup>(٣)</sup>، ولا يلزمه البعث إلى الحرم كدماء المحظورات اللازمة قبل الإحصار، فإن لم يجد الشاة فبالنية<sup>(٤)</sup> والخلق والطعام بقيمتها<sup>(٥)</sup>، فإن لم يجد فبالنية والخلق والصوم لكل مد يوماً، ولا يتوقف على الصوم بل يصوم حيث شاء متى شاء.

---

(١) الأصل في جواز التحلل إذا حصل الإحصار قوله تعالى: "فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي" [البقرة: ١٩٦] لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: "قد أحصر رسول الله ﷺ فخلق رأسه وجامع نساءه ونحر هديه، حتى اعتمر عاماً قابلاً" [صحيح البخاري، كتاب المحصر، باب ١، حديث ١٨٠٩، ص ٣٤٤]. والإحصار لا يوجب الهدي بنفسه فالأولى أن لا يعجل التحلل إن وسع الوقت فربما يزول المنع فيتمون النسك، وإن كان ضيقاً فالأولى التعجيل لئلا يفوتهم الحج. [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٢٥] [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤٤٤].

(٢) لأن الإحصار سبب يبيح التحلل للكل فيباح للبعض ولأن مشقة كل أحد لا تختلف بين أن يتحمل غيره مثلها أو لا يتحمل. [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٢٩] [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤٤٧].

(٣) لأنه موضع التحلل فكان موضعاً لذبح الهدي كالحرم ودليله أن النبي ﷺ أحصر عام الحديبية فذبح بها وهي من الحل [العزیز شرح الوجیز ج ٣].

(٤) لأن الذبح قد يكون للتحلل وقد يكون لغيره فلا بد من قصد صادق [العزیز شرح الوجیز ج ٣ ص ٥٢٨-٥٢٩].

(٥) إن لم يجد هدياً أخرج طعاماً بقيمتها لأن التحلل إنما أبيح تخفيفاً ورفقاً حتى لا يتضرر بالمقام على الإحرام [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٢٨].

ولو مَرِضَ المحرمُ لم يكن له التحللُ إلا إذا شرطه عند الإحرام<sup>(١)</sup>، ولو شرط التحلل لغرضٍ آخرَ كضلالِ الطريقِ ونفاذِ النفقةِ جازاً، ثمَّ إن شرطَ التحلل بالهدي لزمه، وإن شرطَ بلا هدي أو أطلق فلا، ولو قال إذا مرضتُ فأنا حلالٌ صار حلالاً بنفسِ المرضِ، ولو أحرمَ العبدُ بغيرِ إذنِ سيده فله تحليلُه وبإذنه فلا، ولو أُذِنَ له في الإحرامِ فله الرجوعُ قبلَ الشروعِ وبعده فلا، وما لزمه من الدماءِ يصومُ عنه، وللسيدِ منعه منه في حالِ الرقِّ وإن أحرمَ بإذنه.

ولو أحرمَت تطوعاً بغيرِ إذنِ زوجها فله تحليلُها، ولو أرادت أن تحرمَ بالفرضِ فله المنع<sup>(٢)</sup>، فإن أحرمَت بغيرِ إذنه فله التحليل<sup>(٣)</sup>، فإن لم تتحلل فله الاستمتاعُ والإثمُ عليها.

ولكل واحدٍ من الأبوينِ منَعُ الولدِ من التطوعِ والتحليلِ إن أحرمَ بلا إذنٍ، وليسَ لهما المنعُ من الفرضِ ولا التحليلِ إن أحرمَ.

ولصاحبِ الدينِ الحالِّ منَعُ المدينِ الموسرِ من الخروجِ دونَ المؤجلِ<sup>(٤)</sup>.

(١) لما روي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : دخل رسول الله ﷺ على ضباعه بنت الزبير ، فقال لها : " لعلك أردت الحج قالت: والله لا أجدي إلا وجعه . فقال لها : " حجي واشترطي، قولي اللهم محلي حيث حبستني " [صحيح البخاري، كتاب الحج، باب ١٥، حديث ٥٠٨٩، ص ١٠٠٩].

(٢) لأن الحج على التراخي وحق الزوج على الفور فكان أولى بالتقديم [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٥٣٢].

(٣) له تحليلها قياساً على تحليله لعبده إذا أحرم بغير إذنه [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٥٣٢].

(٤) لأنه ليس عليه تسليم في الحال ولا تتوجه للمستحقين مطالبة والأولى أن لا يخرج حتى يوكل من يقضي الدين عليه عند حلول الأجل [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٥٣٤].

والمعسر<sup>(١)</sup>، وإذا تحلل المحصر فإن كان حجه تطوعاً فلا قضاء، وإن كان فرضاً مستقراً وجب القضاء، وإن لم يستقر كالحج في السنة الأولى من الاستطاعة فلا يجب إلا بوجود الاستطاعة بعد ذلك، وإذا فات الوقوف تحلل بالطواف والسعي إن لم يسع وبالحلق، ولا يجب الرمي والمبيت، ثم إن كان حجه فرضاً بقي كما كان، فإن كان تطوعاً وجب القضاء مضيقاً.

---

(١) ليس للدائن مطالبة المعسر ولا منعه من الحج لأنه منظر إلى ميسرة [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٣٤] ودليله قوله تعالى : ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾ [البقرة: ٢٨٠].

خاتمة:

الدماء الواجبة بترك المأمورات كالإحرام من الميقات والرمي والمبيت بمنى وطواف الوداع كدم التمتع<sup>(١)</sup>، وقيل إذا عجز عنها قومها بدراهم واشترى بها طعاماً وتصدق، فإن عجز صام عن كل مذب يوماً<sup>(٢)</sup>.

وفي فدية الحلق والتطيب والتدهين واللبس والجماع بين التحليلين والجماع الثاني قبل التحليلين ومقدمات الجماع يتخير بين أن يذبح شاة، أو يتصدق بثلاثة أصع على ستة مساكين، أو يصوم ثلاثة أيام<sup>(٣)</sup>، ويتخير في جزاء الصيد المثلي بين ذبح المثلي و[التصدق]<sup>(٤)</sup> به على مساكين الحرم، وبين أن يقوم المثلي دراهم بمكة واشترى بها طعاماً وتصدق، أو صام عن كل مذب يوماً، وفي غير المثلي بين أن يتصدق بقدر قيمته في محل الإلتلاف طعاماً، أو يصوم عن كل مذب يوماً. ودم الجماع بدنة، فإن عجز فبقرة، فإن عجز فسبع من الغنم، فإن عجز قوم البدنة دراهم واشترى بها طعاماً وتصدق، فإن عجز صام عن كل مذب يوماً.

(١) أي أنه دم ترتيب وتعديل، أما الترتيب فإلحاقاً بدم التمتع لما في التمتع من ترك الإحرام من الميقات، أما التعديل فجرياً على القياس [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٤٢].

(٢) قال الإمام النووي: الأصح أنه دم ترتيب وتقدير، وقد قطع بذلك العراقيون وغيرهم [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤٥٤].

(٣) الصور المذكورة أعلاه هي دم تخيير تشبيهاً بفدية الحلق لاشتراكهما جميعاً في الترفه وهو دم تعديل كجزاء الصيد [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٤٣] وقد دل على التعديل قوله تعالى: "فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك" [البقرة: ١٩٦] ولما روي عن كعب بن عجرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ رآه وأنه يسقط على وجهه القمل، فقال: "أيؤذيك هوامك؟" قال: نعم فأمره أن يحلق وهو بالحديبية، ولم يتبين لهم أنهم يحلون بها...، فأنزل الله الفدية فأمره رسول الله ﷺ أن يطعم فرقاً بين ستة أو يهدي شاة، أو يصوم ثلاثة أيام [صحيح البخاري، كتاب المحصر، باب ٨، حديث ١٨١٧، ص ٣٤٦] والفرق ٣ أصع [مغني المحتسج، ج ٢، ص ٣١٠].

(٤) ورد لفظ (التصدق)، في نسخة (ب) و (ج) و (د)، ولفظ (التصديق) في نسخة الأصل والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأن المعنى يستقيم باستعماله.

والدماء الواجبة لارتكاب محظور أو ترك مأمور لا يختص ذبحها بزمان<sup>(١)</sup> ويختص بالحرم<sup>(٢)</sup> والتصدق على مساكينه، فإن ذبح في الحل لم يجزئه، وأقل ما يجزئ من المساكين ثلاثة<sup>(٣)</sup>، وتجب النية عند التفريق، ولا يجزئ في الفدية إلا ما يجزئ في الضحية، وأفضل البقاع للذبح في حق المعتمر المروءة<sup>(٤)</sup>، وفي حق الحاج منى<sup>(٥)</sup>، وكذا حكم ما يسوقان من الهدي.

(١) الذبح لا يختص بزمان فيجوز في يوم النحر وغيره، وإنما الضحايا هي التي تختص بيوم النحر وأيام التشريق [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٤٧].

(٢) لقوله تعالى: "هَذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ" [المائدة: ٩٥]، ولما روي عن جابر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: "نحرتُها هنا، ومنى كلها منحر، فانحروا في رجالكم، ووقفتُها هنا، وعرفة كلها موقف" [صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الحج، باب ٢٠، حديث ٢٩٤٣، ص ٤٢٢]. ولأن الذبح حق يتعلق بالهدي فيختص بالحرم كالتصدق. [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣١١].

(٣) لأن الثلاثة أقل الجمع، فلو دفع إلى اثنين مع قدرته على الثالث، ضمن له أقل متمول كنظيره من الزكاة. [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣١١].

(٤) إذا كان المعتمر غير متمتع ولا قارن ولا مفرداً فمحلّه المروءة لأنها موضع تحلله. [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣١١] [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٤٩].

(٥) ولو ذبح الحاج قارناً أو مريداً أفراداً أو متمتعاً ولو عن دم تمتعه بمنى لأنها محل تحلله. [مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣١١] [العزیز شرح الوجیز، ج ٣، ص ٥٤٩].

والكافر<sup>(١)</sup> والمكره<sup>(٢)</sup>، ويصح من السكران، ومن المحجور عليه بالسفاه،  
[والمفلس]<sup>(٣)</sup> بالقرب البدنية. ولا يصح بالمالية من السفه مطلقاً ومن المفلس في  
العين، ويصح في الذمة ويخرج بعد حقوق الغرماء.  
الركن الثاني: الصيغة.

ولا تصح إلا لفظاً<sup>(٤)</sup> وهو قسمان: تبرر ولجاج: وهو أن يمنع نفسه من شيء أو  
يحثها عليه لجأاً بالتزام قريبة كقوله: إن دخلت السدار أو كلمت فلاناً، أو إن لم  
[أخرج]<sup>(٥)</sup> من البلد أو لم أقض دين فلان فليله علي صلاة أو صوم أو حج أو

(١) للنذر شروط يجب أن تتحقق حتى يقع صحيحاً ومن ذلك أن يكون الناذر مسلماً وهذا رأي المذهب  
ودليلهم عليه لأنه سبب وضع لإيجاب القربة فلم يصح من الكافر كالإحرام [المجموع، ج ٨، ص ٤٣٣]  
ولكن يستحب أن يفي بالنذر إذا أسلم [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٣٥٥] [نهاية المحتاج، ج ٨،  
ص ٢٠٧] أما القول الآخر للشافعية وهو صحة النذر من الكافر [المجموع، ج ٨، ص ٤٣٣] ودليلهم ما  
روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن عمر - رضي الله عنه - نذر في الجاهلية أن يعتكف  
في المسجد الحرام، قال:

أراه قال: ليلة فبقال له رسول الله ﷺ: "أوف بنذك" [صحيح البخاري، كتاب الاعتكاف، باب ١٦،  
حديث ٢٠٤٣، ص ٤٢٤] ورأي المذهب هو الرأي الراجح لأن النذر يقصد به التقرب إلى الله،  
والتقرب إلى الله لا يصح ولا يقبل إلا إذا تحقق شرط الإسلام.

(٢) الدليل على عدم وقوع النذر من المكره ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي  
ﷺ قال: "إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" [سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق،  
باب ١٦، حديث ٢٠٤٥، ج ١، ص ٦٥٩] قال ابن حجر: رجاله ثقات [فتح الباري، ج ٥، ص ١٦٠-  
١٦١] وجه الاستدلال: أن الإكراه يلغي القدرة على الاختيار، ولاختيار شرط من شروط صحة النذر.  
(٣) ورد لفظ المفلس بنسخة الأصل و(ج) وورد بلفظ (الفلس) في نسخة (ب) و(د) والصواب ما أثبتت  
بين المعقوفتين لأن سياق النص جاء لبيان من يجوز له النذر فاقضى ذلك استعمال صيغة اسم  
الفاعل.

(٤) فإن نوى من غير أن يتلفظ لم يصح نذره باتفاق [المجموع، ج ٨، ص ٤٣٥] [العزیز شرح الوجیز،  
ج ١٢، ص ٣٥٦].

(٥) ورد لفظ (أخرج) في نسخة الأصل و(ب) و(د) وورد بلفظ (تخرج) في نسخة (ج) والصواب ما  
أثبت بين المعقوفتين لأن سياق النص جاء لبيان من الزم نفسه بنذر، فاقضى ذلك استعمال هذه  
الصيغة.

اعتكاف أو مالي صدقة أو داري موقوفة ووجد المعلق عليه لزمته كفارة يمين، ولو وفى بما التزم لم تسقط إلا أن يكون الملتزم عتق معين يجرى في الكفارة وأعتقه، وقيل: يتخير بين الكفارة والملتزم<sup>(١)</sup>.

ولو قال: "إن دخلت الدار فعلي نذر" أو كفارة يمين ودخل لزمته كفارة، ولو قال: "فعلي يمين فلغو"<sup>(٢)</sup>، ولو قال: "نذرت لله لأفعلن كذا فإن نوى اليمين فيمين وإن أطلق فنذر"، ولو قال: "إن دخلت الدار فعلي حج وعتق وصدقة ودخل تجب كفارة واحدة"، ولو قال ابتداءً: "لله علي أن أدخل الدار اليوم فيمين وعليه كفارة إن لم يدخل"، ولو قال لامرأته: "إن دخلت الدار فعلي أن أطلقك فهو كقوله: إن دخلت الدار فو الله لأطلقك فإذا مات أحدهما قبل التطليق لزمته كفارة"، ولو قال: "إن دخلت الدار فله علي أن أكل كذا فدخلها ولم يأكل لزمته كفارة".

ولو قال ابتداءً بلا تعليق: "مالي صدقة أو في سبيل الله فلغو"<sup>(٣)</sup>، ولو علق وقال: "إن فعلت كذا أو كلمت فلاناً فمالي صدقة أو قال: "إن شفى الله مريضى فمالي صدقة أو في سبيل الله فهو كقوله: فعلي أنء أتصدق بمالي ويلزمه التصديق بجميعة إذا فعل أو تكلم أو شفى كما لو قال: "إن شفى الله مريضى فله علي التصديق بجميع مالي فشفى".

(١) القائلون بوجوب كفارة يمين من الأئمة البغوي والماوردي والرويانى وإبراهيم المروروذي والموفق بن طاهر وغيرهم [المجموع، ج ٨، ص ٤٤٥] أما دليلهم ما رواه عقبة بن عامر - رضي الله عنه - عن رسول الله ﷺ قال: "كفارة النذر كفارة اليمين" [صحيح مسلم، كتاب النذر، باب ٥، حديث ٤٢٦٣، ص ٧٩٨] وجه الاستدلال: أن النذر يشبه اليمين من حيث أنه قصد المنع [المجموع، ج ٨، ص ٤٤٤] قال الإمام النووي: الأصح التخيير [المجموع، ج ٨، ص ٤٤٥] وقال هو صحيح في المذهب [شرح صحيح مسلم بهامش النووي (المنهاج)، ج ١١، ص ١٠٦]. والدليل على ذلك الحديث السابق. وجه الاستدلال منه: أن النذر يشبه اليمين من حيث أصل المنع، والتصديق يشبه النذر من حيث أنه التزام قرينة في ذمته فخير بين موجبهما [المجموع، ج ٨، ص ٤٤٤].

(٢) لأنه لم يأت بنذر ولا صيغة يمين وليس اليمين مم ثبت في الذمة [المجموع، ج ٨، ص ٤٤٦]

(٣) لأنه لم يأت بصيغة التزام وهو الأصح عند الغزالي وقطع به القاضي حسين [المجموع، ج ٨، ص ٤٤٧].



والصيغة فيها الترددُ فتحتملُ التبرر<sup>(١)</sup> وتحتملُ اللجاج<sup>(٢)</sup>، فيرجعُ إلى قصده وإرادته، وفرقَ بينهما بأنَّ في التبررِ يرغبُ في السببِ وهو شفاءُ [المريضِ]<sup>(٣)</sup> مثلاً بالتزامِ المسببِ وهو القربةُ المسماةُ، وفي اللجاجِ يرغبُ عن السببِ لكرهه الملتزم، والتبررُ أن يلتزمَ قربةً في مقابلةِ حدوثِ نعمةٍ أو اندفاعِ بليةٍ، أو مطلقاً كقوله: "إن شفى الله مريضى أو ردَّ لي عبدي أو مالي أو فلاناً سالماً أو أهلك عدوي أو رزقني ولداً أو مالاً أو علماً أو حجاً أو زوجةً فله عليّ أو فعليّ صومٌ أو صلاةٌ أو حجٌّ أو اعتكافٌ أو تدبيرٌ"، فإذا حصلَ المعلقُ عليه لزمه الوفاءُ بالملتزم، وإن لم يحصلَ فلا شيءَ عليه.

ولو لم يعلقَ الالتزامُ بشيءٍ وقال: "لله عليّ أن أصومَ، أو نذرتُ أن أصومَ أو أصليّ أو أعتقَ صحَّ ولزمَ الوفاءُ به"، ولو قال: "لله عليّ كذا إن شاء زيدٌ بطلَ وإن

(١) نذر التبرر سمي به لأنه لطلب البر والتقرب إلى الله [تحفة المحتاج، ج ١٠، ص ٧٠] وهو ضربان: أحدهما نذر مجازاة وهو أن يلتزم قربة في مقابلة حدوث نعمة أو اندفاع بلية فإذا حصل المعلق عليه لزمه الوفاء بما التزم [المجموع، ج ٨، ص ٤٤٤] [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٣٥٦] والدليل على جواز نوع هذا النذر ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن امرأة ركبت البحر فنذرت إن نجاها الله أن تصوم شهراً، فنجأها الله فلم تصم حتى ماتت، فجاءت ابنتها أو أختها إلى رسول الله ﷺ فأمرها أن تصوم عنها [سنن أبي داود، كتاب الإيمان والنذور، باب ٢٥، حديث ٣٣٠٨]، ج ٢، ص ٢٥٦ قال النووي: حديث ابن عباس الذي يرويه أبو داود: إسناده صحيح على شرط الشيخين [المجموع، ج ٨، ص ٤٤٤]، أما النوع الثاني: أن يلتزمه ابتداء من غير تعليق على شيء لزمه الوفاء به [المجموع، ج ٨، ص ٤٤٣] [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٣٥٦-٣٥٧] أما الدليل على ذلك ما روته السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت قال النبي ﷺ: "من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه" [صحيح البخاري، كتاب الإيمان والنذور، باب ٣١، حديث ٦٧٠٠، ص ١٢٧٨] [سنن أبي داود، كتاب الإيمان والنذور، باب ٢٢، حديث ٣٢٨٩، ج ٢، ص ٢٥١] وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ أمر الناذر بالوفاء بالطاعة المنذورة ولم يرد في الحديث أنه يشترط أن تكون معلقة على شيء، فدل ذلك على جواز هذا النوع.

(٢) معنى نذر اللجاج: هو أن يمنع نفسه من فعل أو يحثه عليه كتعليق التزام قربة بفعل أو بالترك، ويقال له يمين اللجاج والغضب أو يمين الغلق أو نذر الغلق [المجموع، ج ٨، ص ٤٥] [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٣٥٦] [تحفة المحتاج، ج ١٠، ص ٦٩].

(٣) ورد لفظ (المريض) في نسخة الأصل و(ج) و(د) وورد بلفظ (للمريض) في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين لمعقوفتين لأنه جاء في محل مضاف إليه فاقتضى ذلك استعمال ال التعريف.

شاء<sup>(١)</sup>، ولو قال: إن شفى الله مريضى فعلى أن أسبل<sup>(٢)</sup> أو أعتق هذا العبد بعد موتى فسفى لزم ولا يجوز بيعه قبل موته.

### الركن الثالث:

الملتزم، وشرطه أن يكون طاعة لم يوجبها الشرع<sup>(٣)</sup>، أما المعصية كشرب الخمر والزنا والقتل والصلاة محدثاً والصوم حائضاً والقراءة جنباً وصوم يوم الشك والعيد والتشريق والصلاة في الدار المغصوبة والثوب المغصوب وذبح النفس أو الولد فلا يصح نذره ولا كفارة في تركه؛ لأن تركه واجب<sup>(٤)</sup> والطاعة أنواع:

(١) لو علق الناذر الالتزام على مشيئة أحد لم يصح، لأن المقصود من النذر التقرب لله عز وجل، وقد دل على ذلك ما روي عن عمر بن شعيب، عن أبيه عن جده: أن رسول الله ﷺ قال: "إنما النذر ما ابتغي به وجه الله" [مسند الإمام أحمد، ج ١١، ص ٣٢٤، حديث ٦٧١٤] [تحقيق شعيب الأرناؤوط] قال المحقق: حديث حسن. ولو عقب النذر بالمشيئة فقال: الله علي كذا إن شاء تعالى، لم يلزمه شيء، كما هو في تعقيب الأيمان والطلاق وإن قصد به التبرك فيلزمه [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٦٠].

(٢) معنى أسبل أي أن يجعل الناذر شيئاً في سبيل الله إذا تحقق نذره كمن يجعل بئر ماء في سبيل الله (٣) الدليل على أن يكون المنذور طاعة ما روته السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال النبي ﷺ: "من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه" [صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب ٣١، حديث ٦٧٠٠، ص ١٢٧٨] [سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ٢٢، حديث ٣٢٨٩، ج ٢، ص ٢٥١] الطاعة الواردة في الحديث هي التي لم تجب في أصل الشرع إنما وجبت بالنذر، ولو كانت واجبة بأصل الشرع صح نذرها لأنه لا عبرة بالنذر حيث أن الوجوب يلاقيها ابتداء.

(٤) الدليل على عدم جواز النذر في المعصية ما روته السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال النبي ﷺ: "من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه" [صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب ٣١، حديث ٦٧٠٠، ص ١٢٧٨] [سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ٢٢، حديث ٣٢٨٩، ج ٢، ص ٢٥١]. لقد نهى رسول الله ﷺ عن ارتكاب المعصية، ونهيه يقتضي بطلان النذر، ولا كفارة إذا التزم الناذر بترك المعصية التي نذرها أما إذا ارتكبها فتجب عليه كفارة لما روي عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ قال: "لا نذر في معصية الله وكفارته كفارة يمين" [سنن الترمذي، كتاب النذور والأيمان، باب ١ حديث ١٥٢٥، ج ٤، ص ١٠٤] قال الترمذي: حديث غريب.

الأول: الواجبات، فلا يصح نذرُها<sup>(١)</sup> وذلك كالصلوات الخمس، والزكاة وصوم رمضان، والحج، وكذا لو نذرَ أن لا يشربَ الخمرَ ولا يزنِيَ ولا كفارةَ لو خالفَ.

الثاني: العباداتُ المقصودة، وهي التي شرعتُ للتقربِ بها وعُرفَ من الشارع الاهتمامُ بتكليفِ الخلقِ بإيقاعِها عبادةً كالصلاة والصدقة والحج والاعتكاف والعَتق، فهذه تلزمُ بالنذرِ وفروضُ الكفاياتِ التي يُحتاجُ في أدائها إلى بذلِ مالٍ أو معاناةٍ مشقةٍ تلزمُ بالنذرِ، وذلك كالجهادِ وتجهيزِ الموتى وصلاةِ الجنازةِ والأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ، وكذا ما ليسَ فيه بذلُ مالٍ ولا كثرةُ مشقةٍ.

وكما يلزمُ أصلُ العباداتِ بالنذرِ تلتزمُ الصفةُ المستحبةُ فيها إذا شُرِطتْ، كما إذا شُرِطَ في الصلاةِ الملتزمةِ تطويلُ القيامِ أو الركوعِ أو السجودِ أو في الحجِّ المشي، ولو أُفردتِ الصفةُ بالنذرِ والأصلُ واجبٌ شرعاً كتطويلِ القراءةِ والركوعِ والسجودِ في الفرائضِ، أو أن يقرأَ في الصبحِ سورةَ كذا أو أن يصليَ الفريضةَ بالجماعة، أو أن لا يصليَها إلا في المسجدِ صحَّ ولزمَ.

ولو نذرَ إقامةَ السننِ الراتبةِ كالوترِ وسنةِ الفجرِ والظهرِ لزمَ، ولو شرعَ في التطوعِ ونذرَ إتمامه صحَّ، وكذا لو نذرَ إتمامَ صومٍ كلِّ يومٍ نوى فيه الصَّومَ، ولو أصبحَ ممسكاً ولم ينوِ فنذرَ صومه قال الإمام: صحَّ وقال غيره: لا<sup>(٢)</sup> وعلى هذا فالطريق أن ينوي ثم ينذرَ إتمامه، ولو نذرَ قراءةَ القرآنِ أو ختمه لزمَ.

---

(١) لأنها واجبة بإيجاب الشرع فلا معنى لالتزامها [المجموع، ج ٨، ص ٤٣٧] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٥٩].

(٢) قال إمام الحرمين: لو أصبح ممسكاً ولم ينوِ ونذرَ أن يصومه صحَّ ونعقد نذره ولزمَ، لأن النذرَ محمول على واجب الشرع، وقال صاحب البيان، والمشهور عدم انعقاد نذره لأنه ليس بصوم. [يتصرف المجموع، ج ٨، ص ٤٨٧]. أقول في المسألة نظر: فكما هو معلوم أن صوم التطوع لا يشترط له تبييت النية من الليل فمن أصبح ممسكاً ونوى الصيام قبل الزوال كان صائماً فإن نذره أنعقد نذره ولزمَ، وإن أصبح ممسكاً ونوى الصيام بعد الزوال ونذرَ أن يصومه لم ينعقد نذره لأنه ليس بصوم.

ولو نذرَ أن لا يفطرَ في السفرِ حيثُ يكونُ الصومُ أفضلَ<sup>(١)</sup>، أو يتمَّ الصلاةَ حيثُ هو أفضلُ، أو يقصرَ حيثُ هو أفضلُ، أو يقومُ في النوافلِ، أو يستوعبَ الرأسَ بالمسحِ، أو يتلثَّ في الوضوءِ أو الغسلِ، أو يغسلَ الرجلَ، أو أن يسجدَ للتلاوةِ أو الشكرِ عند مقتضيهما صحَّ ولزمَ، ولو خالفَ في الوصفِ الملتزمِ وتركه سقطَ عنه خطابُ الشرعِ في الأصلِ وبقي الوصفُ ولا يمكنه الإتيانُ به وحدهُ فعليه الإتيانُ به ثانياً مع الوصفِ.

**الثالثُ:** القرباتُ التي لم تُشرعْ لتكونَ عبادةً وإنما هي أعمالٌ وأخلاقٌ مستحسنةٌ رغبَ فيها الشرعُ لعظمِ فائدتها، وقد يبتغي بها وجهَ الله تعالى فينالُ بها الثواب<sup>(٢)</sup>، وذلك كعبادةِ المرضى وتشجيعِ الجنائزِ وزيارةِ القبورِ والقامينِ وإفشاءِ السلامِ وتشميتِ العطاسِ<sup>(٣)</sup> فيصحُّ نذرُها وتلزمُ، ولو نذرَ الوضوءَ أو تجديده صحَّ، ولو نذرَ التيممَ أو تجديده فلا.

ولو نذرَ الوضوءَ لكل صلاةٍ لزمَ، وإذا توضأَ عن حدثٍ لم يلزمه ثانياً، ولو نذرَ الاغتسالَ لكل صلاةٍ، قال المتولي: لزم<sup>(٤)</sup>، وقال الرافعي: وليبين على أن

(١) قطع الغزالي في الوجيز ونقل إبراهيم المروروذي عن عامة الأصحاب أنه لا ينقصد نذره وله الفطر لأنه التزام يبطل رخصة الشرع، أما اختيار القاضي حسين وصاحب التهذيب انعقاده ولزوم الوفاء به كسائر المستحبات [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٦٧].

(٢) الدليل على جواز القربات التي لم تشرع للعبادة ما روي عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال النبي ﷺ: "من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه" [صحيح البخاري كتاب الإيمان والنذور، باب ٣١، حديث ٦٧٠٠، ص ١٢٧٨] [سنن أبي داود، كتاب الإيمان والنذور، باب ٢٢، حديث ٣٢٨٩، ج ٢، ص ٢٥١] وجه الاستدلال من الحديث: أنه جاء عاماً لم يقتصر على القربات التي قصد بها العبادة فدل ذلك على جواز نذر القربات التي رغب فيها الشارع لعظم فائدتها.

(٣) هو الدعاء بالبركة بنحو يرحمك الله [حاشية الكمثري على الأنوار لأعمال الأبرار، ج ١، ص ٢٩١].

(٤) قال النووي: قول المتولي المذكور في التتمة. [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٦٨].

تجديد الغسل هل يستحب<sup>(١)</sup>؟ ولو نذر فعل مكروه بطل، ولو نذر ركعة صح لأنه مثاب به، وأن المباح<sup>(٢)</sup> كالأكل والشرب والنوم والقيام والقعود، فلو نذر فعلها أو تركها بطل<sup>(٣)</sup> ولا كفارة، وقيل: تجب<sup>(٤)</sup>.

ولو نذر أن لا يكلم الأدميين بطل ولو قال لآخر: إن خرج المبيع مستحقاً فعلي أن أهبك ألف دينار فخرج لم يلزمه<sup>(٥)</sup>، ولو حكم به حاكم لم ينفذ.

(١) قول الرافعي مذكور في [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٣٦١] قال المتولي: بوجوب الوفاء بالنذر بناء على أنها قرينة رغب فيها الشارع وعبادة يتقرب بها، أما الإمام الرافعي: فقد قال بالاستحباب [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٣٦١]. أقول وقد رجح الإمام الرافعي وجوب الوفاء بالقربات المنذورة التي لم تشرع للعبادة وإنما هي أعمال وأخلاق رغب بها الشارع لعظم فائدتها، ولكنه عندما ذكر الاغتسال المنذور عند كل صلاة لم يقل بالوجوب، بل استحبه ولم يبين تعليل ذلك قال الحاج إبراهيم: الأصح أنه غير مستحب، بل هو مباح في الحر وفي اعتدال الهواء فقط [حاشية الحاج إبراهيم على الأنوار لأعمال الأبرار، ج ٢، ص ٢٩٣].

(٢) المباح: هو الذي يجوز فعله وتركه شرعاً ولم يرد فيه ترغيب ولا تهيب [المجموع، ج ٨، ص ٤٣٩].

(٣) لكن إذا قصد بالأكل التقوي على العبادة وبالنوم النشاط للتهجد حصل له الثواب بهذه النية الصالحة [المجموع، ج ٨، ص ٤٤٠].

(٤) الدليل على بطلان النذر إذا كان متعلقاً بالمباحات ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: بينما النبي ﷺ يخطب، إذا هو برجل قائم، فسأل عنه فقالوا أبو إسرائيل، نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل، ولا يتكلم، ويصوم، فقال النبي ﷺ: "مره فليتكلم وليستظل وليقعد، وليتم صومه" [صحيح البخاري، كتاب الإيمان والنذور، باب ٣١، حديث ٦٠٧٤، ص ١٢٧٩] قال الكرمانى: الدلالة على الترجمة من جهة أن الشخص لا يملك تعذيب نفسه، ولا التزام المشقة التي لا تلزمه حيث لا قرينة فيها. [فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١١، ص ٥٨٦]. ونذر المباح إذا لم يفعله الناذر هل يوجب كفارة يمين، قال النووي: الصواب على الجملة لا كفارة مطلقاً. [المجموع، ج ٨، ص ٤٤٠].

(٥) لأن المباحات لا تلزم بالنذر وهذا مباح لا يؤثر فيه قضاء القاضي إلا إذا نقل في ذلك مذهب معتبر في لزوم النذر [المجموع، ج ٨، ص ٤٤١] [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٣٦٤].

ويُشترطُ في نذرِ القربِ الماليةِ كالصدقةِ والأضحيةِ والإعتاقِ أن يكونَ في الذمةِ أو معيناً في ملكه، فإن كان المعينُ لغيره بطلَ ولا كفارة<sup>(١)</sup>، ولو قال: إن ملكْتُ عبدَ فلانٍ فعلي أن أعتقه صحَّ إن قصدَ الشكرَ على حصوله، وإن قصدَ الامتناعَ عن تملكه فلجأ، ولو قال: إن شفى الله مريضِي وملكْتُ عبداً فعلي أن أعتقه صحَّ، ولو قال: إن شفى الله مريضِي فكلُّ عبدٍ أملكه بعدَ ذلك أو فعبدُ فلانٍ حرٌّ إن ملكته بطلَ<sup>(٢)</sup>، ولو قال: إن شفى الله مريضِي فعبدِي حرٌّ إن دخلَ الدَّارَ صحَّ<sup>(٣)</sup>، وكذا لو قال: إن شفاهُ الله فعلي أن أشتريَ عبداً وأعتقه، ولو نذرَ أن يكسوَ يتيماً صحَّ، ولا يخرجُ عن النذرِ بإكساءِ اليتيمِ الذمي<sup>(٤)</sup>، ولو نذرَ التصدقَ بمائةِ درهمٍ لم يجزَ الصرفُ إلى كافرٍ ولا إلى عبدٍ وأمٍّ ولدٍ، ولو نذرَ الجهادَ في جهةٍ لم يتعينَ، ولكن يجبُ أن تكونَ المعدولُ إليها كالمعينةِ في المسافةِ والمؤونةِ، ولو قال: إن شفى الله مريضِي فعلي رجلِي أحجُّ ماشياً صحَّ، إلا أن يريدَ إلزامَ الرجلِ خاصةً، ولو قال: على نفسي أو رقبتِي صحَّ ولزمَ .

ولو نذرَ سترَ الكعبةِ أو تطييبَها أو زيارةَ قبرِ رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - أو العلماءِ أو الصلحاءِ صحَّ ولزمَ، ولو نذرَ تطييبَ مسجدِ المدينةِ أو الأقصى أو سترَهما بطلَ، ولو نذرَ زيتاً أو شمعاً أو نحوهما ليسرجَ في مسجدٍ أو غيره وكان بحيثُ ينتفعُ به مصلٍ هناك أو نائمٌ أو غيرُهما ولو نادراً صحَّ ولزمَ،

(١) الدليل على عدم جواز النذر على ما لا يملك ابن آدم ما روي عن ثابت بن الضحاك، عن النبي ﷺ قال: "ليس على العبد نذر فيما لا يملك" قال الترمذي: حديث حسن صحيح [سنن الترمذي، كتاب النذور والأيمان باب ٣، حديث ١٥٢٧، ج ٥، ص ٢٤٥-٢٤٦].

(٢) لأنه لم يلتزم التقرب بقربة لكنه علق الحرية بعد حصول النعمة بشرط وليس هو مالكا في حال التعليق فلغا التعليق [المجموع، ج ٨، ص ٤٤١] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٦٤].

(٣) لأنه مالك وقد علقه بصفيتين الشفاء والدخول . [المجموع، ج ٨، ص ٤٤١] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٦٤].

(٤) لأن مطلق اليتيم في الشرع للمسلم [المجموع، ج ٨، ص ٤٤٢] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٦٤].

ولو كان يغلق ولا يتمكن أحد من دخوله والانتفاع به بطل، ولو وقف شيئاً ليشتري  
من غلته زيتاً أو غيره ويسرج في مسجد أو غيره فعلى ما ذكرناه .  
ولو نذر أن يحمّد الله تعالى إذا شرب أو يقرأ الفاتحة إذا عطس صحّ ولزم،  
ولو عطس في الركوع أو السجود أو التشهد لزمته القراءة بعد السلام .  
ولو قال أمشي ونوى بقلبه حاجاً أو معتمراً لزم حاجاً أو عمرة، ولو قالت :  
إن عاش ولدي فله عليّ كذا وعاش أكثر ممّا عاش أولادها الموتى وإن قلّت  
الزيادة لزمها الوفاء .

## فصل

إذا صحَّ النذرُ وجبَ الوفاءُ بالملتزم وهو أنواع:

الأول: الصلاة، فإن نذرَ أن يصلي وأطلقَ لزمته ركعتان، ولا يجوزُ أن يصليهما قاعداً مع القدرة، ولو نذرَ أن يصلي قاعداً صحَّ [كما لو نذرَ ركعةً أجزأته] <sup>(١)</sup>، ولو نذرَ ركعتين وصلى أربعاً بتسليمة واحدة بشهد أو تشهدين لم يجز <sup>(٢)</sup>، ولو نذرَ أربع ركعات تشهد تشهدين فإن تركَ الأول سجدَ للسهو ولا يجوزُ أدائها بتسليمتين، وقيل: يجوز <sup>(٣)</sup>، ولو نذرَ صلاتين لم يخرج عن النذرِ بأربع ركعات بتسليمة.

الثاني: التصدق، ولو نذرَ التصدق وأطلقَ لزمه أقل ما يتمول، ولو قال: إن شفى الله مريضاً فعليَّ أن أتصدقَ بشيء صحَّ، ويتصدقُ بما شاء قلَّ أو كثر، ولو قال: فعليَّ ألف ولم يعين لفظاً ولا نيةً بطل، ولو قال: إن شفى الله مريضاً فعليَّ أن أشتريَ بدرهم خبزاً وأتصدقَ به لم يلزمه الشراء، بل له أن يتصدقَ بخبزٍ قيمته درهم. الثالث: الإعتاق، ولو نذرَ إعتاقَ رقبةً وأطلقَ لزمه إعتاقُ رقبةٍ تجزئ في

---

(١) الجملة المثبتة أعلاه لم ترد إلا في نسخة (د) والصواب إثباتها بين المعقوفين لأنها جاءت كمثال على جواز نذر الصلاة قعوداً [الروضة، ج ٢، ص ٥٧١-٥٧٢].

(٢) خالف الإمام الأردبيلي الرأي الأصح في المذهب الذي قطع به البغوي وهو الجواز [المجموع، ج ٨، ص ٤٥٢] أما دليل القائلين بالجواز فإنهم قالوا النذر ينزل على الجائز الشرعي أي أن الناذر مخير بين أن يصليها ركعتين أو أن يصليها أربعاً، أما الإمام الأردبيلي فإنه لم يقل بتنزيل النذر على الجائز الشرعي واقتضى ذلك أن يأتي الناذر بالملتزم كما نذرته دون زيادة عليه ولأن ما ألزمه يقتضي التحلل بعد الركعتين [بتصرف المجموع، ج ٨، ص ٤٥٢] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٦٦].

(٣) سبب الاختلاف في المسألة المذكورة أعلاه أنه قال: إن النذر ينزل على الواجب الشرعي وقد بنى على ذلك بعدم جواز أداء الصلاة بتسليمتين، ومن قال إن النذر ينزل على الجائز الشرعي فقد بنى على ذلك بجواز التخيير أداء الصلاة بتسليمتين [بتصرف المجموع، ج ٨، ص ٤٥٢] وقد قال الرافعي: أدائها بتسليمتين هو الأفضل. [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٦٦].



الكفارة، وقيل: لا يُشترطُ الإجزاء<sup>(١)</sup>، ولو قال: رقبة كافرة أو معيبة تجزئ الكفارة والمعيبة وفاقاً<sup>(٢)</sup>.

الرابع: الاعتكاف، ولو نذر أن يعتكف ولا بدَّ من اللبث وتكفي ساعة، ويُستحبُّ أن يمكث يوماً<sup>(٣)</sup>.

الخامس: الصَّومُ ولو أطلق وقال: لله عليَّ صومٌ أو أصومُ لزِمَ صومُ يومٍ<sup>(٤)</sup>، وكذا لو قال: أن أصومَ دهرًا أو حينًا [لزمه يومٌ]<sup>(٥)</sup>، ولو قال: أياماً ولم يقيّد لزِمَ ثلاثة أيامٍ، ولو نذر أن يصومَ عشرَ ذي الحجة لزِمَ تسعةُ أيامٍ، ولو نذر صومَ يومٍ ولم يعين صامَ أيَّ يومٍ شاء ممّا يقبلُ الصومَ، ولو نذرَ خميساً فكذاك، فإذا مضى خميس ولم يصمَ استقرَّ في ذمّته حتى لو مات ولم يصمَ فدى، ولو عيّن كأول

---

(١) قال الإمام النووي: الأصح عند الداركي وجوب إعتاق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب كما أوجب الشرع، أما القول الثاني وهو الراجح والصحيح في المذهب والذي قال به المحاملي والمصنف في التنبيه والشاشي وآخرون جواز إعتاق رقبة كافرة وحجتهم في ذلك إنزال النذر على الجائز الشرعي [بتصرف المجموع، ج ٨، ص ٤٥٣] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٦٧].

(٢) لو أخرج خلاف ما نذر رقبة مؤمنة أجزاءه لأنه الأكمل وذكر الكفر والعيب ليس للتقرب بل لجواز الاختصار على الناقص [المجموع، ج ٨، ص ٤٥٣] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٦٧].

(٣) قال الإمام الرافعي: لا يقدر اللبث بزمان، فلو نذر أن يعتكف ساعة انعقد وليس المراد بالساعة الواحدة من الساعات الذي يقسم اليوم واللييلة عليها فلا سبيل لحمله على اللحظة لأنه لا بسد أن يزيد على زمن الطمانينة، لأنه لو حمل على هذا المعنى لضاع وأغنى لفظ اللبث عنه فهو محمول على القدر الذي يثبت فيه اسم العكوف والإقامة، وقد نقل الإمام الرافعي عن الإمام الشافعي أنه يستحب أن يعتكف يوماً، وقد علل الصيدلاني ذلك لأن ما دون ذلك معتاد في الحاجات التي تعن في المساجد فلا تصلح للقرب [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٢٥٢].

(٤) لأن أقل الصوم يوم [المجموع، ج ٨، ص ٤٧٢] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٦٥].

(٥) لقد ذكر الإمام الأردبيلي مسألة من نذر أن يصومَ دهرًا أو حيناً ولم ينص على حكمها في سائر النسخ والصواب إثباته وقد نصت على هذا الحكم كتب المذهب [روضۃ الطالبین، ج ٢، ص ٥٧١] [المجموع، ج ٨، ص ٤٧٣] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٦٥].

خمسٍ من الشهرِ أو الأسبوعِ تعينَ ولا يصحُّ قبله فرضاً ولا نفلاً، ولو أخرَ عنه بلا عذرٍ كسفرٍ ومرضٍ أثمٌ<sup>(١)</sup> ويقضي.

ولو عيَّن يوماً أو شهراً أو سنةً للصلاة وقد سبقَ في الاعتكافِ، ولو عيَّن مكاناً لها سوى الكعبةِ والمسجدِ الحرامِ والأقصى ومسجدِ المدينة لم يتعيَّن، ولو عيَّن لها تعيَّنت، ويقومُ المسجدُ الحرامُ مقامَ الكعبةِ وقد مضى الباقي في الاعتكافِ<sup>(٢)</sup>، ولو عيَّن زماناً للصدقةِ أو مكاناً للصومِ وإن كان بمكة لم يتعيَّن<sup>(٣)</sup>، ولو نذرَ صومَ أيامٍ أو شهرٍ أو سنةً فالقولُ في التعيَّنِ على ما ذكر في اليوم، ويجوزُ متتابعاً ومتفرقاً<sup>(٤)</sup>، ولو قيدَ بالتتابعِ أو التفرقِ لزم.

ولو تابعَ المفرقَ حسبَ نصفه<sup>(٥)</sup>، ولو عيَّن شهراً كرجب مثلاً أو قال: أصومُ شهراً منذ الآن يصومُ متتابعاً لتعيَّنَ أيامه، ولو أفطرَ يوماً لم يلزمه الاستئناف<sup>(٦)</sup>،

---

(١) ورد في سائر النسخ قوله [ولو أخر بلا عذر كسفر ومرض أثم] والصواب أن يقال أن من أخره بعذر كسفر أو مرض لا إثم عليه أما من أخره بغير عذر فإن الإثم يلاقيه . [المجموع، ج ٨، ٤٧٤] [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٣٦٨].

(٢) أي أنه يقوم المسجد الحرام مقام المسجدين من غير عكس، ومسجد المدينة مقام المسجد الأقصى من غير عكس وحكم الكعبة حكم المسجد الحرام بلا فراق. [حاشية الكثرى على الأنوار لأعمال الأبرار ، (نسخة الأصل)، ج ١، ص ٢٩٧].

(٣) لأنه لا قرينة في الصوم في محل بخصوصه ولا نظر لزيادة ثوابه فيها. [حاشية الكثرى على الأنوار لأعمال الأبرار ، (نسخة الأصل)، ج ١، ص ٢٩٧].

(٤) يجوز أن يصومها متتابعة ومتفرقة لحصول الوفاء بالمسمى [المجموع، ج ٨، ص ٤٧٥] [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٣٦٩].

(٥) أي أنه لو نذر أياماً متفرقة فصامها متتابعة حسب نصفه. [حاشية الكثرى على الأنوار لأعمال الأبرار ، (نسخة الأصل)، ج ١، ص ٢٩٨].

(٦) لأنه لم يشترط التتابع ولكن يقضي. [حاشية الكثرى على الأنوار لأعمال الأبرار ، (نسخة الأصل)، ج ١، ص ٢٩٨].

ولو فاتته الجميع لم يلزمه التتابع في القضاء<sup>(١)</sup>، ولو شرط التتابع وأفسد يوماً أو نسي النية استأنف ولو فات قضى متتابعاً، ولو لم يعين وقال: أصوم شهراً فله التفريق أو التتابع، فإن فرق أو تابع وابتدأ بعد مضي البعض صام ثلاثين، وإن ابتدأ من الأول ونقص كفى، ولو نذر صوم سنة معينة كهذه السنة أو سنة من الآن أو الغد أو من شهر كذا صامها متتابعاً لحق الوقت، ويقع رمضان عن فرضه ويفطر العيدين والتشريق بلا قضاء، ولو أفطرت بحيض أو نفاس فلا قضاء، وبمرض أو سفر قضت.

ولو أفطر يوماً بلا عذر أثم ولم يستأنف وقضى، ولو فاتت السنة فلا تتابع في قضائها، ولو شرط التتابع وأفطر يوماً بلا عذر أو نسي النية استأنف، وبحيض ونفاس ومريض فلا، وبسفر يستأنف<sup>(٢)</sup>.

ولو قال: أصوم هذه السنة لزمه إلى المحرم فإن كان في رمضان فلا قضاء له، ولا للعيدين والتشريق، وحكم الحيض والمريض والسفر على ما ذكرنا، ولو نذر صوم شهر معين فأفطر بمريض أو سفر أو حيض فعلى ما ذكرنا في السنة، ولو نذر صوم سنة وأطلق صام ثلاثمائة وستين يوماً أو اثني عشر شهراً بالأهلة، فإن انكسر شهراً أتمه، فإن صام سنة متوالية قضى رمضان والعيدين والتشريق وأيام الحيض والنفاس، ولو شرط التتابع لزمه، ويصوم رمضان عن فرضه ويفطر العيدين والتشريق وقضاها متصلة بآخر السنة، ولو أفطر بلا عذر أو بحيض أو بسفر أو بمريض فعلى ما ذكرنا<sup>(٣)</sup>.

ولو نذرت صوم يوم معين فحاضت فلا قضاء وغير معين قضت، ولو نذر صوم بعض يوم أو ركوعاً أو سجوداً أو تشهداً بطل، ولو نذر أن يحج في هذه

(١) قياساً على عدم التتابع في قضاء أيام رمضان [يتصرف المجموع، ج ٨، ص ٤٧٦] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٦٩].

(٢) لأن سبب انقطاع التتابع حصل باختياره بخلاف المرض [المجموع، ج ٨، ص ٤٧٣] وقد قال الإمام النووي: وهو أصح الفريقين [المجموع، ج ٨، ص ٤٧٦].

(٣) قوله [وبحيض ونفاس ومريض فلا] أما في الحيض والنفاس فلتعذر الاحتراز عنهما، وأما في المرض فالمعتمد أنه يستأنف بالمرض كما يستأنف بالسفر لإمكان الصوم معهما في الجملة. [حاشية الكمثرى على الأنوار لأعمال الأبرار، ج ١، ص ٢٩٨].

السنة وهو على مائة فرسخ<sup>(١)</sup> ولم يبق إلا يوم بطل ولا كفارة، ولو نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم ليلاً أو عيداً أو تشريقاً أو رمضان فلا شيء عليه<sup>(٢)</sup>، وإن قدم نهاراً وهو مفطر لزمه يوم، وإن كان صائماً عن نذر أو قضاء أو تطوع يئمه ويصوم يوماً للنذر، ولو تبين له قدوم فلان غداً فنوى من الليل جاز.

ولو نذر صوم يوم الإثنين أبداً لزمه، ولا يجب قضاء الاثنين الواقعة في رمضان<sup>(٣)</sup> وفي العيدين والتشريق والحيض والنفاس، وقيل: تقضي للحيض والنفاس، ولو أفطر بالمرض قضى، ولو لزمه صوم شهرين متتابعين عن كفارة قدمها سابقة كانت أو لاحقة وقضى أثنين الشهرين، وقيل: إن سبقت الكفارة فلا<sup>(٤)</sup>، ولو نذر صوم الدهر لزم وخرج عنه رمضان وقضاؤه

(١) الفرسخ يساوي ٣ أميال، وبالأمتار ٤،٨٢٨ كيلومتراً، فيكون حاصل ضرب مئة في العدد المذكور يساوي أربعمائة واثنين وثمانين كيلو وثمانمائة متر [معجم واحداث القياس العالمية، ص ٣٤]

(٢) لأنه يمكن أن يتحرى اليوم الذي يقدم فيه وينوي صيامه من الليل، إذ قدم صار ما صامه قبل القدوم تطوعاً، وما بعده فرضاً [المجموع، ج ٨، ص ٤٨٣] وهو اختيار المزني، وإلى ترحيحه ذهب القاضي أبو الطيب والرويانى وإليه ميل ابن الصباغ وغيره [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٧٣].

(٣) القائلون بالقضاء حجتهم أن قضاء النذر واجب شرعاً عليها قياساً على صيام رمضان من حيث وجوب قضائه، أم القائلون بأنها لا تقضي فدليلهم القياس على عدم قضائها لأيام العيد، وهو الرأي الصحيح الذي قطع به الجمهور [يتصرف المجموع، ج ٨، ص ٤٨٠] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٧٧].

(٤) قال أبو إسحاق الشيرازي والرافعي والبلغوي وطائفة بوجوب قضاء الكفارة وهو المنصوص فسي رواية الربيع، أما ابن كح فقد قال الأصح: عدم الوجوب وهو قول القاضي أبو الطيب والمحاملي وإمام الحرمين والغزالي وغيرهم وهو الأصح المختار. [المجموع، ج ٨، ص ٤٨١] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٧٨].

و[العيدان]<sup>(١)</sup> والتشريق والكفارة الكائنة، ولو لزمته بعده يصوم عنها ويقدي للنذر، ولو أفطر في رمضان قضى ولا فدية للنذر إن أفطر بمرض أو سفر أو حيض أو نفاس وإن تعدى وجبت.

#### النوع السادس :

الحج والعمرة، ولو نذرهما ماشياً صح ولزم المشي من الإحرام إلى التحليل، ولو فاتته ولو حججاً ركباً يجرى ولزمه دم ركب بعذر أو بغيره،<sup>(٢)</sup> ولو قال: أمشي حاجاً فكقوله أحج ماشياً [يلزمه القضاء ماشياً]<sup>(٣)</sup>، ولو قال: أمشي من دويرة أهلي حاجاً لزمه من دويرة أهله، ولو قال آتي أو أذهب أو لفظاً آخر سوى المشي لم يلزمه المشي.

ولو نذر حجاً وأطلق ندباً أن يبادر إليه، فإن مات قبل الإمكان فلا شيء عليه، وإن مات بعده قضى من ماله إن عيّن سنة تعينت ولم يجر قبلها<sup>(٤)</sup>.  
ولو قال: أحج في عامي هذا وهو على مسافة يمكنه الحج منها في ذلك العلم لزمه الوفاء، فإن لم يفعل مع الإمكان استقر في ذمته، فإن لم يمكنه بأن لم يجد

(١) ورد لفظ العيدان في نسخة الأصل و(د) وورد في نسخة (ب) و (ج) العيدين، والصواب إثبات ما ورد بين المعقوفتين لأنه مثنى في محل رفع فاعل وعلامة رفعه الألف.

(٢) من نذر أن يحج ماشياً فركب بعذر أو بغيره وجب الهدي لما روي عن عمران بن حصين رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "ألا وإن من المثلّة أن ينذر الرجل أن يحج ماشياً فليهد هدياً وليركب" [مسند أحمد، ج ١٥، ص ٥٦، حديث ١٩٧٤٣] (تحقيق حمزة الزين) قال المحقق: حديث صحيح صححه الحاكم في المستدرک على الصحيحين [ج ٤، ص ٣٠٥] ووافقه الذهبي في التلخيص المطبوع في حاشية المستدرک ولأنه صار بالنذر نسكاً واجباً فوجب بتركه الدم [المجموع، ج ٨، ص ٤٩٢] [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٣٨٠]

(٣) حكم من نذر أن يحج ماشياً المثبت أعلاه لم يرد إلا في نسخة الأصل والصواب إثباته لأن الشافعية قالوا بلزوم قضائه [الروضة، ج ٢، ص ٥٨٤].

(٤) من نذر أن يحج ومات بعد الإمكان وجب القضاء لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما - قال: أتى رجل النبي ﷺ فقال له: إن أختي قد نذرت أن تحج، وإنها ماتت، فقال النبي ﷺ: "لو كان عليها دين أكننت قاضيته" قال: نعم، قال: "فاقض الله فهو أحق بالقضاء" [صحيح البخاري، كتاب الإيمان والنذور، باب ٣، حديث ٦٦٩٩، ج ٢، ص ١٢٧٨]. [سنن أبي داود، كتاب الإيمان والنذور، باب ٢٥، حديث ٢٣٠٧، ج ٢، ص ٢٥٦].

الرفقة، والطريق مخوف أو كان مريضاً وقت خروجهم فلا قضاء، ولو صدّه عدو أو غالب بعد ما أحرم أو قبله فكذلك، ولو منعه مرض بعد ما أحرم وجب [والنسيان]<sup>(١)</sup> والخطأ كالمرض، ولو نذر صلاة أو صوماً أو اعتكافاً في وقت معين فمنعه عدو أو غالب لزمه القضاء<sup>(٢)</sup>، ولو نذر أن يحج حافياً لبس نعليه ولا شيء عليه<sup>(٣)</sup>.

#### النوع السابع: إتيان المساجد .

إذا قال: لله عليّ أن أمشي إلى بيت الله الحرام أو آتية لزمه الإتيان بحج أو عمرة، ولو قال: أمشي إلى بيت الله أو آتية فلا يلزمه شيء إلا أن ينوي البيت الحرام أو المسجد الحرام، ولو قال: أمشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام أو إلى مكة أو ذكر بقعة أخرى من بقاع الحرم كالصفا والمروة ومسجد الخيف ومنى ومزدلفة ومقام إبراهيم وقبة زمزم وغيرها فهو كما لو قال: إلى بيت الله الحرام حتى لو قال: إلى دار أبي جهل كان الحكم كذلك، ولو نذر أن يأتي عرفات ونوى التزام الحج لزمه، وإن لم ينو فلا لأنها من الحل.

ولا فرق في اللزوم بين لفظ المشي والإتيان والانتقال والذهاب والمضي والمسير والمصير ونحوها، ولو نذر أن يضرب أو أن يمس بثوبه حطيم الكعبة<sup>(٤)</sup> فهو كما لو نذر إتيانها، ولو نذر أن يأتي مسجد المدينة أو الأقصى أو غيرها من

(١) لم يرد حرف واو العطف في سائر النسخ والصواب إثباتها لأن النسيان والخطأ معطوفان على المرض من حيث اشتراكهما في الحكم فاقترضى ذلك استعمال واو العطف.

(٢) لأن الواجب بالنذر كالواجب بالشرع [المجموع، ج ٨، ص ٤٩٩].

(٣) لأنه ليس قرينة ولا ينعقد به النذر [المجموع، ج ٨، ص ٤٩٩].

(٤) هو حجر الكعبة أو جداره أو ما بين الركن وزمزم والمقام وزاد بعضهم الحجر أو من المقام إلى الباب أو ما بين الأسود إلى الباب إلى المقام حيث يتحطم الناس للدعاء [حاشية الكمثري على الأنوار لأعمال الأبرار (نسخة الأصل)، ج ١، ص ٣٠١].

المساجد لم يلزمه<sup>(١)</sup>، ولا يحرمُ الشَّد إليهما ولا إلى غيرهما ولا يُكره، ولو نذر الصَّلَاة في موضع معين لا يتعين ولزمته الصَّلَاة<sup>(٢)</sup>.  
النُّوع الثامن: - الهدايا<sup>(٣)</sup>:

والهدي كل ما يُهدى إلى مكة، ولو نذر ذبح حيوان ولم يتعرض لهدي ولا أضحية بأن قال: عليَّ أن أدبح هذه البقرة أو أنحر هذه البدنة وأتصدق بلحمها أو نواه لزمه الذبح والتصدق، وإن لم يقل وأتصدق ولا نواه لم يلزمه شيء، ولو نذر أن يهدي بدنة أو شاة إلى مكة أو أن يتقرب بسوقها إليها لزمه الذبح بها وتفرقة اللحم هناك، ولو قال: عليَّ أن أنحر أو أدبح بمكة واقتصر عليه فكذا.  
ولو قال: أدبح أو أنحر ببلدة كذا ولم يقل وأتصدق على فقرائها ولا نواه بطل، ولو قال: وأتصدق أو نواه لزم وبقراؤها متعينون، ولو قال: أضحي ببلدة كذا وأفرق اللحم على أهلها صح ولزم، ولو قال: أضحي بها واقتصر عليه فكذا، ولو قال: إن شفى الله مريضني فله عليَّ أن أتصدق بعشرة على فلان فشفي لزمه، وقال القفال: فإن لم يقبل فلا شيء عليه ولفلان مطالبته كما لو نذر إعتاق رقبة معينة إن شفى فشفي وللعبء مطالبته<sup>(٤)</sup> بالإعتاق، وكما لو وجبت الزكاة وانحصر المستحقون هناك.

قال صاحب التهذيب في التعليق: "وبعد الشفاء يلزمه العتق على الفور، ويُجبر عليه إن أخر بخلاف الصوم غير المعين وقته فإنه لا يقتضي الفور"<sup>(٥)</sup>.

(١) لأنه لا يجب قصده بالنسك فلا تتعين الصلاة فيه للنذر كسائر المساجد [المجموع، ج ٨، ص ٤٦٥] [العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٩٥].

(٢) لأن ما سوى المساجد الثلاثة في الحرمة والفضيلة واحد ولم يتعين بالنذر [المجموع، ج ٨، ص ٤٦٣] [العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٩٣].

(٣) قال الإمام النووي: الهدايا جمع هدية فيها لغتان مشهورتان (أشهرهما) وأصحهما هدي - بإسكان الدال وتخفيف الياء - وبهذا جاء القرآن، والثانية (هدي) - بكسر الدال وتشديد الياء يسمى هدياً لأنه يهدي إلى الحرام [المجموع، ج ٨، ص ٤٥٦].

(٤) قوله [ولفلان مطالبته] وردت بصيغة الجزم هنا ولكن الإمام النووي قال نقلاً عن القفال قوله: يحتمل أن يقال نعم [المجموع، ج ٨، ص ٤٦١] [أروضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٩١].

(٥) لم أقف على مصدر فقهي يذكر قول الإمام البغوي خلافاً لمخطوط الأنوار لأعمال الأبرار.

ولو نذر بدنة<sup>(١)</sup> وأطلق لزمه إبل، فإن لم يجد فبقرة، أو سبع شياه، ولو قيّد وقال: بدنة من الإبل أو نواها لزمه إبل، فإن لم يجد فبقرة بالقيمة، فإن كانت قيمتها دون قيمة الإبل أخرج الفاضل، فإن لم يجد فسبع شياه، ويشترط في البعير والبقرة والشاة المهداة عن الذمة: أن تكون في سن يجرى عن الضحية، وأن تكون سليمة من العيوب، ولا يشترطان في المعينة.

ولو قال: لله عليّ هدي أو أن أهدي ولم يسم شيئاً حمل على ما يجرى في الأضحية ويجب إيصاله مكة وذبحه وتفرقته هناك، ولو نذر أن يهدي مالاً معيناً وجب صرفه إلى مساكين الحرم، ثم إن كان من النعم وجب [التصدق]<sup>(٢)</sup> بها بعد الذبح في الحرم، ولا يجوز التصدق حياً وإن لم يكن من النعم، فإن تيسر نقله كالطائر والظبي والحمار والثوب وجب حمله إلى الحرم وصرفه إلى مساكينه والمونة عليه، ولا يجوز بيعه وتفرقة ثمّنه ولا ذبح الطائر والظبي والحمار<sup>(٣)</sup>، نعم لو نوى صرفه إلى تطيبب الكعبة أو إلى قرية أخرى هناك أو جعل الثوب سترأ لها صرفه إلى ما نوى، وإن تعسر كالدار والشجر وحجر الرحي فيباع وينقل ثمّنه ويتصدق به على مساكينه.

ولو قال: لله عليّ أن أتصدق بدينار فشفي فتصدق به على ذلك المريض وهو فقير، فإن لم يلزمه نفقته أجزاءه وإن لزمته فلا، ولو نذر أن يتصدق بكذا على أهله بلذ عيته وجب التصدق به عليهم، قال الرافعي في الكبير: "ومن هذا القبيل ما لو نذر أن يبعثه إلى القبر المعروف بكور سرخ بجرجان، فإن ما يجتمع هناك يقسم على جماعة معلومين على ما يحكى"<sup>(٤)</sup>.

ولو نذر أن يتصدق بأحد الشينين أو بعنق أحد العبدین فتلف أحدهما لزم التصدق والإعتاق بالآخر، ولو قال إن شفى الله مريضى فلله عليّ أن أصوم

(١) البدنة: هي اسم يطلق على الإبل والبقر والغنم ولكن اشتهر في الاصطلاح إطلاق لفظ البدنة على الإبل خاصة [المجموع، ج ٨، ص ٤٦١-٤٦٢].

(٢) ورد لفظ (التصدق) في نسخة (ب) و (ج) وورد بلفظ (التصديق) في نسخة الأصل وغير واضحة في (د) والصواب إثبات ما ورد بين المعقوفتين لأن به يستقيم المعنى .

(٣) لأن ليس في هذا الذبح تقريباً [المجموع، ج ٨، ص ٤٥٨]

(٤) قوله مذكور في [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٩٧].



الشَّهْرَ الَّذِي يُشْفَى فِيهِ فَشُفِيَ فِي رَمَضَانَ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ<sup>(١)</sup>، وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ  
بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ لَمْ يَجْزَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِجَنْسٍ آخَرَ بَدْلًا عَنْهُ، وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَعْتِقَ عَبْدًا  
بِعَيْنِهِ لَزِمَ وَلَا يَزُولُ مُلْكُهُ عَنْهُ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا بَدْلٌ عَلَيْهِ إِنْ أَتْلَفَهُ وَلَوْ أَتْلَفَهُ  
أَجَنْبِيٌّ فَلَهُ بَدْلُهُ، وَلَا يَلْزِمُهُ الصَّرْفُ إِلَى عَبْدٍ آخَرَ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي  
فَعَلَيَّ أَنْ أَعْتِقَ سَالِمًا وَمَاتَ سَالِمٌ قَبْلَ شِفَائِهِ بَطَلَ النَّذْرُ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ شَفَى اللَّهُ  
مَرِيضِي فَعَلَيَّ أَنْ أَعْتِقَ عَبْدًا فَشَفَاهُ فَاشْتَرَى عَبْدًا لِيُعْتِقَهُ فَمَاتَ قَبْلَ الْعَتَقِ لَزِمَ  
إِعْتَاقُ عَبْدٍ آخَرَ<sup>(٢)</sup>.

---

(١) لأن رمضان غير قابل إلا للصوم عنه فلا يلومه بنذر صومه شيء [حاشية الكمثري على الأنوار

لأعمال الأبرار (نسخة الأصل)، ج ١، ص ٣٠٣.]

(٢) لبطان التعيين بالموت إذ ما في الذمة لا يتعين إلا بالعتق الصحيح [حاشية الكمثري على الأنوار

لأعمال الأبرار (نسخة الأصل)، ج ١، ص ٣٠٣.]

## كتاب الصيد<sup>(١)</sup> والذبائح<sup>(٢)</sup>

وله أركان:

الأول: الذابح وله شروط:

الأول: أن يكون مسلماً، أو كتابياً يحلُّ لنا مناكحته<sup>(٣)</sup>، فلا يحلُّ ذبيحة المجوسي والوثني والمرتد والمتهود والمتنصر بعد التحريف والنسخ والمشكوك فيه والمتولد من الكتابي وغيره<sup>(٤)</sup>، وجواز المناكحة وحلُّ الذبيحة لا يفترقان إلا في الأمة الكتابية، فإنه لا تحلُّ مناكحتها لنا وتحلُّ ذبيحتها.

ولو اصطاد مجوسي سمكة حلَّت، وكما يحرم ذبيحة المجوسي ومن مثله يحرم صيده المقتول بالرمي والكلب<sup>(٥)</sup>، وكما يحرم ما انفرد بذبجه أو اصطاده يحرم ما

(١) الصيد لغة: مصدر صاد يصيد، ويصاد، صيدا، اصطاده، والصيد: المصيد، تسمية لاسم المفعول بالمصدر والجمع صيود [مختار الصحاح، ص ٣٧٥].

(٢) الذبائح لغة: ذبح - والذبح معروف وبابه قطع. والذبح بالكسر ما يذبح. [مختار الصحاح، ص ٢١٩] وعطف الذبائح عليه لا ينافي ذلك، قوله (عليه) أي على معنى الاصطيد يعني ما يعتبر فيه ليحل المصيد، (وقوله ذلك) أي يقال على مصدريته [تحفة المحتاج، ج ٩، ص ٣١٢].

(٣) وردت أدلة استشهد بها العلماء على جواز أكل ذبائح أهل الكتاب فقد قال الله تعالى: "وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم" [المائدة: ٥]، قال الطبري في تفسيره لهذه الآية إن ذبائح أهل الكتاب من اليهود والنصارى يحل أكلها ما عدا ذبائح المشركين وعابدي الأوثان والأصنام، والمراد بأهل الكتاب هم الذين أوتوا التوراة والإنجيل فدانوا بها أو بأحدهما [تفسير الطبري، ج ٣، ص ١٤١-١٤٢]. وقد ذهب الشافعية إلى عدم حل ذبائح نصارى العرب لأنهم ليسوا بأهل كتاب وهذا القول منقول عن عمر وعلي - رضي الله عنهما - وقد دخلوا في النصرانية بعد التبديل [المجموع، ج ٩، ص ٨٣-٨٤].

(٤) الدليل على عدم حل ذبيحة الأصناف المذكورة أعلاه قوله تعالى: "وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم" [المائدة: ٥] وجه الاستدلال: أن هؤلاء ليسوا مشمولين بنص الآية فهم ليسوا من أهل الكتاب فلا تحل ذبيحتهم [المجموع، ج ٩، ص ٨٣].

(٥) الدليل على تحريم صيد المجوسي ما روي عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: "نهينا عن صيد كلب المجوس" [سنن الترمذي، كتاب الصيد، باب ٢، حديث ١٤٦٦، ج ٥، ص ١٦٦]. ولما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - "كل من صيد أهل الكتاب ولا تأكل من صيد المجوس" [السنن الكبرى، كتاب الصيد والذبائح، باب ١٣، حديث ١٨٩٢٥، ج ٩، ص ٤١١] قال الترمذي: حديث غريب.

اشترك المسلم فيه، حتى لو أمر السكين على الحلق أو قطع هذا بعضاً وهذا بعضاً أو أرسل كلباً إلى صيد فقتله حرم، ولو رميا سهمين أو أرسل كلبين فإن سبق سهم المسلم أو كلبه وقتله أو أنهاه إلى حركة المذبوح حل، وإن كان بالعكس أو جرحاه معاً أو على الترتيب ولم يذفف<sup>(١)</sup> واحد منهما وهلك بهما حرم، ومهما اشتركا في إمساكه وعقوه أو في أحدهما وانفرد الآخر بالآخر أو انفرد أحدهما بأحدهما والآخر بالآخر حرم، ولو لم يعلم أقتله كلب المجوسي أو المسلم حرم، ولو كان للمسلم كلبان معلّم وغيره فقتلا صيداً فكما لو اشترك كلب المسلم والمجوسي وكذا لو كانا معلّمين واسترسل أحدهما بنفسه، ولو جرحه المسلم أولاً ثم قتلته المجوسي أو جرحه [جرحاً غير مذفف]<sup>(٢)</sup> ومات بالجرحين حرم ولزم الضمان كما لو ذبح شاة مسلم، ولو قطع السبع من أسفل الحلق أو أعلاه ثم قطع الباقي مسلم أو من موضع آخر حرم، كما لو قطع حلقومه أو مريئه أو صيَّره إلى حركة المذبوح ثم ذبحه مسلم.

الشرط الثاني: - أن يكون مميزاً، فلا يحل ذبيحة المجنون والسكران والصبي الذي لا يميز وقيل تحل ذبيحتهم<sup>(٣)</sup>، وتحل ذبيحة الصبي والمجنون والسكران والمميزين والأعمى<sup>(٤)</sup>، والبصير في الظلمة يكره، ولا يحل صيد الصبي والمجنون والأعمى

(١) التدفيف: هو الإسراع في القتل. [مقاييس اللغة، ج ٢، ص ٣٤٤].

(٢) (جرحاً غير مذفف) لم ترد في سائر النسخ والصواب إثباتها لأن فقهاء المذهب الشافعي قد ذكروها عند حديثهم عن حكم اصطلياد المسلم والمجوسي [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٦].

(٣) قال الإمام النووي: الأظهر في المذهب جواز ذبيحة الصبي الغير مميز. [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٠٦-٥٠٧] قال الإمام النووي: في المسألة طريقتان: الأولى: القطع بحل ذبائحهم وبه قطع الشيخ أبو حامد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "من ذبح من ذكر أو أنثى أو صغير أو كبير وذكر اسم الله عليه حل، أما الطريق الثاني فيه قولان: أحدهما: الحل، والثاني: التحريم، وقد اختاره إمام الحرمين والغزالي وغيرهما، لأنه لا قصد لهم، قال النووي: المذهب: حل ذبائحهم [المجموع، ج ٩، ص ٨٥].

(٤) تكره ذكاة الأعمى كراهة تنزيهية، لأنه ربما أخطأ المذبح، فإن حل لأنه لم يفقد فيه إلا النظر وذلك لا يوجب التحريم [المجموع، ج ٩، ص ٨٦] [تحفة المحتاج، ج ٩، ص ٣١٦].

بالرَّمي والكلب وإن دلَّه بصير<sup>(١)</sup>، وتحل ذبيحة المرأة<sup>(٢)</sup> والرقيق والفاسق والحائض والجنب والمكره، وإن أكرهه المجوسي والأخرس الذي له إشارة مفهومة وقيل تحل ذبيحته مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

الثالث: ألا يكون مُحَرِّماً ولا في الحرم فلا تحل ذبيحة المحرم والصيْدُ لا له ولا لغيره وقد مرَّ في الحج، ولو ذبح الحلال الصيْدَ في الحرم حُرِّمَ نصٌّ عليه<sup>(٤)</sup>.  
الركن الثاني: الذبيح.

وهو كل حيوان مأكول لا تحل ميتته<sup>(٥)</sup> فيه حياة مستقرة غير مريض، وفيه قيود:  
الأول: الحيوان، فلا مدخل للذبيح في غير الحيوان، ولا يحرم الصوف ولا ينجس ويجز المجوسي وشبهه.

الثاني: المأكول، فلا يحل البغل والحمار وشبههما بالذبيح وذبحه كموته.  
الثالث: أن لا تحل ميتته فالسمك والجراد وما في معناهما لا يحتاج إلى الذبيح<sup>(٥)</sup> على

(١) لأنه لا يرى الصيد فلا يصح إرساله [المجموع، ج ٩، ص ٨٦] [تحفة المحتاج، ج ٩، ص ٣١٦].

(٢) الدليل على حل ذبيحة المرأة ما روي عن ابن كعب بن مالك عن أبيه: "إن امرأة ذبحت شاة بحجر، فسئل النبي ﷺ عن ذلك، فأمر بأكلها" [صحيح البخاري، كتاب الصيد والذباح، باب ١٩، حديث ٥٥٠٤، ص ١٢٠٤]. ولكن يستحب أن يكون الذابح رجلاً لأنه أقوى على الذبح من المرأة. [المجموع، ج ٩، ص ٨٤].

(٣) إذا لم تكن إشارة الأخرس مفهومة، فالمذهب والذي قطع به الأكثرون صحة ذكاته [المجموع، ج ٩، ص ٨٧]. وقد نقل ابن المنذر الإجماع على إباحة ذكاته ولم يفرق بين فهمه للإشارة وعدم فهمه لها [المجموع، ج ٩، ص ٨٨].

(٤) لقد نص الشافعية على تحريم صيد الحرم على المحرم والحلال فإذا حرم الصيد حرم الذبيح ودليله ما روي عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: قال النبي ﷺ: "إن إبراهيم حرم مكة، وإني حرمت المدينة ما بين لابتيها، لا يقطع عضاهما ولا يصاد صيدها" [صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الحج، باب ٨٥، حديث ٣٣٠٤، ص ١٤٠]. قال الإمام الرافعي: صيد حرم مكة حرام على المحل والمحرم [العزیز شرح الوجيز، ج ٣، ص ٥١٦].

(٥) الميتة: هي ما فارقت الحياة بغير ذكاة، وقد أجمعت الأمة على تحريم الميتة [المجموع، ج ٩، ص ٨١].

(٥) الدليل على حل أكل السمك والجراد ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: "أحللت لنا ميتتان ودمان فأما الميتتان فالحوت والجراد، وأما الدمان فالكبد والطحال" [مسند أحمد (تحقيق شعيب الأرناؤوط)، ج ١٠، ص ١٥، حديث ٥٧٢٣] قال المحقق: حديث حسن، قال النووي: حديث ابن عمر مرفوع [المجموع، ج ٩، ص ٨١].

ما سيأتي، والسَّمَكُ الصَّغَارُ إذا شُويت من غير شقٍّ جوفها وإخراج ما فيها حلَّ أكلها لعسرِ تتبع ما في جوفها، ولو وُجِدَتْ سَمَكَةٌ في جوفِ سَمَكَةٍ حَلَّتْ إِلَّا إذا اقْتَطَعَتْ وَتَغَيَّرَتْ إِلَى السَّرْقِينِ<sup>(١)</sup>، وَيُكْرَهُ ذَبْحُ السَّمَكِ إِلَّا إذا كَانَ كَبِيرًا يَطُولُ بَقَاؤُهُ فَيُسْتَحَبُّ إِرَاحَتُهُ، وَحَرْمُ قَطْعِ فَلَاقَةٍ مِنَ السَّمَكِ حَيًّا وَلَا يَحْرَمُ أَكْلُهَا كَمَا لَا يَحْرَمُ ابْتِلَاعُ السَّمَكَةِ حَيَّةً، وَلَوْ قَلَى سَمَكًا قَبْلَ مَوْتِهِ أَوْ طَرَحَهُ فِي الزَّيْتِ الْمَغْلِيِّ عَصَى وَلَا يَحْرَمُ، وَقِيلَ: لَا يَعَصِي<sup>(٢)</sup>.

الرَّابِعُ: - الْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ إِلَّا إذا كَانَ مَرِيضًا فَلَا يُشْتَرَطُ كَمَا سَيَأْتِي، وَالْحَيَوَانُ الْمَقْدُورُ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالذَّبْحِ فِي الْحَلْقِ وَاللِّبَةِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ [الْإِنْسِي]<sup>(٣)</sup> فِي الْأَصْلِ وَالْوَحْشِيِّ الْمُسْتَأْنَسِ أَوْ الْمَظْفُورِ بِهِ. وَالْمَتَوْحَشُ جَمِيعُ أَجْزَائِهِ مَذْبَحٌ مَا دَامَ عَلَى تَوْحِشِهِ، حَتَّى إذا رُمِيَ إِلَيْهِ سَهْمًا أَوْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ جَارِحَةً فَأَصَابَ شَيْئًا مِنْ بَدَنِهِ وَمَاتَ حَلًّا<sup>(٤)</sup>، وَالْإِنْسِيَّ إذا تَوْحَشَ كَمَا إذا نَذَّ بَعِيرٌ أَوْ شَرِدَتْ شَاةٌ حَلًّا بِالرَّمْيِ إِلَى الْمَذْبَحِ

(١) السَّرْقِين: هُوَ الزَّبِيلُ [الهادي إلى لغة العرب، ج ٢، ٢٤٠]

(٢) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ: لَا يَحِلُّ فَعْلُهُ، لِأَنَّهُ تَعْذِيبٌ. وَهَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى اخْتِيَارِهِ فِي ابْتِلَاعِ السَّمَكَةِ حَيَّةً: أَنَّهُ حَرَامٌ. وَعَلَى إِبَاحَةِ ذَلِكَ، يَبَاحُ هَذَا [رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ، ج ٢، ص ٥٠٨]. قَالَ الرَّافِعِيُّ: الْأَظْهَرُ أَنَّهُ جَائِزٌ [يَتَصَرَّفُ الْعَزِيزُ شَرْحَ الْوَجِيزِ، ج ١٢، ص ٩] فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ أَعْلَاهُ وَالْمَتَعَلِّقَةِ بِقَلَى السَّمَكِ أَوْ طَرَحَهُ فِي الزَّيْتِ الْمَغْلِيِّ وَرَدَ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَعَصِي بِفَعْلِ ذَلِكَ وَالْآخَرُ: لَا يَعَصِي، وَقَدْ تَوَقَّفَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ عَنِ التَّرْجِيحِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَمَّا الْإِمَامُ الرَّافِعِيُّ فَقَدْ رَجَحَ عَدَمَ الْعَصِيَانِ تَفْرِيعًا عَلَى الْجَوَازِ.

(٣) وَرَدَ لَفْظُ الْإِنْسِي فِي نَسْخَةِ (ب) وَ (د) وَالْأُنْثَى فِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ وَ (ج) وَالصَّوَابُ إِثْبَاتُ لَفْظِ الْإِنْسِي لِأَنَّ النَّصَّ يَتَحَدَّثُ عَنْ ذَبْحِ الْحَيَوَانِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ فِي الْحَلْقِ وَاللِّبَةِ، وَالْمَقْدُورُ عَلَيْهِ يُعْتَبَرُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ إِنْسِيًّا [الْعَزِيزُ شَرْحَ الْوَجِيزِ، ج ١٢، ص ٩].

(٤) الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ أَجْزَاءِ الْحَيَوَانِ الْمَتَوْحَشِ مَذْبَحٌ مَا رَوَى عَنْ أَبِي الْعَشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الذَّكَاءُ فِي الْحَلْقِ وَاللِّبَةِ؟ قَالَ: لَوْ طَعَنْتُ فِي فَخْذِهَا لِأَجْزَاكِ [سُنَنِ النَّسَائِيِّ، كِتَابُ الضَّحَايَا، بَابُ ٢٥، حَدِيثُ ٤٤٨٠، ج ٧، ص ٢٢٨] قَالَ النَّوَوِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ تَقَرَّدَ بِهِ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْعَشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ، وَأَبُو الْعَشْرَاءِ هُوَ أَسَامَةُ بْنُ مَالِكٍ وَقِيلَ غَيْرُهُ وَقَدْ فَسَّرَ الْعُلَمَاءُ هَذَا الْحَدِيثَ حَيْثُ قَالُوا: إِنْ هَذَا عِنْدَ الضَّرُورَةِ فِي التَّرْدِي بِالْبَنَرِ وَأَشْبَاهِهِ [المَجْمُوعُ، ج ٩، ص ١٤٣].

وغيره<sup>(١)</sup> وبارسال الجارحة عليه، ولو تردى بغير في بئر ولم يمكن قطع حلقومه فكالنَّادِ<sup>(٢)</sup>، ولا يكفي في التوحش مجرد الإفلات، بل إذا تيسر اللُّحوقُ بعدو أو الاستعانة بمن [يستقبل]<sup>(٣)</sup> البهيمة فليس ذلك شراد، ولو تحقق الشراد وحصل العجز في الحال فكالصيد، ولا يلزمه الصبر إلى السكون وحصول القدرة. ولو ندَّ بغير من السارق وقتله حل كما لو غصب شاة وذبحها.

والجرح المفيد للحل في النَّادِ والمتردى أن يفضي إلى الزهوق وإن لم يكن مذففاً ولو أرسل السلاح أو الكلب المعلم إلى صيد فأصابه ثم أدركه حياً ولم يبق فيه حياة مستقرة بأن قطع حلقومه أو مريئه أو أجافه وخرق أمعاءه أي أبان حشوته حل، وتنب إمرار السكين على حلقه وإن بقيت فيه حياة مستقرة وتغذر ذبحه، ولم يكن منه تقصير بأن اشتغل بسل السكين فمات قبل الذبح أو امتنع ببقية القوة، أو لم يجد من الزمان ما يمكن الذبح فيه، أو اشتغل بطلب المذبح أو [بتوجيهه]<sup>(٤)</sup> إلى القبلة، أو وقع منكباً، واحتاج إلى قلبه فمات حل، وإن لم يتغذر وتركه حتى مات، أو لم يكن معه مدية أو آلة يذبح بها، أو سقطت وضاعت أو غصبت منه، أو نشبت في الغمد،

(١) قال بذلك: جمهور العلماء منهم علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وطاوس وعطاء والشعبي والحسن البصري والنخعي والثوري وأبو ثور [المجموع، ج ٩، ص ١٤٥].

(٢) فهو كالبعير الناد في حله بالرمي لم ترد في سائر النسخ والصواب إثباتها في النص لأن هذه العبارة تتضمن حكم البعير المتردى في البئر حيث يجوز فيه لأنه في حكم البعير إذا استوحش [العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٠] [أروضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٠٩]. والدليل على جواز رميه إذا تردى في البئر ما روي عن رافع بن خديج أن بغيراً ندَّ فرماه رجل بسهم فحبسه، فقال رسول الله ﷺ: "إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوحش فإذا غلبكم منها شيء فاصنعوا به هكذا" [صحيح مسلم، كتاب الأضاحي، باب ٤، حديث ٥١٣٣، ص ٩٦١] [صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ٣٧، حديث ٥٥٤٤، ص ١٠٩٢].

(٣) ورد لفظ (يستقبل) في نسخة الأصل و (ج) و (د) و (يستقبل) في نسخة (ب) والصواب إثبات لفظ يستقبل لأن به يستقيم المعنى من حيث الإمساك بالبهيمة وهذا اللفظ مستعمل في كتب الفقه بهذه الصيغة. [العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١١].

(٤) ورد لفظ (بتوجيهه) في نسخة (ب) و (ج) و (د) وورد بلفظ (بتوجهه) في نسخة الأصل والصواب إثبات لفظ (بتوجيهه) لأن الذبيحة لا توجه إلى القبلة من تلقاء نفسها بل يتم توجيهها بواسطة الإنسان.

أو اشتغل بتحديدِها، أو أمرَ ظهرَ السكينِ على حلقه فماتَ حرماً كما في الحيواناتِ الإنسانية، وكما لو تردى بعيرٌ من شاهقٍ فلم يذبحه ومات، ولو شكَّ في أنه يتمكنُ من ذبحه أو لم يتمكن حلَّ، ولا يُشترطُ العدوُّ إلى الصيدِ إذا أصابه السهمُ أو الكلبُ، بلى يكتفي بالمشي عادةً كمشي السَّاعي إلى الجمعة ولو أسرع قليلاً فحسن، ولو كان الصيدُ في العدو وفي يده منجلٌ فضربه وقتله حلَّ، ولو رمى إلى صيدٍ فقدته<sup>(١)</sup> نصفين حلَّ الكل، ولو أبان عضواً منه بسيفٍ أو غيره فإن كان بجراحةٍ مذبذبةٍ فكذلك وإن كان بغيرِ مذبذبةٍ وأدركه وذبحه أو جرحه جرحاً آخرَ مذبذفاً فالعضو حرامٌ والبدن حلالٌ، وإن ماتَ من تلك الجراحة بعد زمانٍ ولم يتمكن من الذبح حلَّ [البدن]<sup>(٢)</sup> دون العضو، وقيل: حلَّ العضو أيضاً<sup>(٣)</sup>، وإن ماتَ من جراحةٍ أخرى مذبذبةٍ أو غيرِ مذبذبةٍ فالصيدُ حلالٌ والعضو حرامٌ.

### الركنُ لثالث: الآلةُ وهي أنواع:

الأولُ: - المحددُ الجارحُ، كالسيفِ والسكينِ والرمحِ والسهمِ على العادة، أو الرصاصِ أو النحاسِ أو الذهبِ أو الخشبِ المحددِ الطرفِ، أو القصبِ أو الزجاجِ أو الحجرِ فيجوز<sup>(٤)</sup> الصيدُ والذبحُ جميعهما إلا السنَّ والظفرَ وسائرَ العظامِ<sup>(٥)</sup>، ولا فرقَ بينَ عظمِ آدميٍّ وغيره، ولا بينَ المنفصلِ والمتصلِ، واستثنى البغويُّ في "التعليق" عظمَ

(١) القاف والداد اصل صحيح يدل على قطع الشيء [مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٦]

(٢) لم يرد لفظ البدن في نسخة الأصل وورد في سائر النسخ الأخرى والصواب إثباته لأن الفقهاء قالوا بحله [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٣].

(٣) قال الرافعي الأصح تحريره [العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٤] ولأنه أبين من حي، وهو كمن قطع إليه شاة ثم ذبحها فإن الإلية لا تحل [المجموع، ج ٩، ص ١٣٤].

(٤) ورد لفظ [رمي] في نسخة (ب) ولم يرد في سائر النسخ، والأولى عدم ذكره لأن سياق النص جاء لبيان جواز الصيد والذبح بهذه الآلات ولم يأت لبيان جواز رمي الصيد والذبح بها فاقضى ذلك عدم

ذكرها وقد دل على هذا المعنى [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥١١] [العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٤]

(٥) وقد قال بذلك النخعي والحسن بن صالح والليث، وفقهاء الحديث. [المجموع، ج ٩، ص ٩٤].

السّمك ورَجَّحَهُ<sup>(١)</sup>، ولو رَكَّبَ عَظْماً على سَهِمٍ أو جَعَلَهُ نَصْلاً لَهُ وَقَتَلَ بِهِ صَيْداً حَرَمَ<sup>(٢)</sup>، والمَعْتَبَرُ ما يَخْرِقُ بَدَنَهُ أو يَقَطَعُ بِحَدِيثِهِ دُونَ ما يَجْرَحُ أو يَقَطَعُ بِثِقَلِهِ. الثَّانِي: المَتَقَلَّاتُ، وإذا أَثَرَتْ لَوْ بِثِقَلِهَا دَقّاً أو خَنْقاً حَرَمَ، كالمَحْدَدِ إذا قَتَلَ بِثِقَلِهِ بِلَى لا بَدّاً مِنَ الجَرَحِ<sup>(٣)</sup> فيحَرُمُ الطَّيْرُ إذا مَاتَ بِبَنْدَقَةٍ<sup>(٤)</sup> رَمَاهُ بِهَا خَدَشَتْ أو قَطَعَتْ رَأْسَهُ أو لا، وكذا الصَّيْدُ إذا وَقَعَ فِي البُئْرِ المَحْفُورَةِ لَهُ ومَاتَ بِالسَّانِصِ، أو انخَنَقَ بِالأَحْبُولَةِ<sup>(٥)</sup> المَنْصُوبَةِ لَهُ، أو كَانَ رَأْسُ الحَبْلِ بِيَدِهِ فَجَرَّهُ ومَاتَ الصَّيْدُ بِهِ، أو مَاتَ بِثِقَلِ السَّيْفِ، أو بِدَوَاءٍ مَهْلِكٍ، أو بِسَهْمٍ لا نَصْلَ لَهُ ولا حَدّاً، أو مَاتَ الطَّائِرُ الضَّعِيفُ بِإِصَابَةِ عَرَضِ السَّهْمِ، أو ذُبِحَ بِحَدِيدٍ أو سَكِينٍ كَالَّذِي لا يَقَطَعُ، فَإِنَّ القَطْعَ يَحْصُلُ بِقُوَّةِ الذَّابِحِ وَشِدَّةِ الإِعْتِمَادِ لا بِالْأَلَةِ، والمَقْتُولُ بالسُّوْطِ والعَصَا مَوْقُودٌ مُحَرَّمٌ، ولو مَاتَ بِضَغْطَةِ الكَلْبِ بِلَا جَرَحٍ حَلٌّ.

وإذا مَاتَ بِمَبِيحٍ وَحَرَامٍ حَرَمَ، وذلك مِثْلُ أَنْ يَمُوتَ بِسَهْمٍ وَبَنْدَقَةٍ أَصَابَاهُ مِنْ رَامٍ أو رَامِيَيْنِ، أو أَصَابَ الصَّيْدَ طَرَفَ النَّصْلِ فَجَرَحَهُ وَأَثَرَ فِيهِ عَرَضُ السَّهْمِ فِي

(١) قال النووي والرافعي: هذا الاستثناء المتعلق بجواز أكل عظم السمك المأكول شاذ ضعيف [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥١٢] [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٥] وقد يؤخذ من علة النهي عن الذبح بالعظم أنه بمطعموم الأدمي أولى [مغني المحتاج، ج ٦، ص ١٠٨].

(٢) الدليل على جواز استعمال جميع الآلات في الصيد إلا السن والظفر ما روي عن رافع ابن خديج قال: قلت للنبي صلى الله عليه وسلم: إنا نلقى العدو غدا وليس معنا مدى، فقال: ما أنهر الدم وذكر اسم الله، فكلوا ما لم يكن سن ولا ظفر متفق عليه.

(٣) الدليل على وجوب حدوث الجرح في الطير حتى يحل أكله ما روي عن الشعبي قال: سمعت عدي بن حاتم رضي الله عنه - قال: سألت رسول الله ﷺ عن المعراض فقال: إذا أصبت بحده فكل فإذا أصاب بعرضه فقتل فإنه وقيد فلا تأكل [صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ٢، حديث ٥٤٧٦، ص ١٠٨١]، وفي لفظ مسلم: إذا رميت بالمعراض فخرق فكله، وإن أصابه بعرضه، فلا تأكله [صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح، باب ١، حديث ٥٠١١، ص ٩٥٢].

(٤) البندقية: هي قناة جوفاء كان يرمون بها البندق في صيد الطيور والآن هي آلة حديد يقذف بها الرصاص على التشبيه بالأولى ومنه أنواع. [المعجم الوسيط ج ١، ص ٧١] ويحرم صيد الطير بها لأنها تقتل بثقلها، أما البنادق الحديثة فإنها تقتل بالخرق فهي من تنهر الدم كالمدي.

(٥) الأحبولة: هي ما ينصب للصيد فيعلق به من حبل أو شبكة أو شرك ويقال لها حباله وجمعها حبال [المجموع، ج ٩، ص ١٣٦].



مروره فمات، وكذا لو رمى إلى الصيد سهماً فوقع على طرف سطح وسقط منه، أو على جبل فتدهور به<sup>(١)</sup> وتردّى، أو وقع في ماء<sup>(٢)</sup>، أو على شجر فانصدم بأغصانه، أو وقع على محدّد من سكّين أو غيره، ولو تدرّج من الجبل من جنب إلى جنب فلا بأس<sup>(٣)</sup>، ولو وقع [بعد الرمي]<sup>(٤)</sup> من الهواء على الأرض ومات حل<sup>(٥)</sup>، سواء مات قبل الوصول إلى الأرض أو بعده، أو لم يعلم الحال كما لو كان قائماً فوقع على جنبه لما أصابه السهم وانصدم بالأرض أو زحف قليلاً.

ولو لم يجرحه في الهواء ولكن كسّر جناحه فوقع ومات حرماً، وكذا لو جرحه جرحاً خفيفاً لا يؤثر مثله وعطل جناحه فسقط ومات، ولو كان الطائر على الشجرة فأصابه السهم فوقع على الأرض من موضعه حل، وإن وقع على غصن ثم على الأرض فلا، ولو رمى إلى طير الماء فأصابه ومات حل<sup>(٦)</sup>، والماء كالأرض، ولو كان خارج الماء فوقع فيه بعد إصابة السهم حرماً، ولو كان في [هواء]<sup>(٧)</sup> البحر

(١) ورد لفظ [به] في سائر النسخ إلا نسخة (د) وكان الأولى أن يقال [فتدهور منه] [روضة الطالبين ج ٢، ص ٥١٢] لأن لفظ منه يؤدي إلى معرفة المعنى بشكل مباشر وهو وقوعه من الحيل أما لفظ (بسه) فلا بد من تقدير جملة حتى يستقيم المعنى كأن يقال بسبب وقوعه منه .

(٢) الدليل على عدم جواز أكل الطير إذا وقع في الماء ما روي عن عدي بن حاتم - رضي الله عنه - قال: سألت رسول الله ﷺ عن الصيد، قال، إذا رميت سهمك فاذكر اسم الله، فإن وجدته قد قتل فكل، إلا أن تجده قد وقع في ماء، فإنك لا تدري الماء قتله أم سهمك.

[صحيح البخاري، كتاب الصيد والذبائح، باب ٨، حديث ٥٤٨٤، ص ١٠٨٣]

[صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح، باب ١، حديث ٥٠٢١، ص ٩٥٣].

(٣) لأن هذا التدرّج لا يضر ولا يؤثر في التلف بخلاف التدهور [المجموع، ج ٩، ص ١٢٨] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٧].

(٤) العبارة الواردة أعلاه وردت في نسخة الأصل ولم ترد في سائر النسخ والصواب إثباتها وقد دل على هذا المعنى كتب المذهب [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥١٣] [المجموع، ج ٩، ص ١٧].

(٥) لأنه لا بد من الوقوع فعفي عنه كما لو كان الصيد قائماً ثم وقع جنبه وانصدم بالأرض فمات فإنه يحل [المجموع، ج ٩، ص ١٢٨] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٧].

(٦) لأنه لم يصبه بجرح يحال عليه الهلاك [المجموع، ج ٩، ص ١٢٨] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٧].

(٧) ورد لفظ [هواء] في نسخة الأصل و(ج) و(د)، وورد لفظ [الهواء] في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأنه جاء مضافاً وبعده مضاف إليه معرف فاقترض ذلك تنكيره .

والرامي في البرِّ حرْمٌ، وإنْ كانَ في البحرِ حلًّا، وجميعُ ما ذُكِرَ فيما إذا لم ينتهِ  
للصيدِ بتلك الجراحةِ إلى حركةِ المذبوحِ فإنْ انتهى حلًّا، ولا أثَرَ لما يعرضُ بعدهُ من  
التدهورِ والانصدامِ وغيرِهما.

الثالثُ: - جوارحُ السباعِ، كالكلبِ والفهدِ <sup>(١)</sup> والنمرِ والبازيِّ والشاهينِ والصقْرِ  
والعقابِ وغيرِها، فما أخذتهُ وجرحتهُ وأدركهُ صاحبُها ميتاً أو في حركةِ المذبوحِ  
حلُّ أكله، بشرطِ أن تكونَ معلّمةً، فإنْ لم تكنَ معلّمةً حرْمٌ <sup>(٢)</sup> وإنْ أدركهُ وفيهِ حياةٌ  
مستقرّةٌ فلا بدَّ من ذبحه <sup>(٣)</sup>، ولكونها معلّمةٌ لها شروطُ:

<sup>(١)</sup> قال إمام الحرمين: الفهد يبعد عنه التعلم لأنفته وعدم انقياده، فإن تصور تعلمه على ندور فهو  
كالكلب [المجموع، ج ٩، ص ١٠٧] [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٢٤] [روضة الطالبين، ج ٢،  
ص ٥١٧].

<sup>(٢)</sup> لقد وردت أدلة كثيرة تدل على جواز أكل ما تمسكه جوارح السباع إذا كانت معلمة فمن الكتاب  
قوله تعالى: "وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن" [المائدة: ٤]

قال الطبري في تفسير معنى الجوارح: هن الكواشب من سباع البهائم، وسميت الطير جوارح، لأنها  
تجرح وتكسب لأصحابها قوتهم من الصيد، وقال هناك كلمة مقدرة في قوله تعالى "وما علمتم من  
الجوارح" مفهومة من السياق أي: وصيد ما علمتم من الجوارح [تفسير الطبري، ج ٣، ص ١٣٤-١٣٥]،  
ومن السنة ما روي عن عدي بن حاتم - رضي الله عنه - قال: قلت يا رسول الله: إني أرسل الكلاب  
المعلّمة فيمسكن علي واذكر اسم الله عليه فقال: إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه  
فكل [صحيح مسلم كتاب الصيد والذبائح باب ١ حديث ٥٠١١ ص ٩٥٢]. وعنه أنه قال: سألت رسول الله  
ﷺ عن صيد البازي، فقال ما أمسك عليك فكل [سنن الترمذي، كتاب الصيد، باب ٣، حديث ١٤٦٧،  
ج ٥، ص ١٦٦-١٦٧]. قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث مجالد عن الشعبي [السنن  
الكبرى كتاب الصيد والذبائح باب ٣ حديث ١٨٨٨٥ ج ٩ ص ٣٩٨-٣٩٩] وجه الاستدلال من أدلة الكتاب  
والسنة: "أن التعليم شرط في جوارح السباع حتى يحل أكل ما تصيب، فإذا لم تكن معلمة لم يحل أكلها".

<sup>(٣)</sup> إذا صاد الكلب غير المعلم فأدركه صاحبه وذكاه حل، وقد دل على ذلك ما رواه أبو إدريس قال:  
سمعت أبا ثعلبة الخشني رضي الله عنه يقول: "أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، إنا بأرض قوم أهل  
الكتاب، نأكل في آنيهم، وأرض صيد أصيد بقوسي، وأصيد بكلبي المعلم والذي ليس معلماً... وأما ما  
ذكرته أنك بأرض صيد فما صدت بقوسك فاذا ذكر اسم الله ثم كل، وما صدت بكلبك المعلم فاذا ذكر اسم الله  
ثم كل، وما صدت بكلبك الذي ليس معلماً فأدركت ذكاته فكل. [صحيح البخاري كتاب الذبائح والصيد  
باب ١٠ حديث ٥٤٨٨ ص ١٠٨٣] صحيح مسلم كتاب الصيد والذبائح باب ١ حديث ٥٠٢٢ ص ٩٥٤.

الأول: أن ينزجر بزجر صاحبه في الابتداء، وكذا إذا انطلق واشتدّ عدوه وحدته.  
 الثاني: أن يسترسل بإرساله وإشارته أي إذا أغراه بالصيد هاج<sup>(١)</sup>.  
 الثالث: أن يمسكه ولا يخلّيه.

الرابع: أن لا يأكله، وأكل الحشوة كأكلي اللحم، ولا بأس بلعق الدّم<sup>(٢)</sup>.  
 الخامس: أن لا يمنعه من الصائد إذا أراد الأخذ منه، ويُسْتَرَطُّ في الجوارح أن تهيج  
 عند الإغراء وأن تترك الأكل، ولا مطمع في انزجارها بعد الطيران، ويبعد اشتراط  
 انكفافها في أول الأمر.

السادس: أن تتكرر [الأمر]<sup>(٣)</sup> المشروطة في التعليم بحيث يغلب على الظن تأدب  
 الجارحة، ولم يقدروا العدد والرجوع إلى أهل الخبرة بطباع الجوارح، وقيل أقله  
 ثلاث مرات<sup>(٤)</sup>، وإذا تكرّر ثلاثاً حلّ ما قتل في الرابعة وإذا ظهر كونه معلماً ثم أكل  
 مرة من لحم صيد قُتل قبله أو بعده حرّم ذلك الصيد<sup>(٥)</sup>، ولا بدّ من استئناف التعليم،  
 ولا ينعطف التحريم على ما اصطاده من قبل إلا إذا تكرّر الأكل فينعطف، ولو لم

(١) إذا استرسل الكلب بنفسه لم يحل صيده سواء خرج به صاحبه للاصطياد أم لا ، وقد قال الإمام النووي: إن  
 هذا قول الفقهاء كافة [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥١٥] [المجموع، ج ٩، ص ١٠٧] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢،  
 ص ٢٠].

(٢) لأن الدم لا منفعة فيه فلا يمنع الكلب من شربه ولذا لم يحرم [المجموع، ج ٩، ص ١١٨] [العزیز شرح الوجيز،  
 ج ١٢، ص ٢٢].

(٣) ورد لفظ (الأمر) في نسخة الأصل و(ج) وورد بلفظ (المأمور) في نسخة (ب) والصواب إثبات لفظ الأمور لأن  
 المقصود من لفظ الأمور هي الشروط التي تشترط في الجوارح حتى يحل صيدها.

(٤) وفي وجه مرتان، والصحيح الأول [المجموع، ج ٩، ص ١٠٨] [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٢٣] قال الرافعي:  
 ولم يقدر معظم الأصحاب عدد المرات، وكأنهم رأوا العرف مضطرباً، وطباع الجوارح مختلفة، والرجوع في  
 الباب إلى أهل الخبرة بطباع الجوارح [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٢١].

(٥) الدليل على عدم حل الصيد الذي يأكل منه الكلب ما روي عن عدي بن حاتم قال: قلت: يارسول الله: إني

أرسل كلبني وأسمى فقال النبي ﷺ إذا أرسلت كلبك وسميت وأمسك وقتل فكل وإن أكل فلا تأكل، فإنما أمسك

على نفسه متفق عليه [صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ٩ حديث ٥٤٨٦، ص ١٠٨٣، صحيح

مسلم كتاب الذبائح باب ١، حديث ١٢ ص ٩٥٢] قال صاحب البيان الجرجاني في التحرير والدارمي: إذا قتل

الكلب الصيد وأكل بعد زمان غير متصل فالصيد حلال. قال النووي: إن قتل بعد طول الفصل فهو حلال لا

خلاف في ذلك سواء أكل من غير مفارقة لموضعه أو مفارقه له ثم رجوعه [المجموع ج ٩ ص ١١٩].

يُسترسَلُ إذا أُرْسِلَ أو لم يَنْزَجِرْ إذا زُجِرَ بعد ما كان معلماً فكما لو أكلت جوارح الطيور كأكل الكلب، ومعض الكلب من الصيد نجس يطهر بالغسل سبع مرات بالتعفير.

### فائدة

ذكر الرافعي ومتابعوه في كتاب البيع: "أن ما لا يصيد من السباع ولا يصلح له كالأسد والنمر والذئب لا يصح بيعه"<sup>(١)</sup>، وذكروا هنا أن النمر مما يصيد ويحل ذبيحته، والجمع بينهما مشكل<sup>(٢)</sup>.

الرُّكنُ الرَّابِعُ : الذَّبْحُ :- وهو التذفيفُ قصداً بقطع تمام الحلقوم والمريء في المقدور بلا معين بآلة، ليست بعظم من حيوان ضحيج<sup>(٣)</sup> فيه حياة مستقرة، وفيه قيود:  
الأول: التذفيف، فلا يكفي الجرح المزهق في المقدور كما مر.  
الثاني: القصد، وسيأتي مسائله في فصل الاصطياد.  
الثالث: القطع، فلو اختطف رأس عصفور أو غيره بمثقل حرم.  
الرابع: قطع الحلقوم والمريء، ولو قطع غيرهما من المقدور عليه حرم، والحلقوم مجرى النفس، والمريء مجرى الطعام.  
الخامس: قطع تمامهما، ولو ترك منهما أو من أحدهما شيئاً وإن قل ومات الحيوان أو انتهى إلى [حركة]<sup>(٤)</sup> المذبوح ثم قطع الباقي حرم، وكذا لو خرج<sup>(٥)</sup> السلاح من رأسهما أو من رأس أحدهما.

(١) لا يصح لأنها مما لا ينتفع بها [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٢٨].

(٢) ولك أن ترفع الأشكال والله أعلم بأن ذكر النمر هناك مبني على الغالب وهنا على النادر [انظر التعليق على نسخة (ب)، ج ١، ص ١٧٣].

(٣) ضحيج: هو الصباح عند المكروه والمشقة والجزع [لسان العرب، ج ٢، ص ٣١٣].

(٤) ورد لفظ (حركة) في نسخة الأصل و (ج) وورد لفظ (الحركة) في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفين لأنه جاء مضافاً وبعده جاء مضاف إليه معرف فاقترض ذلك تنكيهه .

(٥) ورد لفظ [خرج] في نسخة الأصل وورد لفظ [جرح] في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفين لأن سياق النص يقتضي ذلك حيث أن استعمال حرف الجر من يدل على معنى الخروج .

وَلَوْ أَمَرَ السَّكِينُ مُلْتَصِقًا بِاللَّحْيَيْنِ فَوْقَ الْحَلْقُومِ وَالْمَرِيءِ وَأَبَانَ الرَّأْسَ حَرْمٌ<sup>(١)</sup>، وَلَوْ قَطَعَ مِنَ الْقَفَا حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَطْعِ الْمَرِيءِ وَالْحَلْقُومِ عَصَى<sup>(٢)</sup> وَيُنْظَرُ إِنْ انْتَهَى إِلَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ حَيْثُ انْتَهَى الْقَطْعُ إِلَى الْمَرِيءِ أَوْ شَكَّ فِيهِ فَمَيْتَةٌ وَقَطْعُ الْحَلْقُومِ وَالْمَرِيءِ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُ بَلْ كَانَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ فَقَطَعُهَا حَلٌّ<sup>(٣)</sup>، كَمَا لَوْ قَطَعَ يَدًا مِنَ الْحَيَوَانِ ثُمَّ ذَكَاهُ.

وَلَوْ كَانَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ حِينَ ابْتَدَأَ بِقَطْعِ الْمَرِيءِ وَلَكِنَّهُ إِذَا قَطَعَ الْمَرِيءَ وَبَعْضَ الْحَلْقُومِ وَانْتَهَى إِلَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ بِمَا نَالَهُ مِنْ قَبْلُ حَلٌّ، وَالْقَطْعُ مِنْ صَفْحَةِ الْعُنُقِ كَالْقَطْعِ مِنَ الْقَفَا، وَلَوْ أَدْخَلَ السَّكِينُ فِي أُذُنِ الثَّلَبِ لِيَقْطَعَ الْحَلْقُومَ وَالْمَرِيءَ دَاخِلَ الْجِلْدِ فَفِيهِ هَذَا التَّفْصِيلُ، وَإِذَا وَصَلَتْ السَّكِينُ إِلَى الْمَذْبُوحِ وَحَيَاتُهُ مُسْتَقَرَّةٌ حَلٌّ وَإِلَّا فَلَا. السَّادِسُ: الْمَقْدُورُ [عَلَيْهِ]، فَغَيْرُ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ كُلُّهُ مَذْبُوحٌ كَمَا مَرَّ.

السَّابِعُ: عَدَمُ الْمَعِينِ، فَلَوْ أَخَذَ الذَّابِحُ فِي قَطْعِ الْحَلْقُومِ وَالْمَرِيءِ وَأَخَذَ آخَرَ فِي نَزْعِ حَشَوَتِهِ، أَوْ النَّخْسِ فِي خَاصِرَتِهِ أَوْ الْقَطْعِ مِنْ لَحْمِهِ حَرْمٌ<sup>(٤)</sup>، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَعِينُ مَذْفُوعًا لَوْ انْفَرَدَ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَلَوْ اقْتَرَنَ بِقَطْعِ الْحَلْقُومِ قَطْعُ الرَّقَبَةِ مِنَ الْقَفَا بِأَنْ جَرَتْ مَدِيَّةٌ مِنَ الْقَفَا وَآخَرَى مِنَ الْحَلْقُومِ وَالتَّقَاتَا حَرْمٌ.

وَيَجِبُ أَنْ يَسْرَعَ الذَّابِحُ فِي الْقَطْعِ، وَلَا يَتَأَنَّى بِحَيْثُ يُظْهِرُ انْتِهَاءَ الْحَيَوَانِ إِلَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ قَبْلَ تِمَامِ قَطْعِ الْمَذْبُوحِ وَهَذَا قَدْ يَخَالَفُ<sup>(٥)</sup> مَا سَبَقَ أَنَّ الْمَدْعَى الْمُتَعَبِّدَ

(١) لِأَنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ الْحَلْقُومَ وَالْمَرِيءَ [المجموع، ج ٩، ص ٩٩] [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤٧١].

(٢) لِأَنَّ الذِّكَاةَ سَبَقَتْ وَهُوَ حَيٌّ [المجموع، ج ٩، ص ٩٥].

(٣) قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: لِأَنَّ أَقْصَى مَا وَقَعَ التَّعَبُّدُ بِهِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ بِقَطْعِ الْمَذْبُوحِ [المجموع، ج ٩، ص ٩٩] [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٨٠].

(٤) لِأَنَّ التَّذْفِيفَ لَمْ يَتِمَّخُضْ بِالْحَلْقُومِ وَالْمَرِيءِ [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤٧١] [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٨١].

(٥) قَوْلُهُ [وَهَذَا قَدْ يَخَالَفُ] أَيُّ مَا سَيَذْكُرُهُ فِي سَنَنِ الذَّبْحِ، حَيْثُ مِنَ السَّنَنِ إِمْرَارُ السَّكِينِ بِقُوَّةٍ وَتَحَامُلٍ ذَهَابًا وَعُودًا لِيَكُونَ أَوْجَى وَأَسْهَلُ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: "وَيَنْبَغِي حَمْلَ الْكَلَامِ الثَّانِي عَلَى الْإِسْرَاعِ الزَّائِدِ عَلَى الْوَاجِبِ. [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤٧١]

به أن يكون في الحيوان حياة مستقرة عند [الابتداء]<sup>(١)</sup> بقطع المذبح.

قال الرافعي: "ويشبه أن يكون المقصود هنا إذا تحقق مصيره إلى حركة المذبح، وهناك ما إذا لم يتحقق"<sup>(٢)</sup>، وقال النووي: "بل الجواب أن هذا مقصّر فلم تحل ذبيحته بخلاف الأول فتحل"<sup>(٣)</sup>.

الثامن: أن لا تكون الآلة عظماً وقد مر تفصيلها.

التاسع: أن يكون في الحيوان حياة مستقرة، ولو جرح السبع صيداً أو شاة أو انهدم سقف على بهيمة أو جرحت هرة حمامة فأدركها صاحبها حية فذبحها وفيها حياة مستقرة حلت، ولو تيقن أنها تهلك بعد يوم أو يومين أو أقل أو أكثر، وإن لم يكن فيها حياة مستقرة بل كانت في حركة المذبح أي حركتها حركة الحيوان الذي ذبح حرم، والحياة المستقرة وعدمها في الحيوان كما مر في أول الجراح في الإنسان.

ولو مرضت شاة أو بهيمة أخرى وصارت إلى أدنى الرمق ولم يبق فيها حيلة مستقرة فذبحت حلت<sup>(٤)</sup>، ولو ذبح المريض وعلم حياته مستقرة حقيقة وشك في أنه مات بالمرض أو بالذبح حل. ولو أكلت بهيمة نباتاً مضراً وصارت إلى أدنى الرمق

(١) ورد لفظ الابتداء في نسخة الأصل (ج)، (د) وورد بلفظ الانتهاء في نسخة (ب) والصواب إثبات لفظ الابتداء لأنه لا بد أن تكون في الحيوان المذبح حياة مستقرة عند الابتداء [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢ ص ٨١].

(٢) [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٨١].

(٣) الإمام النووي هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن حزام بن محمد بن جمعة النووي ولد في المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة بنوى، له تصانيف في أصناف العلوم فقها ومتون أحاديث وأسماء، رجال ولغة وصرفاً وغير ذلك توفي سنة ستمائة وسبة وسبعين للهجرة [طبقات الشافعية ج ٥ ص ١٦٥-١٦٦] ومن مصنفاته روضة الطالبين، الأربعين النووية تهذيب الأسماء واللغات. [هدية العارفين].

(٤) [المجموع، ج ٩، ص ١٠٠]

(٥) لأنه وجد سبب يحال الهلاك عليه فصار كجرح السبع. [روضة الطالبين ج ٢، ص ٤٧٢] [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٨٢].

فدبت حرمت<sup>(١)</sup>، ويستيقن الحياة المستقرة تارة ويظن أخرى بالأمارات، فمنها الحركة الشديدة وانفجار الدم وتدفيقه ولا [يكفيان]<sup>(٢)</sup>، وقيل: تكفي الحركة الشديدة<sup>(٣)</sup>، ولو انضم إلى أحدها أو كليهما قرآن وأمارات تفيد الظن أو [اليقين]<sup>(٤)</sup> كصوت الحلق وقوام الدم وغيرهما كمرارة الفم والأنف حل، وقيل إنما يحتاج إلى علامات أخرى إذا لم توجد الحركة والانفجار معاً، بل وجد أحدهما دون الآخر، فإن وجدا جميعاً معاً كفت معهما علامة أخرى، وإذا شككنا في الحياة المستقرة ولم يترجح في ظننا شيء حرم، ولا تسترط البسمة في الذبح ولا النية<sup>(٥)</sup>، ويستحب [تحديد]<sup>(٦)</sup> الشفرة وإمرارها بقوة وتحامل ذهاباً وعوداً، والجذ في

(١) لأنه وجد سبب يحال الهلاك عليه فصار كجرح السبع. [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤٧٢].

(٢) ورد فعل [يكفيان] في نسخة الأصل و (ج) و (د) وورد فعل [يكفيان] في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفين لأن به يتحقق المعنى المقصود من النص .

(٣) الأصح المختار: لأن كلا منهما يكفي دليلاً على بقاء الحياة المستقرة [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤٧٢] أما الإمام الزايعي قال: الأظهر أنه لا يكفي كل واحد منهما لوحده على بقاء الحياة المستقرة لأنهما قد يحصلان بعد الانتهاء إلى حركة المذبوح [العزير شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٨٢].

(٤) ورد لفظ [اليقين] في نسخة (ج) و (د) وورد لفظ [التعيين] في نسخة الأصل و (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفين وقد دل على ذلك كتب المذهب [العزير شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٨٢]. [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤٧٢].

(٥) التسمية مستحبة عند الذبح والصيد في المذهب الشافعي ودليلهم قوله تعالى: "حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيت" [المائدة، ٣] وجه الاستدلال: أن الله عز وجل لم يعلق الحل إلا على مجرد التذكية، ترتيباً للمعلول على علته المؤثرة في الحل، ولم يشترط التسمية قيداً للحل، فدل على أن متروك التسمية ولو عمداً يحل أكله سواء أكان صيداً أم ذبيحاً. [بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٢٨٨] ومن السنة ما روته السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت: قالوا: يا رسول الله، إن هاهنا أقواماً حديث عهدهم بشر، يأتونا بلحمان، ولا ندري يذكرون اسم الله عليها أم لا؟ قال: اذكروا أنتم اسم الله واكلوا [صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب ١٣، حديث ٧٣٩٨، ص ١٤٠٩] ووجه الاستدلال أن التسمية لو كانت شرطاً في حل الذبيحة ونحوها، لما أذن لهم الرسول بالأكل منها، لمكان الشك في وقوعها والفرضية لا تثبت بالشك والتردد، هذا والرسول ﷺ قد أفهمهم أن التسمية عند الأكل تنوب مناب التسمية عند الذبح ونحوه ولو كانت التسمية فرضاً عند الذبح لما نابت التسمية عند الأكل منابها، بل لم تحل الذبيحة أصلاً، لتخلف شرط الحلية ولا يثبت الشيء مع تخلف شرطه، وإلا ما كان شرطاً فدل هذا الحديث على أن التسمية ليست فرضاً [بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله ج ٢، ص ٢٨٩-٢٩٠].

(٦) ورد لفظ تحديد في نسخة الأصل و (ب) و (د) وورد في (ج) بلفظ تشديد والصواب استعمال لفظ التحديد لأن المراد منه الرفق بالحيوان عند ذبحه لما روي عن شداد بن أوس رضي الله عنه قال: "اثنان حفظتهما عن-

الإسراع، واستقبال الذابح للقبلة، و[توجيهه] <sup>(١)</sup> المذبح [إليها] <sup>(٢)</sup>، وتسمية الله تعالى عند الذبح، وإرسال الكلب والسهم أو الإصابة، ولو تركها عمداً كرهه، ولا يجوز أن يقول: بسم الله وباسم محمد لأنه تشريك، قال الغزالي: ولا يجوز أن يقول بسم الله، ومحمد رسول الله بخفض الدال، ويجوز بالرفع <sup>(٣)</sup>.

قال الرافعي: "ولا يبعد الجواز في الخفض"، وفي الشامل وغيره عن النص أنه لو كان لأهل الكتاب ذبيحة يذبحونها باسم غير الله كالصليح حرمت <sup>(٤)</sup>، وفي كتاب ابن كج <sup>(٥)</sup> [لو] <sup>(٦)</sup> أن اليهودي ذبح لموسى أو النصراني لعيسى أو للصليب حرمت، وأن المسلم لو ذبح للكعبة أو للرسول حرماً، ولو قال: أذبح لرضا فلان حل <sup>(٧)</sup>، وفي كتاب

رسول الله ﷺ قال: إن الله كتب الإحسان عن كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته، [صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح، باب ١١، حديث ٥٠٩٦، ص ٩٦٥].

<sup>(١)</sup> ورد لفظ [توجيه] في نسخة (ب) و (ج) و (د) وورد لفظ [توجه] في نسخة الأصل والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأن التوجه لا يكون من تلقاء المذبح فاقضى ذلك استعمال هذا اللفظ.

<sup>(٢)</sup> ورد لفظ [إليها] في نسخة (ب) و (ج) و (د) وورد لفظ [إليهما] في نسخة الأصل والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأن لفظ إليها عائد على لفظ القبلة وهو مفرد مؤنث فاقضى ذلك أن يكون الضمير الغائب العائد عليها مفرداً مؤنثاً.

<sup>(٣)</sup> [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٨٣]، معنى كلام الإمام الغزالي الجواز بالرفع لأن أداة الواو الواردة في قوله ومحمد هي واو الاستئناف وينبغي على ذلك أن قوله ومحمد رسول الله لا صلة له بما سبقه وبذلك يرتفع الالتباس الذي يمكن أن يقع عند البعض بأن الذبيحة ذبحت لغیر الله، أما عدم الجواز بالخفض فإنه يؤدي إلى عطف قوله: "محمد رسول الله على ما سبقه والعطف يقتضي الاشتراك في المعنى وبالتالي تكون الذبيحة قد ذبحت بسم الله واسم محمد رسول الله معاً وهذا يحرم لأنه يؤدي إلى التشريك.

<sup>(٤)</sup> قول الرافعي وما نقله عن الشامل مذكور في [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٨٤] والمقصود بالنص أي نص الإمام الشافعي . [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤٧٤].

<sup>(٥)</sup> هو أبو القاسم يوسف بن أحمد بن يوسف بن كج الكجي الدينوري، كان أحد أئمة الشافعية توفي سنة خمس وأربع مائة وكج بكاف مفتوحة وجيم مشددة، والكجي: نسبة إلى جده [وفيات الأعيان، ج ٧، ص ٦٥] [الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٣٥٩].

<sup>(٦)</sup> ورد حرف [لو] في سائر النسخ إلا (د) والصواب إثباته لأن بعده جملة شرطية فاقضى ذلك استعماله.

<sup>(٧)</sup> قول ابن كج مذكور في [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٨٤] [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤٧٤].



إبراهيم المروروذي<sup>(١)</sup> وتعليق البغوي<sup>(٢)</sup> أن ما يذبح عند استقبال السلطان تقرباً إليه أفتى أهل بخاري بتحريمه<sup>(٣)</sup>.

قال الرافعي: مستدركاً ضابطاً [اعلم]<sup>(٤)</sup> أن الذبح للمعبود وباسميه نازل منزلة السجود له، وكل واحد منهما نوع تعظيم وعبادة فمن ذبح لغيره تعظيماً وعبادة له كفر، وحرمت ذبيحته كمن سجد لغيره [سجدة]<sup>(٥)</sup> عبادة، وكذا لو ذبح له ولغيره على هذا الوجه ومن ذبح لغيره لا على هذا الوجه، كما إذا ذبح لرفق<sup>(٦)</sup> غيره أو لرضاه أو للكعبة تعظيماً، لأنها بيت الله أو للرسول لأنه رسول الله فلا يحرم، ومن هذا القبيل الذبح عند استقبال السلطان لأنه استبشار بقدومه نازل منزلة ذبح العقيدة لولادة الولد، ومثل هذا لا يوجب الكفر، وكذا السجود لغيره تذلاً وخضوعاً، وعلى هذا [إذا]<sup>(٧)</sup> قال: بسم الله وباسم محمد وأراد الذبح باسم الله والتبرك باسم محمد ينبغي أن لا يحرم، هذا كلام الرافعي<sup>(٨)</sup>، وصوبه النووي<sup>(٩)</sup>. ولا يكره الصلاة على النبي ﷺ عند الذبح.

---

(١) هو أبو إبراهيم بن أحمد المروروذي، ولد في ذي القعدة سنة ثلاث وخمسين وأربعمائة، كان أحد أئمة المسلمين، ومن كبار العلماء العاملين، كان إماماً متقناً مفتياً مصيباً، قتل فيوقعة الخوارزمشاهية من شهر ربيع الأول سنة ست وثلاثين وخمسمائة، أصابه سهمان، فبقي بعدهما ثلاثة أيام ومات [طبقات الشافعية، ج ٧، ص ٣١-٣٢]..

(٢) قول الشيخ إبراهيم المروروذي مذكور في [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٨٤].

(٣) ورد فعل [اعلم] في سائر النسخ إلا نسخة الأصل حيث ورد فيها فعل [علم] والصواب ما أثبت بين المعقوفتين كما دل على ذلك قول الرافعي [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٨٤].

(٤) ورد لفظ [سجدة] في سائر النسخ إلا نسخة (ج) والصواب إثباتها [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٨٥].

(٥) أي لنفعه [الهادي إلى لغة العرب، ج ٢، ص ١٩٤].

(٦) وردت أداة الشرط (إذا) في جميع النسخ إلا نسخة الأصل والصواب إثباتها لأنه أتت بعدها جملة شرطية يقتضي وجودها استعمال إحدى أدوات الشرط.

(٧) قول الرافعي مذكور في [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٨٤-٨٥].

(٨) قوله [وصوبه النووي]: أي أن الإمام النووي وافق الإمام الرافعي إلى ما ذهب إليه [روضة الطالبيين، ج ٢، ص ٧٥].

والمستحب في الإبل النحر، وهو قطع اللبة أسفل العنق، وفي البقر والغنم الذبح، وهو قطع الحلق من أعلى العنق ولا يكره العكس، والمرعي في الحالتين قطع الحلقوم والمريء، ويستحب قطع الودجين، وهما عرقان في صفحتي العنق يحيطان بالحلقوم، و[يقال]<sup>(١)</sup> بالمريء وهما الوريدان<sup>(٢)</sup>، ويستحب أن ينحر البعير قائماً على ثلاث قوائم معقولة الركبة، وإلا فباركاً، وأن يضحج البقرة والشاة على الجنب الأيسر، ويترك رجلها اليمنى، ويشد قوائمها الثلاث، وأن لا يبين الرأس ولا يبادر إلى السلخ وقطع العضو وكسر العنق والفقر والنقل إلى موضع آخر حتى تفارقه الروح ويبرد، ويستحب أن يعرض عليها الماء قبل الذبح، ولا يحدد السكين في وجهها، ولا يذبح بعضها قبالة بعض<sup>(٣)</sup>.

(١) ورد فعل [يقال] في سائر النسخ إلا نسخة (د) والصواب إثباته وقد استخدمه الإمام النووي بصيغة الماضي (قيل) [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤٧٠]

(٢) قال الشيخ أبو حامد وغيره وهو تحت الحلقوم وورائهما عرقان في صفحتي العنق [ويحيطان

بالحلقوم] وكذلك ذكر بعضهم، وفي تعليق الشيخ أبي حامد "أنهما يحيطان بالمريء"، يقال لهما:

الودجان، ويقال للحلقوم والمريء معهما الأوداج. [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٧٩-٨٠] ولو

اقتصر في القطع على الحلقوم والمريء اجزاءه، لأن الروح لا تبقى بقطعهما [المجموع، ج ٩، ص ٩٥].

(٣) الدليل على عدم جواز تحديد السكين في وجه الشاة المعدة للذبح ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما - أن رجلاً أضجع شاة وهو يحد شفرته، فقال النبي ﷺ لا أتريد أن تميتها موتات؟ هلا أحددت شفرتك قبل أن تذبحها" [المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، ص ٢٣١] قال الحاكم: على شرط البخاري ووافقه الذهبي [تلخيص المستدرک المطبوع بحاشيته] أما الدليل على ألا تذبح الشياه قبالة بعض ما كان يفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأنه كان يضرب من يفعل هذا [مغني المحتاج، ج ٦، ص ١٠٥].

## فصل

الاصطياد: هو الجرحُ المزهقُ الواردُ على الوحشيِّ المقصودِ بلا غيبةٍ إلى الموتِ، وفيه قيودٌ:

الأولُ: الجرحُ، فيخرجُ عنه الخنقُ والوقذُ ونحوُها.

الثاني: المزهقُ، فلو أدماهُ وماتَ عطشاً أو عمداً أو فزعاً أو بصدمةٍ أو افتراسٍ سبعِ حَرَمٌ.

الثالثُ: الوحشيُّ فلا يحلُّ المقدورُ عليه بمزهقٍ بل لا بدَّ من مُذَفِّفٍ<sup>(١)</sup>.

الرابع: المقصودُ، والقصدُ درجاتٌ.

الأولى: قصدُ أصلِ الفعلِ الجارِحِ، فلو كانَ في يدهِ سكينٌ فقطَّ وانجرحَ به صيدٌ وماتَ، أو كانَ قد نصبَ منجلاً في الشبكةِ فتعقرَ به صيدٌ وماتَ، أو نصبَ سكيناً أو كانتَ في يدهِ فاحتكتَ بها شاةٌ وانقطعَ حلقومُها، أو وقعتْ على حلقِ شاةٍ وقطعتْهُ حرُمَتُ، ولو حرَّكَ السكينَ ذابحاً وحكَّتِ الشاةُ حلقها بها حرُمَتُ، لأنَّ الموتَ كانَ بالحركتينِ ولذلك يُضبطُ لئلاً يتحركَ، ولو ذبحَ شاةً فاضطربتْ أو عِدِمَتْ وماتتْ حَلَّتْ.

وإذا استرسلَ الكلبُ بنفسه وقاتلَ صيداً حرُمٌ معلماً كانَ أو لم يكن<sup>(٢)</sup>، ولو أكلَ والحالةُ هذه لم يقدحَ في كونه معلماً، ولو زجره بعدَ ما استرسلَ فانزجرَ ووقفَ ثمَّ

(١) إن وصف الحيوان بالمتوحش قيد أساسي في التعريف لإخراج المستأنس كالغنم أو الإبل فهذه لا يجوز اصطيادها لأنها مقدور عليها تؤخذ باليد يتعين ذبحها بالذكاة الشرعية لأنها هي الأصل في حل الذبيحة، ولأن الصيد بجميع آلاته المشروعة يعتبر عقراً أي ذكاه ضرورية لا اختيارية لعدم القدرة على الصيد ولا تكليف إلا بالوسع. [بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله، ج ٢، ص ٢٤٥].

(٢) الدليل على عدم جواز صيد الكلاب إذا استرسلت بنفسها سواء أكانت معلمة أو غير معلمة ما روي عن عدي بن حاتم - رضي الله عنه - قال: قلت يا رسول الله: إني أرسل الكلاب المعلمة فيمسكن علي وأذكر اسم الله عليه فقال: إذا أرسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله عليه فكل [صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح، باب ١، حديث ٥٠١١، ص ٩٥٢]. وجه الاستدلال من الحديث أنه يسدل على أن من شروط حل صيد الكلاب أن تكون مرسلة من قبل صاحبها، فإذا ما استرسلت بنفسها لم يحل صيدها.

أَغْرَاهُ فَاسْتَرْسَلَ وَقَتَلَ حَلًّا، فَإِنْ لَمْ يَنْزَجِرْ [أَوْ لَمْ يَزْجُرْ] <sup>(١)</sup> بَلْ أَغْرَاهُ وَقَتَلَ حَوْماً زَادَ فِي عَدُوِّهِ وَحَدَّثَهُ أَمْ لَا.

الثَّانِيَةُ: - قَصْدُ عَيْنِ الصَّيْدِ، فَلَوْ أُرْسِلَ سَهْمًا فِي الْهَوَاءِ أَوْ فِي الْفَضَاءِ لِاخْتِبَارِ قُوَّتِهِ، أَوْ رُمِيَ إِلَى هَدَفٍ فَاعْتَرَضَ صَيْدًا فَأَصَابَهُ حَرُمٌ <sup>(٢)</sup>، وَكَذَا لَوْ كَانَ يَرَى الصَّيْدَ وَلَكِنَّهُ كَانَ يَرْمِي إِلَى ذَنْبٍ أَوْ هَدَفٍ فَأَصَابَهُ، وَلَوْ رُمِيَ إِلَى مَا ظَنَّهُ حَجْرًا أَوْ جَرْتُومَةً أَوْ أَدَمِيًّا أَوْ خَنْزِيرًا وَكَانَ صَيْدًا فَقَتَلَهُ حَلًّا <sup>(٣)</sup>، وَكَذَا لَوْ ظَنَّهُ صَيْدًا مُحَرَّمًا، وَلَوْ ذَبَحَ حَيَوَانًا حَلَالًا فِي ظِلْمَةٍ ظَنَّهُ خَنْزِيرًا أَوْ حَيَوَانًا آخَرَ مُحَرَّمًا حَلًّا. وَلَوْ رُمِيَ فِي ظِلْمَةٍ اللَّيْلِ وَقَالَ: رُبَّمَا أَصَبْتُ صَيْدًا فَأَصَابَ حَرُمٌ <sup>(٤)</sup>، وَلَوْ رُمِيَ إِلَى صَيْدٍ لَا يَرَاهُ وَيُحَسُّ بِهِ فِي ظِلْمَةٍ أَوْ بَيْنَ أَشْجَارٍ مُلْتَفَةٍ حَلًّا.

الثَّالِثَةُ: قَصْدُ نَوْعِ الصَّيْدِ، وَلَوْ رُمِيَ إِلَى سَرَبٍ مِنَ الطُّبَاءِ، أَوْ أُرْسِلَ كَلْبًا فَأَصَابَ وَاحِدَةً [مِنْهَا] <sup>(٥)</sup> حَلًّا وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ عَيْنَهُ، وَلَوْ قَصَدَ ظَبْيَةً مِنْهَا فَأَصَابَ غَيْرَهَا مِنْ ذَلِكَ

(١) قوله [أَوْ لَمْ يَزْجُرْ] وردت في سائر النسخ إلا نسخة (ب) والصواب إثباتها [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٢٨] [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٢٦].

(٢) لأنه لم يتحقق القصد [المجموع، ج ٩، ص ١٣٩] قال الرفعي: ولأنه لم يقصد صيدا معينا [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٣٠].

(٣) لأنه قتله بفعل قصده وإنما جهل حقيقته والجهل بذلك لا يؤثر [المجموع، ج ٩، ص ١٣٩].

(٤) في المسألة طريقتان: الأولى: القطع بالحل، الثاني: فيه ثلاث أوجه: أصحها: التحريم [المجموع، ج ٩، ص ١٣٧] [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٣١].

(٥) ورد لفظ (منها) في نسخة الأصل و(ب) و(ء) وورد بلفظ (منهما) في نسخة (ج) والصواب إثبات ما بين المعقوفتين، لأن الطباء وردت بصيغة الجمع فاقترضى ذلك أن يكون الضمير الغائب العائد عليه مفردا مؤنثا.

السرب أو من غيره حل<sup>(١)</sup>، ولو أرسل كلباً إلى صيد فأخذ صيداً آخر حل، وإن عدل عن الجهة المرسل إليها إلى غيرها [حل]<sup>(٢)</sup>.

الخامس<sup>(٣)</sup>: عدم الغيبة ولو جرحه بالرَّمي فغاب أو غاب الكلب والصَّيْدُ ثُمَّ وَجَدَهُ ميتاً حُرماً<sup>(٤)</sup>، ولا أثر لكون الكلب متضمخاً بدمه<sup>(٥)</sup>، ولو جرحه ثُمَّ غاب وأدركه ميتاً وكان منتهياً إلى حركة المذبوح أو أصاب مذبحه حل، سواء وجدته في الماء أو وجدته فيه سهم غيره<sup>(٦)</sup>، وإن لم ينته ولم يُصب مذبحه حُرماً سواء وجد عليه أثر صدمة أو جراحة أخرى أو لم يجد، وقيل: الحلُّ أصحُّ دليلاً<sup>(٧)</sup>.

---

(١) الدليل على حل صيد الطيبة التي لم يقصد اصطياها قول النبي ﷺ لأبي ثعلبة الخشني ؓ: "ما رد عليك قوسك فكل" [سنن الترمذي، كتاب الصيد، باب ١، حديث ١٤٦٤، ج ٤، ص ٦٤] قال الترمذي: حديث حسن صحيح، ولأنه بفعله ولم يفقد القصد، وذلك لا يعتبر في الذكاة والدليل على ذلك صحة ذكاة المجنون وإن لم يتحقق قصده [المجموع، ج ٩، ص ١٣٦] [العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٢].

(٢) مسألة عدول الكلب عن الجهة التي أرسل إليها إلى غيرها لم يرد حكم لها في سائر النسخ والحكم هو الحل على الأصح [المجموع، ج ٩، ص ١٣٨] [العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٣].

(٣) ورد لفظ القيد في سائر النسخ إلا نسخة (ج) والأولى عدم إثباتها لأن الإمام الأردبيلي عندما فرغ من باب ماهية الصيد، قال [وفيه قيود] ثم شرع في بيانها ولم يتعرض لذكر لفظة [القيد] صراحة، فاصبح مفهوماً لأنه معلوم ضمناً، ولذلك لم أثبته.

(٤) لأنه قد يحتمل أن يكون قد مات بسبب آخر ولا أثر لتضمخه بدمه. [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٢١] [العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٤].

(٥) قوله [لو جرحه بالرَّمي] حتى يقول [متضمخاً بدمه] وردت في سائر النسخ إلا نسخة (د) والصواب إثباتها [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٢١] [العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٤].

(٦) إذا غاب الصائد عن صيده ثم اقتفى أثره بعد ذلك بيومين أو ثلاثة وذكاه حل لما روي عن عدي بن حاتم ؓ أنه قال: للنبي ﷺ أحذنا يرمي الصيد فيقتفي أثره اليومين والثلاثة ثم يجده ميتاً وفيه سهمه يأكل قال: نعم قال يأكل إن شاء. [صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ٨، حديث ٥٤٨٥، ص ١٠٨٣] [سنن أبي داود، كتاب الصيد، باب ١، حديث ٢٨٥٣، ج ٢، ص ١٢٢] ولأن الظاهر أنه قد مات منه ولا يعرف سبب سواه [المجموع، ج ٩، ص ٥٢٠] [العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٤].

(٧) في المسألة تفصيل: إذا وجد على الصيد أثر صدمة أو جراحة أخرى لم يحل، لأنه لا يعلم كيف هلك [المجموع، ج ٩، ص ١٣٥] [العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٤]، وأما إذا لم يكن فيه أثر آخر فقد قال النووي: الصحيح: حلّه [المجموع، ج ٩، ص ١٣٥] ولكن الإمام الرافعي قال: ظاهر ما نص عليه في المختصر والأمر: أنه حرام [العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٤].

ولو جَرَحَ الصَّيْدَ اثْنَانِ متعاقبان، فإن لم يكن الأمرُ الأولُ مزمناً ولا مذفناً والثاني مزمناً أو مذفناً فللثاني ولا شيء على الأول، وإن كان الأول مذفناً فلاول وعلى الثاني الأرشُ إن نقص، فإن كان مزمناً فيحل إن ذففه الثاني بقطع الحلقوم والمريء، وعليه أرش ما نقص بالذبح، وحرّم إن لم يذفف ومات من الجراحتين أو ذفف لا [يقطع]<sup>(١)</sup> المذبح، وعليه الغرم بتمامه للأول، وإن جرحا معاً وحصل الإزمان أو التذفيف بهما فهو لهما<sup>(٢)</sup>، وإن وجد الإزمان أو التذفيف من أحدهما فهو له، ولو ذفف أحدهما وأزمان الآخر ولم يعرف السابق حرّم، والاعتبار في الترتيب والمعية بالإصابة.

ولو جَرَحَ شاةً لآخر فتركها صاحبها ولم يذكرها حتى ماتت لزم الجارح كمال قيمتها، ولو رمى صيداً فأزمنه ثم رماه ثانياً فقتله فإن أصاب الثاني مذبحة حل وإلا فلا، ولو أرسل كلبين متعاقبين فكذا ذلك، ولو رمى إلى طائر في الهواء وأزال منعه<sup>(٣)</sup> ثم رمى إليه هو أو غيره سهماً آخر في الهواء فمات منهما حرّم.

(١) ورد فعل [يقطع] في نسخة الأصل و (د) وورد لفظ (قطع) في نسخة (ب) و (ج) والصواب ما أثبت

بين المعقوفتين لأن به يستقيم المعنى مع إضافة الباء كما ورد في [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٢٩].

(٢) الإزمان في الصيد يوجب ملكه لصاحبه لما روي عن عيسى بن طلحة أخبره أن عمير بن سلمة الضميري أخبره عن رجل من بهز، أنه خرج مع رسول الله ﷺ يريد مكة حتى إذا كانوا في بعض وادي الروحاء، وجد الناس حماراً عقيراً، فذكروه للنبي ﷺ فقال: "أقروه حتى يأتي صاحبه" [مسند الإمام أحمد بن حنبل، حديث ١٥٧٤٤، ج ٢٥، ص ٢٠] قال شعيب الأرناؤوط: حديث صحيح على وهم في إسناده. [مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ج ٢٥، ص ٢١] وجه الاستدلال من الحديث أن النبي ﷺ لم يأذن لصاحبه بأخذ الحمار المثخن بالجراح بل دعاهم إلى تركه حتى يأتي صاحبه فدل ذلك على أن الإزمان سبب موجب للملك..

(٣) ورد لفظ (منعته) في نسخة الأصل و (ب) و (د) وورد في (ج) بلفظ (منعه)، والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأن المنعة هي القوة المانعة. [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٩].

## فصل

وَيُمْلِكُ الصَّيْدُ بِضَبْطِهِ بِالْيَدِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ التَّمْلِكُ، وَلَوْ سَعَى خَلْفَ صَيْدٍ فَوْقَ فِ  
لِلْإِعْيَاءِ لَمْ يَمْلِكْهُ حَتَّى يَأْخُذَهُ، وَلَوْ جَرَحَهُ جِرَاحَةً مَذْفُوعَةً أَوْ رَمَاهُ فَأَزَمْنَهُ أَوْ كَانَ طَائِرًا  
يَطِيرُ وَلَا يَعْدُو فَكُسِرَ جَنَاحُهُ أَوْ يَطِيرُ وَيَعْدُو كَالنَّعَامَةِ فَكُسِرَ جَنَاحُهُ وَرَجُلُهُ مَلَكُهُ،  
وَيَكْفِي إِبْطَالُ شِدَّةِ الْعَدُوِّ وَصَيُورُ رِيَّتِهِ بِحَيْثُ يَسْهُلُ اللَّحُوقُ بِهِ، وَلَوْ وَقَعَ فِي الشَّبَكَةِ  
الْمَنْصُوبَةِ لَهُ مَلَكُهُ، وَلَوْ طَرَدَهُ طَارِدٌ حَتَّى وَقَعَ فِيهَا فَلصَاحِبِهَا لَا لِلطَّارِدِ، وَلَوْ وَقَعَ  
فِي الشَّبَكَةِ ثُمَّ تَقَطَّعَتْ الشَّبَكَةُ وَأَقْلَتَ قَالَ المَارُودِي <sup>(١)</sup> فِي [الْحَاوِي] <sup>(٢)</sup>: "فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ  
لِقَطْعِهِ عَادَ إِلَى الْإِبَاحَةِ وَإِلَّا فَلَا" <sup>(٣)</sup>. وَقَالَ الْإِمَامُ فِي النِّهَايَةِ <sup>(٤)</sup> وَالْغَزَالِيُّ فِي الْوَسْطِ  
وَالْبَسِيطِ: "لَوْ وَقَعَ فِي الشَّبَكَةِ ثُمَّ أَقْلَتَ بِحَادِثٍ أَوْ ذَهَبَ بِهَا لَمْ يَزَلْ مَلَكُهُ عَلَى  
الصَّحِيحِ"، وَبِهِ قَطَعَ الْبَغَوِيُّ فِي التَّعْلِيقِ <sup>(٥)</sup>.

قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي الْفَتَاوَى: "وَلَوْ تَعَلَّقَ الصَّيْدُ بِشَبَكَةٍ ثُمَّ قَلَعَهَا وَذَهَبَ بِهَا فَأْخُذَهُ آخَرُ  
فَإِنْ ذَهَبَ بِهَا أَوْ كَانَ يَعْدُو بِهَا مَمْتَنِعًا مَلَكَهُ مِنْ أَخْذِهِ" <sup>(١)</sup>، وَلَوْ كَانَ يَجْرُهَا لِتَقْلِيلِهَا بِحَيْثُ  
يُمْكِنُ أَخْذُهُ لِمَنْ يَرِيدُهُ فَلَا يَمْلِكُهُ. وَلَوْ أَرْسَلَ كَلْبًا أَوْ فَهْدًا فَأَتَيْتَ صَيْدًا مَلَكَهُ، وَلَكِنْ لَوْ  
أَقْلَتَ مِنْهُ وَأَخْذَهُ آخَرُ مَلَكَهُ، وَلَوْ اسْتَرْسَلَ بِلَا إِرْسَالٍ [وَأَخْذَهُ] <sup>(٢)</sup> لَمْ يَمْلِكْهُ، وَلَوْ أَخْذَهُ  
مِنْهُ غَيْرُهُ مَلَكَهُ، وَلَوْ أَلْجَأَ الصَّيْدَ إِلَى مُضِيقٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِفْلَاقِ بَأَنٍ يَدْخُلُ فِي بَيْتِ

(١) هُوَ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبِيبٍ الْبَصْرِيِّ الْمَوْرُودِيِّ الشَّافِعِيِّ لَهُ مَصْنُفَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي الْفَقْهِ  
وَالْتَفْسِيرِ وَأَصُولِ الْفَقْهِ لَهُ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ سَمَاءُ النَّكَتِ وَأَدَبُ الدُّنْيَا وَالدِّينِ وَالْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ مَاتَ فِي  
رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ خَمْسِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ وَقَدْ بَلَغَ سِتًّا وَثَمَانِينَ سَنَةً [سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ١٨، ص ٦٤-٦٧]  
(٢) قَوْلُهُ [فِي الْحَاوِي] وَرَدَ فِي نَسْخَةِ (ب) وَ(د) وَلَمْ يَرِدْ فِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ وَ(ج) وَالصَّوَابُ إِثْبَاتُهُ لِأَنَّ  
الْقَوْلَ الْمَنْسُوبَ لِلْإِمَامِ الْمَوْرُودِيِّ مَذْكُورٌ فِي الْحَاوِي عَلَى مَا سَيَأْتِي .

(٣) الْقَوْلُ الْمَنْسُوبُ أَعْلَاهُ لِلْإِمَامِ الْمَوْرُودِيِّ مَذْكُورٌ فِي [الْحَاوِي، ج ١٥، ص ٤٠].

(٤) لَمْ أَتَّفِ عَلَى مَصْدَرٍ آخَرَ يُوَثِّقُ قَوْلَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ خِلَافًا لِمَخْطُوطِ الْأَنْوَارِ لِأَعْمَالِ الْأَبْرَارِ .

(٥) [الْوَسِيطُ، ج ٧، ص ١١٩].

(٦) لَمْ أَتَّفِ عَلَى مَصْدَرٍ يَبِينُ قَوْلَ الْإِمَامِ الْبَغَوِيِّ خِلَافًا لِمَخْطُوطِ "الْأَنْوَارِ لِأَعْمَالِ الْأَبْرَارِ" .

(٧) ضَمِيرُ الْغَائِبِ الْمَفْرُودِ الْمَذْكُورِ الْمُتَّصِلِ بِفِعْلِ اخْذَ لَمْ يَرِدْ إِلَّا فِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ وَالصَّوَابُ إِثْبَاتُهُ لِأَنَّهُ  
عَائِدٌ عَلَى مَنْ صَادَ الصَّيْدُ، وَعَدَمُ إِثْبَاتِهِ يَجْعَلُ الْعِبَارَةَ رَكِيكَةً مِنْ حَيْثُ الصِّيَاغَةُ اللَّفْظِيَّةُ .

أو محوط أو بركة صغيرة أو حوض صغير يسهل الأخذ منه ملكه، ولو اضطره إلى بركة واسعة فلا.

ولو توحل الصيد بمزرعته وصار مقدوراً عليه لم [يملكه]<sup>(١)</sup>، ولو وقع الصيد في ملكه وصار مقدوراً عليه أو عشت الطائر في داره وباض وفرخ وجعلت القدرة على البيض والفرخ لم يملكه، ولو أفلت الصيد من يده لم يزل ملكه ولو أخذه أخذاً لزمه رده عليه، ولو أرسل بنفسه وخلاه أو قال: حررتة وخلاه فذلك، ولا يجوز أن يفعل ذلك، ولا يجوز لغيره أن [يصيده]<sup>(٢)</sup>. ولو قال عند الإرسال: أبحتة لمن يأخذه حصلت الإباحة، ولا ضمان على من أكله، ولا ينفذ تصرفه بالبيع وغيره.

ولو ألقى ثمرة أو كسرة خبز معرضاً عنهما لم يزل ملكه وهو إباحة لا يملكها الأخذ، وقيل: يملكهما كالسنابل الملتقطة<sup>(٣)</sup>. ولو أعرض عن جلد ميتة فأخذه غيره ودبغه ملكه<sup>(٤)</sup>.

ولو اصطاد صيداً عليه أثر الملك بأن كان موسوماً أو مقرطاً أو مخضوباً أو مقصوص الجناح لم يملكه<sup>(٥)</sup>. ولو اصطاد سمكة في جوفها درة متقوبة لم يملك

---

(١) لأنه لا يقصد بسقي الأرض الاصطياد [المجموع، ج ٩، ص ١٥٠] العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٣٨.

(٢) لأنه لا يزول ملكه كما لو ملك بهيمة وسيبها . [المجموع، ج ٩، ص ١٦٣-١٦٤] [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٤٠].

(٣) قال الإمام النووي: الأصح أنه يجوز للأخذ تملكها . [المجموع، ج ٩، ص ١٦٥] لكن الإمام الرافعي خالف الإمام النووي وقال: أن الأولى أنه يبقى على ملكه [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٤٠].

(٤) لأنه لم يكن مملوكاً للأول، إنما كان له اختصاص ضعف بالإعراض [المجموع، ج ٩، ص ١٦٥] العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٤٢.

(٥) لأنه يدل على أنه كان مملوكاً فأفلت [المجموع، ج ٩، ص ١٦٥] [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٤٢].



الدرّة وهي لقطة، وإن كانت غير مثقوبة [فيملكها]<sup>(١)</sup>، ولو اشترى سمكة فوجد في بطنها درّة غير مثقوبة فللمشتري<sup>(٢)</sup>، وإن كانت مثقوبة فللبائع.

قال الرافعي: ويشبه أن يقال: "إنها لمن اصطاد السمكة فيه نظر"، بل ينبغي أن يقال: "إنها لقطة كما ذكرنا آنفا"<sup>(٣)</sup>.

ولو تحول بعض الحمام من برج إنسان إلى برج آخر وجب على الثاني رده، ولو حصل بيض أو فرخ فتابع للأنثى كما لو وقع عبده على أمته أو عير على أتان، ولو ادعى التحول على آخر لم يصدق إلا ببينة، ولو كان المتحول مباحاً فله التملك، ولو شك في أنه [من]<sup>(٤)</sup> المباحات أو غيرها حلّ تناولها.

ولو تحقق اختلاط ملك الغير وعسر التمييز فله الأكل بالاجتهاد كما لو اختلطت ثمرة [غيره]<sup>(٥)</sup> بثمره، أو شاته بشاته، وليس لواحد منهما التصرف في شيء منهما ببيع أو هبة من ثالث، ولو باع أو وهب أحدهما من الآخر صحّ للحاجة، ولو باعاه أو بعضه من ثالث ولا يدران عين [ماليهما]<sup>(٦)</sup>، ولكن الأعداد معلومة لهما كمائة ومائتين والقيم متساوية ووزعا الثمن على أعضادهما صحّ، وإن جهلا الأعداد أو القيمة متفاوتة فلا، إلا أن يتقاربا على شيء أو يقول كل منهما: بعثك

---

(١) وجود الثقب بالدرّة دليل على استخدام الغير لها لذلك تصنف لقطة، وأما عدم وجود الثقب بالدرّة فهو دليل على عدم استخدامها فتكون مباحة يجوز تملكها.

(٢) الجملة الواردة أعلاه بين المعقوفتين، وردت في نسخة (ب) و(ج) و(هـ) ولم ترد في نسخة الأصل والصواب إثباتها لأنها مستعملة في كتب الفقه [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٤٢] [المجموع، ج ٩، ص ١٦٥].

(٣) [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٤٣].

(٤) ورد حرف الجر [من] في نسخة الأصل و(ج) و(د) وورد حرف الجر [عن] في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين، لأن حرف الجر [من] يدل على انصواء الشيء في غيره، أي يكون من جنسه وهذا ما يقتضيه النص هنا، أما حرف الجر [عن] فهو يدل على عكس هذا المعنى.

(٥) ضمير الغائب المفرد المذكر المتصل بلفظ غير لم يسقط إلا من نسخة (ب) والصواب إثباته لأن سياق النص يقتضي ذلك.

(٦) ورد لفظ [ماليهما] في نسخة الأصل و(ج) و(د) وورد لفظ [مالهما] في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأن لكل واحد منهما ماله المستقل عن الآخر فاقتضى ذلك التنبيه للدلالة على ذلك.

الحمّام [الذي]<sup>(١)</sup> لي في هذا البرج بكذا فيكون الثمن معلوماً، ولو تصالحا على شيء أو تقاسما ففراضيا صحّ، ولو باع أحدهما جميع الحمام بإذن الآخر صحّ ويقتسمان الثمن.

ولو اختلطت حمامة بحمام أو حمامات مملوكة بحمامات مباحة محصورة لم يجر الاصطياد منها ولو اختلطت بحمام ناحية جاز، ولو اختلطت حمام أبراج لا تنحصر بحمام بلدة أخرى مباحة جاز الاصطياد<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ورد اسم الموصول [الذي] في نسخة (ب) و (ج) و (د) وورد اسم الموصول [التي] في نسخة الأصل والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأنه استعمل قبله جمع تكسير وهو الحمام فاقتضى أن يكون الاسم الموصول مذكراً

(٢) قال الإمام النووي: من أهم ما يجب ضبطه العدد المحصور فإنه يتكرر في أبواب الفقه وقل من ينبه عليه [المجموع، ج ٩، ص ١٦٧].

## خاتمة

قال الرافعي في الكبير والنووي في الروضة وصاحب الحاوي في شرح اللباب: "ولو انتألت<sup>(١)</sup> حنطة إنسان على حنطة غيره، أو انصب مائع في مائع، وجهلا المقدارين فالحكم كما في اختلاط الحمام بالحمام، وفيه تصريح بأن المختلط مشترك غير هالك"<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكروا في كتاب الغصب أنه إذا غصب مثلياً وخطئه بمثلي كان هالكاً وينقطع حق مالكة منه، وليس ذلك إلا مناقضة صريحة، والوجه ما ذكره الإمام الغزالي والمتولي والقشيري<sup>(٣)</sup> وغيرهم، وهو ترجيح عدم الهلاك، وتأويل نص الشافعي<sup>(٤)</sup> - رضي الله عنه - وتضعيف ما اختاره الرافعي ومتابعوه في الغصب<sup>(٥)</sup>، وبيان ذلك من وجوه ذكرها الأصحاب.

الأول: أنه ليس هالكاً حساً ولا حكماً، أما الأول فظاهر.

(١) [انتألت] مصدرها ثل ومعاها: الانصباب [لسان العرب، ج ١١، ص ٩٥]

(٢) قول الرافعي مذكور [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٤٥]، وقول النووي مذكور في [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٢٨] أما القول المنسوب لصاحب الحاوي في شرح اللباب فلم أعثر على مصدر يذكر هذا القول خلافاً لمخطوط الأنوار لأعمال الأبرار.

(٣) هو الشيخ الإمام المفسر العلامة أبو نصر عبد الرحيم بن هوازن القشيري ولد سنة ثمان وخمسائة وحيي إلى سنة ست مائة، كان أحد الأذكياء لأزم إمام الحرمين، وحصل طريقة المذهب والخلاف، وساد وعظم قدره، مات أبو نصر في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة أربع عشرة وخمس مائة في عشر الثمانين [سير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ٤٢٤-٤٢٦] [وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٢٠٥-٢٠٨].

(٤) [الوسيط، ج ٣، ص ٤١٢] لم أفت على مصدر آخر يوثق قول القشيري والمتولي خلافاً لمخطوط الأنوار لأعمال الأبرار.

(٥) ذكر الإمام الرافعي أن من غصب مثلياً وخطئه بمثلي، وتعذر التمييز بينهما فينظر إن خطئه بأجود من المنصوب فالنص أنه كما لو هلك، حتى يتمكن الغاصب من إعطائه قدر حقه من المخلوط، أما إذا خطئه بأردأ منه فالنص أنه كالهالك أيضاً، فإن لم يتعذر التمييز وجب عليه التمييز والفصل [بتصرف العزيز شرح الوجيز، ج ٥، ص ٤٦٢-٤٦٣] ولم أفت على مصدر آخر يذكر كلام الإمام الغزالي والقشيري خلافاً لمخطوط [الأنوار لأعمال الأبرار].

وأما للثاني فلأنه إذا حلف أنه لا يأكل طعام زيد أو طعام [ما] <sup>(١)</sup> اشترك زيد فخلطه بطعام عمر وأكل منه قدرًا صالحًا ككف أو كفين حنث.

الثاني: إذا خلطهما فليس الغاصب أولى بذلك من الآخر، بل الآخر أولى به، لأنه غير متعد فإن عدَّ هالكًا فلينعكس الأمر وعليه يحمل قول الشافعي رحمته: إذا اختلط الذائب بالذائب انقلب أو يؤول، ويقال انقلب إلى الغاصب [إذا] <sup>(٢)</sup> رضي المالك ببذله.

الثالث: أنه يؤدي إلى المحال بيانه أنه لو غصب من زيد مكيلة، ومن عمرو مكيلة وخلطهما، فإن عد هالكًا [فينقطع] <sup>(٣)</sup> حقه ما، وإذا انقطع فينتقل الملك إليه فيصير غصبه تعدية علة إثباتش الملك له في شيء لم يكن له فيه ملك، وهذا هو الشطط الظاهر.

الرابع: حيث خلط اثنان قصداً أو أحدهما بإذن الآخر اشتركا فيه، فهذا أولى بالشركة وعلى الخلطة تثبت الشركة وهذا بابها.

الخامس: لو غصب صبغاً وصبغ به ثوب نفسه، وتعدّر الفصل اشتركا وهما أولى.

السادس: منع الشافعي رضي الله عنه - على أبي حنيفة رضي الله عنه - تملك الغاصب العبد الأبق بالضمان، وهذا تملك بمجرد العدوان [بلا ضمان] <sup>(٤)</sup>، [وأبى] <sup>(٥)</sup>

(١) وردت (ما) المصدرية في سائر النسخ إلا نسخة (ب) والصواب إثباتها .

(٢) وردت أداة الشرط [إذا] في نسخة الأصل و (ب) و (د) وورد حرف الجر [إلى] في نسخة (ج) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين ، لأن في النص جملة شرطية تقتضي استعمال أداة الشرط.

(٣) ورد فعل [فينقطع] في نسخة الأصل و (ب) و (د) وورد فعل [ينقطع] في نسخة (ج) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأن به يستقيم المعنى من حيث زوال حقهما.

(٤) عبارة [بلا ضمان] وردت في نسخة الأصل و (ب) و (ج) ولم ترد في نسخة (د) والصواب إثباتها .

(٥) ورد لفظ [وأبى] في نسخة الأصل و (ج) و (د) وورد لفظ [أبا حنيفة] في نسخة (ب) ولم يرد اللفظ بمجمله في نسخة (د) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين.

تملكه بتغير المغصوب، فكيف بما لم يتغير؟ وهذا [عين<sup>(١)</sup>] مذهب أبي حنيفة بل وراءه بكثير<sup>(٢)</sup>.

السابع: لو خلط المفلس المثلّي بمثلّي له لم يمتنع الرجوع فهذا أجدر به. الثامن: إذا اختلط المبيع المثلّي بمثلّي قبل القبض فلا يفسخ البيع، ويشارك في هذا أحق به.

التاسع: قال البغوي والرويانى والقشيري وغيرهم: إذا انثالت حنطة لزيد على حنطة لعمرى اشتركا، وهذا تصريح بالشركة لا بالهلاك<sup>(٣)</sup>.

العاشر: إذا غصب حنطة وطحنها وخبزها لم ينقطع حق مالكيها بالزيادة، فكذلك هنا إن خلطه بالأجود وإن خلطه بالمثل فلا إجحاف، وإن خلطه بالأردى فالتغير بالنقص وهو لا يمنع الرجوع

---

(١) ورد لفظ [عين] في نسخة الأصل و(ج) و(د)، وورد لفظ [غير] في نسخة (ب)، والصواب ما أثبت بين المعقوفتين.

(٢) لقد منع الشافعية تملك العبد المغصوب الأبق بالضمان وقالوا: إذا أبق ضمن بالقيمة، فإن عاد ردت قيمته، واسترد العبد [العزیز شرح الوجيز، ج ٥، ص ٤٣١] أما حجة قولهم، فإنهم قد قالوا إن المال لا بد له من سبب، والغصب لا يصلح أن يكون سبباً لأنه محذور، والملك نعمة وكرامة لا تستفاد بالمحذور، أما الحنفية فلم جهة نظر مفصلة في هذه المسألة فإنهم يقولون إذا أبق العبد المغصوب من الغاصب وعجز عن رده، فالمغصوب منه بالخيار إن شاء أن ينتظر إلى أن يظهر أو أن لا ينتظر ضمن الغاصب قيمته، وإن ظهر وظهر العبد ينظر إذا أخذ صاحب العبد قيمته بقول نفسه التي سماها ورضي ربها أو بتصادقهما عليه أو بقيام البينة، أو بنكول الغاصب عن اليمين فلا سبيل للمغصوب منه أن يسترد العبد [بدائع الصنائع، ج ٧، ص ١٥٢] ومما سبق يتبين أن الحنفية يتفقون مع الشافعية حول عدم جواز تملك العبد المغصوب بالضمان إن عاد إلا إذا تعذر ذلك للأسباب المذكورة أنفاً.

(٣) لم أقف على مصدر آخر يبين أقوال الإمام البغوي والرويانى والقشيري خلافاً لمخطوط الأنوار لأعمال الأبرار.

## تذنيب

ولو بثَّ بذره على بذرٍ غيره من جنسه ونوعه وأثارَ الأرضَ، فهذه المسألةُ دائرةٌ [بين] <sup>(١)</sup> مسألتَي الغصبِ والانتِثالِ، فإنَّ قُلْنَا: إنه كالهلاكِ فينقطعُ حقُّ الأولِ من محصولِها ويغرمُ الباثُ مثلهُ وأجرةً مثلَ أرضه، فإنَّ كانتَ مستأجرةً أو مستعارةً فيضمنُها لمالكِها، وإنَّ قُلْنَا: ليسَ بهالكِ فاشتركا والحاصلُ بينهما بنسبةِ بذريهما إنَّ علماً قدرهما، وإنَّ جهلاً أو أحدهما فلا طريقَ إلَّا المصالحةُ والمقاسمةُ، تراضياً تفاضلاً أو تساوياً كما في الحماماتِ المجهولةِ.

---

<sup>(١)</sup> ورد لفظ [بين] في سائر النسخ إلا نسخة (ب) فقد ورد فيها قوله [وإن] والصواب ما أثبت بين المعقوفتين وهذا ما يدل عليه سياق النص .

## كتاب الأضحية<sup>(١)</sup>

وهي سنة مؤكدة<sup>(٢)</sup> لا تجب إلا بالنذر، ولو اشترى بدنة أو بقرة أو شاة بنيته لم تصر أضحية، كما لو اشترى عبداً بنية الوقف أو الإعتاق.  
وللتضحية شروط:

[الأول]<sup>(٣)</sup>: أن يكون المذبوح إبلًا أو بقراً أو غنماً وإن كان غيرها لم يكن أضحية ولا يحصل ثوابها، بل يكون صدقة<sup>(٤)</sup> ولا يجزئ من الضأن إلا الذع أو

(١) الأضحية لغة: الضاد والحاء والحرف المعتل أصل صحيح واحد يدل على بروز الشيء، فالضحاء: امتداد النهار وذلك هو الوقت البارز المنكشف، قال الأصمعي: فيها أربع لغات: أضحية وإضحية والجمع أضاحي، وضحية، والجمع ضحايا، وأضحات، وجمعها أضحي. [مقاييس اللغة، ج ٣، ص ٣٩١-٣٩٢]. وقال الشربيني من الشافعية: إن فيها ثماني لغات [مغني المحتاج، ج ٦، ص ١٢٢].

أما تعريفها شرعاً: وهي ما يذبح من النعم تقرباً إلى الله تعالى من يوم العيد إلى آخر أيام التشريق. [مغني المحتاج، ج ٦، ص ١٢٢].

(٢) الأصل في مشروعية الضحية قوله تعالى: «فصل لربك وانحر» [الكوثر، ٢] قال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبیر - رضي الله عنهم - في تفسير قوله تعالى: " وانحر " : هو نحر البدن والهدي والأضاحي. [تفسير الطبري، ج ٧، ص ٧٠٦].

ومن السنة ما رواه أنس رضي الله عنه " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُضَحِّي بِكَتَشَيْنِ امْلَحَيْنِ أَقْرَتَيْنِ " [صحيح البخاري، كتاب الأضاحي، باب ١٣، حديث ٥٥٦٤، ص ١٠٩٧]. وأما الدليل على أن الأضحية سنة مؤكدة ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - يقول: " قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ثَلَاثَ هُنَّ عَلَى قَرَائِصٍ وَهُنَّ لَكُمْ تَطَوُّعٌ الْوَثَرُ وَالْخُزُّ وَصَلَاةُ الضُّحَى " [مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٨٥] [تحقيق شعيب الأرناؤوط] قال المحقق: إسناده ضعيف. ومن قال من الصحابة والتابعين إن الأضحية سنة مؤكدة أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وبلال وأبو مسعود البصري وسعيد بن المسيب وعلقمة وعطاء والأسود وغيرهم كثير رضي الله عنهم [المجموع، ج ٨، ص ٣٥٤] ولأن التضحية لو كانت واجبة لم تسقط بفوات إلى غير بدل كالجمعة وسائر الواجبات [المجموع، ج ٨، ص ٣٥٧]، أما أدلة القائلين بوجوبها قال عنها الإمام النووي: ما كان منها ضعيفاً لا حجة فيه وما كان منها صحيحاً محمول على الاستحباب [المجموع، ج ٨، ص ٣٥٧].

(٣) ورد لفظ (الأول) في سائر النسخ إلا نسخة (د) والصواب إثباته .

(٤) يشترط في الأضحية أن تكون من الأنعام وهي الإبل والبقرة والغنم ودليله قوله تعالى: " فليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام " [الحج: ٢٨] وقد وقع الإجماع على أن الأضاحي لا تكون إلا من الأنعام. [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٦٢].

الجذعة<sup>(١)</sup>، ولا من الإبل والمعز والبقر<sup>(٢)</sup> إلا الثني أو الثنية، والجذع من الضأن ما استكمل سنة، والثني من الإبل ما استكمل خمساً، ومن المعز والبقر ما استكمل سنتين، ولو اشترك اثنان في شاتين مشاعاً لم يجز لهما التضحية [بهما]<sup>(٣)</sup>.  
 [الثاني]<sup>(٤)</sup>:- أن يكون سليماً عن العيوب<sup>(٥)</sup> التي تنقص اللحم فلا يجرى العمياء والعوراء والجرباء<sup>(٦)</sup> وإن قل جربها، [والثولاء]<sup>(٧)</sup> التي لا ترعى إلا قليلاً، والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين عرجها، والعجفاء التي لا نقى لها ولا التي قطعت أذنها أو بعضها وأبين، ولا التي انكسرت رجلها ولو بالذبح، ولا التي لم يخلق لها أذن، ولا التي أخذ الذنب مقداراً بيناً من فخذها أو غيرها، ولا

(١) والدليل على أن الأضحية لا تكون إلا في الجذع أو الجذعة من الضأن ما روي عن أم بلال أن رسول الله ﷺ قال: "ضحوا بالجذع من الضأن فإنه جائز" [مسند الإمام أحمد، ج ١٨٧، ص ٤١٧]. (تحقيق شعيب الأرناؤوط) قال المحقق: إسناده ضعيف.

(٢) ورد قبل قوله المعز والبقر (لا من) في سائر النسخ إلا نسخة (ب) والأولى عدم إثباتها لأنه يكفي قوله (لا من الإبل) في الابتداء لأن ما بعده معطوف عليه من حيث الحكم.

(٣) ورد لفظ بهما في نسخة الأصل و (ب) و (د) وورد في نسخة (ج) بلفظ بها والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأنه عائد على لفظ الشاتين وهو لفظ مثني فاقتضى استعمال ضمير الغائب المثني.

(٤) ورد لفظ (الثاني) في سائر النسخ إلا (د) والصواب إثباتها.

(٥) الدليل على أن تكون الأضحية سليمة من العيوب ما روي عن البراء بن عازب - رضي الله عنه - رفعه قال: "لا يضحي بالعرجاء البين ضلعها ولا بالعوراء البين عورها ولا بالمريضة البين مرضها ولا بالعجفاء التي لا تنقى" [سنن الترمذي، كتاب الأضاحي، باب ٥، حديث ١٤٩٧، ج ٤، ص ٨٥-٨٦] [موطأ الإمام مالك، كتاب الضحايا، باب ١، حديث ١، ج ٢، ص ٤٨٢] قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٦) لا تجزى العمياء والعوراء حتى لو كان في عينها حدة لفوات المقصود وهو كمال النظر [المجموع، ج ٨، ص ٣٧٥] [العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٦٥-٦٦].

(٧) ورد لفظ (الثولاء) في نسخة الأصل و (ب) و (د) ولفظ (الثولاء) في نسخة (ج) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين، فالثولاء: هي المجنونة التي تستدير في الرعي وترعى قليلاً وتهزل فلا تجزى بالاتفاق [المجموع، ج ٨، ص ٣٧٤]، وقال عنها الإمام الرافعي: هي القولاء بالقاف [العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٦٦].



مقطوعة الإلية أو الضرع أو اللسان أو بعضه، ولا متناثرة [الأسنان]<sup>(١)</sup>، ولا بلس باليسير من المرض والعور والعجف و [العرج]<sup>(٢)</sup> ولا بالفلكة اليسيرة من العضو الكبير، وقيل: الجرب كالمرض وهو المذكور في الحاوي وتعليقه<sup>(٣)</sup>.  
وتجزئ العشواء وهي التي لا تبصر<sup>(٤)</sup> بالليل<sup>(٥)</sup>، والعمشاء وهي ضعيفة البصر، والشرقاء وهي مشقوقة الأذن، والخرقاء وهي [مخروقة]<sup>(٦)</sup> الأذن، وكذا المتقوبة المستديرة، [والجلحاء]<sup>(٧)</sup> وهي التي لا قرن لها، والعقضاء وهي مكسورة القرن أو الملتوية من خلفها، والموجوء<sup>(٨)</sup> والخصي<sup>(٩)</sup> والفحل وإن كثرت نزوانه، والأنثى وإن كثرت ولادتها، وصغيرة الأذن والموسومة في الأذن، أو غيرها، والتي خلقت بلا ضرع أو إلية أو قرن، والتي ذهب بعض أسنانها.

(١) ورد لفظ (الأسنان) في سائر النسخ إلا نسخة (ب) وورد لفظ (الاثنان) في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين.

(٢) ورد لفظ (القمع) في نسخة (د) فقط والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأن القمع لفظ خاطئ لا يدل على أي عيب من العيوب التي تنقص اللحم أو التي لا تنقصه.

(٣) أما تعلية الحاوي لابن عبد الغفار القزويني لم أقف عليها أو على مصدر آخر يوثق القول المتعلق بصاحب التعليقة خلافا لمخطوط الأنوار لأعمال الأبرار .

(٤) الجملة المثبتة أعلاه بين المعقوفتين وردت في سائر النسخ ولم ترد في نسخة (د) والصواب إثباتها.

(٥) يجوز ذبح العشواء لأنها تبصر وقت الرعي [المجموع، ج ٨، ص ٣٧٤] [العزیز شرح الوجيز، ١٢ ج، ص ٦٦].

(٦) ورد لفظ (مخروقة) في نسخة الأصل و (د) وورد لفظ (مخروقة) في نسخة (ب) و (ج) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين.

(٧) ورد لفظ (الجلحاء) في سائر النسخ إلا نسخة (ب) وقد ورد فيها لفظ (الجلعاء) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين.

(٨) هو المرضوض [المجموع، ج ٨، ص ٣٧٥].

(٩) ويجزئ الخصي لأن الخصيتين ليستا مأكولتين بالعادة كالأذن ولأنه ينجر بالسمن الذي يتجدد فيه بالإخصاء [المجموع، ج ٨، ص ٣٧٥] وقال الإمام الرافعي: ولأن الخصي يزيد اللحم طيبا وكثرة [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٦٨].

وَيُسْتَحَبُّ التَّضْحِيَةُ بِالْأَسْمَنِ الْأَكْمَلِ<sup>(١)</sup> حَتَّى أَنْ التَّضْحِيَةَ بِشَاةٍ سَمِينَةٍ أَفْضَلُ مِنْ شَاتَيْنِ دُونَهَا<sup>(٢)</sup>، وَأَفْضَلُهَا الْبِدْنَةُ، فَالْبَقَرَةُ، فَالشَّاةُ، فَالْمَاعِزُ<sup>(٣)</sup>، وَسَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ أَفْضَلُ مِنْ بَقَرَةٍ أَوْ بَدْنَةٍ، وَالتَّضْحِيَةُ بِشَاةٍ أَفْضَلُ مِنَ الْمَشَارِكَةِ فِي بَدْنَةٍ، وَالذَّكَرُ أَفْضَلُ مِنَ الْأُنْثَى، وَأَفْضَلُهَا الْبَيْضَاءُ، ثُمَّ [الْعَفْرَاءُ]<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ السُّودَاءُ وَالشَّاةُ وَإِنْ لَمْ تَجْزْ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ تَأْدَى الشُّعَارُ وَالسَّنَةُ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ.

[الثَّالِثُ]<sup>(٥)</sup>: الْوَقْتُ وَهُوَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ النُّحْرِ، وَمَضَى قَدْرَ رَكْعَتَيْنِ وَخَطْبَتَيْنِ [خَفِيفَتَيْنِ]<sup>(٦)</sup>

(١) قال الإمام النووي: استحباب أن تكون الضحية سمينة هو مذهب جماهير العلماء [المجموع، ج ٨، ص ٣٦٩] وقد قال الإمام الرافعي: إن الأضحية السمينة أطيب لحماً [العزیز شوح الوجیز، ج ١٢، ص ٧٢] وقد روي عن أبي أمامة - رضي الله عنه - قال: "كُنَّا نَسْمَنُ الْأَضْحِيَةَ بِالْمَدِينَةِ وَكُنَّا الْمُسْلِمُونَ يَسْمَنُونَ . [ صحيح البخاري، كتاب الأضاحي، باب ٦، حديث ٧ ، ص ١٢١٢ ].

(٢) قال الإمام الرافعي: لأن لحم السمينة أطيب [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٧٢].

(٣) الدليل على أن البدنة أفضل من البقرة، والبقرة أفضل من الشاة، ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: "من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة، ثم راح، فكانما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة، فكانما قرب كبشاً أقرن، ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة، فكانما قرب بيضة، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر: [صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب ٢، حديث ١٩١٧، ص ٣٧٧].

(٤) ورد لفظ العفراء في نسخة الأصل و (ج)، (د) وورد لفظ الصفراء في نسخة (ب) والصواب إثبات ما بين المعقوفتين لأنه المنصوص عليه في الحديث ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: "دم عفراء أحب إلي من دم سوداوين" [المستدرک على الصحيحين، كتاب الأضاحي، ج ٤، ص ٢٢٧] [السنن الكبرى، كتاب الضحايا، باب ٦، حديث ١٩٠٩٠، ج ٩، ص ٤٥٨]، وقد ورد النهي عن التضحية بالمصفرة لما روي عن عتبة بن عبد السلمي أن رسول الله ﷺ نهى عن المصفرة" [المستدرک على الصحيحين، كتاب الأضاحي، ج ٤، ص ٢٢٥] قال الحاکم " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. [سنن أبي داود، كتاب الضحايا، باب ٦، حديث ٢٨٠٣، ج ٢، ص ١٠٦].

(٥) لفظ [الثالث] ورد في سائر النسخ إلا نسخة (د) والصواب ما أثبتته.

(٦) ورد لفظ خفيفتين في نسخة الأصل و (ب) و (د) وورد لفظ خفيفتان في نسخة (ج) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأن الصفة تتبع الموصوف من حيث علامة الإعراب .

إلى غروبها من ثالث أيام التشريق ليلاً ونهاراً<sup>(١)</sup>، ويكره في الليل<sup>(٢)</sup>، فإن ذبح قبل [هذا]<sup>(٣)</sup> الوقت أو بعده لم يكن ضحية ولا يحصل ثوابها بل صدقة<sup>(٤)</sup>، فإن كانت منذورة تعين هذا الوقت، فإن ذبح قبله لزمه التصدق بها، ولا يجوز له الأكل منها، ويلزمه ذبح مثلها وإن ذبح بعده فقضاء.

ويستحب أن يذبح بيده<sup>(٥)</sup>، ولو وكل من تحل ذبيحته جاز<sup>(٦)</sup> وأن يوكل مسلماً<sup>(٧)</sup> عالماً بشروطها، وأن يقول عند الذبح: "اللهم هذا منك واليك فتقبل

(١) الدليل على جواز التضحية في جميع أيام التشريق ما روي عن جبير بن مطعم - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: "كل عرفات موقف وارفعوا عن عرنة وكل مزدلفة موقف وارفعوا عن مخسر وكل فجاج منى منحر وكل أيام التشريق ذبح" [السنن الكبرى، كتاب الأضاحي، باب ٤٠، حديث ١٩٢٣٩، ج ٩، ص ٤٩٧].

(٢) الدليل على كراهية التضحية بالليل ما روي عن الحسن - رضي الله عنه - قال: "نهى عن جداد الليل وحصاد الليل والأضحى بالليل وإنما كان ذلك من شدة حال الناس كان الرجل يفعله ليلاً فنهى عنه ثم رخص في ذلك" [السنن الكبرى، كتاب الأضاحي، باب ٣٣، حديث ١٩٢٠٢، ج ٩، ص ٤٨٨].  
(٣) ورد اسم الإشارة (هذا) في نسخة (ب) فقط والصواب إثباته، لأن في إثباته إشارة إلى الوقت الذي يجزئ فيه الذبح.

(٤) الدليل على أن من ذبح قبل الصلاة لا تحتسب ذبيحته ضحية لما روي عن أنس - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: "من ذبح قبل الصلاة فليعد" [صحيح البخاري، كتاب الأضاحي، باب ٣، حديث ٥٥٦١، ص ١٠٦٩]. [صحيح مسلم، كتاب الأضاحي، باب ١، حديث ٥١٠٨، ص ٩٦٧].

(٥) الدليل على جواز ذبح المضحي بيده ما رواه أنس - رضي الله عنه - قال: "ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين، فرأيته واضعاً قدمه على صفاحهما، يسمي ويكبر فذبحهما بيده" [صحيح مسلم، كتاب الأضاحي، باب ٣، حديث ٥١٢٨، ص ٩٧٠]. [صحيح البخاري، كتاب الأضاحي، باب ٩، حديث ٥٥٥٨، ص ١٠٩٦].

(٦) يجوز للمضحي أن يستئيب غيره إذا كان من ينييه تحل ذبيحته كما فعل النبي ﷺ عندما استئاب علياً [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٧٧]، ولكن يستحب أن يشهدها والدليل على ذلك ما روي عن عمران بن حصين - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: "يا فاطمة قومي فاشهدي أضحيتك فإنه يغفر لك بأول قطرة تقطر من دمها كل ذنب عملته وقولي: "إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين" [الأنعام: ١٦٢] [السنن الكبرى، كتاب الحج، باب ٣٢٦، حديث ١٠٢٢٥، ج ٥، ص ٣٩١] قال البيهقي: إسناده ليس بقوي.

(٧) لأنها قرينة والأفضل أن لا يتولاها كافر [المجموع، ج ٨، ص ٣٨٠]

مني، بسم الله، الله أكبر، ويُصَلِّي على النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>.  
 الرَّابِعُ: - النية ولا يشترط أن تقترن بالذبح بل يجوز التقدم، ولو قال جعلت هذه  
 الشاة ضحية لم يغنيه التعيين عن النية<sup>(٢)</sup>، ولو وكل ونوى عند ذبح<sup>(٣)</sup> الوكيل أو  
 الدفع إليه كفى، ولا حاجة إلى نية الوكيل، ويجوز أن يفوض النية إلى الوكيل  
 المسلم دون الكافر.

الخامس: - أن يكون المضحى ممن يتصور له الملك، فالقن والمدبر والمستولدة لا  
 يجوز لهم التضحية، فإن أذن السيد وقعت له، ولا تصح من المكاتب إلا بإذن  
 السيد، ولو ضحى عن الغير بلا إذنه لم يقع عنه، ولو ضحى عن [نفسه]<sup>(٤)</sup> وأشرك  
 غيره في ثوابه جاز. وإذا دخلت العشر كره لمريد التضحية أن يحلق شعره أو يقلم  
 ظفره أو جزءاً آخر من بدنه<sup>(٥)</sup>.

(١) لقد كان النبي ﷺ يسمي عند الذبح ويكبر وقد روي ذلك في حديث أنس بن مالك المتقدم استحباب  
 التسمية سنة وهو مروي عن أبي هريرة وأبن عباس وعطاء [المجموع، ج ٨، ص ٣٨٧].

(٢) لأن التضحية قربة في نفسها فوجبت فيها النية [المجموع، ج ٨، ص ٣٨١].

(٣) تكرر لفظ (ذبح) مرتين في سائر النسخ والصواب إثبات إحداهما لأن بها يتحقق المعنى المقصود.

(٤) لفظ (نفسه) ورد في سائر النسخ والصواب إثباته والنص دال على استعماله  
 [المجموع، ج ٨، ص ٣٨٢].

(٥) الدليل على كراهية حلق الشعر وتقليم الأظافر ما روي عن أم سلمة - رضي الله عنها - ترفعه  
 قالت: "إذا دخل العشر وعنده أضحية، يريد أن يضحي فلا يأخذن شعراً ولا يقلمن ظفراً" [صحيح  
 مسلم، كتاب الأضاحي، باب ٧، حديث ٥١٦٠، ص ٩٧٥].

## فصل :-

إذا كان في ملكه بدنة أو شاة فقال جعلت هذه ضحية أو علي أن أضحيها صارت ضحية معينة، ويزول ملكه [عنها] <sup>(١)</sup> فلا يصح بيعها وإيدالها ولو بخير منها <sup>(٢)</sup>، ولو تلفت قبل يوم النحر أو سُرقت أو ضلّت بغير تقصير فلا شيء عليه، ولو أتلّفها المضحي أو تلفت يوم النحر بعد تمكنه من الذبح لزمه أكثر الأمرين من قيمتها، وتحصيل مثليها جنساً ونوعاً وسناً، ولو أتلّفها أجنبي لزمه قيمتها ويشترى بها المضحي مثليها أو دونها وإن لم تف بالمثل، بخلاف ما لو نذر عتق عبد فقتل فإنه يأخذ القيمة لنفسه، ولا يلزمه شراء عبد بها وإعتاقه.

ولو ذبح أجنبي أضحية آخر معينة بلا إذن وقع الموقع، ويفرقها المالك، وعلى الذابح الأرش ويشترى بها شاة أو شقصاً، فإن أتلّفها بالأكل أو فرقها في مصارفها وتعذر الاسترداد فكما لو أتلّف فعليه ضمان قيمتها ليشتري المالك بها بدلها.

ولو نذر أن يتصدق بمال بعينه زال ملكه عنه بخلاف ما لو نذر إعتاق عبد بعينه ما لم يعتقه <sup>(٣)</sup>، ومع ذلك لا يصح بيعه وإيداله. ولو قال: "عيتت هذه الدراهم عمّا في ذمتي من الزكاة أو النذر لم تتعين" <sup>(٤)</sup>.

(١) ورد لفظ (عنها) في نسخة الأصل و (ج) و (د) وورد لفظ (فيها) في نسخة (ب) والصواب ما ثبت بين المعقوفتين لأن به يستقيم المعنى من حيث زوال الملك عن الشيء حيث أن حرف عن يعطي معنى (إلنفاك) عن الشيء .

(٢) من عين شاة وجعلها ضحية تعينت ولم يجز بيعها لما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه أدى بختية له قد أعطى بها ثلاثمائة دينار فأراد أن يبيعها و يشترى بثمنها فدنا فسأل النبي ﷺ عن ذلك فأمره أن ينحرها ولا يبيعها . [السنن الكبرى، كتاب الضحايا، باب ٢٩، حديث ١٩١٩١، ج ٩، ص ٤٨٥]. وقد روي عن علي - رضي الله عنه - قال: " من عين أضحية فلا يستبدل بها " [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٩١].

(٣) لأن الملك في الهدي والأضحية والمال المعين ينتقل إلى المساكين و في العقد لا ينتقل الملك إليه بل ينفك عن الملك بالكلية [المجموع، ج ٨، ص ٤٠١].

(٤) لأن التعيين في الدراهم ضعيف، ولأن تعيين ما في الذمة ضعيف، فاجتمع سببان للضعف [المجموع، ج ٨، ص ٤٠٢-٤٠٣].

ولو نوى جعل شاة معينة ضحية ولم تلفظ لم تصر ضحية، ولو قال: عيّنت أو جعلت هذه الشاة عن نذري الذي في ذمتي أو لله علي أن أضحيها عما في ذمتي تعيّنت، ولكن لو تلفت قبل وقت الذبح وجب البدل لأن المعين وإن زال ملكه فمضمون، كما لو كان له دين على رجل فاشتري منه سلعة بذلك فتلفت قبل القبض في يد بائعها يفسخ البيع ويعود الدين.

ولو قال لمعينة أو سحلة أو فصيل جعلت هذه ضحية، أو نذر أن يضحى بها لزم، ويجري مجرى الضحايا في الأحكام، وقيل في الأخيرتين كما لو أشار إلى ظبية<sup>(١)</sup>، ولو عيّن عبداً عن كفارة في ذمته تعيّن، فإن تعيّن لزمه إعتاق سالم.

وكل دم وجب من غير التزام كدم التمتع والقران وجبرانات الحج أو عين كما في الذمة من دم حلق أو تطيب أو غيرهما لا يجوز [له]<sup>(٢)</sup> الأكل منه غرم بقيمة ما أكل، وكذا الملتزم بالنذر مجازاة<sup>(٣)</sup>، أو ابتداء معينا، أو مرسلاً في الذمة. ويستحب الأكل من التطوع، ولا يجوز البيع، ولا إعطاء الجزاء منه أجره<sup>(٤)</sup>، ويجوز لفقره ومسكنه<sup>(٥)</sup>، ولا يجوز تملك الأغنياء، وجاز إطعامهم وإطعام الجزاء، ويجوز تملك الفقراء

(١) من قال لفصيل أو سحلة جعلتها أضحية لزم كالمعينة وهو الأصح [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٤٨٥ - ٤٨٦].

(٢) لفظ (له) ورد في سائر النسخ إلا في نسخة (د) والصواب إثباته .

(٣) ومن نذر مجازاة فلا يجزئ في التضحية لأنه جزاء، والجزاء لا يجوز الأكل منه كجزاء الصيد فإن أكل ضمن [المجموع، ج ٨، ص ٣٩١]

(٤) الدليل على عدم جواز إعطاء الجزاء من الأضحية شيء ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه: "ولا يعطين جزاء منها شيئاً" [أخرجه أحمد في مسنده، ج ٤، ص ١٩١، رقم ٢٣٥٩] (تحقيق شعيب الأرناؤوط) وقال المحقق: إسناده ضعيف، ولأنها قريبة فلا يجوز أن يرجع عليه بما رخص به وهو الأكل [المجموع، ج ٨، ص ٣٩٧].

(٥) لقد قال الشافعية يجوز تملك الجزاء لفقره أو مسكنه ومن قال بذلك الشيخ أبو حامد والبندنجي وغيرها [المجموع، ج ٨، ص ٣٩٩].

نيئاً بل يجب<sup>(١)</sup> ليتصرفوا بالبيع وغيره، ولا يجوز مطبوخاً<sup>(٢)</sup>.  
ولا يجوز نقل الأضحية ولا أكل الجميع بل يجب التصدق بقدر ما ينطبق  
عليه الاسم، ويجوز صرف كله إلى مسكين واحد وإلى مكاتب وشبههما<sup>(٣)</sup>.  
والأفضل في التطوع التصدق، والتبرك بأكل لقمة أو لقمات، ويستحب ألا ينقص  
التصدق عن الثلثين<sup>(٤)</sup>، وله ثواب التضحية بالكل والتصدق بالبعض. ولا يجوز  
بيع جلد الأضحية ولا جعله أجره للقصاب وإن كانت تطوعاً بل يتصدق به، أو  
يتخذ ما ينتفع بعينه كخف، أو نعل، أو دلو، أو سفرة، ويعيره من غيره ولا يؤجره.  
ويجوز ادخار اللحم ويستحب أن يكون من الثلث المأكول<sup>(٥)</sup>، وولد المتطوع  
بها ملكة كالأم، وولد الواجبة كالأم ويذبحه معها ويتصدق به معينة كانت في

(١) لقد ذكر الإمام الأردبيلي جواز تملك لحم الأضحية للفقراء والمساكين نيئاً ثم قال بالوجوب، قوله  
بالوجوب ليس بمعنى الحكم، بل هو بمعنى التشديد والتأكيد على ذلك حتى يمكنهم أن يتصرفوا في  
بيعها إن شاءوا، وقد دل على هذا المعنى قول الإمام النووي: الصحيح الذي عليه المذهب هو جواز  
تمليكها إليهم. [المجموع، ج ٨، ص ٣٩٢]

(٢) قال الإمام النووي من الذين صرحوا بعدم جواز التضحية الإمام الروياني لأن حق الفقراء فيه  
التمليك فلم يجز طبخه [المجموع، ج ٨، ص ٣٩٢-٣٩٣].

(٣) الدليل على ذلك القياس على الزكاة حيث يجوز صرفها كلها إلى مكاتب أو مسكين واحد  
[المجموع، ج ٨، ص ٤٠٣].

(٤) قال الله تعالى: ﴿وَالْبُذْنُ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ  
فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الحج:  
٣٦] قال ابن عباس في تفسيره لمعنى (القانع والمعتر): أما القانع فهو المستغني بما أعطيته وهو في  
بيته، والمعتر: الذي يتعرض لك ولا يسأل، وقال القانع: هو المتعفف، والمعتر السائل وهذا قول  
قتادة والنخعي ومجاهد في رواية [تفسير ابن كثير، ج ٥، ص ٢٣٩١] وجه الاستدلال من الآية  
والتفاسير المنقولة عن ابن عباس تدل على أن الضحية تقسم ثلاثة أثلاث، ثلث للمضحي وثلثان  
يتصدق بهما.

(٥) الدليل على جواز الادخار من الأضحية ما روي عن أبي بكر - رضي الله عنه - قال: قال  
رسول الله ﷺ: "ادخروا ثلاثاً ثم تصدقوا بما بقي" [صحيح مسلم، كتاب الأضاحي، باب ٥، حديث  
٥١٤٤ و ٥١٤٥، ص ٩٧٣].

الأصل أو عُيِّنَتْ عن الذمة، لكنَّ يجوزُ أكلُ كلِّه كأكْلِ جنينها بخلافِ الأمِّ، ويجوزُ الشربُ من لبنها إذا فَضِّلَ عن رِيٍّ ولدها.<sup>(١)</sup>  
فصل:

العقيقة<sup>(٢)</sup> سنة مؤكدة، تذبحُ يوم السَّابع من الولادة<sup>(٣)</sup>، فإن ولدَ ليلاً فمن اليوم الذي يليه<sup>(٤)</sup>، والاختيارُ أن لا يؤخرها عن البلوغ، فإن أحرَّ سقطَ حكمها في حقِّ غيرِ المولود، وهو خيرٌ في العقيقة عن نفسه<sup>(٥)</sup>، وإنما يعقُّ من تلزمه نفقته، ولا يجوزُ من مالِ المولود<sup>(٦)</sup>، ولا من بيتِ المال، فإن كان معسراً وبقي كذلك حتى مضى النفاَسُ سقطَ.

(١) الدليل على جواز الشرب من لبن الأم إذا فضل عن ريٍّ ولدها ما روى أبو ثابت عن مغيرة بن حذفة العبسي قال: "كنا مع عليٍّ بالرحبة فجاء رجل من همدان يسوق بقرة معها ولدها فقال إني اشتريتها أضحي بها وإنها ولدت قال: فلا تشرب من لبنها إلا فضلاً عن ولدها إذا كان يوم النحر فانحرها هي وولدها عن سبعة" [السنن الكبرى، كتاب الضحايا، باب ٣٠، حديث ١٩١٩٢، ج ٩، ص ٤٨٥]. قال ابن حجر: حكى عن أبي زرعة أنه قال: هو حديث صحيح [تلخيص الحبير، ج ٤، ص ١٤٦].

(٢) العقيقة لغة: العين والقاف أصل واحد يدل [على الشق] [مقياس اللغة، ج ٤، ص ٣]، وقال الشريبي هي في اللغة من عق يعق بكسر العين وضمها، وهو اسم للشعر الذي على المولود حين ولادته [مغني المحتاج، ج ٦، ص ١٣٨]. أما شرعاً: هي ما يذبح عند خلق شعره تسمية للشيء باسم سببه، ولأن مذبحه يعق: أي يشق ويقطع [مغني المحتاج، ج ٦، ص ١٣٨].

(٣) الدليل على مشروعية العقيقة عن المولود ما روى عن سمرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: "الغلام مرتين بعقيقته، يذبح عنه يوم السابع، ويسمى ويحلق رأسه" قال الترمذي: حديث حسن صحيح [سنن الترمذي، كتاب الأضاحي، باب ٢، حديث ١٥٢٢، ج ٥، ص ٢٣٧-٢٤٠] ومن الأدلة العقلية على أن العقيقة سنة مؤكدة لأنه إراقة دم من غير جنابة ولا نذر فلم تجب كالأضحية. [المجموع، ج ٨، ص ٤٠٦] [مغني المحتاج، ج ٦، ص ١٣٨].

(٤) العق عن المولود جائز قبل يوم السابع وبعده لأنه فعله بعد وجود السبب [المجموع، ج ٨، ص ٤٠٦-٤٠٧].

(٥) استحسن الفقهاء والشاشي أن يعق الإنسان عن نفسه إن لم يعق عنه من تلزمه نفقته [المجموع، ج ٨، ص ٤١١].

(٦) لا يجوز للولي أن يعق من مال المولود لأنه تبرع وهو ممنوع من مال المولود [مغني المحتاج، ج ٦، ص ١٣٩].



وَيُعَقُّ عَنِ الْغَلَامِ بِشَاتَيْنِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ بِشَاةٍ جَذْعَةٍ ضَانٍ أَوْ ثَنِيَّةٍ مَعَزٍ<sup>(١)</sup>، وَتَحْصُلُ السَّنَةُ بِوَاحِدَةٍ<sup>(٢)</sup>، وَيَشْتَرَطُ سَلَامَتُهَا مِنَ الْعَيُوبِ الْمَانِعَةِ مِنَ التَّضْحِيَةِ، وَالْإِبِلُ وَالْبَقَرُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّاةِ، وَتَتَأَدَّى بِسُنْبَعٍ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ. وَ[حُكْمُ] <sup>(٣)</sup> الْعَقِيْقَةُ فِي النِّيَّةِ وَالتَّصَدَّقِ وَالْأَكْلِ وَالْإِهْدَاءِ وَالْإِدْخَارِ وَقَدْرِ الْمَأْكُولِ وَامْتِنَاعِ الْبَيْعِ وَتَعْيِينِ الشَّلَةِ بِالتَّعْيِينِ كَالْأُضْحِيَّةِ<sup>(٤)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَتَصَدَّقَ [بِلَحْمِهَا]<sup>(٥)</sup> نِينَاً بَلْ يَطْبَخُهُ بِحَلْوٍ تَقَاوُلًا بِحَلَاوَةٍ أَخْلَاقِهِ وَلَا يُكْرَهُ بِالْحَامِضِ، وَأَنْ لَا يَكْسِرَ عِظَامَهَا مَا أَمَكْنَ تَقَاوُلًا بِسَلَامَةِ أَعْضَانِهِ<sup>(٦)</sup>، وَلَا يُكْرَهُ الْكَسْرُ<sup>(٧)</sup>، يَتَصَدَّقُ بِلَحْمِهَا وَمَرْقِهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ بِالْبَعْثِ إِلَيْهِمْ أَفْضَلُ مِنَ الدَّعْوَةِ.

(١) الدليل على ذبح شاتين عن الغلام وعن الجارية شاة ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - "أن رسول الله ﷺ أمرهم عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة" [سنن الترمذي، كتاب الأضحية، باب ١، حديث ١٥١٣، ج ٥، ص ٢٢٨]. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) الدليل على جواز أن تكون العقيقة بواحدة ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ - رضي الله عنهما - كِبْشاً كِبْشاً [سنن أبي داود، كتاب العقيقة، باب ٢١، حديث ٢٨٤١، ج ٢، ص ١١٨] قال الإمام النووي: إسناده صحيح [المجموع، ج ٨، ص ٤٠٧].

(٣) ورد لفظ (حكم) في سائر النسخ إلا نسخة (ج) والصواب إثباتها [المجموع، ج ٨، ص ٤١٣].

(٤) حكم العقيقة هو كحكم الأضحية في الصور المذكورة أعلاه لأنها ذبيحة مندوب إليها فأشبهت الأضحية. [مغني المحتاج، ج ٦، ص ١٣٩].

(٥) ورد لفظ (بلحمها) في نسخة (ب) فقط، والصواب إثباتها [المجموع، ج ٨، ص ٤١٠].

(٦) الدليل على عدم كسر أعضاء العقيقة تقاوُلًا بِسَلَامَةِ أَعْضَاءِ الْمَوْلُودِ ما روي عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: " السنة شاتان مكافئتان عن الغلام وعن الجارية شاة، قال: وكان عطاء يقول: تقطع جدولاً ولا يكسر لها عظم" [السنن الكبرى، كتاب الضحايا باب ٤٧، حديث ١٩٢٨٧، ج ٩، ص ٥٠٨-٥٠٩] قوله جدولاً: هي الأعضاء واحداً جُذِلَ [المجموع، ج ٨، ص ٤٠٩].

(٧) لأنه لم يرد فيه نهْيٌ مَقْصُودٌ [المجموع، ج ٨، ص ٤١٠].

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَمَّى فِي السَّابِعِ وَلَا بِأَسَ قَبْلَهُ<sup>(١)</sup>، وَلَا [يُهْمَلُ]<sup>(٢)</sup> السَّقَطُ<sup>(٣)</sup> وَلَا مِنْ مَاتَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بَلْ يُسَمَّى، وَتُكْرَهُ التَّسْمِيَةُ بِالْأَسْمَاءِ الْقَبِيحَةِ<sup>(٤)</sup>، وَبِمَا يُتَطَوَّرُ بِنَفْسِهِ، كَنَافِعٍ وَبِسَارٍ وَأَفْلَحٍ وَنَجِيحٍ وَبِرَكَةٍ، وَأَنْ يَحْلُقَ رَأْسُهُ يَوْمَ السَّابِعِ بَعْدَ الذَّبْحِ وَيَتَصَدَّقَ بِوزْنِهِ ذَهَبًا، فَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرَ فَفُضَّةٌ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى<sup>(٥)</sup>، وَأَنْ يُؤْذَنَ فِي أُذُنِهِ الْيَمْنَى، وَيُقِيمَ فِي أُذُنِهِ الْيُسْرَى، وَيَقُولُ: إِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرِيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ<sup>(٦)</sup>.

(١) الدليل على استحباب التسمية يوم السابع حديث عائشة - رضي الله عنها - المذكور عند بيان مشروعية العقيقة.

(٢) ورد لفظ (يهمل) في نسخة الأصل و (ج) و (د) وورد لفظ (يمهل) في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأن المعنى المقصود هو عدم ترك تسمية المولود وإن كان سقطاً.

(٣) يسن تسمية السَّقَطِ، فإن لم يعلم أذكر هو أم أنثى سمي باسم يصلح لهما: كخارجة وطلحة وهند، [مغني المحتاج، ج ٦، ص ١٤٠].

(٤) لقد عمد رسول الله ﷺ إلى تغيير الأسماء القبيحة ومن ذلك تغيير اسم عاصية إلى جميلة، واسم برة إلى زينب واسم أصدَم إلى زُرعة وحث على اختيار الأسماء الحسنة ودليله ما رواه أبو الدرداء - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: "إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فأحسنوا أسماءكم" [سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب ٥١، رقم ٤٩٤٨، ج ٢، ص ٧٠٥]. [مسند الإمام أحمد، ج ١٦، ص ٦٣-٦٤] (تحقيق حمزة الزين) قال المحقق: إسناده صحيح.

(٥) الدليل على التصديق بزنة شعر المولود فضة ما روي عن أبي رافع أن الحسن بن علي - رضي الله عنه - لما ولد أرادت أمه فاطمة - رضي الله عنها - أن تعق بكبشين، فقال رسول الله ﷺ: "لا تعقي عنه، ولكن احلقي شعر رأسه فتصدقني بوزنه من الورق، ثم ولد الحسين رضي الله عنه - فصنعت مثل ذلك" [مسند أحمد، ج ١٨، ص ٦٧، رقم ٢٧٠٧٤] (تحقيق حمزة الزين) قال المحقق: إسناده حسن [وفي رواية عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال: عَق رسول الله ﷺ عن الحسن بشاة وقال يا فاطمة احلقي رأسه وتصدقني بزنة شعره فضة" قال فوزنته فكان وزنه درهماً أو بعض درهم] [سنن الترمذي، كتاب الأضاحي، باب ٢٠، حديث ١٥١٩، ج ٥، ص ٢٣٤] قال الترمذي: حديث حسن غريب وإسناده ليس بمتصل.

(٦) الدليل على التكبير في الأذن اليمنى والإقامة في اليسرى ما رواه أبو رافع عن أبيه قال: "رأيت رسول الله ﷺ أذن في أذن الحسين بن علي حين ولدته فاطمة بالصلاة" قال الترمذي: حديث حسن صحيح، [سنن الترمذي، كتاب الأضاحي، باب ١٧، حديث ١٥١٤، ج ٥، ص ٢٢٩].

وأن يحنكه بتمر<sup>(١)</sup>، فإن لم يكن فبحلو آخر، وأن يهنئ الوالد بالولد<sup>(٢)</sup>. ويكره لطخ الرأس بدم العقيقة، ولا يكره بالزعفران والخلوق<sup>(٣)</sup>، ويكره القزع: وهو حلق بعض الرأس وترك بعضه<sup>(٤)</sup>، وأما حلق جميع الرأس فلا بأس به لمن لا يخف عليه تعاذه، ولا بأس بتركه لمن خف عليه. ويستحب فرق شعر الرأس والإدهان غباً أي وقتاً بعد وقت بحيث يجف الأول، والاكتحال ثلاثاً في كل عين، وتقليم الأظفار، وإزالة شعر العانة، والإبط بالحلق، أو النتف، أو القص، أو النورة، والحلق أفضل، وفي الإبط النتف أفضل، وقص الشارب بحيث يتبين طرف شفتيه بياناً ظاهراً، وترجيل الشعر، وتسريح اللحية، ويبدأ في الكل باليمين، ولا يؤخرها عن وقت الحاجة، ويكره كراهة شديدة عن أربعين يوماً، والسنة غسل البراجم<sup>(٥)</sup> ويلحق بها إزالة ما اجتمع من الوسخ في معاطف الأذن وصماخها وفي

(١) الدليل على تحنيك المولود بالتمر ما روي عن أبي موسى - رضي الله عنه - قال: ولد لي غلام، فأتيته به النبي ﷺ فسماه إبراهيم، فحنكه بتمر ودعا له بالبركة، ودفعه إلي وكان أبكر ولد أبي موسى [صحيح البخاري، كتاب العقيقة، باب ١، حديث ٥٤٦٧، ص ١٠٧٩].

(٢) روي عن الحسين أنه علم رجل التهنة فقال: "قل بارك الله لك في الموهوب لك وشكرت الواهب وبلغ أشده ورزقت بره، ويستحب أن يرد المهنئ بارك الله لك وبارك عليك وجزاك الله خيراً أو رزقك الله مثله. [المجموع، ج ٨، ص ٤٢٥].

(٣) الدليل على تلطيخ الرأس بالزعفران أو الخلوق ما روي عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت: "كان أهل الجاهلية يخضبون قطنه بدم العقيقة فإذا حلق الصبي وضعوها على رأسه فأمرهم النبي ﷺ أن يجعلوا مكان الدم خلوقاً" [مصنف عبد الرزاق، كتاب العقيقة، باب العقيقة، حديث ٧٩٦٣، ج ٤، ص ٣٣٠] الخلوق: مركب معروف يتخذ من الزعفران وغير ذلك من أنواع الطيب وتغلب عليه الحمرة والصفرة [المجموع، ج ٨، ص ٤٠٩].

(٤) الدليل عن النهي عن القزع ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: "نهى الرسول ﷺ عن القزع في الرأس: [مسند أحمد (تحقيق شعيب الأرناؤوط) ج ٩، ص ٢٥٩، رقم ٥٣٥٦] قال الإمام اللنووي: إسناده صحيح [المجموع، ج ٨، ص ٤١٤].

(٥) واحدة البراجم البرجمة بالضم وهي رؤوس السلاميات من ظهر الكف إذا قبض القابض كفه نشزت وارتفعت، قال ابن سيده: البرجمة المفصل الظاهر من المفاصل، وقيل: الباطن، وقيل البرجم مفاصل الأصابع كلها. [لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٦].

الأنفِ وسائرِ البدنِ. وسُنَّ خضابُ الشَّيبِ بجمرةٍ، أو صفرةٍ، ويكرهُ نتفه، وبالسَّوادِ حرامٌ إلا لحاجة الغزو، ولا بأسَ بمخاطبةِ الكافرِ والمبتدعِ والفاسقِ بكنيته إذا لم يُعرفَ بغيرِها، أو خيفَ من ذكره باسمه فتنةً، وحرُمَ تلقيبُ الإنسانِ بما يكره وإن اتصف به .

## كتاب الأطعمة.

الأصل في الطعام والحيوان الحِلُّ إلا ما استثنى لأحد أصول:

الأول: ما نصَّ الكتابُ أو السنةُ على تحريمه فحرام كالخمر والخنزير والنبيذ والميتة [الدم]<sup>(١)</sup> والمنخقة والموقوذة والنطيحة والمصبورة، والمجثمة التي تجعل غرضاً وترمى بالسهم حتى تموت، والمصبورة التي تجرح وتُحبس حتى تموت. وتحل الخيل<sup>(٢)</sup> والحرر الوحشية، وتحرم الأهلية والبغال<sup>(٣)</sup> وما تولد من مأكول وغيره، ولو أتت شاة بسخلة تشبه الكلب، وما روي كلب نزا عليها لم تحرم والورع أن لا تؤكل.

الثاني: يحرم أكل كل ذي ناب من السباع<sup>(٤)</sup> وهو الذي يعدو على الناس والبهائم وينقوى والأسد والنمر والبيبر<sup>(٥)</sup> والذئب والوشق<sup>(٦)</sup> والدب والقرد<sup>(٧)</sup> والفيل والهريرة

---

(١) لم يرد لفظ الدم في نسخة بنابه، كالكلب الأصل وورد في سائر النسخ والصواب إثبات ما ورد بين المعقوفين لأنه منصوص عليه بنص الكتاب قوله تعالى: "إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله" [البقرة، ١٧٣].

(٢) الدليل على حل أكل الخيل ما روي عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أنه قال: "كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله ﷺ" [سنن النسائي، كتاب الصيد، باب ٢٩، كتاب ٤٣٣٠، ج ٧، ص ٢٠١] قال الألباني: حديث صحيح الإسناد [صحيح النسائي، ج ٣، ص ٩٠٥]، قال الإمام النووي: يحل أكلها من الصحابة والتابعين عبد الله بن الزبير وفصالة بن عبيد وأنس بن مالك وأسماء بنت أبي بكر وسويد بن عقلة [المجموع، ج ٩، ص ٥].

(٣) الدليل على حرمة لحم البغال ما رواه جابر - رضي الله عنه قال: "حرّم رسول الله ﷺ يعني يوم خيبر الحمر الإنسية ولحم البغال وكل ذي ناب من السبع وذئب مقلب من الطير" قال الترمذي: حديث حسن غريب [سنن الترمذي، كتاب الأطعمة، باب ٣، حديث ١٤٧٨، ج ٥، ص ١٨٤].

(٤) الدليل على حرمة صيد كل ذي ناب من السباع ما رواه أبو ثعلبة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع [صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ٢٩، حديث ٥٥٣٠، ص ١٠٩٠].

(٥) هو حيوان معروف يعادي الأسد ويقال له أيضاً الفرائق [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٢٨].

(٦) من القطط ويتميز بذيل قصير وفراء صيفي مرقط يستوطن أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا [موسوعة الفند، ج ٢، ص ٥٠١].

(٧) من الذين قالوا بحرمة أكل القرد عطاء ومجاهد وعكرمة [المجموع، ج ٩، ص ١٨].

الوحشية و[الأهلية]<sup>(١)</sup> وابن آوى. ويحرمُ كل ذي مخلبٍ من الطيور<sup>(٢)</sup>: وهو الذي يعدو بمخلبه ويعيشُ به، كالبازي والشاهين<sup>(٣)</sup> والصقر والباشق<sup>(٤)</sup> والنسر والعقاب وجميع جوارح الطيور<sup>(٥)</sup>.

(١) ورد لفظ الإنسية في نسخة الأصل ولفظ الأهلية في باقي النسخ والصواب إثبات ما ورد بين المعقوفتين وقد ذكر ذلك الإمام النووي [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٣٩]. عن جابر - رضي الله عنه - قال: "نهى رسول الله ﷺ عن أكل الهرة وثمنها" [المستدرک على الصحيحين، ج ٢، ص ٣٤] قال الحاكم: على شرط مسلم . وقال الذهبي: واه [تلخيص المستدرک، مطبوع في الحاشية] [سنن الترمذي، كتاب البيوع، باب ٤٩، رقم ١٢٨٣، ج ٣، ص ٥٧٨] وقال الترمذي: حديث غريب .

(٢) الدليل على حرمة أكل كل ما يصيده ذي مخلب من الطير ما روي عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ "حرم كل ذي ناب من السباع و ذي مخلب من الطير" [سنن الترمذي، كتاب الأطعمة، باب ٣، حديث ١٤٧٧، ج ٤، ص ٧٣٧] قال الترمذي: حديث حسن .

(٣) يقال للبزة والشواهين مما تصيده الصقور وقد ينكر أن نجعل الصقر قسيماً للبازي لأنه يتناوله وغيره ويجب عنه أنه من باب ذكر الخاص بعد العام [المجموع، ج ٩، ص ٢٢١-٢٢٢].

(٤) هو اسم طائر أعجمي معرب وهو من البزة [قاموس الحيوان، ص ٧٥].

(٥) الدليل العام على تحريم أكل السباع وجوارح الطيور قوله تعالى: "ويحرم عليهم الخبائث" [الأعراف: ١٥٧] وجه الاستدلال: أن هذه السباع وجوارح الطيور خبيثة فتحرم، ولأنها تأكل الجيف فلا يستطيعها العرب [المجموع، ج ٩، ص ١٤].

ويحل الإبل والبقر والغنم<sup>(١)</sup> والغزال والوعل وبقر الوحش والضب<sup>(٢)</sup> والضبع<sup>(٣)</sup> والثعلب والأرنب<sup>(٤)</sup> واليربوع والوبر والزرافة والسنجاب والفئ<sup>(٥)</sup> والقاقم<sup>(٦)</sup> والحواصل<sup>(٧)</sup> وعناق الأرض<sup>(٨)</sup> والدلق<sup>(٩)</sup>

(١) الدليل على حل أكل الإبل والبقر والغنم قوله تعالى: "أحلّت لكم بهيمة الأنعام" [المائدة: ١] الأنعام لفظ عام يشمل الإبل والبقر والغنم.

(٢) الدليل على حل أكل الضب ما رواه ابن عمر - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: "الضب لست أكله ولا أحرّمه" [صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ٣٣، حديث ٥٥٣٦، ص ١٠٩١].  
(٣) الدليل على حل أكل الضبع ما رواه جابر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: "الضبع صيد يؤكل وفيه كبش إذا أصابه المحرم" [المستدرک علی الصحيحین، ج ١، ص ٤٥٣] وقال الحاکم: صحيح ووافقه الذهبي (تلخيص المستدرک المطبوع في الحاشية).

(٤) الدليل على حل أكل الأرنب ما روي عن أنس - رضي الله عنه - قال: أنفجنا أرنباً ونحن بمر الظهران، فسعى القوم فلعبوا، فأخذتها فجئت بها إلى أبي طلحة، فذبحها فبعثت يوركها، أو قال: بفخذها إلى النبي ﷺ فقبلها" (صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ٣٢، حديث ٥٥٣٥، ص ١٠٩١).

(٥) ورد لفظ (الفئ) في نسخة الأصل و (ب) و (د) وورد لفظ (الفئ) في نسخة (ج) والصواب إثبات ما ورد بين المعقوفتين [العزیز شرح الوجیز، ج ٢، ص ١٣٣-١٣٤]. وهي دابة فروها أطيّب أنواع الفرو [حاشية الكمثرى على الأنوار لأعمال الأبرار ج ٢، ص ٥٨٧].

(٦) ورد لفظ (القاقم) في نسخة (ب) وورد لفظ (القاقم) في باقي النسخ والصواب إثبات ما ورد بين المعقوفتين وقد ذكر ذلك الإمام النووي (المجموع ج ٩ ص ١٣) وهو دويبة تسلخ ويتخذ من جلدها الفرو [حاشية الكمثرى على الأنوار لأعمال الأبرار ج ٢، ص ٥٨٧].

(٧) جمع حوصلة ويقال لها حوصل وهو طائر أبيض أكبر من الكركي ذو حوصلة عظيمة ويتخذ منها الفرو [حاشية الحاج إبراهيم على الأنوار لأعمال الأبرار، ج ٢، ص ٥٨٧].

(٨) هي الأنثى من المعز وقيل: هي دويبة أصغر من الفهد، تصيد كل شيء حتى الطير، وقيل: هي دابة فوق الكلب الصيني يصيد كما يصيد الفهد، وهو من السباع والجوارح. [قاموس الحيوان، ص ٣١٤].

(٩) قيل أنه النمى [قاموس الحيوان، ص ١٩٢] وقال الرافعي: الدلق يسمى ابن مقرض وهو دويبة نحو الهرة طويلة الظهر يعمل منها الفرو، وهو فارسي معرب، وهو دويبة تقرب من السنور [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ١٣٢].

وابن عرس<sup>(١)</sup>، وقيل يحرم الدلق<sup>(٢)</sup> واليربوع: وهو دويبة طويلة الذنب، على رأس ذنبها كبة من الشعر لها أيدٍ قصار، وأرجل طوال، تعدو برجليها وتقيم يديها إلى صدرها، يقال لها عندنا ترند، والوبر دويبة على قدر السنور أو أكبر، غبراء، صغيرة الذنب، حسنة العينين، شديدة الحياء، تدجن في البيوت وفي بعض الأمكن أي تحبس وتعلم، يقال له عندنا روجالة، والدلدل: يقال إنه عظيم القنافة، يرمى بشوكة كالسهم<sup>(٣)</sup>.

الثالث: ما أمر بقتله فحرام كالحية والعقرب والفأرة والغراب الأبقع والحدأة: وهو نوع من العقارب، وكل سبع ضار كالأسد والذئب وغيرهما في معناها، وقد يكون للتحريم سببان فأكثر. ويحرم البغاث: وهي طائر أبيض بطيء الطيران يقال له عندنا ما هي كبير، ويحرم الرخمة<sup>(٤)</sup> والعق<sup>(٥)</sup> والغراب الأسود الكبير، ولا يحرم الصغير: وهو غراب أسود أو رمادي اللون، وقيل يحرم<sup>(٦)</sup>، ولا يحرم الزاغ: وهو غراب أسود صغير يأكل الزرع وقد يكون محمراً المنقار والرجلين.

(١) هو حيوان من أكلة اللحوم، يشبه الفأرة، مستطيل الجسم، وقيل: هو حيوان دقيق يعادي التمساح والحية والفأرة، وقيل: هو النمس لأنه يشبه الثعلب بأسنانه وطول ذنبه وإن كان أصغر جثة إقاموس الحيوان، ص ٣٢١-٣٢٢.

(٢) قال الإمام النووي: الأصح التحريم عند الأكثرين وقطع به المرازقة [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٣٩].

(٣) الدليل العام على حل أكل هذه الحيوانات قوله تعالى: "ويحل لهم الطيبات" [الأعراف: ١٥٧] بوجه الاستدلال، أن هذه من الطيبات ولذلك يحل أكلها.

(٤) الرخم: نوع من الطير واحدته رخمة، وهو طائر أبقع على شكل النسر خلقه إلا أنه مبقع بسواد وبياض إقاموس الحيوان، ص ٢٠٩.

(٥) طائر معروف، صوته العققة، وهو ذو لونين أبيض وأسود، طويل الذنب وهو نوع من الغربان [إقاموس الحيوان، ص ٣٣٤].

(٦) يقال لهذا الطائر الغداف الصغير، وذكر فيه الإمام الرافعي وجهان: أحدهما: الحل، والثاني: التحريم [العزیز شرح الوجز، ج ١٢، ص ١٣٦].



الرابع: ما نُهيَ عن قتله فحرام كالنمل والنحل والخطاف والصرر والهدهد<sup>(١)</sup> وكذا الخفاش واللق. وكل ذات طوق من الطيور حلال، واسم الحمام يقع على الجميع فيدخل فيه القمري<sup>(٢)</sup> والدبسي<sup>(٣)</sup> واليمام والفواخت والورشان<sup>(٤)</sup> والقطا<sup>(٥)</sup> والحجل<sup>(٦)</sup>، وما على شكل العصفور في هذه فحلال، ويدخل فيه الصعوة<sup>(٧)</sup>

(١) الدليل على عدم جواز قتل النملة والنحلة والصرر والهدهد ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما - قال: إن النبي ﷺ نهى عن قتل أربع من الدواب النملة، والنحلة، والهدهد، والصرر [سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب ١٦٤، حديث ٥٢٦٧، ج ٢، ص ٧٨٩]. قال الألباني: حديث صحيح. [صحيح سنن أبي داود، ج ٣، ص ٩٨٨]. والهدهد طائر يشبه الحمام، كثير الهديل [قاموس الحيوان، ص ٤٩٠].

(٢) طائر يشبه الحمام وقيل ضرب من الحمام الصغير، وقال الجوهرى: القمري منسوب إلى طائر قمر [قاموس الحيوان، ص ٤٠٦].

(٣) هو منسوب إلى طائر دبس وقيل: هو طائر صغير، وقيل: هو ذكر اليمام، وهذا نوع قسم من الحمام البري [قاموس الحيوان، ص ١٨١].

(٤) الورشان: هو ذكر القماري وهو متولد بين الفاخنة والحمامة كنيته أبو الأخضر وأبو عمران [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٣٨].

(٥) القطا: هو صنف من الدواب الصدفية يوجد ببلاد الهند في المياه وقيل طائر معروف، سمي بذلك لتقل مشيه [قاموس الحيوان، ص ٣٩٩].

(٦) حجل الإبل: صغارها، قيل طائر بري، على قدر الحمام كالقطا أحمر المنقار والرجلين [قاموس الحيوان، ص ١٢٥].

(٧) هو طائر من صغار العصافير [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٣٨-١٣٩].

والزرزور<sup>(١)</sup> والسماوي<sup>(٢)</sup> والنغر<sup>(٣)</sup> والبلبل<sup>(٤)</sup> والعمليل<sup>(٥)</sup>، وتحل النعام<sup>(٦)</sup> والديك<sup>(٧)</sup> والدجاج<sup>(٨)</sup> والكركي<sup>(٩)</sup> والحباري<sup>(١٠)</sup> والشقراق<sup>(١١)</sup> والدراج<sup>(١٢)</sup>، ولا يحل البوم<sup>(١٣)</sup> والهائم<sup>(١٤)</sup> والصرذ<sup>(١٥)</sup> طائر أبقع، أبيض، أخضر الظهر، ضخ الرأس، ضخ المنقار، وله برثن<sup>(١٦)</sup>، وهو مثل القارية في العظم<sup>(١٧)</sup> ويسمى الأخضر لخضرة ظهره، والأخيل لاختلاف لونه لا يكاد يرى إلا في شعبة، أو شجرة لا يقدر عليه شيء، ويصطاد العصافير وصغار الطير، يتشاءم به. ويحل طير الماء بأنواعها إلا اللقلق.

(١) هو طائر أكبر قليلاً من العصفور، له منقار طويل ذو قاعدة عريضة، يستوطن أوروبا وشمال آسيا [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ١٣٩].

(٢) وهو طائر واحدته سمانة، قيل هو طائر معروف، ويسمى قتيل الرعد، لأنه إذا سمع الرعد مات وهو من الطيور القواطع، وقيل هو طائر من رتبة الدجاج [قاموس الحيوان، ص ٢٤٩ - ٢٥٠].

(٣) هو طير كالعصافير حمر المناقير، يسمونه أهل المدينة البلبل [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ١٣٩].

(٤) هو نوع من العصافير [حاشية الحاج إبراهيم على الأنوار لأعمال الأبرار، ج ٢، ص ٥٨٧].

(٥) قال الجوهري: هو اسم يذكر ويؤنث، والنعام اسم جنس كحمام وحمامة [المجموع، ج ٩، ص ٢٠].

(٦) الكركي: جمعه كركي وهو طائر كبير أبيض يشبه طير الماء، ينتجعون البلاد قطعاً قطعاً وإذا باتوا في مكان: قيل: إنه يحرسهم أحدهم، فإذا أحس شيئاً صاح بهم [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ١٣٧].

(٧) طائر يكون في أرض الحرم في منابت النخيل، كقدر الهدد، مرقط بخضرة وحمرة وبياض وسواد [قاموس الحيوان، ص ٢٦٩].

(٨) هو القنفذ، لأنه يدرج ليلته جمعاء، صفة غالبية [قاموس الحيوان، ص ١٨٥].

(٩) البوم: هو طائر يكثر ظهوره في الليل ويسكن الخراب، ويضرب به المثل بالشؤم وقبح الصورة والصوت [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ١٣٩].

(١٠) أي أصابعه عظيمة [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ١٤٠].

(١١) القارية: هو طائر إذا رآه استبشروا بالمطر وكأنه رسول الغيث. [حاشية الكثرى على مخطوط الأنوار لأعمال الأبرار ج ٢، ص ٥٨٨].

قال أبو عاصم<sup>(١)</sup> هي أكثر من مائتي نوع ولا يوجد لأكثرها اسم عند العرب، ولا خلاف في حل شيء منها سوى اللقلق<sup>(٢)</sup>.

قال الصيمري<sup>(٣)</sup>: "ولا يؤكل من طير الماء الأبيض لخبث لحمها"<sup>(٤)</sup>، والأول أصح.

وما لا يهلكه الماء من الحيوان ضربان أحدهما: ما يعيش فيه وإذا أخرج منه كان عيشه عيش المذبوح كالسمك فحلال بأنواعه ولا حاجة إلى ذبحه، وما ليس على الصورة المشهورة فحلال أيضاً ولا حاجة إلى الذبح، سواء يؤكل مثله في البر كالبقرة والغنم أو لا يؤكل كالكلب والخنزير وغيرهما، لأن اسم السمك يقع على جميعها، والكل سمك على صور مختلفة.

الثاني: ما يعيش في الماء وإذا أخرج لم يمت فإن لم يدم عيشه فكالسمك، وإن

---

(١) أبو عاصم هو الإمام، شيخ الشافعية، القاضي، أبو عاصم، محمد بن أحمد الشافعي، كان إماماً محققاً مدققاً، صنف كتاب "المبسوط" وكتاب "الهادي" وكتاب "أدب القاضي" وكتاب "طبقات الفقهاء" وغير ذلك، وتوفي في شوال سنة ثمان وخمسين وأربع مئة. [سير أعلام النبلاء، ج ١٨، ص ١٨٠-١٨١].

(٢) قول أبو عاصم العبادي المذكور فيه [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٤٠]

(٣) الإمام الصيمري هو عبد الواحد بن الحسين أبو القاسم الصيمري البصري شيخ الشافعية وعالمهم، من أصحاب الوجوه، وصنف كتاب: "الإيضاح في المذهب" سبع مجلدات، وكتاب "القياس والعلل" وغير ذلك، وقد حدث ببعض كتبه في سنة سبع وثمانين وثلاث مئة رحمه الله [سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ١٤-١٥].

(٤) قول الصيمري المذكور أعلاه مذكور في [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٤٠] [المجموع، ج ٩، ص ٣٤]

دَامَ فَإِنْ كَانَ طَائِرًا كَالْبَطِّ وَالْإَوْزِ وَمَالِكِ الْحَزِينِ<sup>(١)</sup>، فَحَلَالٌ، وَلَا تَحُلْ مَيْتَتُهَا، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهَا كَالضَفْدَعِ وَالسَّرْطَانِ وَالتَّمْسَاحِ وَالسَّلْحَفَةِ وَذَوَاتِ السَّمُومِ كَالْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ فَحَرَامٌ.

قَالَ الْقَاضِي الطَّبْرِيُّ<sup>(٢)</sup> وَالشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ<sup>(٣)</sup>: وَيَحْرُمُ النَّسْنَسُ، وَامْتَنَعَ الرُّوْيَانِيُّ<sup>(٤)</sup> وَغَيْرُهُ مِنْ مَسَاعِدَتَيْهِمَا<sup>(٥)</sup>. وَقَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ مَنْ أَثَقُ بِقَوْلِهِ مِنْ فُقَهَاءِ وَقْتِنَا وَمِنْ غَيْرِهِ مِنْ سَكَانِ أَبْحَرٍ أَنَّ خَنْزِيرَ الْمَاءِ هُوَ الْحَيَوَانُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ الْقَنْدُسُ. الْخَامِسُ: الْمُسْتَخْبَثَاتُ، فَمَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ بِحُلٍّ وَلَا حَرْمَةٍ وَلَا أَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ عَنْ قَتْلِهِ يَرْجَعُ إِلَى الْعَرَبِ<sup>(٦)</sup>، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾<sup>(٧)</sup>، وَقَالَ فِي الْأَعْرَافِ: «يُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ»<sup>(٨)</sup>، وَإِنَّمَا يُرْجَعُ مِنْ

<sup>(١)</sup> هو من طير الماء وهو طائر طويل العنق والرجلين، وقيل إنه من أعاجيب الدنيا لأنه لا يزال يقعد بقرب المياه ومواضع نبعها من الأنهار وغيرها فإذا نشفت يحزن على ذهابها ويبقى حزينا وربما ترك الشرب حتى يموت عطشا خوفا من زيادة نقصها بشربه (العزیز شرح الوجيز ج ١٢ ص ١٤٠).

<sup>(٢)</sup> الإمام الطبري هو طاهر بن عبد الله أبو الطيب الطبري أحد حملة المذهب ولد سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة، وأدرك أبا الحسن، وإذا أطلق الشيخ أبو إسحاق وشبهه من العراقيين لفظ القاضي مطلقا في فن الفقه فإياه يعنون، توفي سنة خمسين وأربعمائة. [طبقات الشافعية، ج ٣، ص ١٧٦-١٧٨].

<sup>(٣)</sup> الشيخ أبو حامد هو أبو حامد الأسفرائيني وقد تقدمت ترجمته في كتاب الصوم وقد قال النووي: أما أبو حامد ففي المذهب اثنان من أصحابنا أحدهما القاضي أبو حامد المروروذي: والثاني الشيخ أبو حامد الأسفرائيني لكنهما يأتیان مقيدين بالقاضي والشيخ فلا يلتبسان وليس فيه أبو حامد غيرهما لا من أصحابنا ولا من غيرهم: [المجموع شرح المذهب، ج ١، ص ٧٠].

<sup>(٤)</sup> الإمام الروياني هو القاضي العلامة، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني، الشافعي مولود في آخر سنة خمس عشر وأربع مئة، وله كتاب البحر في المذهب، وكتاب مناصيص الشافعي، وكتاب حلية المؤمن، قتل سنة إحدى وخمس مئة، ورويان: بلدة من أعمال طبرستان، وأما الري، فمدينة كبيرة، والنسبة إليها رازي [سير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ٢٦٠-٢٦٢].

<sup>(٥)</sup> قول القاضي الطبري والشيخ أبو حامد والرويانى المذكور أعلاه في [المجموع، ج ٩، ص ٣٤].

<sup>(٦)</sup> لأنهم المخاطبون أولا وهم جيل معتدل لا يغلب رفيهم الانهماك على المستقذرات ولا العفاف المتولد من التمتع فيضيّقوا المطاعم على الناس، وإنما يرجع إلى العرب الذين هم سكان القرى والريف دون أجلاف البوادي [المجموع، ج ٩، ص ٢٨] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٤٤].

<sup>(٧)</sup> [المائدة: ٤].

<sup>(٨)</sup> [الأعراف: ١٥٧].

العرب إلى سكان البلاد والقرى دون أجلاف البوادي الذين يتناولون ما دبَّ ودرَج من غير تمييز، ويُعتبر أهل اليسار والثروة دون المحتاجين، ويُعتبر حالة الخصب والرفاهية دون الجذب والشدة، فإن استطابته العرب أوسمته باسم حيوان حلال فحلال، وإن استخبثته أو سمته باسم حيوان حرام فحرام، وإن استطابته طائفة واستخبثته طائفة أخرى اتبع الأكثر، فإن استويا اتبع قريش<sup>(١)</sup>، فإن اختلفت قريش ولا ترجيح أو شكوا أو لم نجدهم ولا غيرهم اعتبر بأقرب الحيوان شبهاً في الصورة والطبع سلامة من العدوان وفي الطعم، فإن استوى الشبه فقد حل<sup>(٢)</sup>.

فمن المستخبثات الوزغ بأنواعها كحرباء الظهيرة، والعظاءة<sup>(٣)</sup> وهي ملساء تشبه سام أبرص<sup>(٤)</sup>، والذرة<sup>(٥)</sup> والفار والذباب والخنفساء والقراد<sup>(٦)</sup> والصرارة والجعلان<sup>(٧)</sup> وبنات وردان<sup>(٨)</sup> وحمار قبان<sup>(٩)</sup> والديدان، واللحكاء: وهي دويبة

(١) لأن قريش قطب العرب ولذا يرجع إليهم. [المجموع، ج ٩، ص ٢٨] [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ١٤٤].

(٢) إذا لم يرد دليل يبين حل أو حرمة أكل الحيوان أو الطير فإنه يكون مسكوت عنه، والمسكوت عنه جائز أكله والدليل على ذلك ما رواه سلمان - رضي الله عنه - قال: سئل رسول الله ﷺ عن السم والجبن والفراء. فقال: "الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه/ وما سكت عنه فهو مما عفا عنه" قال الترمذي: حديث غريب [سنن الترمذي، كتاب اللباس، باب ٦، حديث ١٧٢٦، ج ٦، ص ٤٨].

(٣) العظاءة جمعها عطا وتفرّد على عطاية وهي تسمى في لغة العامة السحالي [المجموع، ج ٩، ص ١٤] [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ١٤٥].

(٤) قال أهل اللغة: هو كبار الوزغ، وقد قال اللغويون والنحويون سام أبرص، أسمان جعلاً واحداً. [المجموع، ج ٩، ص ١٥].

(٥) هو النمل الأحمر الصغير وأحدثه ذرة [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ١٤٥].

(٦) هي دويبة تعض الإبل. [قاموس الحيوان، ص ٣٨٩].

(٧) جمع مفردة جعل وهو الحيوان كالخنفساء يكثر في المواضع الندية [العزیز في شرح الوجیز، ج ١٢، ص ١٤٥] وقال النووي: هو حيوان يدرج القذر [المجموع، ج ٩، ص ١٥].

(٨) بنات وردان: بفتح الواو تسمى فاليه الأفاعي، وهي دويبة تتولد في الأماكن الندية وأكثر ما تكون في الحمامات والسقايات [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ١٤٥].

(٩) هو دويبة معروفة كثيرة الأرجل وهي فعلان لا ينصرف معرفة ولا نكرة [المجموع، ج ٩، ص ١٥] [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ١٤٥].

تغوصُ في الرملِ إذا رأتْ آدمياً. واستثنى من الحشراتِ اليربوعُ والضبُّ وأم حبين. ويُستثنى من ذواتِ الإبرِ الجرادُ<sup>(١)</sup> والقنفذُ فإنه حلالٌ، ومن علامةِ الحلِّ في الطيورِ لقطُّ الحبوبِ، ومن علامةِ الحرمةِ فيها النهسُ<sup>(٢)</sup> وأكلُ المنتنِ. وإذا تبسَّطَ النملُ على الأرضِ جازَ المرورُ عليها للحاجةِ، فإن أمكنَ الطُّرُوقُ دونَ المرورِ عليها لم يجزِ المرورُ عليها.

السادس: كلُّ ما ضرَّ كالزجاجِ والحجرِ والسَّمِّ والطينِ والترابِ فحرامٌ ولا يختصُّ بالجمادِ والصلبِ، بل لو أكلَ المحرورُ<sup>(٣)</sup> عسلاً عصي، وكلُّ طاهرٍ لا ضررَ فيه فحلالٌ، إلاَّ المستقذراتُ كالمني والمخاطِ والدمعِ والعرقِ ونحوه، فإنها محرمةٌ وإن لم يستقذرها شخصٌ فلا التفاتَ إلى طبعه، واستثنى من المستقذراتِ الماءُ الآجن<sup>(٤)</sup> فإنه لا يحرمُ كاللحمِ الخانز<sup>(٥)</sup>.

ولا يحرمُ أكلُ اللحمِ نيئاً، ويجوزُ شربُ دواءٍ فيه سمٌّ قليلٌ إذا غلبَ منه السلامةُ واحتيجَ إليه، ولو تصورَ شخصٌ لا يضرُّه السمُّ لم يحرمَ عليه، والنباتُ الذي يسكرُ ولا يطربُ حرَّمُ أكلُه واستعمالُه في الدواءِ<sup>(٦)</sup>.

(١) يحل أكل الجراد ولو صاده مجوسي أو مات حتف أنفه [المجموع، ج ٩، ص ٢٤-٢٥].

(٢) هو القبض على اللحم ونثره [لسان العرب، ج ٦، ص ٢٤٤].

(٣) المحرور هو الذي أخله غيظ الحر، والحر والحور مصدران للحر. [مختار الصحاح ص ١٣٠].

(٤) هو الماء إذا تغير [مقاييس اللغة، ج ١، ص ٦٦].

(٥) أي المنتن [حاشية الحاج إبراهيم على الأنوار لأعمال الأبرار (نسخة الأصل)، ج ٢، ص ٥٩٠].

(٦) قال الروياني: ويجوز استعماله في الدواء، وإن أفضى إلى السكر ما لم يكن منه بد [المجموع،

## فصل:

يُكره أكل لحم الجلالة إذا وجد فيه أو في عرقها ريح النجاسة وقيل يحرم<sup>(١)</sup>، وينجس جلدها بالذبح ويطهر بالدباغ<sup>(٢)</sup>، والجلالة: هي التي تأكل العذرة إيلًا كانت أو بقرًا أو غنمًا أو دجاجًا، ولو حبست وعلفت حتى زالت الرائحة زالت الكراهة، ولا تزول بغسل اللحم ولا بالطبخ وإن زالت الرائحة، وكما يمنع لحمها يمنع لبنها وبيضها والركوب عليها بلا حائل.

والسخلة المرباة بلبن الكلبة أو الخنزيرة فكالجلالة، ولا يحرم الزرع وإن كثّر الزبل في أصله.

قال البغوي في الفتاوى: "ولو ربيت شاة بعلف مغصوب فإن كان قدرًا لو كان نجسًا يظهر تغيره حرّم أكله، وإلا فلا يحرم"<sup>(٣)</sup>، وهذا مبنيّ منه على تحريم لحم الجلالة وإلا فيكره ولا يحرم، ولو نزا حمارًا على فرس فأتت ببغلة حلّ لبنيها. ويحرم أكل النجس والعسل المتنجس والدبس واللبن والدهن الذي مانت فيه فأرة أو عصفور أو ضفدع ذائب وإن كثّر، وإن كان جامدًا طرّح ما تعدت إليه نداوة الميتة ويؤكل الباقي<sup>(٤)</sup>، وحدّ الانجماد أنه إذا غرف باليد منه لا ينكس في الحال، ولو

(١) الدليل على حرمة أكل الجلالة ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: "نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة والبانها". [سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب ٢٥، حديث ٣٧٨٥، ج ٢، ص ٣٧٩] قال الألباني: حديث صحيح [صحيح سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب ٢٥، حديث ٣٢١٥، ج ٢، ص ٧٢٠] قال الإمام النووي: الأصح أنها مكروهة كراهة تنزيه وهذا ما قطع به الجمهور وصححه الرياني من المعتمدين ولا يحرم أكلها لأن ليس فيها أكثر من تغيير لحمها وهذا لا يوجب التحريم وإن أطعمت الجلالة طعامًا طاهرًا وطاب لحمها لم تكره [المجموع، ج ٩، ص ٣٠-٣١].

(٢) الدليل على طهارة جلدها بالدباغ ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا دبغ الإهاب فقد طهر" [صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب ٢٧، حديث ٧٤٠، ص ١٧٨].

(٣) لم أقف على مصدر آخر يذكر قول الإمام البغوي خلافاً لمخطوط الأنوار لأعمال الأبرار .

(٤) الدليل على حل أكل ما جمد من الأطعمة بعد إلقاء ما تنجس منها ما روي عن ميمونة - رضي الله عنها - أن فأرة وقعت في سمن فماتت، فسئل النبي ﷺ عنها فقال: "ألقوها وما حولها وكلوه" [صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ٣٤، حديث ٥٥٣٨، ص ١٠٩١].

وَجَدَ نَجَاسَةً فِي طَعَامٍ جَامِدٍ كَانَ مَائِعاً أَوْ لَا، وَلَمْ يَعْرِفْ أَنَّهَا مَتَى وَقَعَتْ فِيهِ فَلَا يَحْرُمُ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ وَقَوَّعُهَا أَوْ لَا لِاجْتِمَاعِ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ عَمِلَ بِالْأَصْلِ.  
وَإِذَا عُجِنَ دَقِيقٌ بِمَاءٍ نَجَسٍ حَرُمَ أَكْلُهُ، وَيَجُوزُ إِطْعَامُهُ شَاةً أَوْ بَعِيرًا أَوْ غَيْرَهُمَا بِخِلَافِ النِّجَاسَةِ، وَلَا يُكْرَهُ أَكْلُ الْبَيْضِ الْمَسْلُوقِ بِمَاءٍ نَجَسٍ، كَمَا لَا يُكْرَهُ الْوَضُوءُ بِالْمَسْخَنِ بِالنِّجَاسَةِ.

وَالْحَيَوَانُ الْمَأْكُولُ إِنَّمَا يَحِلُّ بِالذَّبْحِ الشَّرْعِيِّ وَيُسْتَتَى السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَالْجَنِينُ الَّذِي يَوْجَدُ فِي بَطْنِهِ مَيْتًا مَذَكَاةً فَإِنَّهُ حَلَالٌ أَشْعَرَ بِهِ أَمْ لَا، وَإِنَّمَا يَحِلُّ إِذَا سَكَنَ فِي الْبَطْنِ عَقِيبَ ذَبْحِ الْأُمِّ<sup>(١)</sup>، فَأَمَّا إِذَا بَقِيَ زَمَانًا طَوِيلًا يَضْطَرُّ وَيَتَحَرَّكُ ثُمَّ سَكَنَ حَرُمَ، وَلَوْ خَرَجَ الْجَنِينُ فِي الْحَالِ وَبِهِ حَرَكَةُ الْمَذْبُوحِ أَوْ خَرَجَ رَأْسُهُ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ وَمَاتَ حَلٌّ، وَلَوْ خَرَجَتْ رِجْلُهُ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى جَرَحٍ، وَلَوْ وَجِدَتْ مَضْغَةً وَلَمْ تَظْهَرِ الصُّورَةُ فِيهَا وَلَمْ تَتَشَكَّلِ الْأَعْضَاءُ حَرُمَتْ، وَإِنْ تَشَكَّلَتْ حَلَّتْ وَإِنْ أَمَكْنَ عَدَمُ الرُّوحِ فِيهِ وَإِذَا ذُكِّيَ الْحَيَوَانُ وَلَهُ يَدٌ شَلَاءٌ حَلَّتْ الْيَدُ.

وَلَا يُكْرَهُ أَكْلُ كَسْبِ الْحَجَامِ لِلْعَبْدِ كَسْبُهُ حَرٌّ أَوْ عَبْدٌ، وَيُكْرَهُ لِلْحَرِّ كَسْبُهُ حَرٌّ أَوْ عَبْدٌ، وَسَبِيهُ مَخَالِطَةُ النَّجَاسَةِ لَا دَنَاءَةَ الْحَرْفَةِ، فَكَسْبُ الْكُنَاسِ وَالزَّبَالِ وَالذَّبَاغِ وَالْقَصَّابِ وَالْجَزَّارِ وَالْخَاتِنِ مَكْرُوهٌ، وَلَا يُكْرَهُ كَسْبُ الْفَاصِدِ وَالْحَانِكِ وَالْحَمَّامِيِّ وَالْقِيمِ وَالْحَلَّاقِ وَالسَّمَائِكِ وَالطَّبِيبِ وَمُعَلِّمِ السَّبَاحَةِ وَمَجْرِي السَّفِينَةِ، وَكَرَهُ جَمَاعَةٌ كَسْبَ الصُّوَاعِغِ، وَالْأَخَذَ عَلَى الرِّقِيَةِ.

(١) الدليل على حل أكل الجنين الذي يوجد في بطن أمه ما روي عن أبي سعيد - رضي الله عنه - قال: سألت رسول الله ﷺ عن الجنين، فقال: "كلوه إن شئتم" وقال مسدد: قلنا: يا رسول الله، ننحر الناقة ونذبح البقرة والشاة فنجد في بطنها الجنين، أنلقيه أم نأكله؟ قال: "كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه" [سنن أبي داود، كتاب الذبائح، باب ١٨، أحاديث ٢٨٢٧، ج ٢، ص ١١٣-١١٤]. قال الألباني: حديث صحيح [صحيح سنن أبي داود، ج ٢، ص ٥٤٤].



وقال الماوردي: أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة، وأطيبها التجارة عند الشافعي، والزراعة عندي<sup>(١)</sup>، ورجحته في الروضة<sup>(٢)</sup>، وكما لا يجوز أخذ الحرام لا يجوز إعطاؤه كأجرة الزمار [والنائحة<sup>(٣)</sup>] إلا إذا دعت إليه الضرورة كإعطاء الشاعر لثلاً يهجوّه، أو الظالم لثلاً يمنعه حقّه، ولثلاً يأخذ منه أكثر مما أعطاه ففي مثل ذلك يائمه الآخذ لا المعطي.

## فصل

للمضطر أكل المحرمات كالهيئة والدم ولحم الخنزير إذا لم يجد حلالاً، ويجب إن خاف الهلاك<sup>(٤)</sup> كما يجب دفعه بأكل الحلال، ولا خلاف أن الجوع القوي لا يكفي لتناول الحرام، وأنه لا يجب الامتناع إلى أن يشرف على الموت، بل لو انتهى إليه لم يحل له الأكل<sup>(٥)</sup>، ويجب الأكل إذا خاف على نفسه الهلاك أو الضعف عن المشي أو الركوب وينقطع عن الرفقة ويضيع، ولو خاف حدوث

(١) قال الإمام الماوردي: أطيبها الزراعة لأن الإنسان فيها متوكل على الله، في عطائه، مستسلم لقضائه [الحاوي، ج ١٥، ص ١٥٣]

(٢) قال الإمام النووي في الروضة: أفضل المكاسب الزراعة، وقد احتج لذلك بما روي المقدم - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: "ما أكل أحد طعاماً قط، خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود ﷺ كان يأكل من عمل يده" [صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب ١٥، حديث ٢٠٧٢، ص ٣٩١] فهذا صريح في ترجيح الزراعة، والصناعة، كونهما من عمل يده، لكن الزراعة أفضلهما لعموم النفع بها للأدنى وغيره، وعموم الحاجة إليها [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٤٧-٥٤٨]

(٣) ورد لفظ النائحة في نسخة الأصل و (ج) و (هـ) وورد لفظ النياحة في نسخة (ب) والصواب إثبات ما ورد بين المعقوفتين لأن المقصود من النص ذكر من حرفتها النياحة، فاقضى ذلك استعمال صيغة اسم الفاعل.

(٤) الدليل على جواز أكل المحرمات عند الاضطرار قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]

(٥) لأنه لم يعد ينفعه [المجموع، ج ٩، ص ٤٤] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٥٨] وأقول ولأن المقصود من أكل الميتة إبقاء الحياة وهذا لم يتحقق هنا يقيناً ولذلك انتفت العلة التي لأجلها أكل الميتة فعاد إلى أصل تحريمه.

مرضٍ مخوفٍ أو طولَ مرضٍ فكخوفِ الموتِ، ولو عيلَ صبرُهُ وجَهْدَهُ الجوعُ حلَّ له المحرَّمُ.

ولا يُشترطُ في المخوفِ تيقنُ وقوعه لو لم يأكلْ بل يكفي غلبةُ الظَّنِّ، وحيثُ يجبُ أكلُ ما يسدُّ الرَّمقَ<sup>(١)</sup> ولا تحلُّ الزيادةُ على الشَّبعِ<sup>(٢)</sup>، ولا الشَّبعُ إنْ كانَ في البلدِ ويتوقعُ الحلالَ قبلَ عودِ الضرورةِ، وإنْ لم يتوقعْ أو كانَ في باديةٍ وخلفَ ألا يتقوَّى على قطعها لو لم يشبعْ فله الشَّبعُ، وقيلَ إنْ لم يتوقعْ اقتصرَ على سدِّ الرَّمقِ<sup>(٣)</sup>، وإنْ لم يجدْ إلا طعامَ غيره وهو غائبٌ أو ممتنعٌ فيقتصرُ على سدِّ الرَّمقِ أو له الشَّبعُ فعلى ما ذكرنا في الميَّةِ.

والمحرَّم الذي يضطرُّ إلى تناوله إمَّا مُسكرًا أو غيره، أمَّا المسكرُ فلا يحلُّ شربه للعطشِ ولا للتداوي ويجوزُ بالأدوية المعجونة بها، وأمَّا غيرهُ فيباحُ الجميعُ ما لم يكنْ فيه قتلٌ معصومٍ، فيجوزُ قتلُ الحربيِّ والمرتدِّ والمُحاربِ والزَّاني المحصنِ وتاركِ الصَّلَاةِ، ومنْ وجبَ له عليه القصاصُ، فلا يجوزُ قتلُ الذميِّ

---

(١) ضابط ما يسد الرَّمق أن يصير إلى حالة لو كان عليها في الإبتداء لما جاز أكل الميَّة لأن الضرورة تزول بذلك والتماذي في أكل الميَّة من غير ضرورة ممتنع [المجموع، ج ٩، ص ٤٤]. [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ١٥٩].

(٢) حد الشَّبع المطلوب أن تنكسر صورة الجوع بحيث لا ينطق عليه اسم جائع [المجموع، ج ٩، ص ٤٤].

(٣) رجع أبو علي الطبري والرويانى وغيرهما كثير حل الشَّبع، ورجح القفال وغيره كثيرون الاقتصار على سد الرَّمق، وتحريم الشَّبع، قال الإمام النووي: هذا هو الصحيح [المجموع، ج ٩، ص ٤٥] ونقل الإمام الرافعي عن الإمام البغوي في التهذيب أنه قال: ويجوز أن يتزود من الحرام، إذا كان لا يرجو الوصول إلى الحلال، وإن كان يرجوه لم يجز، هكذا أطلق صاحب التهذيب [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ١٦٠] وقد استعرض الإمام الرافعي أقوال علماء المذهب دون أن يذكر ترجيحاً له في المسائل المذكورة آنفاً.

والمعاهد، ولا للوالد قتل ولده، ولا للسيد قتل عبده، ويجوز قتل صبيان الكفار وقيل: لا يجوز<sup>(١)</sup>. ولو لم يجز إلا [أدمياً<sup>(٢)</sup>] معصوماً ميتاً حل له أكله<sup>(٣)</sup> نيئاً وليس له طبخه وشيه<sup>(٤)</sup> بخلاف الميتة فإن له أكلها نيئة ومطبوخة، ولو وجد آدمياً ولحم خنزير أكل الخنزير، ولو أراد أن يقطع فلقة من فخذها ليأكلها فإن كان الخوف في القطع كالخوف في الترك أو أشد حرم وإلا فلا، وقيل: مطلقاً لا يجوز<sup>(٥)</sup>، ولو وجد طعاماً حلالاً لغيره فله حالان:

أحدهما: أن يكون حاضراً، فإن كان مضطراً فأولى به، ولو أثر الغير فقد أحسن إن كان مسلماً<sup>(٦)</sup>، وإن كان كافراً لم يجز، وإن لم يكن مضطراً لزم إطعام المضطر قدر ما يجوز الأكل من الميتة مسلماً كان المضطر أو ذمياً أو معاهداً، وكذا لو كان يحتاج المالك إليه في ثاني الحال أولى للمضطر أخذه قهراً.

(١) قال الإمام النووي: في المسألة وجهان: الأول: قطع البغوي بعدم الجواز لأن قتلهم حرام فأشبهه الذمي، والثاني: يجوز قتلهم، قال الإمام النووي: وهو الأصح وبه قال إمام الحرمين والغزالي لأنهم ليسوا معصومين، وليس المنع من قتلهم لحرمة نفوسهم، بل لحق الغانمين ولهذا لا تجب الكفارة على قاتلهم [المجموع، ج ٩، ص ٤٦] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٦١].

(٢) ورد لفظ (أدمياً) في نسخة الأصل و (ب) و (ء) وورد لفظ (ذمي) في نسخة (ج) والصواب ما أثبتت بين المعقوفتين. [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٦١].

(٣) لأن حرمة الحي أكد من حرمة الميت، وهو رأي جمهور الشافعية [المجموع، ج ٩، ص ٤٧] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٦١].

(٤) لأن الضرورة تندفع بأكله نيئاً، ولأن بطبخه هناك لحرمة [المجموع، ج ٩، ص ٤٧] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٦٢].

(٥) قال الإمام النووي: في المسألة وجهان: أحدهما: الجواز وهو قول ابن سريج وأبي إسحاق المروزي، والثاني لا يجوز واختاره أبو علي الطبري وصححه الرافعي في المحرر قال الإمام النووي: الصحيح الأول ولكن شرط الجواز أن لا يكون هناك شيئاً غيره فإن وجد غيره حرم القطع بلا خلاف [المجموع، ج ٩، ص ٤٧] وقد بين الإمام الرافعي تعليل القائلين بالجواز حيث قال لأنه إتلاف بعض لاستبقاء الكل، فأشبه قطع اليد بسبب الأكلة، أما تعليله عدم الجواز لأنه قطع فلقة من معصوم، فأشبه قطعها من غيره ولأنه قطع لحم حي قد يتولد منه الهلاك، ثم قال الإمام الرافعي إن الجواز يشبه أن يكون الأظهر وقال به الشيخ أبو حامد [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٦٤].

(٦) الدليل على جواز الإيثار قوله تعالى: "ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة" [الحشر: ٩]

قال في الحاوي وتعليقه: "ويجب الأخذ"<sup>(١)</sup>، [و<sup>(٢)</sup>] قال في شرح اللباب: "لا يجب"، وهو الأصح في الروضة<sup>(٣)</sup>، وإليه ميل الرافعي رضي الله تعالى عنه - في الشرحين<sup>(٤)</sup>. ثم إذا أتى القتال على المالك فلا ضمان، وإن أتى على المضطرب وجب القصاص، ولو كان الطعام وراء جدار فعليه الهدم.

وحيث يلزم البذل لم يجب مجاناً، فإن بذل بعوض ولم يقدر لزِمَ قيمة ذلك المكان والزمان، وإن قدر فإن لم يفرد فكذا، وإن أفرد صح البيع ولزم المسمى كان بثمان المثل أو أكثر، لأن الشراء بالثمان الغالي للضرورة لا يجعله مكرهاً، وإذا بيع بثمان المثل ومعه مال لزمه الشراء به، حتى لو كان معه إزار لبسه فقط يجب صرفه إليه إن لم [يخف]<sup>(٥)</sup> الهلاك بالبرد أو الحر، ويصلي عارياً، لأن كشف العورة أخف من أكل الميتة، ولهذا يجوز أخذ الطعام قهراً، ولا يجوز أخذ السائر قهراً. وإن لم يكن معه مال لزمه الالتزام في الذمة كان له مال أو لا، ولزم المالك بيعه نسيئة، وإذا بذل بثمان المثل لم يجز أخذه قهراً، وإن طلب أكثر فله أخذه قهراً والمقاتلة عليه، فإن اشتراه بالزيادة مع إمكان أخذه قهراً فمختار ويلزمه المسمى<sup>(٦)</sup>، ولو أطعمه ولم يصريح بالإباحة فلا عوض عليه، ولو قال: أطعمتك بعوض وقال: مجاناً صدق المالك بيمينه<sup>(٧)</sup>، ولو أوجره قهراً أو أوجره وهو مغشي عليه استحق القيمة، ولو خلص مشرفاً على الهلاك بالوقوع في ماء أو نار لم يستحق أجره، لأنه يلزمه التخليص ولا يجوز له التأخير إلى تقدير الأجرة وتقديرها. وكما يجب

(١) [الحاوي، ج ١٥، ص ١٧٣]

(٢) ورد حرف (و) في نسختي (ب) و(د) وسقط من نسخة الأصل والصواب إثباتها لأن القول المذكور معطوف على ما قبله فاقضى ذلك استعمال أداة واو العطف.

(٣) [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٥٢]

(٤) [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ١٦٥].

(٥) ورد لفظ (يخفف) في نسخة الأصل ولفظ (يخف) في باقي النسخ والصواب إثبات ما ورد بين المعقوفين لأن به يستقيم المعنى.

(٦) للإمام الماوردي رأي تفصيلي حيث يقول: إذا كانت الزيادة بالثمان لا تشق على المضطر ليسلوه فهو في بذلها غير مكره فلزمته فإن كانت شاقة عليه لإعساره فهو من بذلها مكره فلم تلزمه [الحاوي، ج ١٥، ص ١٧٢]

(٧) لأنه أعرف بما دفع [المجموع، ج ٩، ص ٥١].

بذل المال لإبقاء الآدمي يجب لإبقاء البهيمة المحترمة<sup>(١)</sup>، ولا يجب للحربي والمرتد والكلب العقور، ولو كان لرجل كلب محترم جائع وشاة لزمه ذبحها لإطعامه، وله الأكل من لحمها، لأنها ذبحت للأكل الحال.

الثاني: أن يكون غائباً فللمضطر أكله وغرم القيمة، ولو كان الطعام لصبي أو مجنون والولي غائب فذلك، وإن كان حاضراً فهو في مالهما كالمالك في ماله، وهذه من الصور التي يجوز بيع مال الصبي نسيئة. ولو وجد المريض طعاماً يضره ويزيد مرضه جاز تركه وأكل الميتة كان الطعام له أو لغيره، ولو تتجسس الخف بخزئه بشعر الخنزير فغسل سبعاً طهر ظاهره دون باطنه وهو موضع الخرز. وقيل كان الشيخ أبو زيد<sup>(٢)</sup> يصلي النوافل في الخف دون الفرائض، فراجعه القفال فقال: "الأمر إذا ضاق اتسع"<sup>(٣)</sup> أشار إلى كثرة النوافل، أو إلى هذا القدر مما تعم به البلوى ويشق منه الاحتراز.

### تذنيب :

إذا استضاف مسلم غير مضطر استحب ضيافته ولا يجب، والأحاديث الواردة فيه محمولة على النذب أو الاضطراب.

ولو مر بثمره غيره أو زرعه لم يجز أن يأخذ منه أو يأكل بغير إذن المالك، إلا أن يكون مضطراً فيأكل ويضمن، وكذا الثمار الساقطة من الأشجار داخل الجدار أو خارجة ولم تجر عادتهم بإباحتها، وإن جرت فيكون كالإباحة.

ويجوز الأكل من طعام قريبه وصديقه بلا إذنه إن غلب على ظنه أنه لا يكره، وإن شك حرم أكله. ويكره أكل الحلال فوق الشبع ويستحب ترك التبسط في الحلال بلا حاجة، كقري الضيف والتوسعة على العيال في الأوقات المعروفة. والسنة اختيار الحلو من الأطعمة وتكثير الأيدي على الطعام.

(١) حتى لو كانت البهيمة ملكاً لغيره فيجب بذل المال لإبقائها [المجموع، ج ٩، ص ٥١].

(٢) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الفاشاني، بقاء وشين معجمة وبالنون، المعروف بالمروزي. وقال فيه إمام الحرمين في باب التيمم: "إنه من أذكى الناس قريحة، ولد سنة إحدى وثلاثمائة، وتوفي بمرو، سنة إحدى وسبعين،. [طبقات الشافعية، ج ٣، ص ٣٧٩-٣٨٠].

(٣) المحاوراة التي جرت بين الشيخ أبو زيد والقفال المذكورة في [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٥٧].

## كتاب السبق<sup>(١)</sup> والرمي

وهما سنتان<sup>(٢)</sup> يكره لمن علّم الرمي تركه كراهية شديدة<sup>(٣)</sup> ولهما شروط:  
الأول: أن يكون المعقود عليه عدة للقتال ولهذا لا يجوزان للنساء، والأصل في السبق  
الخيّل والإبل<sup>(٤)</sup>، ويجوز على الفيل<sup>(٥)</sup> والبغل والحصان<sup>(٦)</sup>، ولا يجوز على البقر، ويجوز  
المناضلة على السهام العربية والعجمية: وهي النشاب وعلى جميع أنواع القسي<sup>(٧)</sup> حتى  
على [الرمي]<sup>(٨)</sup> بالمسلات والإبر والمزاريق<sup>(٩)</sup> والزانات<sup>(١٠)</sup>، وعلى رمي الحجارة  
باليد وبالمقلع والمنجنيق، وعلى [إجالة]<sup>(١١)</sup> السيوف

(١) السبق بفتح الباء، وهو المال الذي يدفع إلى السابق ويروى السبق بالتسكين وهو مصر سبق يسبق وهو بمعنى  
الرهان [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ١٧٣]. [تحفة المحتاج، ج ٩، ص ٣٩٧]

(٢) التليل على جواز السباق ما روي عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها كانت مع النبي ﷺ في سفر قالت: فسابقته فسبقته على  
رجلي، فلما حملت اللحم سابقته فسبقني، فقال: "هذه بتلك السابقة". [سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب  
٦٨، حديث ٢٥٧٨، ج ٢، ص ٤٣-٣٥]. [أخرجه ابن حبان (صحيح ابن حبان: تحقيق شعيب الأرنؤوط) كتاب السير،  
حديث ٤٦٩١، ج ١٠، ص ٥٤٥]. قال المحقق: إسناده صحيح. وأما الدليل على جواز الرمي مارواه سلمة بن الأكوع  
رضي الله عنه قال: مر النبي ﷺ على نفر من أسلم ينتضلون فقال النبي ﷺ ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان رامياً ارموا وأنا  
مع بني فلان، قال: فأمسك أحد الفريقين بأيديهم فقال رسول الله ﷺ: "مالكم لاترمون: قالوا: كيف نرمي وأنت معهم،  
قال النبي ﷺ: ارموا فأنا معكم كلكم" [صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ٧٨، حديث ٢٨٩٩، ص ٥٥٧].

(٣) السبب في كراهية ترك الرمي لمن تعلمه لأن في الرمي قوة لما روي عن عقبة بن عامر أنه سمع النبي ﷺ على  
المنبر يقول: "وأعدو لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل" [الألفاظ: ٦٠] (ألا إن القوة الرمي) كررها ثلاثاً [صحيح  
مسلم، كتاب الجهاد، باب ٢٥، حديث ٤٩٨٤، ص ٩٤٧].

(٤) لأن الخيل والإبل غالباً ما يقاتل عليها ويصلحان للكر والفر بصفة الكمال [المجموع، ج ١٦، ص ٢٨] العزیز شرح  
الوجیز، ج ١٢، ص ١٧٤]

(٥) يجوز المسابقة على الفيلة قياساً على الإبل لأنها ذوات أخفاف وهي أنكى في مقاتلة العدو [المجموع، ج ١٦،  
ص ٤٨].

(٦) تجوز المسابقة على البغال والحمير قياساً على الخيل لأنها ذات حوافر [المجموع، ج ١٦، ص ٢٨] العزیز شرح  
الوجیز، ج ١٢، ص ١٧٤-١٧٥].

(٧) جمع قوس، والقوس معروفة، عجمية وعربية وهي التي يرمى بها وجمعها أقواس وقسي [لسان  
العرب، ج ٦، ص ١٨٥].

(٨) ورد لفظ الرمي في نسخة الأصل وج و (د) وورد لفظ الرامي في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقودتين لأن  
به يستقيم المعنى [العزیز شرح الوجیز ج ١٢ ص ١٧٢].

(٩) فسر الجوهري المزاريق بالرمح القصير. [العزیز شرح الوجیز ج ١٢ ص ١٧٥].

(١٠) والزانات: هي نوع من الحراب تكون مع النيلم، رأسها دقيق، وحديثها عريضة، [تهذيب الأسماء و اللغات ج ٣  
ص ١٣٨].

(١١) ورد لفظ [إجالة] في سائر النسخ، وورد لفظ [إحالة] في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين  
المعقودتين ومعنى الإجالة أي تردد السيوف.

والرماح<sup>(١)</sup>، ولا يجوزُ على مراماةِ الحجر: وهي أن يرمى كلُّ واحدٍ الحجرَ إلى الآخرِ وتجوزُ<sup>(٢)</sup>، المسابقةُ على الحمامِ وغيره من الطيورِ، على الأقدامِ<sup>(٣)</sup> السباحةُ، وعلى الطياراتِ في الماءِ والزوارقِ، وعلى المصارعةِ<sup>(٤)</sup> بلا عوضٍ، ولا يجوزُ العوضُ، ولا يجوزُ على مناطقِ الشياهِ ومهارشةِ الديكةِ بعوضٍ ولا غيرِ عوضٍ، ولا يجوزُ على ما لا ينتفعُ به في الحربِ كالشطرنجِ والخاتمِ والصَّولجانِ<sup>(٥)</sup> والبندقِ والجلاهقِ<sup>(٦)</sup> والوقوفِ على رجلٍ واحدةٍ، ومعرفةٍ ما في يدِ الآخرِ، أو الشَّفعِ أو الوترِ وسائرِ أنواعِ اللعبِ، وكذا المقلِّ في الماءِ<sup>(٧)</sup> إلا إذا جرتِ الاستعانةُ به في الحربِ فكالسباحةِ

(١) الدليل على جواز السبق والرمي بالخيول والإبل وما في حكمها وآلات الحرب ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه - أن نبي الله ﷺ قال: "لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل" [أخرجه ابن حبان (صحيح ابن حبان): تحقيق الأرناؤوط، كتاب السير، حديث ٤٦٩١، ج ١٠، ص ٥٤٤] قال المحقق إسناده صحيح [سنن الترمذي، كتاب الجهاد، باب ٢٢، حديث ١٧٠٠، ج ٤، نص ٢٠٥] قال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٢) ورد حرف (لا) النفي في نسخة (د) و (ج) ولم يرد في نسخة الأصل و(ب) والصواب عدم إثباته لأن الأشياء المذكورة أعلاه جائزة بلا عوض فاقتضى ذلك عدم استعماله [فتح العزيز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٧٦].

(٣) الدليل على جواز المسابقة على الأقدام ما روي عن السيدة عائشة رضي الله عنها - أنها قالت: "سابقني النبي ﷺ فسبقته" وقد تقدم تخريج الحديث .

(٤) لقد كانت المصارعة عند السلف تقوم على قوة البدن وإحسان القبض على الخصم وإلقائه أرضاً وهي في وقتنا تقوم على أضرب مختلفة كالجودو والكراتيه ولكل منها أصول في صرع الخصم [المجموع، ج ١٦، ص ٤٩].

(٥) هو الصولج -عرب- وهو عصا معقوف طرفها، يضرب بها الفارس الكرة والجمع صوالج [المعجم الوسيط ج ١ ص ٥١٩-٥٢٠].

(٦) وهو البندق يرمى به عن قوس وهو قوس الجلاهق [العزيز شرح الوجيز ج ١٢ ص ١٧٧].  
(٧) المقل في الماء يسمونه في وقتنا الحاضر بالصفادع البشرية فإن جرت العادة الاستعانة بهم في الحرب كإغراق سفن الأعداء فجائز كالسباحة [المجموع، ج ١٦، ص ٢٩].

الثاني: إعلام الموقف والغاية، ويشترط تساويهما فيهما، ولو لم يعينا غاية [وشرطاً] <sup>(١)</sup> المال لأسبقهما حيث سبق أو شرط لأحدهما غاية وللآخر أخرى بطل. الثالث: - أن يشترط المال أو أكثره للسابق، فإن تسابق اثنين والبازل غيرهما وشرطه للسابق فذاك، وإن شرطه للثاني أولهما بالسوية بطل [ودونه] <sup>(٢)</sup> فلا.

وإن تسابق ثلاثة وشرطه البازل للأول جاز وإن شرطه للثاني أو شرط له أكثر من الأول بطل، وإن شرط <sup>(٣)</sup> له مثل ما شرط للأول أو دونه جاز <sup>(٤)</sup>، [ويجوز أن] <sup>(٥)</sup> يشترط الفسكل <sup>(٦)</sup> دون ما شرط لمن قبله، ولا يجوز أن يساويه فيقاس بهذا ما إذا تسابق أكثر من ثلاثة، حتى لو تسابق عشرة وشرط لكل واحد مثل ما شرط لمن قبله جاز، إلا الفسكل فإنه لا يجوز له مثله.

ويجوز أن يشترط المال غيرهما بأن يقول الإمام أو واحد من الناس: أيكما سبق فله في بيت المال كذا أو علي كذا <sup>(٧)</sup>، ويجوز أن يشترط أحدهما خاصة،

هذا هو شرط الرجوع للموقف ففكره ص ٣٤٩

(١) ورد فعل [شرطاً] في نسخة الأصل وورد فعل [شرط] في نسخة (ج) و (د) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين [المجموع، ج ١٦، ص ٢٩].

(٢) ورد لفظ [ودونه] في نسخة (ج) وورد لفظ [دونهما] في باقي النسخ، والصواب ما أثبت بين المعقوفتين، حيث أنه إن شرط للثاني أقل مما شرط للأول. قال الإمام الأردبيلي: لا يصح كسابقه، والأصح: الجواز [المجموع، ج ١٦، ص ٣٠] وقد علل الإمام الرافعي رأي القائلين بالجواز بأنه يسعى ويجتهد، وعلل رأي المانعين لأنه إذا كان يتحصل على شيء ويعفى فقد يتكاسل، ويضم بفرسه، ليفوت مقصود العقد، ولم يرجح الإمام الرافعي أياً من الوجهين [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٨٠].

(٣) ورد فعل [شرط] في سائر النسخ إلا نسخة (ب) حيث ورد فيها فعل [شرطه] والصواب أن يقال (شرط له) أي شرط للثاني مثلما شرط للأول [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٣٤] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٨٠].

(٤) لأن كل واحد منهما، والحالة هذه يجتهد ويسعى أن يكون سابقاً ومصلحاً [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٣٤] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٨٠].

(٥) ورد قوله [ويجوز أن] في سائر النسخ إلا نسخة (ج) والصواب إثباتها [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٣٤] [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٨٠].

(٦) والفسكل هو الأخير [روضة الطالبين ج ٧ ص ٥٣٥] وقال في اللسان: الفسكل هو الفرس الذي يجيء في آخر خيل السباق [لسان العرب ج ١١ ص ٥٢٠].



بأن يقول: إن سبقتني فلك عليّ كذا وإن سبقتك فلا شيء لي عليك<sup>(١)</sup>. ولو تسابق أكثر من اثنين وأخرج المال اثنان فصاعداً وشرطوا أن من سبق أحرز ما أخرجته ومن سبق من غيرهما أخذ ما أخرجها جاز، ولا يُشترط المحلل<sup>(٢)</sup> في الصور الأربع<sup>(٣)</sup>.

الرابع: - أن يكون فيهم محلل<sup>(٤)</sup> إن شرطاً أن من سبق فله على الآخر كذا، فإن سبق المحلل أخذ ماله<sup>(٥)</sup> وإن سبق فلا شيء عليه<sup>(٦)</sup>، ويشترط أن يكون فرسه كفواً لفرسيهما، ثم إن سبقهما المحلل وجاء معاً أخذ ماله<sup>(٧)</sup>، وإن سبقه وجاء معاً شيء لواحد منهم، وإن جاء المحلل مع [أحدهما]<sup>(٨)</sup> ثم الآخر فمال الذي مع المحلل لمالكه ومال الآخر للسابقين، ولو سبق أحدهما ثم المحلل، فمال الآخر للأول.

الخامس: - أن يكون سبق كل واحد<sup>(٩)</sup> منهما ممكناً غير واجب ولا ممتنع، فإن كان فرس أحدهما ضعيفاً يقطع بتخلفه أو [فارها]<sup>(١٠)</sup> يقطع بتقدمه لم يجز.

(١) الدليل على جواز الصورة المذكورة أعلاه ما روي عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه - قال: مر النبي ﷺ على نفر من أسلم يتتضلون، فقال النبي ﷺ "ارموا بني اسماعيل فإن أباكم كان رامياً، ارموا وأنا مع بني فلان" [صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ٧٨ حديث ٢٨٩٩، ص ٥٥٧] قال ابن حجر: التناضل هو الترامي للسبق [فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٦ ص ٩١].

(٢) قوله [في الصور الأربع] وردت في سائر النسخ إلا (ج) والصواب إثباتها.

(٣) وجود المحلل هو من أجل تحليل السبق لكل من سبق منهما وهذا ما عليه المذهب [المجموع، ج ١٦، ص ٥٩-٦٠].

(٤) الدليل على جواز هذه الصورة ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ من أدخل فرساً بين فرسين ولا يأمن أن يسبق فليس بقمار، ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قمار" [المستدرك على الصحيحين ج ٢ ص ١١٤] قال الحاكم صحيح الإسناد ووافقه الذهبي [تلخيص المستدرك المطبوع بحاشيته]. قال الرافعي مستدلاً على جواز هذه الصورة ثم إن كان الشرط أن يختص المحلل بالاستحقاق إن سبق، وكل واحد منهما لا يأخذ، فهذا جائز بالاتفاق [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٨٣].

(٥) ورد لفظ [أخذهما] في نسخة (ب) و (ج) و (د) ولفظ [أحدهما] في نسخة الأصل والصواب ما أثبت بين المعقوفتين [المجموع، ج ١٦، ص ٣١].

(٦) ورد لفظ [واحد] في سائر النسخ إلا (د) والصواب إثباته [المجموع، ج ١٦، ص ٣٢].

(٧) ورد لفظ [فارها] في سائر النسخ إلا (د) وقد ورد فيها لفظ (فارقتها) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين [المجموع، ج ١٦، ص ٣٢].

[السادس]<sup>(١)</sup>: أن يتفق الجنس، فلا يجوزُ المسابقةُ بينَ الفرسِ والبعيرِ، والفرسِ والحمارِ أو البغلِ، ويجوزُ بينَ البغلِ والحمارِ، والعتيق<sup>(٢)</sup> والهجين<sup>(٣)</sup>، والبختي<sup>(٤)</sup> والنجيب<sup>(٥)</sup>.

السابعُ: - تعيينُ المركوبينِ والراكبينِ إما بالعينِ أو الوصفِ<sup>(٦)</sup>، ولا يجوزُ الإبدال<sup>(٧)</sup> إذا تعينَ بخلافِ الرامي فإنه لا يجوزُ تعيينُهُ بالوصفِ.  
[الثامن]<sup>(٨)</sup>: - أن يستبقا على الدابتينِ، فإن شرطاً إرسالهُما ليجريا بأنفسهما بطلَ العقدُ.

التاسعُ: - أن تكونَ المسافةُ بحيثُ يمكنُ قطعُها<sup>(٩)</sup>، فإن كانتَ بحيثُ لا يصلانِ غايتها إلا بانقطاعِ أو تعبٍ شديدٍ بطلَ.

(١) ورد لفظ [سادساً] في سائر النسخ إلا (د) والصواب إثباتها .

(٢) العتيق هو ما كان أبواه عربيين [المجموع، ج ١٦، ص ٥٢].

(٣) ما كان أبوه عربياً وأمه أعجمية [المجموع، ج ١٦، ص ٥٢].

(٤) هي الإبل التي تبطأ في العدو [المجموع، ج ١٦، ص ٥٢].

(٥) هو الحسن الخلق السريع ، وأنجبته استخلصته [المجموع، ج ١٦، ص ٥٢].

(٦) يجوز تعيين الراكبين والمركوبين في الوصف، كما يقوم الوصف في السلم والزنا في الاحضار

[المجموع، ج ١٦، ص ٣٣] [العزیز شرح الوجيز ، ج ١٢، ص ١٨٧].

(٧) إذا تعلق العقد بعين فرس لم يجز إبداله، فإن هلك انفسخ العقد، وإذا عقد على الوصف ثم أحضر

فرساً فينبغي أن لا ينفسخ العقد بهلاكه [المجموع، ج ١٦، ص ٣٣] [العزیز شرح الوجيز ، ج ١٢،

ص ١٨٧].

(٨) ورد فعل [شرط] في نسخة الأصل وشرطاً في نسخة (د) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين.

(٩) لا بد أن تكون المسافة محددة في الابتداء والانتهاء لأن الغرض أن يعرف اسمهما ولا يعلم ذلك

إلا بتساويهما في الغاية، لأنه قد يكون أحدهما مقصراً في أول العدو وسريعاً في الانتهاء [المجموع،

ج ١٦، ص ٥٥] وقد قام الدليل على ذلك ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: "أجرى

النبي ﷺ ما ضمّر من الخيل من الحفياء إلى ثنية الوداع، وأجرى ما لم يضمّر من الثنية إلى مسجد

بني زريق" [صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير ، باب ٥٦، حديث ٢٨٦٨، ص ٥٥٢].

العاشر:- أن يكون المال معلوم الجنس والقدر، ويجوز أن يكون ديناً وعيناً، وبعضه ديناً وبعضه عيناً، وحالاً ومؤجلاً<sup>(١)</sup>، فلو [شرطاً]<sup>(٢)</sup> مجهولاً بأن قال أعطيتك ما شئت [أو]<sup>(٣)</sup> شئت أو شرطاً ثوباً بلا وصف بطل.

الحادي عشر:- أن يخلو عن الشروط المفسدة، فلو قال: إن سبقنتي فلك كذا أو لا أسبقك بعد هذا أو لا أناضلك إلى شهر بطل، ولو شرط على السابق أن يطعم السابق أصحابه بطل العقد<sup>(٤)</sup>.

وإذا كانت المسابقة على الإبل فالاعتبار في السبق بالكتف، وإن كانت على الخيل فالعنق، ولو سبق أحدهما في وسط الميدان والآخر في آخره فالسابق الثاني، ولو عثر أحدهما أو ساخت قوائمه في الأرض فتقدم الآخر لم يكن سابقاً<sup>(٥)</sup>، وكذا لو وقف لمرض أو نحوه، وإن وقف بلا علة فمسبق.

---

(١) يجوز أن يكون المال المعلوم في السبق حالاً أو مؤجلاً قياساً على الثمن في البيع [المجموع، ج ١٦، ص ٢٤].

(٢) ورد لفظ فعل [شرط] في نسخة الأصل و[شرطاً] في نسخة (د) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين.

(٣) ورد حرف أو في نسخة الأصل و (ج) و (هـ) وورد في نسخة (ب) حرف واو العطف والصواب ما أثبت بين المعقوفتين [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ١٨٩].

(٤) يبطل العقد لأنه وجد شرط يناهض مقتضاه كمن باع سلعة بألف، وشرط على المشتري التصديق بها [المجموع، ج ١٦، ص ٦٣].

(٥) لأنه لا يسبق بجودة الجري [المجموع، ج ١٦، ص ٦٣].

## تذنيب:

عقدُ المسابقة [لازم]<sup>(١)</sup> كالمناضلة ليس لأحدهما الفسخ، ولا تركُ العمل قبل الشروع وبعده، مفضولاً كان أو فاضلاً، ولا الزيادة في المال أو العمل ولا النقص فيهما. ويجوز الضمان بالسبق والرهن به، ولا يلزم في حق المحلل، ولا بد من القبول لفظاً. وإذا فسد وركض وسبق واحد استحق أجر المثل.

---

<sup>(١)</sup> ورد لفظ لازم في نسخة الأصل و (ب) وورد لفظ لازمة في نسخة (ج) و (د) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأنه صفة للعقد وهو مفرد ومذكر، فاقتضى ذلك أن يكون مثله. وهو لازم كالإجارة فلا يفسخ إلا بتراض من الطرفين [المجموع، ج ١٦، ص ٣٥]

## فصل.

للمرمي شروط آخر مختصة به:

الأول: - بيان عدد الأرشاق<sup>(١)</sup> والإصابة جملةً كخمسٍ من عشرين، ويستحب أن يبين صفة الإصابة من القرع: وهو الإصابة المجردة، والخزق: وهو أن يتقب ويسقط، [و]<sup>(٢)</sup> الخسق: وهو أن [يتقب]<sup>(٣)</sup>، ويثبت، والخرم: وهو أن يصيب طرف الغرض ويخرم، والمروق: وهو أن يتقب وينفذ<sup>(٤)</sup>، ولو أطلقا نزل على القرع، ولو تناضلا على أن يكون السبق لأبعدهما رمياً صح<sup>(٥)</sup>، ولو تناضلا على رمية واحدة وشرطاً المال للمصيب فيها صح.

الثاني: إعلام قدر الغرض طولاً وعرضاً [وارتفاعه]<sup>(٦)</sup> من الأرض وانخفاضه<sup>(٧)</sup> إلا أن يكون هناك غرض معلوم فينزل عليه.

الثالث: - بيان عدد الأرشاق نوبةً أو يرمون كل نوبة، سهماً سهماً، أو ثلاثة ثلاثة، أو خمسة خمسة، أو ما يتفقان عليه. ولا يشترط بيان أنهما يرميان مبادرةً أو

---

(١) الأرشاق جمع رشق وهي نوبة الرمي [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٢٠١] [لسان العرب، ج ١٠، ص ١١٦].

(٢) ورد حرف واو العطف في نسخة الأصل و (ج) و (د) وورد حرف أو للتخيير في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين لأن كلمة الخسق جاءت معطوفة على ما سبقها [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ١٩٨].

(٣) ورد لفظ يتقب في نسخة الأصل و (ج) و (د) وورد لفظ يسبق في نسخة (ب) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين، لأن الخسق عكس الخزق من حيث أنه إذا تقب يثبت، وقد ورد في لسان العرب: خسق السهم أي لم ينفذ نفاذاً شديداً ورمى فخرق إذا شق الجلد. [لسان العرب، ج ١٠، ص ٨].

(٤) ويطلق على جميع هذه الإصابات اسم الخواصل وهو جمع خصال [المجموع، ج ١٦، ص ٨٢].

(٥) لأنه يمتحن به قوة الساعد ويستعان به على قتال من بعد من العدو [المجموع، ج ١٦، ص ٧٨].

(٦) ورد لفظ ارتفاعه في نسخة الأصل و (ب) و (د)، وورد لفظ ارتفاعه في نسخة (ج) والصواب ما أثبت بين المعقوفتين، لأن سياق النص يقتضي ذلك حيث أنه يأتي عكس كلمة انخفاضه الواردة في النص. [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٢٠٠].

(٧) لأن الإصابة تختلف باختلاف الغرض [المجموع، ج ١٦، ص ٧٨].

محاطة، وقيل يشترط<sup>(١)</sup>، والمبادرة أن يبادر أحدهما إلى العدد المشروط [من]<sup>(٢)</sup> الإصابة كما إذا شرطاً أن من سبق [إلى]<sup>(٣)</sup> الإصابة خمسة من عشرين ففاضل، فرمى كل واحد عشرين وأصاب أحدهما خمسة والآخر دونهما فالأول ناضل، والمحاطة أن يشترطاً مقابلة إصابة أحدهما بإصابة الآخر فيطرح ما اشتركا، فمن خلص له عدد معلوم ففاضل، كخلوص خمسة من عشرين، فإذا رمى عشرين وأصاب كل واحد خمسة فلا نضال، وإن أصاب أحدهما خمسة والآخر عشرة فالثاني ناضل.

الرابع: - بيان من يبدأ بالرمي، فإن تركاه بطل العقد.

الخامس: - تساوي الحزبين في عدد الأرشاق والإصابات، فلا يجوز أن يرامي واحد من ثلاثة ليرمي هو ثلاث رميات وكل واحد منهم يرمي<sup>(٤)</sup> رمية، ولا يشترط تعيين القوس والسهم، ولو عيّن لغا وجاز الإبدال، فإن شرطاً المنع فسد العقد، وإنما يجوز الإبدال بمثل المعين، فأما الانتقال من نوع إلى نوع آخر كالقسي الفارسية والعربية فلا يجوز إلا بالتراضي.

وإذا اجتمع نفر للمناضلة وانتصب منهم زعيمان<sup>(٥)</sup> يختاران الأصحاب جاز، ولا يجوز أن يشترطاً التعيين بالقرعة<sup>(٦)</sup>، ولو كان فيهم غريب فاختره أحد.

(١) قال صاحب الحاشية: والأول هو المعتمد أي يكفي الإطلاع ويحمل على المبادرة لأنها للغالب [الحاشية المسماة بالكمثري على الأنوار لأعمال الأبرار، ج ٢، ص ٥٩٨].

(٢) ورد حرف الجر [من] في سائر النسخ إلا في نسخة (ج) حيث ورد فيها حرف الواو والصواب ما أثبت بين المعقوفتين .

(٣) ورد حرف الجر [إلى] في سائر النسخ إلا في نسخة (د) والصواب إثباته .

(٤) لم يرد فعل يرمي في سائر النسخ وكان لا بد من إيراده ليستقيم المعنى [العزیز شرح الوجيز، ج ١٢، ص ٢٠٥].

(٥) لا بد أن يكون الزعيم أحدهم وأطوعهم، لأن صفة الزعيم في العرف أن يكون متقدماً في الصناعة مطاعاً في الجماعة، فإن تقدموه في الرمي وأطاعوه في الأتباع جاز، وإن تقدمهم في الرمي ولم يطيعوه في الأتباع لم يجز لأن أهم صفات الزعيم أن يكون مطاعاً فإذا أمر ولم يطع لم يجز العقد عليه [المجموع، ج ١٦، ص ٩٨].

(٦) لا يجوز شرط التعيين بالقرعة لأنه قد تخرج القرعة الحذاق لأحد الحزبين والضعفاء للحزب الآخر [المجموع، ج ١٦، ص ٩٦].

الزعيمين على الظن أنه رام فبان بخلافه بطل العقد فيه، وسقط من الحزب الآخر بمقابلته واحد<sup>(١)</sup> وصح في الباقيين، ولهم الخيار فإن أجازوا وتنازعا فيمن يخرج في مقابلته فسخ العقد، وإذا نضل أحد الحزبين فيقسم المال بينهما بالسوية وقيل بحسب إصابتهم<sup>(٢)</sup> فعلى الأول، ولو شرط بحسب الإصابة اتبع الشرط ومتى شرط الإصابة مطلقاً أو إصابة موصوفة فيشترط حصولها بالنصل.

ولو انقطع الوتر أو انكسر القوس أو عرض شخص أو بهيمة فانصدم السهم به فإن أصاب حسب له<sup>(٣)</sup>، وإلا [فلا]<sup>(٤)</sup> يحسب عليه<sup>(٥)</sup>، ولو أصاب الغرض في الموضع المنتقل إليه حسب عليه لا [له]<sup>(٦)</sup>، وإذا كان المشروط الخسق فينبغي أن يتقّب ويثبت، فإن خدش ولم يتقّب فليس بخسق، وإن تقّب وثبت ثم سقط حسب له، وكذا لو لقي النصل صلابة وعاد وسقط، ولا بأس أن يصلي متقلداً القوس والجمعة<sup>(٧)</sup>، إلا أن يتحرك حركة تشغله فيكره، ولا بد من رعاية الطهارة، ويصح مع المضربة [الطاهرة]<sup>(٨)</sup>: وهي جلد يجعله الرامي في إبهامه ومسبحة من اليد اليمنى ليمتد به الوتر.

(١) لأنه ليس بمحل في العقد فيسقط من المقابل واحد [المجموع، ج ١٦، ص ٩٦].

(٢) الصحيح أنه يقسم على عدد رؤوسهم لأنهم كالشخص الواحد [العزیز شرح الوجیز، ج ١٢، ص ٢٠٧] [روضة الطالبين، ج ٢، ص ٥٥٠].

(٣) لأن حصول أصابته مع اختلال الآلة أدل على حذقه [المجموع، ج ١٢، ص ١٠٤].

(٤) ورد لفظ [فلا] في نسخة الأصل ولم يرد في سائر النسخ والصواب إثباته .

(٥) لأنه لم يخطئ بسوء رميه بل أخطأ بعارض [المجموع، ج ١٢، ص ١٠٤].

(٦) ورد لفظ [له] في سائر النسخ إلا في (د) والصواب إثباته .

(٧) الجمعة: كناية الشباب [لسان العرب ج ١ ص ٢٦٧].

(٨) ورد لفظ [الطاهرة] في نسخة (د) وورد لفظ [الظاهرة] في باقي النسخ والصواب ما أثبت بين المعقوفتين .

الفخيارى



## فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الرقم	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
١	"فاستبقوا الخيرات"	١٤٨	البقرة	١٣٧
٢	"فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه"	١٧٣	البقرة	٢٧٣
٣	"فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام آخر"	١٨٤	البقرة	١٨٠، ١١٥ ١٢٣
٤	"وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين"	١٨٤	البقرة	١٠١
٥	"وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون"	١٨٤	البقرة	١١٦
٦	"وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود"	١٨٧	البقرة	٩، ١٠٣ ١١، ١١٠
٧	"فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم"	١٨٧	البقرة	١٠، ١٠٣
٨	"ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد"	١٨٧	البقرة	٣٢، ١٣١
٩	"ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة"	١٩٥	البقرة	٤١، ١١٥
١٠	"وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى"	١٩٦	البقرة	٨٦، ١٣٧ ١٩٣
١١	"فمن تمتع بالعمرة إلى الحج"	١٩٦	البقرة	٧٨، ١٧٧
١٢	"ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام"	١٩٦	البقرة	١٧٧

١٨٤	البقرة	١٩٦	"ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله"	١٣
١٧، ١٥١	البقرة	١٩٧	"الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج"	١٤
١٧٢	البقرة	٢٠٣	"فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه"	١٥
٩٥	البقرة	٢٦٢	"الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله"	١٦
٤٧، ٤٤	البقرة	٢٦٧	"يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم"	١٧
٩٥	البقرة	٢٧١	"إن تبدوا الصدقات فنعما هي"	١٨
١٣٣	البقرة	٢٧٥	"وأحل الله البيع وحرم الربا"	١٩
١٩٥	البقرة	٢٨٠	"وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة"	٢٠
١٩٦	البقرة	٢٨٦	"فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه"	٢١
١٤٤	آل عمران	٩٧	"ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً"	٢٢
١٣٣	النساء	٣	"فانكحوا ما طاب لكم من النساء"	٢٣
١٢١	النساء	١٢	"من بعد وصية يوصي بها أو دين"	٢٤
٢٦٣	المائدة	١	"أُحِلَّتْ لَكُمْ بهيمة الأنعام"	٢٥
٢٣١	المائدة	٣	"حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الميتة والدم ولحم الخنزير"	٢٦
٢١٨	المائدة	٥	"وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم"	٢٧
١٨٧	المائدة	٩٥	"يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم"	٢٨
٤٧	الأنعام	١٤١	"وهو الذي أنشأ جنات معروشات"	٢٩
٢٥١	الأنعام	١٦٢	"إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب"	٣٠

	العالمين			
٣١	"ولا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى"	١٦٤	الأنعام	١٢٢
٣٢	"خذوا زينتكم عند كل مسجد"	٣١	الأعراف	١٣٣
٣٣	"كلوا واشربوا ولا تسرفوا"	٣١	الأعراف	١٣٤
٣٤	"ويحلّ لهم الطبيات ويحرم عليهم الخبائث"	١٥٧	الأعراف	٢٤، ٢٦٢
٣٥	"وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم"	١٧٢	الأعراف	١٦٠
٣٦	"وأعدوا لهم ما استطعتم من قوّة"	٦٠	الأنفال	٢٧٨
٣٧	"والذين يكنزون الذهب والفضة"	٣٤	التوبة	٥٥
٣٨	"انفروا خفافاً وثقالاً"	٤١	التوبة	٨٦
٣٩	"قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربّي"	١٠٩	الكهف	٦١
٤٠	"ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام"	٢٨	الحج	٢٤٧
٤١	"وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق"	٢٩	الحج	٨٤، ١٥٧
٤٢	"والبذنّ جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير"	٣٦	الحج	٢٥٥
٤٣	"قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق"	٢٠	العنكبوت	٨٦
٤٤	"وقدر في السّرد"	١١	سبا	١٨١
٤٥	"أن تحبط أعمالكم"	٢	الحجرات	١٨٦
٤٦	"وأن ليس للإنسان إلا ما سعى"	٣٩	النجم	١٢٢

٢٧٥	الحشر	٩	"وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ"	٤٧
٨٦	الملك	١٥	"فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ"	٤٨
٧٨	البينة	٥	"وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ"	٤٩

## فهرس الأحاديث النبوية

الرقم	الحديث	الحرف	الصفحة
١	"أتعد علينا بالسخل ولا تأخذ منه شيئاً"	أ	٤١
٢	"أتى أبو رزين النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن أبي كبير لا يستطيع الحج"		١٣٧
٣	"أتى رجل النبي ﷺ فقال له: إن أختي قد نذرت أن تحج وإنها ماتت"		٢١٣
٤	"أتيت رسول الله ﷺ فبايعته، فأتاه رجل فقال: أعطني الصدقة"		٩٠
٥	"أجرى النبي ﷺ ما ضمّر من الخيل من الحفياء إلى ثنية الوداع"		٢٨٢
٦	"أحلت لنا ميتتان و دمان"		٢٢٠
٧	"أخبر رسول الله ﷺ أن ابن عمر يقول: والله لأصومن من النهار ولأقومن الليل ما عشت"		١٢٩
٨	"أخبرني رجلان أنهما أتيا رسول الله ﷺ في حجة"		٨٨

		الوداع يسألانه الصدقة"	
١١٤	إ	"إذا أصبح أحدكم يوماً صائماً فلا يرفث ولا يجهل"	٩
٨٩		"إذا أعطيتُم فأغنوا"	١٠
١٢٩		"إذا بقي نصف شعبان فلا تصوموا"	١١
٢٧١		"إذا دبغ الإهاب طهر"	١٢
٢٥٢		"إذا دخل العشرة وعنده أضحية يريد أن يضحي فلا يأخذن شعراً"	١٣
١٢٠		"إذا رأيتُموه فصوموا وإذا رأيتُموه فأفطروا"	١٤
١٧١		"إذا رميتُم وحلقتُم فقد حلّ لكم الطيب"	١٥
٥٦		"إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول"	١٦
١٠٩		"إذا نسي فأكل وشرب وهو صائم فليتم صومه"	١٧
١٠٨	أ	"أسبغ الوضوء واخلل الأصابع"	١٨
٩٦		"أصبح الناس صياماً لتمام ثلاثين"	١٩
٦٨		"أغنوهم عن طواف هذا اليوم"	٢٠
١٠٩		"أفطرنا على عهد رسول الله ﷺ يوم غيم ثم طلعت الشمس"	٢١
٦١		"أقطع رسول الله ﷺ بلال بن الحارث معادن القبلية"	٢٢

٢٣	"أكنتم تكرهون الحجامة للصائم على عهد رسول الله ﷺ؟"	١٠٧
٢٤	"ألا إن القوة الرمي"	٢٧٨
٢٥	"ألا وإن من المثلة أن ينذر الرجل أن يحج ماشياً"	٢١٣
٢٦	"أمر النبي ﷺ بزكاة الفطر قبل خروج الناس على الصلاة"	٦٨
٢٧	"أمر رسول الله ﷺ أن يخرص العنب"	٥٣
٢٨	"أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير"	٦٩
٢٩	"إن إبراهيم حرم مكة"	١٩٢
٣٠	"أن أسامة بن زيد رضي الله عنه كان يركب إلى ملل له بوادي القرى وكان يصوم الاثنين والخميس"	١٢٨
٣١	"أن أعرابياً جاء النبي ﷺ فقال: إني رأيت الهلال"	٩٦
٣٢	"أن أم الفضل بنت الحارث بعثت كريب إلى معاوية بالشام"	٩٨
٣٣	"أن ابن عباس وناساً من أصحاب رسول الله ﷺ بعثوا كريب إلى أم سلمة يسألها عن أي الأيام كان رسول الله ﷺ أكثر لها صياماً"	١٢٨

٣٤	"إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها"	١٠٤
٣٥	"إن الله حرم مكة"	١٨٧
٣٦	"إن الله كتب عليكم السعي"	١٦٢
٣٧	"إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"	١٩٩
٣٨	"إن الله وضع للمسافر الصوم وشطر الصلاة"	١٢٣
٣٩	"إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة"	٨٥
٤٠	"إن المسجد لا يحل لجنب ولا حائض"	١٣١
٤١	"أن النبي كان يضحى بكبشين أملحين"	٢٤٧
٤٢	"أن النبي لقي ركباً بالروحاء فقال: من القوم؟"	١٣٨
٤٣	"أن النبي ﷺ أرسل أبا بكر أميراً على الحجيج في السنة التاسعة للهجرة"	١٦٥
٤٤	"أن النبي ﷺ انصرف إلى المنحر فنحر"	١٥٧
٤٥	"أن النبي ﷺ حرم كل ذي ناب من السباع"	٢٦١
٤٦	"أن النبي ﷺ دخل على عائشة فوجدها تبكي، فقال ما شأنك؟"	١٧٧
٤٧	"فهذه الأيام التي كان رسول الله ﷺ يأمرنا بإفطارها "	١١٢



٤٨	"أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ لِرَجُلٍ يَقُولُ لِنَبِيِّكَ عَنْ شِبْرَمَةَ"	١٤٥
٤٩	"أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ"	١١٣
٥٠	"أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ"	١٣٠
٥١	"إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ"	٢٦٥
٥٢	"أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ"	١٢٢
٥٣	"أَنَّ امْرَأَةً ذَبَحَتْ شَاةً بِحَجَرٍ فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ"	٢٢٠
٥٤	"أَنَّ امْرَأَةً رَكِبَتْ الْبَحْرَ فَذَرَتْ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ أَنْ تَصُومَ شَهْرًا"	٢٠١
٥٦	"أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ عَلَيْهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ"	١٣٧
٥٧	"أَنَّ بِلَالًا كَانَ يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ"	١١٠
٥٨	"أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ"	١٨٠
٥٩	"إِنَّ حَمْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَصُومُ فِي السَّفَرِ؟"	١١٥
٦٠	"أَنَّ رَجُلًا أَضْجَعَ شَاةً وَهُوَ يَحْدُ شَفْرَتَهُ"	٢٣٤
٦١	"أَنَّ رَجُلًا جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِ جَبَّةٌ وَهُوَ مُتَضَمِّخٌ"	١٨٤

		بالخلق"	
١٧١		"أَنَّ رَجُلًا جَاءَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمَى"	٦٢
١٥٩		"أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنْ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُهُ"	٦٣
٢٥٧		"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ"	٦٤
١٢٨		"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَنَلَ عَنْ صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ"	٦٥
٢٥٧		"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ"	٦٦
٢٥٠		"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَصْفَرَةِ"	٦٧
١١٨	!	"إِنْ شَاءَ فَرَّقَ وَإِنْ شَاءَ تَابَعَ"	٦٨
١٥٣	أ	"أَنَّ عَائِشَةَ لَمَّا أَرَادَتْ أَنْ تَعْتَمِرَ بَعْدَ التَّحْلُلِ أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْحَلِّ فَتَحْرِمَ"	٦٩
٨٧		"أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ أُعْطِيَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خَمْسٍ خَيْرَ"	٧٠
٢٧١		"أَنَّ فَارَةَ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَمَاتَتْ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا"	٧١
١٢٥	!	"إِنَّ لَزُورِكَ عَلَيْكَ حَقًّا"	٧٢
٢٢٢		"إِنَّ لِهَذِهِ الْإِبِلِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ"	٧٣

٧٤	"أَنْ نَاساً تَمَارُوا عِنْدَ أُمِّ الْفَضْلِ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صُومِ النَّبِيِّ ﷺ"	أ	١٢٨
٧٥	"أَنْ نَاساً مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ وَهُوَ بِعَرَفَةَ"		١٦٤
٧٦	"إِنَّ هَـٰ هَـٰنَا أَقْوَاماً حَدِيثَ عَهْدِهِمْ بِشُرْكَ"		٢٣١
٧٧	"إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ"	إ	٩٧
٧٨	"إِنَّا نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى"		٢٢٤
٧٩	"أَنْفَجْنَا أَرْنباً وَنَحْنُ بِمَرِّ الظُّهْرَانِ"	أ	٢٦٣
٨٠	"إِنَّكُمْ تَدْعُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ"	إ	٢٥٨
٨١	"إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"		٧٤، ١٠٢، ١٣٢
٨٢	"إِنِّي أَرْسَلْتُ كَلَاباً مَعْلَمَةً فَيَمْسُكُنْ عَلَيَّ وَأَذْكَرُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ"		٢٢٦، ٢٣٥
٨٣	"إِنِّي أَرْسَلْتُ وَأُسَمِّي"		٢٢٧
٨٤	"أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ فَعَلِيهِ حُجَّةٌ أُخْرَى"		١٣٨
٨٥	"أَيُّنَ السَّائِلِ عَنِ الْعِمْرَةِ؟"	أ	١٨٢
٨٦	"ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ"	ا	١٦٢
٨٧	"اتَّجَرُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى"		٣٨

٥٩		"اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً من ذهب أو فضة"	٨٨
١٠٧		"احتجم النبي ﷺ وهو محرم"	٨٩
٢٥٥		"ادخروا ثلاثاً ثم تصدقوا بما بقي"	٩٠
٨٢		"استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأسد على صدقات بني سليم"	٩١
١٨٠		"اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين"	٩٢
٤٠	ب	"بعثني النبي ﷺ إلى اليمن فأمرني أن آخذ من كل ثلاثين بقرة"	٩٣
١١٨		"بلغني أن رسول الله ﷺ سئل عن تقطيع قضاء صيام شهر رمضان"	٩٤
١١٩		"بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله هلكت"	٩٥
٩٦	ت	"تراءى الناس الهلال فأخبرت النبي ﷺ أنني رأيته"	٩٦
٧٩		"تصدق عمر بن الخطاب بفرس في سبيل الله"	٩٧
٨١		"تصدقن يا معشر النساء، ولو من حليكن"	٩٨
٩٥	ث	"ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة"	١٠٠
١٠٤		"ثلاثة لا يفطرن الصائم"	١٠١

١٣٩	ج	"جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما يوجب الحج؟"	١٠٢
١٤٧		"جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقال: إن أُمي ماتت ولم تحج أفأحج عنها؟"	١٠٣
١٢٩		"جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ونحن عنده فقالت: يا رسول الله، إن زوجي صفوان يضربني إذا صليت"	١٠٤
١٣٤		"جاءت حفصة إلى الرسول ﷺ تزوره في اعتكافه في المسجد"	١٠٥
٩٩		"جاءنا كتاب عمر ونحن بخانقين"	١٠٦
٢٦١	ح	"حرم رسول الله ﷺ، يعني يوم خيبر، الحُمُر الأنسية"	١٠٧
١٢٦		"حين صام النبي ﷺ يوم عاشوراء وأمر، قالوا يا رسول الله: إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى"	١٠٨
٩٣	خ	"خذ الحب من الحب والشاة من الغنم"	١٠٩
١١٦		"خرج النبي ﷺ في رمضان فصام حتى إذا بلغ الكدير أفطر"	١١٠
١٧٦		"خرجنا مع النبي ﷺ لا نذكر إلا الحج"	١١١
١٧٦		"خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع"	١١٢

١١٦		"خرجنا مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان في حرّ شديد"	١١٣
١٥٣		"خرجنا مع رسول الله ﷺ موافين لهلال ذي الحجة"	١١٤
١٣٧		"خطبنا رسول الله ﷺ فقال: أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا"	١١٥
١٦٦		"خير الدعاء دعاء يوم عرفة"	١١٦
١٩٤	د	"دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنت الزبير فقال لها: لعلك أردت الحج"	١١٧
١٢٥		"دخل عليّ رسول الله ﷺ وأنا صائمة فناولني فضل شراب"	١١٨
٢٥٠		"دم عفراء أحبّ إليّ من دم سوداوين"	١١٩
٥٨	ذ	"الذهب والفضة والحريّر والديباج هي لهم في الدنيا والآخرة"	١٢٠
٢٥٨	ر	"رأيت رسول الله ﷺ أذن في أذن الحسين"	١٢١
١٦١		"رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة إذا استلم الركبن الأسود"	١٢٢
١٩٨	ر	"رفع القلم عن ثلاثة"	١٢٣

١٢٤	"رفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون المغلوب على عقله"	١٠٠
١٢٥	"رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضحى"	١٧٢
١٢٦	"روى مسلم أنه والفضل بن العباس انطلقا إلى رسول الله ﷺ قال: ثم تكلم أحدنا"	٨٧، ٩٠
١٢٧	"زكّوا ما كان في أيديكم"	ز ٤٦
١٢٨	"سأل أبو سلمة أبا سعيد رضي الله عنهما قال: هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر ليلة القدر؟"	س ١٣٠
١٢٩	"سأل النبي ﷺ وعمران يسمع فقال: يا أبا فلان، أما صمت ست هذا الشهر؟"	١٢٧
١٣٠	"سأل حمزة الأسلمي رسول الله ﷺ عن الصيام فسي السفر"	١١٥
١٣١	"سئل رسول الله ﷺ عن السمن والجبن والفراء"	٢٦٩
١٣٢	"سألت رسول الله ﷺ عن الجنين"	٢٧٢
١٣٣	"سألت رسول الله ﷺ عن الصيد"	٢٢٥
١٣٤	"سألت رسول الله ﷺ عن المعارض"	٢٢٤
١٣٥	"سابقني النبي ﷺ فسبقته"	٢٧٩
١٣٦	"سبعة من السنة في الصبي يوم السابع"	٦٠

٢٥٧		"السنة شاتان مكافئتان عن الغلام"	١٣٧
١١٢	ش	"شهدت العيد مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: هذان يومان نهى رسول الله ﷺ عن صومهما"	١٣٨
٦٠	ص	"صلى النبي ﷺ يوم العيد ركعتين"	١٣٩
٩٨ ، ٩٦		"صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته"	١٤٠
١٢٥		"صيام يوم عرفة احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده"	١٤١
٢٦٣	ض	"الضبّ لست أكله ولا أحرمه"	١٤٢
٢٦٣		"الضبع صيد يؤكل"	١٤٣
٢٤٧		"ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين"	١٤٤
١٥٧	ط	"الطواف حول البيت مثل الصلاة"	١٤٥
٢٥٨	ع	"عق رسول الله ﷺ عن الحسن بشاة"	١٤٦
٢٥٩		"عن أبي موسى قال: ولد لي غلام فأتيت النبي ﷺ فسمّاه إبراهيم"	١٤٧
١٧٦		"عن جابر أنه حجّ مع النبي ﷺ يوم ساق البدن معه"	١٤٨
١٨٥		"عن جمع من الصحابة أنهم سنلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج"	١٤٩



٢٣٨		"عن رجل أنه خرج مع رسول الله ﷺ يريد مكة، حتى إذا كانوا في بعض وادي الروحاء"	١٥٠
٢٣١		"عن شداد قال: اثنتان حفظتهما عن رسول الله "	١٥١
٢٤٥		"عن عمر قال: يا رسول الله، إني أوجبت على نفسي بدنة"	١٥٢
١٩٦		"عن كعب بن عجرة أن رسول الله ﷺ رآه وأنه يسقط على وجهه القمل"	١٥٣
١٠١		"عن معاذة قالت: سألت عائشة رضي الله عنها فقلت: ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة"	١٥٤
٩٣	غ	"غدوت إلى رسول الله ﷺ بعبد الله بن أبي طلحة ليحنكه"	١٥٥
٢٥٦		"الغلام مرتين بعقيقته يذبح عنه يوم السابع"	١٥٦
٩١	ف	"فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم"	١٥٧
٤٩		"فأما القثاء والبطيخ والرمان"	١٥٨
٤١		"فإن لم يكن عنده بنت فخاض على وجهها"	١٥٩
١٣٠		"فألتمسوها في العشر الأواخر في وتر"	١٦٠

٦٨		١٦١ "فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهيرة للصيام من اللغو"
١٥١		١٦٢ "فمن كان دون ذلك من حيث أنشأ حتى أهل مكة"
١٥٣		١٦٣ "فمن كان دونها فمهله من أهلها"
٥٢		١٦٤ "فيما سقت السماء والعيون"
٨٨	ق	١٦٥ "قال رجل لأتصدقن بصدقة"
١٦٩		١٦٦ "قال رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو واقف على راحلته: هات القط لي"
١٠٤		١٦٧ "قال عمر بن الخطاب: قبلت وأنا صائم"
٨٥		١٦٨ "قال قبيصة: تحملت حمالة فأتيت النبي ﷺ أسأل فيها"
١٤٥		١٦٩ "قام رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله ما يوجب الحج؟"
١٩٣		١٧٠ "قد أحصر رسول الله ﷺ فخلق رأسه وجامع نساءه"
٥٨		١٧١ "قطع أنف عرفة بن سعد يوم الكلاب فاتخذ أنفاً من ورق"
٩٥	ك	١٧٢ "كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً من نخل وكان أحبّ ماله ببيرحاء"

١٧٣	"كان أصحاب النبي ﷺ يتمتعون في أشهر الحج"	١٧٨
١٧٤	"كان أهل الجاهلية يخضبون قطنة بدم العقيقة"	٢٥٩
١٧٥	"كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير"	١١٣
١٧٦	"كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقته قال: اللهم صل على آل فلان"	٧٥
١٧٧	"كان النبي ﷺ يتوضأ بالمد"	٥١
١٧٨	"كان النبي ﷺ يدركه الفجر جنباً في رمضان"	١٠٧
١٧٩	"كان النبي ﷺ يكتحل بالإثمد"	١٠٦
١٨٠	"كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه"	١٣٤
١٨١	"كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر"	١١٣
١٨٢	"كان رسول الله ﷺ إذا كان قبل التروية خطب الناس فأخبرهم بمناسكهم"	١٦٥
١٨٣	"كان رسول الله ﷺ لا يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر"	١٦٠
١٨٤	"كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نخرج الصدقة مما نعد للبيع"	٦٤

١٨٥	"كان رسول الله ﷺ يجيء ويقول: هل عندكم غداء؟"	١٠٣
١٨٦	"كان رسول الله ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم"	١٠٤
١٨٧	"كانت قبيلة سيف رسول الله ﷺ فضة"	٥٩
١٨٨	"كفارة النذر كفارة يمين"	٢٠٠
١٨٩	"كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت"	١٤١
١٩٠	"كل عرفات موقف وارفعوا عن عرنة"	٢٥١
١٩١	"كل مال أدبت زكاته فليس بكنز"	٥٥
١٩٢	"كل من صيد أهل الكتاب ولا تأكل من صيد المجوس"	٢١٨
١٩٣	"كلوا واشربوا وتصدقوا من غير إسراف"	٥٨
١٩٤	"كنّا نأكل لحوم الخيل"	٢٦١
١٩٥	"كنت أصوم الدهر وأقرأ القرآن كل ليلة"	١٢٩
١٩٦	"كنت نذرت في الجاهلية أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام"	١٣٢
١٩٧	"لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي"	ل ٨٠
١٩٨	"لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ذي محرم"	١١٦
١٩٩	"لا تشربوا في أنية الذهب والفضة"	٥٨
٢٠٠	"لا تصوم المرأة وزوجها شاهد يوماً من غير شهر"	١٢٩

		رمضان إلا بإذنه	
٢٠١	١٢٨	"لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم"	
٢٠٢	٢٥٨	"لا تعقّي عنه ولكن احلّقي شعر رأسه"	
٢٠٣	٢٧٩	"لا سبق إلا في خفّ أو حافر"	
٢٠٤	١٤٢	"لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم"	
٢٠٥	١١٣	"لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر"	
٢٠٦	١٢٢	"لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد"	
٢٠٧	١٢٨	"لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا يوم قبله أو بعده"	
٢٠٨	١٢٨	"لا يصومن أحدكم يوم الجمعة منفرداً"	
٢٠٩	٢٤٨	"لا يُضحى بالعرجاء اليّين ضلعها، ولا بالعوراء اليّين عورها"	
٢١٠	١٨٨	"لحم صيد البرّ لكم حلال وأنتم حرّم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم"	
٢١١	١٦٠	"لله تسعة وتسعون اسماً من حفظها دخل الجنة"	
٢١٢	١٥١	"لما أراد النبي ﷺ الحج أذن في الناس فاجتمعوا فلما أتى البيداء أحرّم"	
٢١٣	١٧٠	"اللهم ارحم المحلقين"	

٢١٤	"ليس على العبد نذر فيما لا يملك"	٢٠٦
٢١٥	"ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه"	٣٨
٢١٦	"ليس على المعتكف صيام ألا أن يجعله على نفسه"	١٣٤
٢١٧	"ليس على النساء الحلق"	١٧٠
٢١٨	"ليس فيما دون خمس أواق صدقة"	٥٦
٢١٩	"ليس فيما دون خمس أوسق صدقة"	٥٠
٢٢٠	"ليست منسوخة هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما"	١٠١
٢٢١	"ما ردّ عليك قوسك فكل"	م ٢٣٧
٢٢٢	"ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي فيها حقها"	٥٥
٢٢٣	"ما يخرج رجل بشيء من الصدقة حتى يفك عنها لحيي سبعين شيطانا"	٩٥
٢٢٤	"ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله"	٧٦
٢٢٥	"مرّ النبي ﷺ على نفر من أسلم يتتضلون"	٢٨١
٢٢٦	"مرّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه بمجنونة بنى فلان وقد زنت"	١٠٠
٢٢٧	"المعتكف يتبع الجنازة ويعود المريض"	١٣٥

٢٢٨	"من أدخل فرساً بين فرسين ولا يأمن أن يسبق، فليس بقمار"	٢٨١
٢٢٩	"من أدركه الكبر فلم يستطع صيام رمضان فعليه لكل يوم مَدّ من قمح"	١٢١
٢٣٠	"من استفاد مالاً فلا زكاة فيه"	٤٣
٢٣١	"من استفاد مالاً، فلا زكاة عليه"	٤٣
٢٣٢	"من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح، فكأنما قرب بدنه"	٢٥٠
٢٣٣	"من ذبح قبل الصلاة فليعد"	٢٥١
٢٣٤	"من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر"	١٢٧
٢٣٥	"من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم"	١١٢، ١٠٣
٢٣٦	"من كان اعتكف معي فليعتكف في العشر الأواخر"	١٣٠
٢٣٧	"من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه"	١١٨
٢٣٨	"من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له"	١٠٢
٢٣٩	"من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً"	١٢٢

٢٤٠	"من مات وعليه صيام صام عنه وليه"	١٢٢
٢٤١	"من نذر أن يطيع الله فليطعه"	٢٠١، ١٩٨ ٢٠٤، ٢٠٢
٢٤٢	"من وجد تمرأ فليفطر عليه"	١١٣
٢٤٣	"النحر ها هنا، ومنى كلها منحر"	١٩٧ ن
٢٤٤	"نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها"	٥٣
٢٤٥	"نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة"	٢٧١
٢٤٦	"نهى رسول الله ﷺ عن أكل الهرة وثمنها"	٢٦٢
٢٤٧	"نهى رسول الله ﷺ عن البيع والابتیاع"	١٣٣
٢٤٨	"نهى رسول الله ﷺ عن القزع"	٢٥٩
٢٤٩	"نهى رسول الله ﷺ عن الوصال"	١١٤
٢٥٠	"نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع"	٢٦١
٢٥١	"نهينا عن صيد كلب المجوسي"	٢١٨
٢٥٢	"هذا شهر زكاتكم فمن كان منكم عليه دين فليقض دينه"	٧٤ هـ
٢٥٣	"هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين"	٨٧



٢٥٤	"هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله"	٣٩
٢٥٥	"وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم"	و ١٢٣
٢٥٦	"وإن كان رسول الله ﷺ ليدخل عليّ رأسه وهو في المسجد فأرجله"	١٣٣
٢٥٧	"والذي نفسي بيده ما من رجل تكون له إبل"	٤٠
٢٥٨	"ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم شماله ما صنعت يمينه"	٩٥
٢٥٩	"وصم يوماً واستغفر الله"	١١٩
٢٦٠	"وفي صدقة الفطر في سائمتها"	٤٥
٢٦١	"وقت رسول الله ﷺ لأهل العراق ذات عرق"	١٥٢
٢٦٢	"ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع"	٤٢
٢٦٣	"ولا تنتقب المرأة المحرمة"	١٨١
٢٦٤	"ولا يخرج في الصدقة هرمة"	٤١
٢٦٥	"ولى رسول الله ﷺ رجلاً من بني مخزوم على الصدقة"	٨٧
٢٦٦	"وليس على العوامل شيء"	٤٥
٢٦٧	"يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم"	ي ٤٧

## فهرس الآثار

الرقم	الأثر	الحرف	الصفحة
١	أمرنا بكذا ونهينا عن كذا	أ	١١١
٢	أن أول شيء بدأ حين قدم النبي ﷺ أنه توضأ ثم طاف		١٥٦
٣	أن رجلاً مرض في رمضان فأفطر ثم صبح ولم يصم		١٢٤
٤	إن كنت لأدخل البيت للحاجة فيه فما أسأل عنه إلا وأنا مارة		١٣٥
٥	أنت من الذين لا يطيقون الصيام		١٢٣
٦	أنه كان إذا صلى الغداة بذى الحليفة أمر براحلته فرحلت		١٥٦
٧	أنهم لم يروا في الكحل بأساً للصائم		١٠٦
٨	أوصاني خليلي ﷺ بثلاث		١٢٧
٩	ادفعوها إليهم وإن شربوا بها الخمر	ا	٧٤
١٠	رأيت ابن عباس رضي الله عنه جاء يوم التروية فقبل الركن ثم سجد عليه	ر	١٥٩
١١	سئل ابن عمر عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها	س	١٢٣
١٢	الصوم مما دخل وليس مما خرج	ص	١٠٥
١٣	قل بارك الله لك في الموهوب	ق	٢٥٩
١٤	كان ابن عمر وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة برد	ك	١١٦
١٥	كان يحلي بناته وجواريه الذهب		٥٨
١٦	كل ما شككت حتى يتبين لك		١٠٩، ١١١
١٧	كنّا مع علي رضي الله عنه بالرحبة فجاء رجل من همدان يسوق بقرة معها ولدها		٢٥٦

١٨	لا بأس أن يتطعم القدر أو الشيء	ل	١٠٨
١٩	لم يرخص في أيام التشريق أن يصوم إلا لمن لم يجد الهدي		
٢٠	لما فتح هذان المصران أتوا عمر فقالوا: يا أمير المؤمنين، إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرناً		١٥٢
٢١	ليس العنبر بركاز		٥٥
٢٢	ليس في حجر اللؤلؤة زكاة		٥٥
٢٣	من غربت له الشمس من أوسط أيام التشريق وهو بمنى فلا ينفرن حتى يرمي الجمار من الغد	م	١٧٢
٢٤	من قبل امرأته فليهرق دمأ		١٨٧
٢٥	من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دمأ		١٥٣
٢٦	نهى عن جداد الليل وحصاد النهار	ن	٢٥١
٢٧	ولا يعطين جزاراً منها شيئاً	و	٢٥٤
٢٨	يدخل المحرم من حيث شاء	ي	١٥٦

## فهرس الأعلام

الرقم	اسم العلم	الصفحة
١	أبو حامد الإسفراييني	١١٠
٢	أبو حنيفة	٧٢
٣	أبو زيد	٢٧٧
٤	أبو عاصم	٢٦٧
٥	إمام الحرمين	٧٨
٦	ابن الصباغ	٧٨
٧	الرافعي	١٣٢
٨	الرويانى	٢٥٥
٩	الشاشى	١٤٢
١٠	الشافعى	٢٣٢
١١	الشيرازى	١٢٩
١٢	صاحب التهذيب "الإمام البغوى"	٧٩
١٣	الصيمرى	٢٦٧
١٤	الغزالى	١٣٩
١٥	القاضى الطبرى	٢٦٨

٢٣٤	القشيري	١٦
٧٢	القفال	١٧
١٦٣	الماوردي	١٨
١١١	المتولي	١٩
١٢٨	النوي	٢٠

## فهرس أسماء الكتب

الرقم	اسم الكتاب	الصفحة
١	إحياء علوم الدين	١٤٨
٢	التتمة	١١١
٣	الترغيب	١٤٣
٤	تعليقة الحاوي	٦٨
٥	التهذيب	٧٩
٦	الحاوي	٦٨
٧	الروضة	٦٨
٨	الشامل	١٤٠
٩	الشرح الصغير	٦٩
١٠	الشرح الكبير	٦٩
١١	شرح اللباب	٦٨
١٢	المهذب	١١١
١٣	الوسيط	٧٩

## فهرس المراجع

### \* القرآن الكريم

١. الآبادي. أبو الطيب محمد شمس الحق. عون المعبود شرح سنن أبي داود. ط(٢). المكتبة السلفية. المدينة المنورة. ١٩٦٩م.
٢. إبراهيم. محمد فؤاد. موسوعة الغد. (د.ط.). مؤسسة الأهرام. القاهرة. ١٩٧٩م.
٣. أبو جيب. سعدي. القاموس الفقهي. (د.ط.). دار الفكر. دمشق. ١٩٨٢م.
٤. أبو يوسف. يعقوب بن إبراهيم. الخراج. المطبعة الأميرية. بولاق.
٥. الأحوذى. أبو العلي محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري. أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه: عبد الوهاب عبد الطيف. ط(٣). دار الفكر. ١٩٧٩م.
٦. الألباني. . صحيح سنن أبي داود. صحح أحاديثه محمد ناصر الدين. اختصر أسانيده وعلق عليه وفهرسه: زهير الشاويش. ط(١). المكتب الإسلامي. بيروت. ١٩٨٩م.
٧. الألباني. محمد ناصر الدين. صحيح سنن النسائي. صحح أحاديثه: محمد ناصر الدين. أشرف على طباعته و التعليق عليه و فهرسته: زهير الشاويش. ط(١). المكتب الإسلامي. بيروت. ١٩٨٨م.

٨. الآمدي. سيف الدين أبو الحسن. الإحكام في أصول الأحكام. راجعها ودققها جماعة من العلماء بإشراف الناشر. (د.ط.). دار الكتب العلمية. بيروت — لبنان. ١٩٨٠م.

٩. الأندلسي. عبد الله بن عبد العزيز البكري. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. تحقيق: مصطفى السقا. ط(٣). عالم الكتب. بيروت.

١٠. ابن أبي شيبة. أبو بكر عبد الله بن محمد. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. ضبطه و صححه ورقم كتبه وأبوابه وآحاديثه: محمد عبد السلام شاهين. ط(١). دار الكتب العلمية. بيروت — لبنان. ١٩٩٥م.

١١. ابن إدريس. أبو عبد الله محمد بن عبد الله. نزهة المشتاق في اختراق الأفاق. ط(١). عالم الكتب. بيروت. ١٩٨٩م.

١٢. ابن الأثير. مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد. النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق: محمود محمد الطنحاي و طاهر الزاوي. المكتبة الإسلامية. ط(١). ١٩٦٣م.

١٣. ابن حزم. أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد. المحلى. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة. دار الأفاق الجديدة. بيروت.



١٤. ابن حنبل. أحمد بن محمد. المسند. شرحه وصنع فهرسه: حمزة أحمد الزين. ط(١). دار الحديث. القاهرة. ١٩٩٥م. دار صادر. بيروت. المشرف على تحقيقه: شعيب الأرناؤوط و آخرون. ط(١). مؤسسة الرسالة. ١٩٩٧م.
١٥. ابن زكريا. أبو الحسين أحمد بن فارس. معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (د.ط.). دار الفكر. ١٩٧٩م.
١٦. ابن سلام. أبو عبيد القاسم. الأموال. تعليق الشيخ: محمد حامد الفقي.
١٧. ابن عبد البر. أبو عمر يوسف بن عبد الله. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي و الآثار و شرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار. وثق أصوله وخرج نصوصه و رقمها وقن مسئله وصنع فهرسه: الدكتور عبد المعطي أمين قلنجي. ط(١). دار قتيبة. ١٩٩٣م.
١٨. ابن قاضي شعبة. أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر. طبقات الشافعية. تحقيق: الحافظ عبد العليم خان. ط(١). عالم الكتب. بيروت.
١٩. ابن قدامة. موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد. المغني وبلية الشرح الكبير. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان.
٢٠. ابن قدامة. موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد. المغني. تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي و الدكتور عبد الفتاح الحلو. ط(١). ط(٢). هجر للطباعة. القاهرة.

٢١. ابن قطلوبغا. زين الدين أبو العدل القاسم. تاج التراجم في من صنف من الحنفية. تحقيق: إبراهيم صالح. ط(١). دار المأمون للتراث. دمشق. ١٩٩٢م.
٢٢. ابن كثير. عماد الدين أبو الفداء إسماعيل القرشي الدمشقي. تفسير القرآن العظيم. ط(١). دار الخير. ط(٢). تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا و محمد أحمد عاشور و عبد العزيز غنيم. دار الشعب. ١٩٧١.
٢٣. ابن منظور. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفرقي المصري. لسان العرب. (د.ط.). دار صادر. بيروت.
٢٤. البخاري. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. اعتنى به: أبو صهيب الكرمي. ط(٢). بيت الأفكار. ١٩٩٨م.
٢٥. بروكلمان. كارل. تاريخ الأدب العربي. (د.ط.). الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٩٣م.
٢٦. البغدادي. إسماعيل باشا. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. (د.ط.). وكالة المعارف الجلييلة. استانبول. مكتبة المثنى. بغداد. ١٩٩٥م.
٢٧. البلاذري. أحمد بن يحيى بن جابر. فتوح البلدان. تحقيق: رضوان محمد رضوان. (د.ط.). دار الكتب العلمية. بيروت.

٢٨. البهوتي. منصور بن يونس بن إدريس. كشف القناع عن متن الإقناع.  
راجعه وعلق عليه: هلال مصيلحي. (د.ط.). مكتبة النصر الحديثة. الرياض.
٢٩. البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. السنن الكبرى. تحقيق: محمد  
عبد القادر عطا. ط(١). دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. ١٩٩٤م.
٣٠. الترمذي. أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة. سنن الترمذي. أشرف على  
التعليق والطبع: عزت الدعاس. (د.ط.). مكتبة دار الدعوة. حمص. ١٩٦٦م. ط(٢).
- إعداد: هشام البخاري. دار إحياء التراث العربي. بيروت - لبنان. ١٩٩٥م.
٣١. الجبوري. عبد الله. فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة  
في بغداد. ط(١). مطبعة الإرشاد. بغداد. ١٩٧٣م.
٣٢. الجرجاني. علي بن محمد. كتاب التعريفات. (د.ط.). مكتبة لبنان. بيروت.  
١٩٦٩م.
٣٣. الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية. الموسوعة العربية  
الميسرة. الجمعية المصرية. ط(٢). دار الجيل. بيروت - القاهرة. ٢٠٠١م.
٣٤. الجمل. سليمان. حاشية الجمل على المنهج. (د.ط.). دار الفكر.
٣٥. الحاج إبراهيم. الحاج إبراهيم. حاشية الحاج إبراهيم على كتاب الأنوار  
لأعمال الأبرار. الطبعة الأخيرة. مؤسسة الحلبي. القاهرة. ١٩٦٩م.

٣٦. حاجي خليفة. مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي. كشف الظنون.

(د.ط.). دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٩٢م.

٣٧. الحاكم أبو عبد الله النيسابوري. المستدرک على الصحيحين، وبذيله التلخيص

للمحافظ الذهبي. (د.ط.). مكتبة المطبوعات الإسلامية. بيروت — لبنان.

٣٨. الحبشي. أحمد. تصحيح أخطاء بروكلمان في تاريخ الأدب العربي. ط (١).

المجمع الثقافي — أبو ظبي. ١٩٩٨م.

٣٩. حمدي. حافظ أحمد. الدولة الخوارزمية و المغول. غزو جنكيز خان للعالم

الإسلامي و آثاره السياسية و الدينية و الاقتصادية و الثقافية. (د.ط.). دار الفكر

العربي. القاهرة. ١٩٤٩م.

٤٠. الحموي. ياقوت. معجم البلدان. (د.ط.). دار الفكر. بيروت.

٤١. خياط. يوسف. معجم المصطلحات العلمية والفنية. (د.ط.). دار لسان العرب.

بيروت.

٤٢. الدارقطني علي بن عمر. سنن الدارقطني. تحقيق: عبد الله هاشم يماني

المدني. (د.ط.). دار المحاسن للطباعة. القاهرة. ١٩٦٦م.

٤٣. الدريني. محمد فتحي. بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي. (د.ط.). مؤسسة

الرسالة. بيروت. ١٩٩٤م.

٤٤. الدقر. عبد الغني. فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية. مجمع اللغة العربية. دمشق. ١٩٦٣م.
٤٥. دياب. كوكب ديب. قاموس الحيوان. (د.ط.). طرابلس — لبنان. ١٩٩٥م.
٤٦. الذهبي. محمد بن أحمد بن عثمان. سير أعلام النبلاء. تحقيق: شعيب الأرنؤوط و محمد نعيم العرقسوسي. ط(١). مؤسسة الرسالة. ١٩٨٢م.
٤٧. الرازي. الفخر. التفسير الكبير. ط(٣). دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٤٨. الرازي. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. مختار الصحاح. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه. مصر.
٤٩. الرافعي أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني الشافعي. العزيز شرح الوجيز المعروف "بالشرح الكبير". تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض و الشيخ عادل أحمد عبد الموجود. ط(١). دار الكتب العلمية. بيروت — لبنان. ١٩٩٧م.
٥٠. الرافعي. أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني الشافعي. الشرح الصغير. مكتبة الأسد "الظاهرية". قسم المخطوطات.
٥١. رضا. محمد رشيد. تفسير القرآن الحكيم. الشهير بـ "المنار". ط(٢). دار المعرفة. بيروت. ١٩٧٣م.

٥٢. الزبيدي. أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني المرتضى. إتحاف السادة المتقين لشرح أسرار إحياء علوم الدين. (د.ط.). دار إحياء التراث العربي. بيروت.

٥٣. الزركلي. خير الدين. الأعلام. ط(٥). دار العلم للملايين. بيروت. ١٩٨٠م.

٥٤. الزيلعي. جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف. نصب الراية تخرج أحاديث الهداية. تحقيق: أحمد شمس الدين. ط(١). دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٩٦م.

٥٥. السبكي. تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي السبكي. طبقات الشافعية الكبرى. ط(٢). دار المعرفة. بيروت - لبنان.

٥٦. السجستاني أبو داود سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود. دراسة وفهرسة: كمال يوسف الحوت. ط(١). دار الجنان. بيروت - لبنان. ١٩٨٨م.

٥٧. السخاوي. شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. (د.ط.). دار مكتبة الحياة. بيروت.

٥٨. السمرقندي. علاء الدين. تحفة الفقهاء. ط(١). دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. ١٩٨٤م.

٥٩. السنجادي و زميله. محمد بن إبراهيم بن مساعد، ابن الأفغاني. معجم الأحجار النفيسة، وهو "نخب الذخائر في أحوال الجواهر". (د.ط.). مكتبة لبنان. بيروت. ١٩٩١م.

٦٠. الشافعي الصغير. شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي. حاشية أبي الضياء نور الدين الشبراملسي. وبالهامش حاشية أحمد بن عبد الرزاق المعروف بالمغربي الرشدي. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. (د.ط.). دار إحياء التراث العربي. بيروت — لبنان.

٦١. الشبكة الدولية للمعلومات ([www.netiran.com](http://www.netiran.com)).

٦٢. الشربيني. شمس الدين محمد بن محمد الخطيب. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض و الشيخ عادل أحمد عبد الموجود. ط(١). دار الكتب العلمية. بيروت — لبنان. ١٩٨٠م.

٦٣. الشوكاني. محمد بن علي. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتهى الأخبار. تقديم وتعريف: وهبة الزحيلي. ط(١). دار الصميعي. حقوق الطبع محفوظة لدار الخير. بيروت — دمشق. ١٩٩٦م.

٦٤. الشوكاني. محمد بن علي. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع. (د.ط.). دار المعرفة. بيروت.

٦٥. الشيرازي. أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي. المذهب في فقه الإمام الشافعي. ضبطه وصححه ووضع حواشيه: الشيخ زكريا عميرات. ط(١). دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. ١٩٩٥م.

٦٦. الصنعاني. محمد بن إسماعيل. سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام. وضبط وتعليق وتخريج: خالد عبد الرحمن العك. ط(١). دار صادر. بيروت. ١٩٩٨م.

٦٧. الطبراني. سليمان بن أحمد. المعجم الأوسط. تحقيق: الدكتور محمود الطحان. ط(١). مكتبة المعارف. ١٩٨٥م.

٦٨. الطبري. أبو جعفر محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل آي القرآن. هذبه وخدمه: صلاح الخالدي. خرج أحاديثه: إبراهيم العلي. ط(١). دار القلم. دمشق. الدار الشامية. بيروت. ١٩٩٧م. ط(٢). تحقيق وتخريج: محمود محمد شاكر. راجع أحاديثه: أحمد محمد شاكر. دار المعارف. مصر. ١٩٧٢م.

٦٩. الطبري. محمد بن جرير. تاريخ الأمم و الملوك. ط(١). دار الكتب العلمية. بيروت.

٧٠. الطيار. عبد الله بن محمد. الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة. ط(٢). مزيدة ومنقحة. مكتبة التوبة. ١٩٩٣م.



٧١. عبد المنعم. صبحي. الشرق الإسلامي زمن المماليك والعثمانيين. (د.ط.).  
دار صادر.

٧٢. العسقلاني. أحمد بن علي بن حجر. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. رقم  
كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه ونبه على أرقامها: محمد فؤاد عبد الباقي.  
قام بإخراجه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. (د.ط.). المكتبة السلفية.

٧٣. العسقلاني. أحمد بن علي بن حجر. إنباء الغمر بأبناء العمر. ط(١). طبع  
بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد — الدكن. الهند. ١٩٦٧م.

٧٤. العسقلاني. أحمد بن علي بن حجر. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة.  
حققه و قدم له ووضع فهرسه: محمد سيد جاد الحق. (د.ط.). دار الكتب الحديثة.

٧٥. العسقلاني. أحمد بن علي بن حجر. بلوغ المرام من أدلة الأحكام. إعداد  
وإخراج: دار ابن خزيمة. ط(١). دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع. ١٩٩٧م.

٧٦. العسقلاني. أحمد بن علي بن حجر. تقريب التهذيب. بعناية: عادل مرشد.  
ط(١). مؤسسة الرسالة. ١٩٩٦م.

٧٧. العسقلاني. أحمد بن علي بن حجر. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث  
الشرح الكبير.

٧٨. العسكري. عبد الحي بن أحمد. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ط(٦).  
دار الكتب العلمية. بيروت.

٧٩. عطية الله. أحمد. القاموس الإسلامي. (د.ط.). مكتبة النهضة المصرية.  
القاهرة. ١٩٦٢م. ١٩٧٠.

٨٠. العمري. عبد العزيز بن إبراهيم. الفتوح الإسلامية عبر العصور، دراسة  
تاريخية لحركة الجهاد الإسلامي من عصر الرسول ﷺ، حتى أواخر العصر  
العثماني. ط(١). مركز الدراسات والإعلام. دار إشبيلية. ١٩٩٧م.

٨١. عمقية. بسام. معجم وحدات القياس العالمية. ط(١). دار المعرفة. ١٩٨٨م.  
٨٢. غالب. أدوار. الموسوعة في علوم الطبيعة. قدم لها: فؤاد البستاني. (د.ط.).  
المطبعة الكاثوليكية. بيروت. ١٩٦٥م.

٨٣. الغزالي. أبو حامد محمد بن محمد. المستصفى من علم الأصول. (د.ط.).  
مكتبة المثنى. بغداد.

٨٤. الغزالي. أبو حامد محمد بن محمد. المنحول من تعليقات الأصول. حققه  
وخرج نصه وعلق عليه: محمد حسن هيتو. ط(٢). دار الفكر. دمشق. ١٩٨٠م.

٨٥. الغزالي. أبو حامد محمد بن محمد. المنقذ من الضلال و الموصول إلى ذي  
الغزة و الجلال. قدم له وعلق عليه وشرحه: الدكتور علي أبو ملحم. ط(١). دار  
ومكتبة الهلال. ١٩٩٣م.

٨٦. الغزالي. أبو حامد محمد بن محمد. الوسيط في المذهب. دراسة وتحقيق:  
علي محيي الدين القرة داغي. ط(١). إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.  
١٩٩٣م.

٨٧. الغزي. نجم الدين محمد بن محمد. الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة.  
حققه وضبط نصه: الدكتور جبرائيل سلمان جبور. ط(٢). دار الآفاق الجديدة.  
بيروت. ١٩٧٩م.

٨٨. الفندي و آخرون. محمد ثابت و الشيننتاوي و إبراهيم خورشيد و عبد الحميد  
يونس. دائرة المعارف الإسلامية. العدد الأول. ١٩٣٣م.

٨٩. الفيروز آبادي. مجد الدين محمد بن يعقوب. القاموس المحيط. (د.ط).  
المؤسسة العربية للطباعة والنشر. بيروت — لبنان.

٩٠. القرشي. يحيى بن آدم. الخراج. تصحيح و تعليق: الأستاذ أحمد محمد شاكِر.  
المكتبة السلفية. القاهرة.

٩١. القرضاوي. يوسف. العبادة في الإسلام. (ط٥). مكتبة وهبة. ١٩٨٥م.  
٩٢. القرضاوي. يوسف. تيسير الفقه في ضوء القرآن والسنة. مؤسسة الرسالة.  
بيروت. ١٩٩٠م.

٩٣. القرطبي. ابن رشد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي. ضبط أصوله: أسامة حسن. حرج أحاديثه: ياسر إمام. (د.ط.). مكتبة نزار مصطفى الباز. الرياض. ١٩٩٥م.
٩٤. القرطبي. محمد بن أحمد الأنصاري. الجامع لأحكام القرطبي. راجعه وضبطه وعلق عليه: الدكتور محمد إبراهيم الحفناوي. حرج أحاديثه: الدكتور محمود حامد عثمان. ط(١). دار الحديث. القاهرة. ١٩٩٤م.
٩٥. القزويني. أبو عبد الله محمد بن يزيد. سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د.ط.). دار إحياء التراث العربي.
٩٦. قلعه جي، قنبيي. معجم لغة الفقهاء. وضع الأستاذ الدكتور محمد رواس والدكتور حامد صادق. ط(٢). دار النفائس. بيروت - لبنان.
٩٧. الكاساني علاء الدين أبو بكر مسعود. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. ط(٢). دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٨٦م.
٩٨. الكرمي. حسن سعيد. الهادي إلى لغة العرب. ط(١). دار لبنان للطباعة والنشر. بيروت - لبنان. ١٩٩١م.
٩٩. الكشناوي. أبو بكر بن حسن. أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه الإمام مالك. ط(٢). دار الفكر. بيروت - ١٩٨٠م.

١٠٠. الكمثرى. الحاشية المسماة بـ " الكمثرى على كتاب الأنوار لأعمال الأبرار". الطبعة الأخيرة. مؤسسة الحلبي. القاهرة. ١٩٦٩م.

١٠١. مؤسسة أعمال الموسوعة. الموسوعة العربية العالمية. مؤسسة أعمال الموسوعة. ط(١).

١٠٢. مالك. الإمام مالك بن أنس. الموطأ. صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي.

١٠٣. الماوردي. أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب. الحاوي الكبير. تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض و الشيخ عادل أحمد عبد الموجود. قدم له وقرظه: الأستاذ الدكتور: محمد بكر إسماعيل و عبد الفتاح أبو سنة. ط(١). دار الكتب العلمية. ١٩٩٤م.

١٠٤. مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة. إعداد: مركز الخدمات و الأبحاث الثقافية. ط(١). عالم الكتب. ١٩٨٦م.

١٠٥. المرعشي. التراث العربي في خزانة مخطوطات آية الله العظمى. طبع باعتناء ولده محمود المرعشي. ط(١).

١٠٦. مسعود. جبران مسعود. الرائد. (ط٤). دار العلم للملايين. ١٩٨١م.

١٠٧. مسلم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. صحيح مسلم. رقم كتبه و أبوابه: محمد نزار تميم و هيثم نزار تميم. ط(١). دار الأرقم بن أبي الأرقم. بيروت — لبنان. ١٩٩٩م.
١٠٨. المصري. جميل عبد الله محمد. حاضِر العالم الإسلامي وقضايا المعاصرة. ط(٢). دار أم القرى. عمان. الأردن. ١٩٨٩م.
١٠٩. المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع. جمع و إعداد و تحرير: محمد عيسى صالحية — أستاذ التاريخ في جامعة اليرموك — كلية الآداب. ١٩٩٣م.
١١٠. معلوف. رفيق. الإسلام و الثقافة الأذربيجانية، الخصائص الرئيسة للتطور الثقافي في أذربيجان قديماً و حديثاً. منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم و الثقافة، "إيسيسكو". ١٩٩٦م.
١١١. المقدسي. مطهر بن طاهر. البدء والتاريخ. (د.ط). مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة.
١١٢. النسائي. أحمد بن شعيب. السنن. مطبوع مع حاشية الإمام السندي. اعتنى به ورقمه وصنع فهرسه: عبد الفتاح أبو غدة. ط(١). دار البشائر الإسلامية. بيروت — لبنان. ١٩٨٦م.

١١٣. النووي. أبو زكريا محيي الدين بن شرف. روضة الطالبين. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. ط(١). دار الكتب العلمية. بيروت — لبنان. ١٩٩٢م.

١١٤. النووي. أبو زكريا محيي الدين بن شرف. المجموع شرح المذهب. حققه وعلق عليه وأكمّله بعد نقصانه: محمد نجيب المطيعي. طبعة جديدة مصححة. دار إحياء التراث العربي. ١٩٩٥.

١١٥. الهيثمي. نور الدين علي بن أبي بكر. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. ط(١). دار المأمون للتراث. دمشق — بيروت. ١٩٩١م.

٤٧	- النوع الثاني: النبات وله شروط.
٥٥	- النوع الثالث: المعدن وله شروط.
٦٤	- النوع الرابع: زكاة التجارة .
٦٨	- النوع الخامس: زكاة الفطر.
٧٤	- فصل : يجب أداء الزكاة بعد التمكن على الفور .
٧٦	- فصل: يجوز تعجيل الزكاة .
٧٧	- خاتمة: تجب الزكاة على الفور ويعصى بالتأخير بعد التمكن.
٨٠	- فصل: الزكاة لثمانية أصناف.
٨٨	- فصل: من سأل الزكاة ...الخ.
٩٣	- فصل : الشروط الواجبة في الساعي.
٩٣	- يستحب وسم نعم الصدقة.
٩٣	- لا يجوز للإمام والساعي بيع الزكاة إلا للضرورة.
٩٤	- إذا أحصر المستحقون في بلد أو قرية.
٩٤	- إذا غاب المستحق عن البلد معظم السنة .
٩٥	- خاتمة: صدقة التطوع.
٩٦	• كتاب الصيام:
٩٦	- الطرق التي يدخل بها رمضان.
١٠٠	- أركان الصيام .
١١٣	- تكملة: سنن الصيام.
١١٥	- فصل : مبيحات الفطر .
١١٨	- موجبات الإفطار.
١٢٥	-خاتمة: من شرع في صلاة أو صوم تطوع .
١٢٥	- الأيام التي يستحب الصيام فيها.
١٣٠	• كتاب الاعتكاف:-
١٣٠	- حكم الاعتكاف.



١٣١	- أركان الاعتكاف.
١٣٥	- تكملة : إذا نذر أن يعتكف مدة مقدرة .. الخ.
١٣٧	• كتاب الحج :-
١٣٧	- حكم الحج.
١٣٧	- على من يجب عليه الحج.
١٣٩	- أنواع الاستطاعة.
١٣٩	- النوع الأول : الاستطاعة بالنفس والمال ولها شروط.
١٤٥	- النوع الثاني: الاستطاعة بالمال ولها شروط.
١٤٧	- تكملة : يجوز الحج بالرزق.
١٤٧	- الإجارة ضربان: إجارة عين وإجارة ذمة ولكليهما شروط.
١٤٩	- تذييب : إذا عين السنة الأولى أو أطلق .
١٥١	- فصل: أركان الحج .
١٧٦	- خاتمة: الأفراد أفضل من التمتع... الخ.
١٧٧	- يجب على المتمتع دم بشروط.
١٧٩	- تذييب: لا يصح إحرام المميز إلا بأذن الولي.
١٨٠	- فصل محرمات الإحرام.
	- خاتمة :يتداخل الجزاء والاستمتاع إذا اتحد النوع والزمان.
١٩٢	- فصل: إذا أحصر الحبيج.
١٩٣	- خاتمة: الدماء الواجبة لترك المأمورات.
١٩٦	• كتاب النذر:
١٩٨	- تعريف النذر.
١٩٨	- أركان النذر.
٢٠٨	- أنواع الملتزم.
٢١٨	• كتاب الصيد والذبائح: ٢٨٨
٢١٨	- أركان الذبح.

٢٣٥	- فصل: الاصطياد.
٢٣٩	- فصل: يملك الصيد بضبطه باليد.
٢٤٣	- خاتمة: إذا انثالت حنطة إنسان على غيره.
٢٤٦	- تذييب: ولو بث بذره على بذر غيره.
٢٤٧	• كتاب الأضحية :
٢٤٧	- حكم الأضحية .
٢٤٧	- شروط الأضحية.
٢٣٥	- فصل: إذا كان في ملكه بدنة.
٢٥٦	- فصل : حكم العقيقة.
٢٦١	• كتاب الأطعمة:-
٢٦١	- الأصل في الطعام والحيوان الحل إلا ما استثنى لأحد أصول.
٢٧١	- فصل: يكون لحم جلالة...الخ.
٢٧٣	- فصل: للمضطر أكل المحرمات.
٢٧٧	- تذييب: إذا استضاف مسلم مضطر استحب ضيافته.
٢٧٨	• كتاب السبق والرمي .
٢٧٨	- حكم السبق والرمي.
٢٧٨	- شروط عامة للسبق والرمي.
٢٨٤	- تذييب: عقد المسابقة لازم. فصل: شروط خاصة بالرمي.
٣٨٩-٣٣٨	* الفهارس :
٢٨٨	- فهرس الآيات القرآنية.
٢٩٢	- فهرس الأحاديث النبوية .
٣١٤	- فهرس الآثار .
٣٢٦	- فهرس الأعلام.
٣١٨	- فهرس أسماء الكتب .
٣١٩	- فهرس المصادر والمراجع

٣٣٦	-- فهرس المحتويات.
-----	--------------------